

















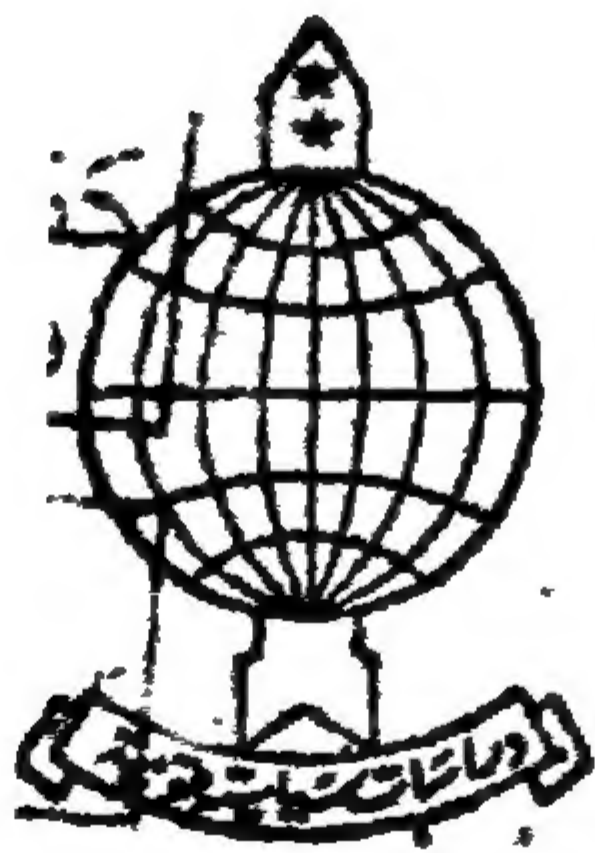
# الحكم المحلي والديموقراطية

للسلة - مقومات النجاح - دراسة مقارنة لنظم الحكم المحلي في بعض الدول  
الشرقية والغربية - تطور نظام الادارة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة -  
قوانين الادارة المحلية - الديمقراطية العربية .

تأليف

مصطفى الحنّدي

الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي لمحافظة الغربية  
رئيس مجلس مدينة دهر ب نعيم العنايق



مصر // دار المعارف بالاسكندرية

١٩٦٧







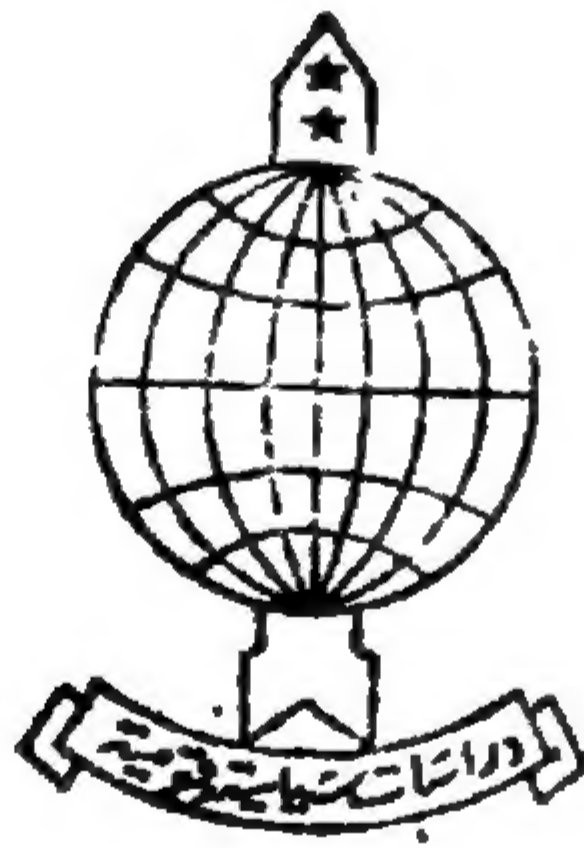
# الحكم المحلي والديموقراطية

فلسفة - مقومات النجاح - دراسة مقارنة لنظم الحكم المحلي في بعض الدول  
الشرقية والغربية - تطور نظام الادارة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة -  
قوانين الادارة المحلية - الديمقراطية العربية.

تأليف

مصطفى الحنّى

الأمير العام للاتحاد الاشتراكي العربي لمحافظة الغربية  
رئيس مجلس مدينة ديرب نجم السابق



الناشر: المعارف بالاسكندرية

١٩٦٧







إلى الرئيس جمال عبد الناصر

الذي جعل الديمقراطية حياة يعيشها

الناس سلوكًا وواقفًا

مصطفى الخنيسي

الاسكندرية في ٢٧ أغسطس ١٩٦٦







## تقديم

السيد أحمد حمدي عبيد

وزير الدولة للإدارة المحلية

لقد كان صدور قانون الإدارة المحلية سنة ١٩٦٠ إيذانا بقيام تجربة رائدة لإقامة نظام الإدارة المحلية يتناسب مع ديننا وتقاليدنا ، ويرتبط في جوهره بتنظيمنا السياسي والاجتماعي الذي وضحت معالمه وأهدافه. كمجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني .

ولقد أتاح تطبيق هذا النظام للشعب السلطة التنفيذية على المستوى المحلي ذلك لضمان توزيع الخدمات على المواطنين توزيعا عادلا ، بحيث تتوافر لكافة أبناء الشعب دون تمييز أو غبن ، بما يمنع إفادة جماعات على حساب جماعات أخرى ، أو طغيان المدن الكبرى على مصالح القرى والمدن الصغرى .

ويضمن نظام الإدارة المحلية تجارب الشعب مع كل مشروع أو مرفق تقوم به الوحدة المحلية وتوثيق التعاون الصادق بين الجهاز الحكومي والجهود الشعبية في أداء الخدمات التي يفتقر إليها الشعب ، وكذلك لدراسة الموارد المحلية المختلفة والعمل على تنميتها .

إن نظام الإدارة المحلية يحقق انتقال سلطات الدولة إلى الشعب سواء في مجال الحكم أو الانتاج أو الإدارة ، ولا شك إن هذا الانتقال هو غاية الغايات كما يقول الميثاق الوطني « أن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالخاصة سلطة الدولة تدريجيا إلى السلطات الشعبية لأنها أقدر على الأحساس بمشا كل الشعب وأقدر على حسمها » .

« فذلك هو الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل



الشعب دائماً قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .

ان نظام الادارة المحلية فى بلادنا ليس مجرد تجربة لتقسيم الجمهورية إلى مناطق وأقاليم يتمتع كل منها بشخصيتها الاعتبارية ، ويتنافس كل منها مع الآخر فى سبيل الرقى والتقدم فحسب ، بل هو تطبيق هام من تطبيقات ثورتنا الاجتماعية والسياسية .

وان ما حققه نظام الادارة المحلية منذ تطبيقه لما يؤكده ضرورة تطبيق ما جاء فى الميثاق من نقل لسلطة الدولة إلى السلطات الشعبية حتى يشترك المواطنون بكل طاقاتهم فى بناء المجتمع الذى تتحقق فيه آمالهم ، ومن ممارسة للديمقراطية فى مجتمع اشترأكى تتحقق له أسباب الكفاية والعدل .

وبعد . فانه ليسرني أن أقدم هذا العرض الطيب عن الادارة المحلية — نشأتها وتطورها وصلتها بالديمقراطية والاشتراكية — للاستاذ مصطفى الجندى وهو من الرواد الاوائل ممن أكتسبوا خبرة طيبة فى ميدان الادارة المحلية ، فقد كان رئيسا لمجلس مدينة « ديرب نجم » — منذ انشاء نظام الادارة المحلية فى الجمهورية .

وكان اختياره أمينا للاتحاد الاشتراكى العربى لمحافظة الغربية تقديرا لوطنيته وكفاءته .

وانى لا اعتقد أن هذا الكتاب سيلقى ترحيبا طيبا من المكتبة العربية التى تحتاج إلى جهود الباحثين المخلصين فى هذا الميدان .

احمد حملى عبيد



## « كلمة المؤلف »

من حق الكثيرين على أن أقدم لهم خالص الشكر وعظيم الأمتنان على ما بذلوه من جهد وتوجيه ... وأخص بالشكر

شعب ديرب نجم بمحافظة الشرقية الذى علمنى أسرار العمل الجماهيرى فى الادارة المحلية .

والسيد / أحمد حمدي عبيد وزير الدولة للادارة المحلية على تفضله بكتابة مقدمة هذا الكتاب .

والأخ الصديق على كامل المستشار الجمهورى للادارة المحلية والاتحاد الاشتراكي على تفضله بمراجعة الكتاب مراجعة نهائية .

كما لا يفوتنى أن أذكر الجهود التى بذلها معي صديقي وأخي الأستاذ محمد عبد الفتاح أمين مساعد أمانة الشباب ومدير ادارة المجالس المحلية السابق.. فلقد كان للبيانات التى قدمها فترة وجوده فى وزارة الادارة المحلية أكبر الأثر فى تأليف هذا الكتاب .

وفى الختام ... الله أسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة وطننا الحبيب فى ظل قائدنا البطل جمال عبد الناصر .

المؤلف

( مصطفى الجندي )







# الفصل الأول

## المناخ الديمقراطي

لا يمكن للباحث الذي يتعرض لنظام الادارة المحلية أن يدرس هذا الموضوع دراسة علمية دون أن يتعمق في دراسة المناخ الديمقراطي الذي يستطيع أن ينمو ويتبلور فيه هذا النظام ودراسة الديمقراطية كجو صالح وطقس معتدل لتربية القادة المحليين وكعامل مهم في استمرار حياة هذا النظام أمر ضروري وحيوي حتى يمكن تحليل الادارة المحلية فهي في أساسها وفي مضمونها وشكلها تقوم على الممارسة الفعلية الديمقراطية.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو إذن هذا المناخ الديمقراطي؟؟ أنه احترام الانسان لنفسه في حزم ويتمثل هذا في نوع من عدم تقديس موظف الحكومة وعدم التقديس أو عبادة موظف الحكومة لا ينطوي بحال على المصيان أو حتى على عدم الاحترام وإنما المقصود به هو نظرة على قدم المساواة يلقيها المواطن على الموظف ومعناه أن المواطن ينظر إلى موظف الحكومة نظرة واقعية بوصف أنه شخص آخر مماثل له يقوم بعمل اجتماعي حدد له ويؤديه بكفاية وقدرة متفاوتين . وفي هذا الصدد لا يمكن اعتبار هذا الاتجاه إلى عدم تقديس الموظف عملاً ديمقراطياً صحيحاً ما لم يكن الدافع إليه احترام المرء لنفسه وكرامته وشخصيته وقراراته وعن رغبة صادقة في ممارسة فعلية لمسؤولياته في الحكم والمشاركة في إدارة شئون مجتمعة وفي الوقت نفسه إذا أحس المواطن أن كل المواطنين المحكومين هباء لا قيمة لهم وأن كل الموظفين عقلاء وخيرون وغير قابلين للنقد كان سلوكه هذا ينقصه السلوك الديمقراطي الصحيح<sup>(1)</sup>.

(1) C. Edmond Cahn, The predicament of Democratic man. p. 25.



وعلى هذا يمكن القول أن الديمقراطية الحقيقية فى أسمى صورها وأعلى مراتبها هى التى تمحو الفارق القديم بين الحكومة والشعب وأن المواطنين الديمقراطيين ماهم فى الحقيقة الا وحدات فعالة وعناصر عاملة داخل اطار الحكومة وانهم محسوبون ضمن أعداد الحكم فى الوقت نفسه الذى يحسبون فيه ضمن المحكومين . وأن الفرق الوحيد الذى يعتبر تميزا مقبولا بين الموظف والمواطن العام هو أن سلطات الموظف ووظائفه وواجباته أكثر تحديدا وتخصيصا وعلى الجملة فان المواطن الديمقراطى الذى يشارك فى السلطة يستطيع أن يشعر بينه وبين نفسه أنه هو الآخر يمسك بزمام وظيفة ما داخل اطار الحكومة ولكنها وظيفة غير محددة على حد تعبير ارسطو ومن أجل هذا كانت الديمقراطية العربية موفقة كل التوفيق حينما أخذت بنظام الإدارة المحلية فى محاولتها الجريئة لخلق الدولة من جديد .

### مفاهيم الديمقراطية العربية

لعله من الصعوبة بمكان تحديد خصائص الديمقراطية العربية كنظام سياسى والسبب فى ذلك أن العلماء العرب لم يقوموا للان بواجبهم من ناحية الدراسة العلمية لهذه المفاهيم الرائدة .

فالديمقراطية العربية تملك قوة ذاتية مستقلة تماما عن مفاهيم الديمقراطيات الكلاسيكية فلم تهتم بالشكل بقدر اهتمامها بالمضمون ولم تهتم بالواجهات الديمقراطية بقدر اهتمامها بتدعيم السلوك الديمقراطى بين المواطنين . ولقد عبر عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر بقوله :

( لقد كان من أعظم الملامح فى تجربتنا الفكرية والروحية أننا لم نهتمك فى النظريات بحثا عن حياتنا وإنما انهمكنا فى حياتنا ذاتها بحثا عن النظريات<sup>(١)</sup> )

(١) المجلة المصرية للعلوم السياسية : العدد الثانى عشر مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠



ولكى نستطيع فهم الديمقراطية العربية لابد لنا من دراسة عابرة ومسطحية  
لمعنى الديمقراطية وتاريخها ونقط الضعف فى الديمقراطيات الغربية والشرقية  
ونواحي القوة فى الديمقراطية الثورية العربية .

### الديمقراطية فى اللغة

الديمقراطية كلمة يونانية تتركب من لفظين هما Demos ومعناها الشعب ،  
Kratos ومعناها حكم أو سلطة أى أن معنى الديمقراطية حكم الشعب أو  
سلطة الشعب .

وهى بهذا تعنى أن تكون السلطة فى أيدي غالبية الشعب وأن يمارس  
المواطنون ممارسة فعلية أمور الحكم عن طريق منظمات ديمقراطية تكفل لأفراد  
المجتمع المشاركة الإيجابية فى تسيير شئونه .

والترجمة الصحيحة لمعنى الديمقراطية هى أن توفر الحكومة كافة الضمانات  
لحرية الأفراد فى الاعراب عن مطالبهم وأمانهم وأن يتمتع المواطن العادى  
بالأمن الاجتماعى والحرية الشخصية بعيدا عن الاستغلال أو الضغط المادى أو  
الفكرى والديمقراطية من هذه الناحية يجب أن تؤدى بجميع أجهزتها المحلية أو  
الفيدرالية إلى تحقيق الغرض الأساسى منها وهو الخير العام أو الرفاهية العامة  
للمواطنين جميعا .

### تاريخ الديمقراطية

يرى بعض علماء الأنثروبولوجيا أن الإنسان قد خلق ليكون حيوانا  
سياسيا أى أنه لا يستطيع أن يعيش الا داخل مجتمع ولا بد أن يكون لهذا  
المجتمع قوة ضابطة تضبطه وتحكمه ويقررون أيضا أن فكرة الديمقراطية قد  
وجدت فى المجتمعات القبلية وذلك لوجود مصلحة مشتركة بين أفراد القبيلة ولم



تعرف القبيلة نظام الأحزاب أو نظام الديكتاتورية المطلقة بل لقد حكمت القبيلة بواسطة مجلس من شيوخها إرترضته أفرادها وكان هذا المجلس هو الذى يصدر القرارات ويؤيده فى ذلك رأى العام القبلى .

ولقد كانت القبيلة ومجلسها يمارسان جميع الأنشطة من اقتصادية واجتماعية وسياسية . وتعتبر هذه الديمقراطية النواة الحقيقية للنظم الحديثة فى الإدارة المحلية .

### الديمقراطية الاغريقية

لقد إرتبط معنى الديمقراطية فى أذهاننا دائماً بمدينة أثينا فلقد كان الاغريق قديماً يعيشون فى مائة مدينة صغيرة مستقلة ولقد بلغت أثينا أقوى هذه المدن وأعظمها من الديمقراطية أقصاها فى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد فلقد كان الحكم يختارون بالإنتخاب وكان فى استطاعة كل مواطن من الملتزمين بحقوقهم السياسية أن يشترك فى الحكم باشتراكه فى أعمال الجمعية الشعبية بشرط أن يبلغ سنة العشرين من عمره .

وكان من شأن هذا النظام أن يفرس فى نفس كل مواطن روح الديمقراطية وكانت الديمقراطية عندهم تعنى المساواة أمام القانون والمساواة فى حق الكلام .

ولعل ابلغ تصوير لهذه الديمقراطية ما ورد على لسان أحد فلاسفتهم عند تأنيبه مبعوث أحد الحكام المستبدين :

ياسيدى الغريب مهلاً !!

لقد اسأت البدء فى البحث عن سيد هنا .

فلا سيطرة لشخص ما على هذه الأرض

إنها مدينة وحرة .



والشعب كله سنة بعد سنة سواء في الخدمة - هو ملكنا فليس هناك  
( حكومة ) في أثينا فالناس هم الحكومة ( ١ ) .

كما قال فيلسوف آخر :

( انهم يستطيعون أن يجدوا الاستعباد في كل مكان أنه الشعب البري  
الذى يفت في كل تربة أما الحرية فلن يجدوها الا لديك ) .

وبرغم كل ما يقال عن الديمقراطية الأثينية فأنها لم تكن ديمقراطية حقيقية  
تمثل قوى الشعب العاملة ولم يكن الحكم للاغلبية أو لمجموعة الشعب فان حق  
المشاركة في الحكم كان قاصرا على فئة قليلة هم الذين يتمتعون بحقوقهم  
فلقد كان سكان أثينا ينقسمون إلى طبقة من الأغنياء وهم المرابون وأصحاب  
الأراضي وطبقة الشعب وهم العبيد والفقراء والاجانب والنساء وكانت الحقوق  
السياسية لا تمنح الا لطبقة الأغنياء الذين لهم حق الاشتراك في الحكم .  
أما العبيد وأما النساء وأما الاجانب فكانوا جميعا محرومين من الحقوق  
السياسية وكان عدد الأثينيين عشرين ألفا وأما باقي المواطنين من العبيد  
والنساء والاجانب فكان يزيد عن مائة ألف .

وإذا لم تكن الديمقراطية الأثينية بالرغم مما حاطها من هالة ديمقراطية حقيقية  
فأنها كانت ديمقراطية تقوم على حكم الاقلية الأويجارية كما كانت تركز  
على أساس ضيق من المساواة والعدل الاجتماعي ( ٢ ) .

على أنها على أية حال كانت محاولة جريئة بالنسبة للعصر الذى عاشت فيه .  
ومن أهم مميزات هذه الديمقراطية في عصرها الأول أنها لم تعرف الحزبية  
وحينما فقد اليونانيون وحدتهم فقدوا استقلالهم .

---

( ١ ) الحياة العامة اليونانية : تأليف الفريد زيمرن ترجمة الدكتور عبد المحسن الخشاب

ص ١٤٥ .

Alfred Zimmern: The Greek Common Wealth.

( ٢ ) القانون الدستورى . دكتور عبد الحميد متولى ص ٢٩٦ .



وقد عر عن ذلك المؤرخ الاغريق توسيديس بقوله :  
( وأصبح التحزب أقوى من رابطة القرابة وتعاونوا فيما بينهم على الأثم  
والعدوان لا على البر والتقوى ) .

### الديمقراطية في العصور الوسطى

لا شك أن العصر الوسيط يمتاز بوجه عام بالحكم الاستبدادى وبعدم  
الاهتمام بالشعب بل أن التاريخ الوسيط يؤرخ للاقطاع وللكنهوت ولم يبرز  
الشعب أو تاريخه برونزاً تاماً وكان الحكم للقوة وللأشراف والطبقات  
الأرستقراطية التى تعتمد على الأصل والحسب والنسب وكانت الأرض الزراعية  
تملك بمن عليها من عبيد الأرض ولم يكن المواطن من كرامة أو حرية إلا إذا  
كان من أصل رفيع أو ذا مال وفير على أنه فى أواخر العصر الوسيط ظهرت  
طبقة مكافحة هى طبقة التجار الذين استطاعوا نتيجة عملهم فى التجارة بين  
القارات وفى البحار أن يجمعوا أموالاً طائلة ونشأت طبقة أسماها المؤرخون  
بأرستقراطية المال ونشأ صراع عنيف فى بادىء الأمر بين أرستقراطية الأصل  
وأرستقراطية المال فلقد أعزت أرستقراطية الأصل بالحسب والنسب وأعزت  
بطبقتها الاجتماعية بل ورفضت فى بادىء الأمر الاعتراف بأرستقراطية المال فلم  
تقبل مصاهرتها أو النزول إلى مستواها فى النشاط الاجتماعى ولكن سرعان  
ما اتحدت مصالح الطبقة الأرستقراطية بشرطها أرستقراطية المال وأرستقراطية  
الأصل واستطاعت أرستقراطية المال ( التجار ) أن يحصلوا على بعض الحقوق  
السياسية وأن يمارسوها فعلاً . وبهذا ظلت الغالبية من الشعب محرومة من ممارسة  
حقوقها السياسية وهى طبقة الفلاحين والعمال والاجانب والسيدات .

وقد ساعد على هذا الاتجاه الاستبدادى فى ذلك الوقت تدخل رجال  
الدين فى السياسة وبعدهم عن الدين ومحاولتهم السيطرة على عقول الجماهير عن



طريق الخرافات والسموذة وأعدوا الشعب لقبول الظلم والحرمان عن طريق إيهام المواطنين بضرورة الابتعاد عن مباحج الحياة والرضا بالقضاء والقدر وضرورة الزهد وقبول الفقر على اعتبار أنه السبيل إلى الجنة بل قد وصل الأمر برجال الكهنوت واستخفافهم بعقلية الجماهير إلى اعتبار دخول الجنة حقا يمنحه ورجال الكهنوت إلى المواطنين نظير صك أستموه صك الغفران يمنح نظير مبالغ كبيرة تدفع لهم .

ولقد كانت جميع هذه الآراء تأكيذا للنظم الأوليباركية وتدعيا للمطابقة مما أدى إلى ظهور مارتين لوتر صاحب مذهب البروتستانت الذي عارض حق الكنيسة في منح صك الغفران .

وفي وسط هذا الظلام الحالك ظهرت الديمقراطية الإسلامية .

#### الديمقراطية الإسلامية :

في أوائل القرن السابع الميلادي قامت الدولة الإسلامية على مبادئ من المساواة والحرية فلا خضوع لغير الله إلا بالحق فالخلفاء يتلقون سلطاتهم من مبايعة المؤمنين لهم ولم يكن لأحد أن يكره على المبايعة ومن ثم كان الخليفة يدين بمركره للمؤمنين .

خطب أبو بكر بعد مبايعة قال :

( أما بعد أيها الناس اني قد وليت عليكم ولست بخيركم فأن أحسنت فأعينوني وأن أسأت فقوموني . . . . . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فان عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم ) (١) وقد دعا الإسلام إلى المساواة بين الناس ؟  
( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكروا نثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم أن الله عليم خبير ) (٢) .

(١) قصة الحرية والمساواة - الدكتور محمد طه بدوي سنة ١٩٥١ ص ٦٨

(٢) القرآن الكريم : سورة التورى الآيات ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨ .



كما أمر الله تعالى باتباع الشورى في تسيير أمور الأمة الإسلامية ( فما أديتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) .

والإسلام يأمر بالمساواة فلقد ذهب وفد من أعيان مكة إلى رسول الله وقالوا له :

( يا محمد لقد رضينا أن نستمع إليك ولكنا لا نجالس هذه الأخطا من عبيدنا وصعاليك مكة الفقراء فاجعل لنا يوما ولهم يوما )

فزلت الآية الكريمة ( وأصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا وأتبع هواه وكان أمره فرطا ) .

(ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين) .  
فلما عاد الأعيان وجدوا محمدا قد فرش للفقراء والعبيد رداءه وأجلسهم عليه وهو يحییهم قائلا ( أهلا بمن أوصاني بهم ربي ) فلما مات النبي حرص الخلفاء من بعده على تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون .

والواقع أن صلاة الجمعة تعتبر برلمانا أسبوعيا يجتمع فيه المسلمون بحكامهم ولقد أسّس هذه السنة النبي ﷺ فلقد كان يعرض على الشعب أهم الأحداث في هذه الصلاة الجامعة .

ولقد كانت الديمقراطية في فجر الاسلام سلوكا وليست أسلوبا من أساليب الحكم فلقد مارسها الحكم كما مارسها الشعب وكانت ديمقراطية جماهيرية ولم تكن طبقة دون طبقة :



## مفاهيم الديمقراطية الإسلامية

أولا : الرفاهية للشعب .

ثانيا : المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات لا تفرقة بسبب الجنس أو اللون .

ثالثا : المشاركة الشعبية في الشؤون التي تمس الجماهير عن طريق مجلس صغير من كبار المؤمنين يدرس الحاكم معه المسائل ويخطط كيفية تسيير شئون الحكم ثم يعرض كل ذلك على المواطنين في صلاة الجمعة وغيرها من المساجد العامة .

رابعا : الوحدة القومية فلا حزبية ولا إنقسام إنما وحدة إسلامية عربية من أجل الخير العام .

## الديمقراطية الحديثة

لقد كان للانقلاب الصناعي الخطير الذي ظهر في عصر النهضة وكذلك لظهور الوحدة القومية في الدول الأوربية على أساس الروابط الجغرافية واللغوية والعنصرية أثر كبير في تكوين الدولة الحديثة والقضاء على الإقطاع وبذلك ظهرت الدولة الحديثة في فرنسا وإنجلترا وسويسرا وهولندا وروسيا وألمانيا وإيطاليا .

وهكذا ساعد ظهور الدولة الحديثة القوية في القضاء على أمراء الإقطاع وظهرت هذه الدولة في صورة ملكيات مستبدة مطلقة ولكن تكتل العمال في مناطق الصناعة وانتعاش التجارة وظهور الطبقة المتوسطة وكنتيجة لفقدان الإشراف لسلطتهم بزوال الإقطاع كل هذه العوامل أدت إلى إزدياد الوعي السياسي بين المواطنين خصوصا بعد زوال أهمية الأرض وظهور صنف جديد من الطبقات وهي طبقة العمال تختلف في نظرتها عن الفلاحين فالعامل تتعارض



مصالحه تعارضا شديدا مع مصلحة صاحب رأس المال من ذلك أن الرأسمالي يطالب العامل أن يقدم له الكثير من سلعته ( العمل ) بأرخص الأجور وبأقل التكاليف كما أن الرأسمالي رغبة منه في الربح قد يجبر العامل على أن يعمل في ظروف متناهية الصووبة نتيجة سوء المسكن أو سوء حالة المصنع من الوجهة الصحية كما حدث في إنجلترا فجر العصر الحديث فلقد نزح العمال من الريف إلى المدن ليعملوا في المصانع ولم يكن هناك مساكن لهم بل كانوا يعملون في مصانع تنقصها العناية الصحية مما أدى إلى كثرة الأمراض .

ومن جهة أخرى فإن العامل كان يرى أن من حقه أن يبذل أقل جهد وأن يحصل على أكبر أجر ومساعد وجود العمال في مجموعات كبيرة على المطالبة بامتيازات وحقوق وحریات ديمقراطية .

وساعد على ذلك ظهور أفكار وآراء جديدة مثل نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو .

ويخلص هذا المذهب في أن الناس كانوا يعيشون قبل قيام الجماعات السياسية في حالة طبيعية لا تعرف السيادة يتمتع فيها الفرد بحقوق معينة بوصفه إنسانا كحرية الفكر وحرية التملك والقصاص بالنفس حماية لها ثم أراد الأفراد أن يحصلوا على الأمن والسعادة فخرجوا عن حالة الطبيعة هذه إلى الحياة في جماعة سياسية فأبرموا فيما بينهم عقدا غير مكتوب اتفقوا فيه على خلق سلطة تعلو إرادتهم وأعلنوا أنهم قد نزلوا لتلك السلطة عن شطر من حرياتهم وحقوقهم في نظير أن تحترم وتصون لهم مآظلوا محتفظين به من تلك الحريات والحقوق وإذا ما أخلت السلطة بهذا الشرط أصبح لا أثر للعقد وهذه السلطة هي سلطة المجتمع .

تلك هي الفكرة الأساسية التي تخيلها جان جاك روسو وقيام الثورة الفرنسية التي كانت نتاجا صالحا للأفكار التقدمية التي نادى بها جان جاك روسو ، ولوك ، وفولتير .



بدأت الديمقراطية البرلمانية في فرنسا وحققت هذه الثورة أروع إنتصار على حكم الفرد وقضت على الطبقية التي حكمت فرنسا إلى عام ١٧٨٨ وأعلنوا وثيقة حقوق الإنسان في ٢٧ أغسطس ١٧٨٩ والتي تنص :-

(١) يولد الناس ويظلون أحرارا متساويين في الحقوق والتفاوت الاجتماعي لا يمكن أن ينهض إلا على أساس المنفعة العامة .

(٢) أن هدف كل جماعة سياسية هو صيانة حقوق الانسان الطبيعية الخالدة وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والحق في الأمن ومناهضة الظلم .

(٣) أن كل سيادة تتركز أساسا في الأمة فلا تستطيع أى هيئة أو أى فرد أن يزاوِل أية سلطة لا تصدر عنها صراحة .

(٤) الحرية هي القدرة على عمل كل مالا يضر بالغير أى أن مزاولة كل إنسان لحقوقه الطبيعية لا حدود لها إلا تلك التي تضمن للآخرين التمتع بنفس الحقوق وأن هذه الحقوق لا تقوم إلا بقانون .

(٥) ليس للقانون أن يحرم إلا الأعمال الضارة بالجماعة وكل مالا يتمتع القانون مباح ولا يجوز إجبار أحد على عمل لا يلزمه به القانون .

(٦) القانون مظهر الإرادة العامة فالكلافة المواطنين حق المساهمة بأنفسهم أو بواسطة ممثلين لهم في وضعه ولما كان جميع المواطنين متساويين لدى القانون فانهم متساوون أيضا في إمكان الوصول إلى كافة المراتب والمناصب والوظائف العامة تبعا لكفايتهم ودون أى تمييز بينهم غير ما يتحلون به من فضائل ومواهب .

على أن ثورة فرنسا قامت لتحقيق الديمقراطية بالعنف والدماء ثم إنتقلت إلى حكم إستبدادي لم تشهده فرنسا من قبل حكم روبسبير بالحديد والنار .

وأستطاع أن يحطم الصورة الجميلة التي قامت من أجلها الثورة مما دعى



رجال الثورة أن يسلموها إلى نابليون ليتم حكما استبداديا مقبولا ولقد ذاعت مبادئ الثورة الفرنسية في العالم وأعتبرت في يوم من الأيام مثـلا أعلى للديمقراطية البرلمانية ولكن هـذه الديمقراطية بالرغم مما نادت به من حرية سياسية أغفلت جانبا هاما هو الحرية الاجتماعية واهتمت اهتماما كبيرا بالنظريات وتاهت في متاهات طويلة من الفلسفة السياسية .

ولم تستطع فرنسا رغم طول عهدها بالديمقراطية أن تحقق الاستقرار البرلماني الذي تَشده .

وهذا يدفعنا إلى الحديث عن الديمقراطية وازمتها في أوروبا وأمريكا ولا شك أن العامل الرئيسي في هذه الأزمة هو وجود نظام الأحزاب السياسية فلمقد كانت الأحزاب ولا تزال دائما موضع ريبة ونقد، حتى أن الرئيس واشنطن أول رؤساء الولايات المتحدة قام بتحذير مواطنيه من النتائج السيئة للروح الحزبية في البلاد الديمقراطية إذ يرى أن الروح الحزبية هي روح يجب عدم تشجيعها (١) .

فالأحزاب تسيطر عليها أقلية من الأفراد هم زعماء الحزب وتتحكم هذه الأقلية في مقدرات الحزب بل وتلزم غالبية الأعضاء بالخضوع لرأيها والأخذ به .

كما أن الأحزاب ليست المرآة الصادقة للرأي العام فالقول بأن الأحزاب تعبر عن اتجاهات الرأي العام قول يخالف الحقيقة فشرط وجود رأي عام هو وجود إتفاق عام بين جميع المواطنين بصدد المسائل السياسية الأساسية أو المسائل الاقتصادية أو الاجتماعية بمعنى أن يكون هناك وحدة في الرأي العام وهذا يتنافى مع الانقسام والتحزب كما أن إختلاف الأحزاب وتعددتها يؤدي إلى إنقسام وحدة الأمة وإلى اضطراب أداة الحكم فيها .

---

Garnar : Idees et institutions politiques Americanes (١)



ويقول أفلاطون ( أنه لا يوجد شر يحق بمدينة أكبر من ذلك الذى إذا نزل بها فرقها شيعا وأحزابا ، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى إذا حل فيها ربط أجزاءها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة ) (١) ويرى جوستاف لوبون فى العصر الحديث ( أنه منذ عهد اليونان فى العصور القديمة حتى البولنديين فى العصر الحديث نجد أن الشعوب التى لم تعرف أن تتخلص من إنقساماتها الداخلية قد أنتهى بها أمرها إلى السقوط تحت نير الاستعباد وفقدت من حقوقها حتى حقها فى أن يكون لها تاريخ ) (٢) .

وفى فرنسا نجد البعض يرى فى الأحزاب أنها عوامل إنقسام ومعامل تقريخ للدسائس .

كما أن تعدد الأحزاب يؤدى إلى عدم الاستقرار الوزارى فى فرنسا يكثر عدد الوزارات التى تسقط بسبب عدم انسجام الأحزاب مع بعضها كما أن نظام الأحزاب لا يمكن الوزارات من الاستقرار فى الحكم مدة طويلة حتى تتمكن من تنفيذ خطة معينة طويلة الأجل .

كما أن نظام الحزبية يقضى على حرية النائب فى إبداء رأيه فى البرلمان فالنائب يتبع رأى الحزب حتى ولو كان خطأ .

كما أن الأحزاب تلجأ حينما تتولى الحكم إلى الانتقام من خصومها فى السياسية .

حتى فى إنجلترا التى كانت تعتبر مثلاً أعلى للديمقراطية نجد هذه الإتهامات فالملكة فكتوريا كانت تشكو من فقدان الروح الوطنية القومية لدى الأحزاب السياسية حين النظر فى مشروع أحد القوانين عام ١٨٨٤ ومن المأثور عنها قولها :

---

(١) القانون الدستورى — الدكتور عبد الحميد متولى ص ٤٠٤ .

(٢) القانون الدستورى — الدكتور عبد الحميد متولى ص ٤٠٤ .



« أن الحزبية مستقضى على الوطن » .

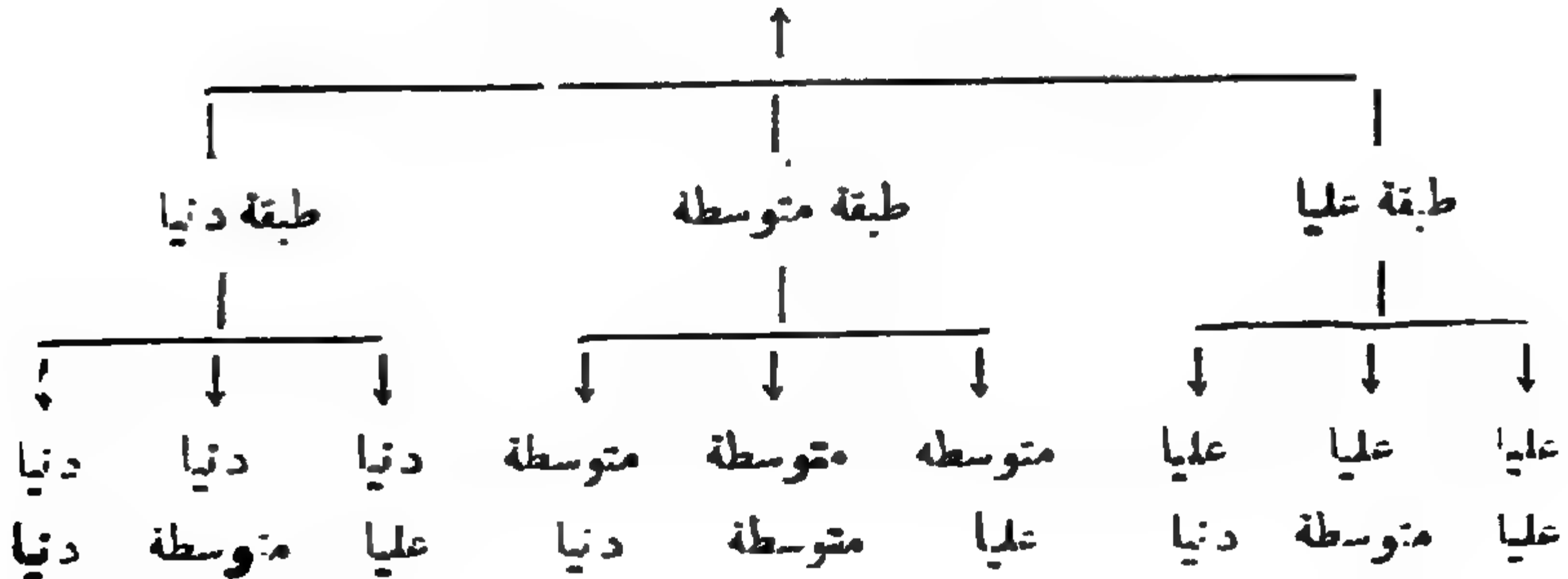
وفي أول مايو سنة ١٩٤٨ التقى المستر آتلى رئيس الوزراء البريطانى خطابا  
فى إحتفال حزب العمال فى بليموث قال فيه :

« أن الشيوعيين البريطانيين أكثر اهتماما بمصالح روسيا منهم بمصالح  
إنجلترا ) على أن الديمقراطية الأوربية قد اهتمت إهتماما كبيرا بالحرية السياسية  
على أنها هى الطريق الوحيد للديمقراطية وعجزت عجزا تاما عن حل المشكلة  
الأزلية للمواطن وهى المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

كما أنها لم تستطع أن تقلل الفروق بين الطبقات بالرغم من تشدقها بالديمقراطية  
فى كل مناسبة بل لقد كانت الديمقراطية والواجهات الديمقراطية وسيلة من  
وسائل تحقيق الديكتاتورية والقضاء على حقوق الشعب وقد استطاع فاروق  
أن يفرض أوامره على أحزاب الأغلبية فى عصر ما قبل الثورة بل واستطاع أن  
يجعل من البرلمان وسيلة لتحقيق نزواته وكان البرلمان فى ذلك الوقت يخدم  
مصالح طبقة واحدة تمثل أقلية من هذا الشعب وهى طبقة رأس المال المستغل .  
ومن الطريف حقا أن تنقسم الطبقات الاجتماعية فى مصر قبل ثورة ٢٣  
يوليو سنة ١٩٥٢ إلى تسع طبقات على النحو التالى :

### الطبقات الاجتماعية

فى عصر ما قبل الثورة





ولقد ساعد النظام الرأسمالى الموجود فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ إلى تعدد الطبقات حتى بين الطبقة الواحدة .

### الديمقراطية العربية الثورية

عندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان الوضع السياسى على نحو مؤسف حقا فلقد كانت مصر يحكمها ملك فاسد مستبد أستطاع أن يجعل من الزعماء بل وزعماء الأغلبية دمي يلعب بها وأصبح مقياس الوطنية هو مقدار ما يحظى به هذا الزعيم أو ذاك من رضا سائى .

وقد أستطاع أحد الزعماء أن يسبح بحمد الملك ويرفعه إلى مرتبة الآلهة فى خطاب قبوله للوزارة . وأستطاع وزير آخر أن يضفى على الملك صفة القداسة فأرجع نسبه إلى النبي ﷺ . وكانت كل هذه الأساليب من الزعماء والقادة عاملا مها فى تفويض الديمقراطية وفى القضاء على سيادة الأمة :

ويصور البيان الأول فى ثورة ٢٣ يوليو حالة البلاد فى ذلك الوقت ويقول هذا البيان :

« أجتازت مصر فترة عصيبة من تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وقامر الخونة على الجيش . . . . إن الجيش كله أصبح لصالح الوطن فى ظل الدستور » .

وفى العاشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدد إعلان دستورى أسقط دستور سنة ١٩٢٣ الذى وضع فى ظل الإستعمار .

وفى فبراير سنة ١٩٥٣ صدر إعلان دستورى أشار فى ديباجته أن علة صدوره هى الرغبة فى تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال وفى تنظيم



الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ولكي تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج المثمر والنهوض إلى المستوى المرجو لها من الجميع . . .

وقد تضمن هذا الإعلان أحد عشرة مادة : سبع منها تحت عنوان مبادئ عامة تقرر أن جميع السلطات مصدرها الأمة ومساواة المصريين أمام القانون في الحق — وق والواجبات وكفالة الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الملكية والمنازل وفقا لأحكام القانون وفي حدوده وكذلك كفل الإعلان حرية العقيدة. وأوجب على الدولة حماية حرية القيام بالشعائر الدينية والعقائد طبقا للمبادئ الشرعية على ألا يخل ذلك بالنظام ولا يتنافى مع الآداب .

ثم ختم هذه المبادئ العامة بالنص على إستقلال القضاء وعدم خضوعه لغير القانون وقرر أن تصدر الأحكام وتنفذ وفق القانون باسم الأمة .

وقد أستطاعت الثورة خلال فترة الانتقال أن تقضى على الملكية الفاسدة وأن تقضى على الرجعية والأقطاع وما لبثت أن أعلنت دستور سنة ١٩٥٤ .

وأهمية هذا الدستور ترجع إلى أنه أول دستور يصدر باسم الأمة ولم يكن منحة من الحاكم كما كان في دستور سنة ١٩٢٣ .

كما أن هذا الدستور قد أكد الإتجاه العربى وليس من شك أن الميزة الكبرى في هذا الدستور أنه النقى النظام الملكى وأخذ بالنظام الجمهورى وبذلك حقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية. كما أنه أخذ بمبدأ المجلس الواحد وأحترام الملكية الفردية للمواطن .

وفى يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ صدر الإعلان الدستورى وبدأ العمل به فى يوم الأربعاء ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ حتى يتم مجلس الأمة الذى بدأ عمله يوم الخميس ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ مهمته بوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ثم يطرح هذا الدستور على الشعب للاستفتاء لكي بمنحه من إرادته الحرة القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات .



وقد جاء في مقدمته ( إستنادا إلى الإدارة الشعبية التي صنعت يوم ٢٣ يوليو المجيد وحققت به بدء الثورة الشاملة السياسية والاجتماعية والقومية ورفعت فوق العمل الوطنى والبطولى لشعب مصر - منذ ذلك التاريخ - أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة .

وتأكيذا للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية والذى تم إستخلاصه من قلب معارك النضال ومن صميم ممارسة التغيير الواسع والعميق لأوضاع المجتمع المصرى ليكون دليلا فكريا يقود خطى المستقبل فاستطاع بذلك أن ينفى الفكر الثورى بتجربة العمل ليعيد وضع هذا الفكر فى خدمة الأندفاع المستمر والمتواصل نحو تحقيق الأهداف العظمى للنضال الشعبى .

وتتويجا لمرحلة التحول العظيم التى تم فيها بالتطور السلمى والثورى فى نفس الوقت تحقيق سيطرة الشعب على ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها تمكينا للديمقراطية الاجتماعية . . . . باب الديمقراطية السياسية ومدخلها الحقيقى والسليم .

وتمكينا من التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم الذى بدأ الشعب العربى فى مصر زحفه عليها بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية وإجتاز مرحلة التحول متقدما إلى تدعيم إنتصاراته السياسية والاجتماعية متجها إلى مزيد من الكفاية والعدل تحقيقا لمجتمع الرفاهية الذى تتكافأ فيه الفرص بين الأفراد وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات وتعزيزا لفاعلية وقدرة تحالف قوى الشعب العاملة الذى وضعته مرحلة التحول العظيم على رأس العمل الوطنى وفى قيادته بواسطة الاتحاد الاشتراكى وعن طريق تنظيماته الديمقراطية .

لذلك كله وبمعون الله تصبح المواد التى يتضمنها هذا الدستور أساسا للنظام الاجتماعى والسياسى فى الجمهورية العربية المتحدة حتى يتم مجلس الأمة المنتخب إنتخابا شعبيا مباشرا والذى يبدأ عمله فى صبيحة يوم الخميس السادس



والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ مهتمه بوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب بالاستفتاء لكي يمنحه من إرادته الحرة القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات .  
أهم ما تضمنه هذا الدستور من مواد

#### مادة ( ١ )

الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصري جزء من الأمة العربية .

#### مادة ( ٢ )

السيادة للشعب ويكون ممارستها على الوجه المبين في الدستور .

#### مادة ( ٣ )

١ - الوحدة الوطنية التي يضعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هي التي تقسيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

#### مادة ( ٥ )

الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

#### مادة ( ٩ )

الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعامتيه من الكفاية والعدل .

#### مادة ( ١٠ )

يكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة .



### مادة (١٢)

يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطط التنمية التي تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة .

### مادة (١٣)

الملكية تكون على الأشكال التالية :

أ - ملكية الدولة : أى ملكية للشعب وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ب - ملكية تعاونية : أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية.

ج - ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير إستغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاث مسيطرة عليها كلها .

### مادة (١٤)

يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق إستخدامه مع الخير العام للشعب .

### مادة (١٥)

الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

### مادة (٢٠)

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى وللمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو المعجز عن العمل أو البطالة .



مادة (٢١)

المعمل في الجمهورية العربية المتحدة حق وواجب اكل مواطن قادر والوظائف العامة تكليف للقائمين بها .

ويستهدف موظفو الدولة في أدائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب .

مادة (٤٩)

يتألف مجلس الأمة من أعضاء يختارون بطريق الانتخاب السري العام .  
ويحدد القانون عدد الأعضاء المنتخبين وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه .

ولرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين .

مادة (٨٣)

يراقب مجلس الأمة أعمال الحكومة وتكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة الذي يناقش بياناتهم السياسية وتقاريرهم .

مادة (٨٤)

لمجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها .

مادة (٩٠)

يجب أن يقدم رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية إستقالة الحكومة إذا سحب مجلس الأمة الثقة بها .

وإذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء وجب عليه إعزال الوزارة .



## الفرع الرابع

### الإدارة المحلية

#### مادة ( ١٥٠ )

تنقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية . ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون .

#### مادة ( ١٥١ )

تختص الهيئات الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها .

وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وذلك على الوجه المبين في القانون (١) .

## الملامح الأساسية للديمقراطية العربية

أهم الملامح في ديمقراطيتنا العربية أنها رفضت إستيراد المبادئ والنظريات الغربية والانقياد اليها إنقياداً مطلقاً وأنها ديمقراطية روعى في وضعها ظروفنا المحلية ومقتضيات تاريخنا وتقاليدنا وأوضاعنا الاجتماعية .

وليس هذا عن تعصب أعمى إنما عن وعى كامل لمشاكلنا وواقعنا فديمقراطيتنا العربية خلقت لكي تعيش في مناخ عربي وعلى أرض عربية فليست نسخة كربونية من فلسفات أجنبية ولعل أبرز ما في ديمقراطيتنا الربط الشديد بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ويؤكد ذلك ما ورد في الميثاق .

« أن الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده

---

(١) الإعلان الدستوري! صدر في مساء الإثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ العدد ٢٠

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٤ من النشرة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ص ٦ ، ٣٢



وتكريسها لتحقيق أهدافه كذلك فإن الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقديمياً فإن الاشتراكية هي مجتمع الكفاية والعدل. مجتمع تكافؤ الفرص مجتمع الإنتاج مجتمع الخدمات أن الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان إمتداداً واحداً للعمل الثوري .

أن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين أنها جناحا الحرية الحقيقية وبدونها أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تخلق إلى آفاق الغد المرقب .

كما أن أهم ما أستحدثته الديمقراطية العربية في مجاها الجديد هو القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم فلقد كانت القوة الإقتصادية في مصر قبل الثورة في يد تحالف قوى بين الاقطاع ورأس المال المستغل وكان محتماً أن تتجه الدولة بكليتها وبجميع أجهزتها لخدمة الطبقة الرأسمالية وأن تهمل مصالح الغالبية من القوى العاملة بل لقد كان الحكم وقفاً على أبناء العائلات الكبيرة وعضوية المجالس النيابية لم تكن إلا صورة واضحة لسيطرة رأس المال على الواجهات الديمقراطية .

وكان رأس المال في ذلك يتحكم في لقمة العيش وكان أيضاً سلاحاً للارهاب ووسيلة للخديعة والأغراء وبذلك فقدت الديمقراطية معناها ومضمونها وأصبحت الانتخابات مهزلة كبرى وأصبحت القوانين جميعها تصاغ من أجل الطبقة الرأسمالية المستغلة حتى لقد طرد أحد أعضاء مجلس الشيوخ من المجلس لأنه طالب بتحديد الملكية وأعتبر أنه قد فقد عقله .

وبهذا تحولت ديمقراطية ما قبل الثورة إلى لون من ألوان دكتاتورية الطبقة أو حكم الأوليغاركية والدليل القوى على سيطرة رأس المال على الحكم أن أحمد عبود الرأسمالي الكبير أستطاع أن يسقط الوزارات بما يتفق ومصلحه الرأسمالية وأستطاع أن يمتنع عن دفع الضرائب لخزينة الدولة عبر عن ذلك



الميثاق تعبيرا قويا حين قال :

« أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب » .

ومن أجل هذا إشتطت المادة ٤٩ من الإعلان الدستوري ضرورة تمثيل العمال والفلاحين في مجلس الأمة بنسبة النصف على الأقل لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في هذا الوطن ولأنهم يمثلون قوى الشعب العاملة .

وبهذا أستطاعت الديمقراطية العربية أن تحمي الأغلبية من سيطرة الأقلية .

ولعل التطبيق العملي الأول في تاريخ الديمقراطية أن يدخل إلى المجالس الشعبية هذه الأعداد الهائلة من الفلاحين والعمال وهذا وضع طبيعي إذ أن الهيئات البرلمانية تقوم على أساس مبدأ الأناقة ومن ثم ينبغي أن تكون هذه الهيئات صورة حقيقية للمجتمع الذي تمثله .

ولهذا كان من المتعين أن يكون النائب صورة صادقة لمن إنتخبوه وأن يحس باحساسهم وأن يشعر بشعورهم وأن يعبر عن آرائهم ومفاهيمهم وأن تربط مصالحه بمصالحهم لكي يحسن تمثيلهم .

ولعل هذه التجربة الرائدة سوف تكون مثالا يحتذى في الديمقراطيات الأخرى ولقد خلق هذا الحق قيما إجتماعية جديدة وأسلوبا وسلوكا ديمقراطيا جديدا فأصبحت الديمقراطية العربية ليست مجرد مبدأ أو مجرد فلسفة إنما أصبحت سلوكا إجتماعيا وممارسة فعلية ومنحت الفلاح والعامل الثقة بنفسه والفخر بعمله . ولقد شاهدت أثناء المعركة الإنتخابية كثير من غير الفلاحين والعمال يفخرون أنهم عمال وأنهم فلاحين .

ولعل هذا يعتبر تطورا إجتماعيا هائلا للفكر العربي وللقيم الاجتماعية ظهر صدهاء في أغانينا وفي حياتنا العامة وأصبحت القيمة الأولى للعمل بدلا من الأصل أو الحسب أو النسب والأثر الكبير لذلك هو إحترام العمل اليدوي

والقضاء على أرستقراطية الأصل أو أرستقراطية المال والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات .

وقد أكدت المادة ٢١ من الدستور أن العمل في الجمهورية العربية المتحدة حق وواجب وشرف لكل قادر . . . . .

ولقد اختفت أمثلة عامية كثيرة تعبر عن أفكار حية في نفوس المواطنين كالمثل القائل ( المية متجريش في العالي ، ( اللي له ظهر ما بنضربش على بطنه ) . كل هذه الأمثلة كانت تعبيراً صادقاً عن الصورة لمجتمع ما قبل الثورة .

ومن المظاهر الجديدة في ديمقراطيتنا العربية مساواة الرجل بالمرأة في الحقوق وفي الواجبات وفي تولي المناصب العامة في مختلف صورها حتى في منصب الوزارة . وقد نص الميثاق في الباب السابع ( أن المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة <sup>(١)</sup> .

وأستطاعت المرأة أن تحتل مركز الوزارة بمجـدارة وأن تشق طريقها بنجاح باهر ودخول المرأة في ميدان العمل السياسي والاجتماعي ومساواتها بالرجل نوع من الديمقراطية الحقيقية لأن المرأة نصف المجتمع فلا ينبغي أن نهمل هذا العدد الضخم من المواطنين بسبب الجنس ولا أن نمتنع عن الاستفادة بجهودهم في مختلف الميادين بعد أن دخلت المرأة الجامعات والمدارس .

واشتراك العمال في مجالس الإدارات في مصانعهم لـون أخسر من الوان الديمقراطية جديدا في نوعه فريدا في بابه فان العمال يشكلون القوى العاملة والمنتجة في الشركة أو المصنع فكان لا بد أن يكون لهم الرأي الأول في إدارة هذه المصانع ولا بد من الاستفادة من خبراتهم ولا يمكن أن نتصور أن يدرك

---

(١) الميثاق : الباب السابع .



غير العمال مدى إحتياجاتهم ولا أن يتحدثوا باسمهم فقضت حكمة الديمقراطية العربية أن يكون للعمال الرأى الأول فى شئون مصانعهم .

وليس هذا هو الهدف الوحيد بل أن هناك عاملا نفسيا هاما وذلك أن إشتراك العمال فى إدارة مصانعهم يرفع من قيمة إنتاجهم وذلك لشعورهم أن هذا المصنع أو ذاك هم أصحابه فتنشأ عاطفة قسوية بينهم وبين المصنع الذى يعملون فيه ويدفعهم هذا الشعور إلى محاولة النهوض بالمرفق الذى يعملون فيه . وفى مجال الزراعة نجد أن شئون الزراعة تسيطر عليها هيئات منتخبة من الفلاحين .

واشترطت اللوائح والتعليمات أن تكون الغالبية لصغار الفلاحين وذلك على هيئة جمعيات تعاونية زراعية تقوم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للفلاح . ومن الصعب تصوير أهمية هذه الجمعيات فى القرى والدور الخطير الذى تلعبه فى حياة الفلاح .

إن هذه الجمعيات تشير إهتمام الفلاحين لأنها تدخل فى جميع أساسيات حياتهم وأن الطريقة الديمقراطية التى تسير عليها تدعم بحق المفاهيم الديمقراطية والاشتراكية .

والهدف من الديمقراطية العربية عموما هو إتاحة الفرصة للمواطن أن يمارس نشاطه فى مختلف الميادين بشجاعة بحيث يصبح عنصرا فعالا فى إقامة مجتمع الكفاية والعدل . ولا يمكن للفرد أن يمارس نشاطه ما لم يكن حرا من كل قيد متحررا من الاستغلال طليقا من عبودية لقمة العيش .

والإنسان يتأثر بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التى تسود المجتمع الذى يعيش فيه ولا يمكن أن تقوم حرية سياسية دون قيام الحرية الاجتماعية ولا يمكن أن نطالب المواطن بممارسته لحقه السياسى بينما هو فى حاجة إلى لقمة العيش

يسد بها رقعة بل أنه ادّعى يكون على استعداد أن يبيع هذا الحق وهذه الحرية ليشتري بقيمتها لقمة العيش .

كما ترتبط إنسانيته وكرامته بالضرورات التي يمكنه من تطوير كيانه وصقل ملكاته فاذا كان توفير الطعام والشراب والهواء شرطاً أساسياً لاستمرار الحياة للإنسان فإن حرّيته أيضاً شرط لكي تتفتح وتصل ملكاته وإلا أصبح عبارة عن آلة تسير ضمن حدود بعيدة عن الخلق والإبداع .

والديمقراطية العربية تؤمن بالفرد وتسمى فيه الشعور بالكرامة والعزة وتؤكد فيه الحرية بشرط المحافظة على أمن وسلامة المجتمع وهذا بعكس النظم الشيوعية أو الفاشية التي تجعل من الفرد آلة صماء تسير بدون وعي لأنها تستغنى في النهاية على ملكة الفرد في الإبداع والتطور .

وقد نص الإعلان الدستوري في المادة ٢٠ على تأمين الفرد على حاضره ومستقبله وأن تكفل له الدولة العيش الكريم في شيخوخته ومرضه وفي أثناء البطالة أو العجز عن العمل وهذه رعاية جديدة حددها الإعلان الدستوري وأثبت بها أحقية الفرد في التأمينات الاجتماعية ومسئولية الدولة نحو ذلك .

ومن أجل حرية الفرد ومن أجل إشراك أكبر عدد من المواطنين في ممارسة السلطة والحكم كان نظام الإدارة المحلية .

وليس من شك أن تعميق الديمقراطية العربية يتطلب إتساع قاعدة التمثيل الشعبي والمشاركة الفعلية في الحكم ولما كان مجلس الأمة يشارك في الحكم على المستوى القومي ولا يمكن أن يشترك فيه أعداد غفيرة من المواطنين لهذا إتجهت الدولة في الجمهورية العربية المتحدة إيماناً منها بحق الفرد في السلطة والمسئولية إلى نظام الإدارة المحلية .



## السلوك الديمقراطي للدولة

لم تهتم الديمقراطية العربية بالأجهزة السياسية والاقتصادية والإدارية فحسب بل إهتمت بأن تكون الديمقراطية سلوكا في حياة الناس .

ولقد بدأ الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه . فسلكت سلوكا ديمقراطيا في حياته الخاصة . يعيش كمواطن عادي أولاده وبناته يتعلمون في المدارس العامة . لم تفرد لهم دراسات خاصة أو مدرسة خاصة بل لقد كان من السلوك الديمقراطي حقا حين أن ترفض الجامعة قبول إبنته « منى » لعدم حصولها على مجموع يؤهلها للدخول وفي هذا دليل واضح على أن الديمقراطية أصبحت سلوكا وأسلوبا من أساليب الحياة في الجمهورية العربية المتحدة .

ولون آخر من ألوان السلوك الديمقراطي للدولة ذلك هو إختيار عاملين من زعماء العمال ووزيرين في الوزارة أحدهما لشئون العمال والآخر لشئون الاتحاد الاشتراكي .

ومجانية التعليم أسلوب من أساليب الديمقراطية وسلوكا ديمقراطيا يقضى على الطبقة ويدعم مبدأ تكافؤ الفرص فلا شك أن مجانية التعليم تتيح للمواطنين فرصة الإرتفاع بمستواهم العلمي والثقافي والمادى والعلم سلاح من أسلحة المواطن يشق به طريق الحياة .

ولقد كان العلم في عصر ما قبل الثورة وقفا على الأغنياء ولم يكن للفقراء حق التعليم بل لقد كانت المصروفات المدرسية حاجزا من الحواجز الهامة وسببا من أسباب تجميد الطبقة ومانعا من الإرتفاع بالمستوى أو الانتقال من طبقة لأخرى .

كان الفقر إرثا والمرض إرثا لا يمكن التحرر منهما .

ومجانية التعليم لها جانبان :

### الجانب الاول

أن يخلق وعيا إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا لدى المواطن فيصعب خداعه ويزيد من قدرته على تفهم حقوقه وواجباته فلا يمكن إستغلاله أو القضاء على مكاسبه الإجتماعية أو السياسية ويجعل من عملية الانتخابات عملية حقيقية مبنية على تفهم كامل وواضح لمعنى التمثيل النيابي وتدعيا لسرية الانتخاب .

### الجانب الثانى

ومجانية التعليم وسيلة من وسائل إكتساب الخبرات وزيادة المقدرة على مواجهة الحياة والإرتفاع بإمكانيات المواطن فى الحصول على العمل .  
ويؤكد علماء الإجتماع أن مجانية التعليم تقضى على الطبقية الاجتماعية وتنشر العدل الاجتماعى وتذيب الفوارق بين الطبقات وتنشر السلام بينها .

ومن السلوك الديمقراطى للدولة أيضا إهتمامها بالرأى العام وإتجاهاته ووضع هذا الرأى موضع الاعتبار والتقدير فهناك علماء للإجتماع والنفس متخصصون فى دراسة إتجاهات الرأى العام ومطالبه وهذه الآراء لها وزنها عندأولى الأمر .  
ولقد خصصت برامج تليفزيونية وإذاعية للتعرف على آراء المواطنين عن طريق ندوات يشترك فيها المواطنون ويناقشون فيها المسئولين فى مختلف المشاكل وندار فيها المناقشات بصراحة تامة وليس هناك حدود لهذه المناقشات ويحضرها الوزراء ويناقشهم الشعب بحرية وصراحة تامة .



## الفصل الثاني

### فلسفة الإدارة المحلية

يختلف العلماء إختلافا واضحا في تعريف كلمة الإدارة المحلية وما هو المقصود بها واختلفوا أيضا في الخلط بينها وبين الحكم المحلي فالأستاذ الدكتور عثمان خليل عثمان في محاضراته عن الحكم المحلي التي ألقى في مساء الثلاثاء الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٦١ بمقر الجمعية الجغرافية المصرية يقول عن مدلول الحكم المحلي .

يصدر إصطلاح الحكم المحلي Local - Self - Government عن قدر من التجاوز في هذا المقام ذلك لأن لفظ حكم Government يقتضى أن تكون الاختصاصات المحلية ذات طابع سياسي دستوري أى أن تمس وضع الدولة السياسى وتخلع على الهيئة المحلية قدرا من الوظيفتين التشريعية والقضائية فضلا عن إستقلال تلك الهيئة التنفيذى أو الإدارى فمن الناحية السياسية تنظم وحدة الدولة السياسية بتوزيع سيادتها الداخلية على الوحدات المحلية التى تصبح دويلات داخل الدولة وتتحول الدولة تبعا لذلك من دولة بسيطة إلى دولة مركبة فى صورة الدولة الفيدرالية Federal State وتسمى كذلك دولة الإتحاد (المركزى) وبمقتضى هذا الوضع يكون للدولة دستور محلى وسلطة تشريعية محلية وقضاء محلى وذلك كله إلى جانب ما للدولة المركزى من دستور إتحادى وبرلمان إتحادى وقضاء إتحادى أيضا وتكون مهمة هذا الدستور الإتحادى تنظيم العلاقة بين هذه السلطات الإتحادية وما يقابلها من سلطات محلية ووضع الحدود الفاصلة بين كل وحدة وأخرى .

ولا يخفى أن فى مثل هذا التنظيم الفيدرالى يبلغ إستقلال الدويلات

بالسلطة التنفيذية من باب أولى أقصى الحدود المستطاعة ونجد في مقدمة الأمثلة ذى الطابع السياسى والدستورى والإدارى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الليبية المتحدة .

هذا النحو من مفهوم الحكم ليس هو الذى نعرفه في مصر طبقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

وإنما عرفنا في مصر نظام الإدارة المحلية أى استقلال محلى مقصور على إختصاصات تنفيذية أو إدارية دون أن تعطى الهيئات المحلية جزءا من الوظيفة القضائية وهذا النوع من الاستقلال هو ما يسمى - ( باللامركزية الادارية  
( La decentralisation administrative

حتى يميز بهذه التسمية من النظام الفيدرالى السالف الذكر المعروف كذلك باسم اللامركزية السياسية . La decentralisation politique

وعلى ذلك فجوهر النظام المحلى فى بلادنا هو الادارة المحلية وليس الحكم المحلى ولكن إستعمال لفظ الحكم على الرغم من ذلك يصلح أن يستعمل فى ظل القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على سبيل التجوز وذلك لأن هناك عدة مظاهر فى هذا القانون ربطت الإدارة المحلية الجديدة ببعض الجوانب السياسية البارزة .

١ - يتم تعيين المحافظ ويتم عزله بقرار من رئيس الجمهورية وتسرى عليه الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بالمرتب والمعاش والأسبقيات ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمرّون فى مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد .

فأداة التعيين بالنسبة للمحافظين هي القرار الجمهورى ولكن لم يقيد المشروع بس الجمهورية باختيار المحافظين من بين فئات معينة كما كان الحال بالنسبة



إلى المديرين والمحافظين قديماً ولذلك فإن المحافظين الجدد قد تم اختيارهم من هيئات متعددة ومن ثم فإن المحافظين في النظام الجديد لا يتبعون وزارة الداخلية بل هم يمثلون الحكومة مجتمعة في محافظاتهم وليست وزارة واحدة ولهذا قضت المادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأن يكون المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة إختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى فروع الوزارات في المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلي لهم (١) .

٢ - استحدث القانون الجديد فكرة اجتماع أعضاء مجلس المحافظة ورؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة في هيئة مؤتمر مرة على الأقل في السنة ويبدى هذا المؤتمر الرأى فى كل ما يطلب المحافظ بحثه فيما يتعلق بالشئون العامة للمحافظة ومناقشة ما يقدم إلى المحافظ من إقتراحات ورغبات ويبلغ المحافظ رغبات المؤتمر وآراءه وإقتراحاته إلى الجهات المختصة (٢) .

كما نصت المادة ٤ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر فى ٢٧/٩/١٩٦٠ على أن رئاسة المؤتمر للمحافظ فاذا غاب ندب وزير الإدارة المحلية من يحل محله .

٣ - يبدو المظهر السياسى كذلك فى اليمين التى يؤديها الأعضاء حيث تشترط المادة ٥٢ أن يقسم عضو المجلس المحلى بالمحافظة أو المدنية أو القرية فى جلسة علنية قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية .

( أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهورى وأن أرفع مصالح

---

(١) شرح نظام الادارة المحلية الجديد الطبعة الأولى دكتور سليمان الطماوى

(٢) المواد ٣ ، ٤ من قانون الادارة المحلية ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أودى أعمالي بالذمة والصدق ) .

٤ - ربط قانون الإدارة المحلية بالتنظيمات الشعبية أى الاتحاد الاشتراكي وهو هيئة سياسية .

٥ - تنص المادة ٣٣ من اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية الصادرة بقرار رئيس اللجنة المركزية للإدارة المحلية رقم ١ لسنة ١٩٦٠ .

( على أنه يجوز لأى من المواطنين حضور جلسات المجلس المحلى كما يجوز لكل من يحضر الجلسة أن يبدى ما يراه من إقتراحات أو آراء كتابية لرئيس المجلس وللرئيس أن يعرض هذه الاقتراحات على المجلس وذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس فى هذا الشأن .

ويعرف الدكتور مصطفى فهمى بأن الحكومة المحلية هى مجموع الوحدات والأجهزة الادارية أيا كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة والتي تكون فى مستوى أدنى من الحكومة القومية فى الدولة الموحدة ومن حكومة الولاية فى الدولة الاتحادية .

فالحكم المحلى يوجد حيث تتوفر أجهزة إدارية محلية تتولى تصريف الشئون المحلية فى حدود السلطات المخولة لها من الحكومة القومية وفى إطار الدستور (١)

ويعرف البريطانيون الحكم المحلى بأنه حكم ذاتى محلى فيما يتعلق بنطاق الادارة فقط دون التشريع .

---

(١) محاضرة عن الحكم المحلى فى مؤتمر التنمية الادارية ( الدورة الثانية ) دكتور



ولكن هذا التعريف لا يتفق مع نظم الحكم في الدول الفيدرالية كالولايات المتحدة وألمانيا ويوغوسلافيا وروسيا .  
وعلى أية حال فالصورة العامة للحكم المحلي توجد حيث تتوافر عناصر ثلاث .

- ١ - الاعتراف بوجود مصالح محلية أو خاصة متميزة .
- ٢ - وجود هيئات منتخبة تستقل بإدارة هذه المصالح المحلية ولها شخصية معنوية وذمة مالية خاصة .
- ٣ - أن يكون هناك لون من الرقابة في صور شتى من جانب السلطة المركزية .

وينبغي لاقتطاع جزء من الوظيفة الإدارية من اختصاص السلطة على المستوى القومي ومنحها إلى السلطات المحلية أن تحدد الدولة المصالح التي تعدها محلية عن طريق تشريع يوضح للمجالس المحلية دائرة ومجال هذه المصالح حتى تستطيع مزاولة اختصاصاتها في النطاق الذي رسمه القانون أو الدستور .  
ويتفرغ من ذلك تتم هذه الوحدات المحلية أو الهيئات اللامركزية بشخصية معنوية مستقلة ووجود ذمة مالية مستقلة .

وأن لا تخضع تصرفات هذه الهيئات لرقابة السلطة المركزية إلا فيما جاء بصدد نص صريح كضرورة التصديق على القرارات أو بعضها من مستويات أعلى أو الحق في إلغاء بعض القرارات<sup>(١)</sup> . أو عن طريق حل هذه المجالس .

وهذا هو المسلك الذي اعتنقه دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦

---

(١) مبادئ في القانون الإداري : دكتور فؤاد العطار ص ١٦٩ الى ص ١٧٦ .

شرح نظام الإدارة المحلية الجديد - سليمان الطماوي ص ١٢ ، ص ١٣

فقد خصص لنظام الإدارة المحلية المواد من ١٥٧ إلى ١٦٦ وضمنها بعض الأسس التفصيلية للمركزية على النحو التالى :

( تقسم الجمهورية المصرية إلى وحدات إدارية ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات وينظم الهيئات الممثلة لها ) .

وكذلك نصت المادة ١٥٠ من الاعلان الدستورى الصادر سنة ١٩٦٤ على مثل هذا النص .

مادة ١٥٨ : يمثل الوحدة الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب ومع ذلك يجوز أن يشترك فى عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين فى القانون .

مادة ١٥٩ : تختص المجالس الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يهم الوحدات التى تمثلها ولها أن تنشئ وأن تدير المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائلتها وذلك على الوجه المبين فى القانون )

ماده ١٦٠ : ( جلسات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية علنية ويجوز انعقادها فى جلسة سرية فى الحدود التى يقرها القانون .

مادة ١٦١ : (تدخل فى موارد الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى أصلية كانت أو إضافية وذلك فى الحدود التى يقرها القانون ) .

مادة ١٦٢ : ( تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية من معاونة فنية وإدارية ومالية وفقا للقانون ) .

مادة ١٦٣ : ( ينظم القانون تعاون الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية فى الأعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينها وبين مصالح الحكومة ) .



مادة ١٦٤ : ( يعين القانون إختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الادارية والأحوال التي تكون فيها قراراتها نهائية وتلك التي يجب التصديق عليها من الوزير المختص ) .

مادة ١٦٥ : ( ينظم القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الادارية ) .

مادة ١٦٦ : ( يجوز حل المجالس الممثلة للوحدات الادارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية وينظم القانون تأليف هيئة مؤقتة تحل محل المجالس فترة الحل ) .

ثم جاء قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آخذاً بهذه الأسس الواردة في دستور سنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup> .

وإلّا أخذ بنظام الحكم المحلي في القرن العشرين وإتجاه الدول المتقدمة إلى اعتناق مبادئه كان تطوراً طبيعياً بل وضرورياً اقتضته كما ذكرت في الفصل الأول طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة إذ أن فكرة الدولة في العصر الحديث تقوم على مبدأ الديمقراطية وهي ذات أساسين:

١ - الحرية المدنية أو الحق الكامل لكل فرد أن يحظى بحرية متساوية ضمن مجال معين وأن هذه الحرية تكون محمية من تعدى الأفراد الآخرين ومن تدخل الحكومة .

٢ - الحرية السياسية أو الحق في المشاركة الإيجابية في السلطة (٢) . ثم

---

(١) شرح نظام الادارة المحلية الجديدة . سليمان الطماوى ص ١٤ .

(٢) العلوم السياسية تأليف رايموند كافيلديكتل : ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد

طبعة بغداد الجزء الثاني ص ٣٠ .

political science by Raymond Garfield Gettell.

تدرج مفهوم الديمقراطية إلى اتجاه جديد ذلك أن الديمقراطية إذ تعنى حكم الشعب لا بد أن تتطور وأن تتسع بالشكل الذى يسمح لجميع أفراد الشعب بالمشاركة الفعلية وبأن تقسم ليس فى أعمال السيادة العليا للدولة على المستوى القوي فحسب بل وفى كل ما يتصل بإدارة المصالح العامة التى تتعلق بهم مباشرة على المستوى المحلى أو المستوى المهنى أو الحرفى . أن إدارة الشؤون المحلية فى القرية أو فى المدينة أو فى المحافظة لا بد وأن تتم بالأسلوب الديمقراطى .

لذلك كان من مسئولية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التى إستهدفت إقامة حياة ديمقراطية سليمة أن تعمل جاهدة على إقامة حياة ديمقراطية فعلية عن طريق نظام الإدارة المحلية .

ولعل أبلغ تصوير لهذه المبادئ الثورية ما ورد فى الميثاق .

( إنما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعبئة من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض إراداتها على الحياة والثورة تقدم بالطبيعة أن الجماهير لا تطالب بالتغيير وتسمى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل وإنما تطلبه وتسمى إليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترقع بواقمها إلى مستوى أمانها ) (١) . وفى موضع آخر .

( أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الإندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الأهمال أو الانحراف . كذلك فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار

---

(١) الميثاق : الباب الخامس عن الديمقراطية السلية .



وبالحاح ساطة الدولة تدريجيا إلى أيدي الساطات الشعبية فانها أقدر على الأ حساس  
بمشا كل الشعب وأقدر على حسمها ) .

كما عبر الميثاق عن آماله في الحكم المحلي بقوله :

( أن وصول القرية إلى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط ولكنه  
ضرورة أساسية من ضرورات التنمية في غير تعال عليها ومن غير خيلاء ...  
أن المدينة مسئولة مسئولة كبرى عن العمل الجاد في القرية ) .

### لماذا الإدارة المحلية؟؟

أن الاجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة الأسس التي يقوم عليها نظام  
الادارة المحلية .

#### اولا : الديمقراطية :

لازلت أركز تركيزا شديدا على الديمقراطية وأتناولها بالشرح والتفصيل  
في كل مناسبة ذلك أنها الأساس الكبير للادارة المحلية .

فما لاشك فيه أن المشاركة الايجابية للمواطنين في صنع الحياة على أرضهم  
هي أسى ما تهدف إليه الديمقراطية .

والدولة الاشتراكية في مفهومها الحديث تتدخل تدخلا مباشرا في حياة  
المواطنين وتشارك في تحمل الاعباء المعيشية عنهم . فمن مسئولية الدولة الحديثة  
إشباع حاجيات المواطنين في مختلف المجالات كالسكن والغذاء والكساء والصحة  
والتأمينات الاجتماعية ولم تصبح وظيفتها كوظيفة الدولة القديمة من حيث أنها  
قاصرة على الأمن العام والدفاع لهذا كان من الضروري أن يشارك المواطنون  
في السلطة .

ويقول الاستاذ Jewell, Cass philip في كتابه .

Municipal Government and Administration in America .

أن أهمية نظام الحكم المحلى فى أنه يشعر المواطن بالمشاركة الفعالة فى شئون الحكم فى نطاقه المحلى وأنه يستطيع أن يؤثر تأثيرا مباشرا فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وهذا بخلاف المستوى القومى فان المشاركة لا تيسر الا لعدد قليل من المواطنين على مستوى الجمهورية وذلك لكثرة عدد المواطنين على المستوى القومى وصعوبة مساهمتهم مساهمة فعالة فى اداة الحكم .

وكلما كانت الوحدة المحلية صغيرة كلما ازدادت مشاركة المواطنين فى النشاط اليومى للدولة حيث يعرف المواطن ممثلية فى المجالس معرفة شخصية ويعرف الموظفون الذين يعملون فى المجالس معرفة شخصية ويحس المواطنون احساسا مباشرا بأنهم يشاركون فى الحكم (١) .

ولاشك أن المناقشات الجماعية حول الأمور التى تهم المواطنين تؤدي إلى قرارات أكثر صدقا وعمقا من تقدير شخص واحد ومهمة المحافظ أو رئيس القرية أن يؤمن إيمانا كبيرا بأهمية الجماعة التى يعمل معها وأن يتصل بالمواطنين وأن يفهم تفسياتهم وأن يتسم بالسماحة والمعدل ويرحب بالنقد البناء وبذلك تكون المجالس وسيلة لتدريب المواطنين على السلوك الديمقراطى .

ويقول الامتاذ Roland Wraith رولا ندرىث فى مؤلفة local Government الحكومة المحلية طبعة سنة ١٩٥٦ .

( أنه كلما كان المجلس المحلى صغيرا تمكن من تحقيق الغرض المقصود منه لأن الناس فى المجتمع الصغير يعرف بعضهم بعضا ويستطيع الفرد أن يستوقف

---

(١) Municipal Government and administration in America :

Jewell, Cass philip



رئيس المجلس في الطريق أو يستدعيه إلى متجـره ليعرض شكواه ويستطيع المواطنون في القرية أن يلتقوا بسرعة لمناقشة ما يهمهم من الأمور وتلك هي الديمقراطية في التطبيق العملي .

والحكم المحلي يفتح الطريق أمام قيادات شعبية جديدة ممثلة في المجالس المحلية تصل في الكادر السياسي إلى أعلى المستويات .

ويقول لاسكى ( أنه من مبررات قيام الحكم المحلي أنه يدفع المواطن إلى الاهتمام بالشئون العامة والخدمة العامة كما أنه يوثق الصلة بين المواطن وحكومته ) (١) .

ويقول عالم الاجتماع الانجليزى C. D. H. Coles

«أننى أؤمن بالديمقراطية على أساسين أولها أنه من حق كل مواطن أن يشترك في تحديد النظام للمجتمع الذى يعيش فيه ولأن الديمقراطية في حد ذاتها من أنواع المباشرة الأساسية للنشاط الحضارى الخلقى الحر للبشر وبناء على ذلك فأنا أقصد بالديمقراطية ليس فقط تنظيم حق الأغلبية في أن تعمل إرادتها وتنظيم هيئة الناخبين والبرلمان ولكننى أقصد بها تنظيما عاما للمصالح والشئون العامة للمجتمع يستهدف أن يمنح كل رجل وكل امرأة كل فرصة ممكنة للحصول على ما يريدون من رفاهية وأن يمنح كل مواطن الحق في حرية إقناع الآخرين بوجهة نظره في كيفية سير جهاز الحكم والوسائل التى يجب أن يصل إليها في ذلك المجال ولا أقصد أن يعمل المواطنون جميعا بالشئون العامة ولكننى أقصد أن يكون لكل من يرغب منهم في ذلك أن تكون لديه الفرصة المتكافئة

---

(١) الادارة المحلية في مصر من حسة الاف سنة الى اليوم .

مع غيره لكي يتحمل بعض التبعية والمسئولية في تفسير الشؤون العامة للمجتمع لأنه إذا ما اتسعت المجتمعات وتضخمت دون أن تقسم إلى وحدات أضيق تمكن أفراد الشعب في كل من هذه الوحدات من دراسة وحل مشاكلهم والتضامن والتكافل في سبيل حلها فان اليأس سوف يسيطر على أفراد الشعب .

ويفقد المجتمع كله روح الديمقراطية ولا يبقى بين أفرادها سوى سلطان المادية والديماغوجية وإحساس كل فرد بالوحدة والضعف والخوف في مجتمع ضخم كبير لا يسمع شكاه لأحد من المشاكل الفردية التي تحيط به ولا يجد الفرد في هذا المجتمع من يهتم بهذه المشاكل أو يساهم في حلها له ويترقب على ذلك تفشي الفاشية في المجتمع أو ديمقراطية الفاشية المزيفة التي يستعملها أصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على الحكم في المجتمع لا تقاوم ما يمكن إنقاذه من الجماهير الجائعة المريضة الجاهلة المحرومة من العدالة الاجتماعية<sup>(١)</sup> .

ويرى جون استيوارت مل G. S. Mill. في كتابه آراء في الحكومة الليابية .

( أن الانتخابات المحلية بداية الطريق إلى ميدان المشاركة الفعلية في الحكم المحلي باعتباره جهازا فرعيا من أجهزة الحكومة وأن أول واجبات الإدارة المحلية هو فرض الضرائب وصرفها محليا في أمانة وعن خبره ) .

---

1. *Essays in Social theory* p. 97, G. D. H. Coles.

عن كتاب أضواء على الديمقراطية العربية : محمد حامد الجبل ص ١٤٣-١٤٤ .



## ثانيا : اللامركزية

اللامركزية هي الأساس الثاني للإدارة المحلية وهي من هذه الناحية تعمل على توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة والشعب عن طريق هيئات منتخبة محلية ومصلحية تباشر اختصاصها في هذا الشأن .

والمركية واللامركزية هما المظهران المتعارضان للأسلوب الذي تسيطر عليه إدارة الدولة وأخذ الدولة الحديثة يجرى من هذا المظهر أو ذاك حسب ظروفها الخاصة . وبذلك يتعاون المظهران معا في العمل رغم تعارضهما النظري ولذلك كانت المشكلة في كل دولة تحديد نسبة هذا المزج من المركزية إلى اللامركزية التي تتناسب وظروفها .

وهذا التحديد ديناميكي أى متغير تبعاً لظروف كل دولة ولذلك فهو ليس من المسائل التي تحل دفعة واحدة وفي وقت واحد .

## المركزية

يعتمد الأسلوب المركزي على أن سلطة اتخاذ القرارات من الناحية القانونية تتركز في أعلى المستويات سواء كان ذلك في يد رئيس الدولة أو الوزراء وليس معنى هذا أن القرارات لا بد وأن تصدر من المستويات العليا فقط ولكن ما تقصده هو أن المستوى الأعلى دائماً له حق التوجيه وذلك بما يصدره الرئيس إلى مرءوسيه من تعليمات وأوامر .

سلطة مراقبة أعمال المرءوسين إذ أن للرئيس حق أجازتها أو إبطالها وتعديلها أو تعديل آثارها أو الحلول محلهم في أدائها وهذه حقوق تسندها سلطة الرئيس التأديبية عليهم وإمكان الطعن لديه في تصرفاتهم وسلطته في ترقيةهم .

واللامركزية معناها أن تشارك الحكومة المركزية في أداء وظائفها الإدارية هيئات أخرى منتخبة محلية كانت أم مصلحة تعمل تحت رقابة الدولة وإشرافها .

على أنه ينبغي أن تفرق بين اللامركزية الإدارية المنتخبة التي ذكرناها كما يحدث في نظام الحكم المحلي في الدولة الموحدة كبريطانيا مثلاً حيث تحتفظ الدولة لنفسها بالوظيفة التشريعية والقضائية وترك للمجالس المحلية بعض السلطات التنفيذية وكما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة .

ويحدد الدستور أو القانون إختصاص هذه المجالس المحلية أما نظام اللامركزية السياسية فانه يمتاز عن اللامركزية الإدارية في أن الدولة تتنازل عن بعض وظائفها التشريعية والقضائية إلى الوحدات المحلية وتكون تلك الوحدات شبه مستقلة عن الحكومة المركزية كما هو الحال في النظم الفيدرالية وهذا النظام الفيدرالي للحكم يخلق فعالية في نفوس ذوى المصالح المختلفة ويمكن المناطق الصغيرة من محاولة إجراء تجاربها في نطاق محلي وربما تكون هذه التجارب خطرة لو طبقت على المستوى القومي .

كما أنه يمنع حدوث ما يهدد كيان الدولة من جراء المنازعات التي قد تنشب بين القوميات والنزعات المختلفة في الدولة . كما أنه يوافق موافقة خاصة الدول ذات المساحات الكبيرة والنزعات والظروف المختلفة أو الدول التي يكون سكانها مختلفين عنصرياً مثل الولايات المتحدة وروسيا . فان اتساع مساحة الولايات المتحدة وروسيا يجعل نظام الحكم المحلي ضرورة لبعث السلطة المركزية عن الولايات المختلفة وصعوبة السيطرة المركزية على الولايات الشاسعة المترامية الأطراف كما أن وجود أجناس مختلفة اللغات متعددة في روسيا أو في الولايات



المتحدة يجعل من الضروري الاتجاه إلى نظام الحكم المحلي. (١)  
واللامركزية نظام يستلزمه تعقد الحياة الحديثة فيجب لذلك أن تتعاون  
الهيئات اللامركزية في القيام بالواجبات التي تنوء بها السلطات المركزية في  
العصر الحديث .

واللامركزية في الإدارة المحلية تشعر الأجهزة المحلية التي تشترك في التنفيذ  
بأهمية الدور الذي تقوم به وتمنح هذه الأجهزة الثقة في نفسها وتستثير الإيجابية  
فيهم والحماس لما ينفذ من أجلهم من مشروعات .

وهذا يتفق مع أحدث النظريات العلمية في علم النفس الاجتماعي حيث  
يؤكد أن أي لون من ألوان التطوير الاجتماعي لا يمكن أن يفرض من خارج  
الجماعة وإلا يستلزم إحساس المجتمع به ومبادرة أبناء هذا المجتمع إلى التفكير  
في ضرورة التطوير أو التغيير ووسائله ومن ثم العمل على تحقيق الإصلاح  
المنشود بصورة تدفعها قوى ذاتية داخلية بناءة .

والنظام اللامركزي للإدارة المحلية يهدف إلى توزيع المسؤولية وتنمية الشعور  
لدى المواطنين المحليين منتخبين أو معينين بحيث تنطلق طاقات المواطنين من  
عقلها فينفسح المجال أمام ابتكاراتهم بما يحقق تسخير كل هذه الطاقات  
والأفكار بوضعها في خدمة الجماعة وحل مشاكلها

وليس من شك أن الاستعانة بالعناصر والأجهزة المحلية في القيام بعمليات  
الإصلاح والتنظيم المحلي ضرورة لا بد منها لعدة أسباب .

١ - أن الهيئات المركزية قد لا تكون على دراية واسعة باحتياجات المناطق

---

(١) العلوم السياسية ريموند كارفيلد كيتل ترجمة الدكتور فاطم زكي محمد

طبعة بغداد جزء أ ل ص ٣١٩ .

المحلية في حين أن المواطنين في المجالس المحلية لديهم خبرات وتجارب عن الظروف المحلية لا يمكن تجاهلها .

إذ أحيانا ما تكون هذه الخبرات والتجارب ذات فائدة لا تقل عن فائدة الخبرات التي لدى الاختصاصيين الفنيين في المستويات المركزية وهذا يبعد المجالس المحلية عن النمطية .

فان من المسلم به أن الوحدات المحلية تختلف في طبيعتها فمثلا مدينة المحلة الكبرى الصناعية تختلف عن مدينة ديرب نجم الزراعية كما أنها تختلف عن مدينة الأقصر السياحية أو مدينة بور سعيد كميناء بحرى .

ولا يمكن معاملة هذه المدن جميعا معاملة واحدة في التخطيط أو في التنفيذ ويقول هارولد لامكى :

( أن روح المساواة التي تضمن الحرية في المجتمع لا تعنى التماثل والتطابق ومن يقل هذا قائما يطالب أناسا مختلفين بأن يرتدوا زيا واحدا أو يأكلوا طعاما واحدا مع اختلاف مشاربهم وأذواقهم أن المساواة في نظرى هي أن تنظم كيفية سد احتياجات الجميع المتساوية على قدم المساواة وما من وسيلة لذلك إلا النظام اللامركزى في الإدارة ) .

وقال أيضا في كتابه Agrammer of politics قواعد السياسة ( إننا نشير في الدولة الديمقراطية إلى وحدة مصطنعة ليس لها وجود حقيقى لأنه لا توجد حكومة يمكن أن تضع في أيدي رجال معدودين أمر توجيه جميع الشؤون ولكن يسود الإدارة العامة الآن أن الإدارة القديرة مستحيلة ما لم يخلق توزيع السلطات شعورا واسعا النطاق بالمسؤولية والأشخاص الذين لا عمل لهم سوى تنفيذ إرادة الآخرين يتلاشى اهتمامهم بالعملية التي هم جزء فيها ولن تكون الإدارة المطلوب تطبيقها مبدعة إلا إذا كانوا هم أنفسهم يعملون



على تشكيلها والسلطة المحلية القادرة على ارتكاب الأخطاء. يحتمل جدا أن تقوم بأعمال نافعة أكثر من سلطة محلية يقتصر أمرها على تنفيذ إرادة الهيئة المركزية غير أنه من اللازم تحديد الموضوعات المحتمل فيها وقوع الخطأ في الخدمات ذات الطابع المحلي يجب أن يكون تدخل الحكومة أقل وكل ما يطلب من السلطة المركزية النصح والتعقيب والتحرى دون التوجيه الفعلي فليس من شأن الحكومة المركزية في لندن تقرير إدخال نظام الترام في مدينة مانشستر فموضوع هذه المسألة محلي وليس قومي ولهذا ينبغي أن تترك الحكومة المركزية الإشراف على كثير من الشؤون المحلية للسلطات المختصة بالمنطقة لتتمكن من تحقيق مسئوليتها<sup>(١)</sup>.

كما أن مساهمة السكان المحليين في رسم وتنفيذ المشروعات يترتب عليه عادة أسهامهم ماليا في إنجازها ولا يقتصر ذلك على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة المركزية فحسب بل يتعداه إلى زيادة الفائدة من المشروعات التي تقوم بها الدولة وتزيد من قيمة الخدمات في نظر المواطنين بعكس الخدمات التي تمنح دون أن يعرف المواطنون مقدار تكاليفها والتي لم يسهموا حتى في قيامها كثيرا ما يساء استخدامها.

كما أن أسهام المواطنين في هذه الخدمات يقلل من انحرافات الموظفين المشرفين على التنفيذ كما تقلل من إهمالهم أو سوء استغلالهم لمراكزهم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نظرية الدولة رأسس التنظيم والسيادة من كتاب قواعد السياسة

تألف هارولد لاسكي : مجموعة اخترانا لك ص ١١١ ، ص ١١٢

(٢) النهوض بالمجتمعات الريفية / دكتور فتح الله هلول

### ثالثا : التنمية الاجتماعية والاقتصادية

#### في الادارة المحلية

من الحقائق البارزة أن نظام الإدارة المحلية قد استطاع خلال سنوات قلائل أن يحقق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلى وليس من شك في أن ذلك كله يرجع إلى أيديولوجية الإدارة المحلية التي تتأكد في معنى واحد شامل ذلك هو تحقيق الرفاهية والخير العام للمجتمعات المحلية .

فإن الأجهزة المحلية تساعد على القيام بتوعية الجماهير توعية اقتصادية واجتماعية وتمنحهم الإمكانيات التي يستطيعون بها أن يساعدوا أنفسهم بأنفسهم وذلك عن طريق الإقناع أو عن طريق الممارسة الفعلية .

ففي الهند مثلا تقوم المجتمعات المحلية بأكثر حركة للنهوض بالمجتمعات الصغيرة عن طريق الصناعات البيئية أو الريفية وذلك لأنها تحتاج إلى رأس مال صغير وتستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة والمعروف أن الهند تعاني من مشكلة زيادة عدد السكان وقلة الدخل القومي .

والصناعات الريفية في الهند ركيزة كبيرة لحل مشكلة البطالة ووسيلة من وسائل زيادة دخول الأفراد ورفع مستواهم اقتصاديا .

وفي بورتوريكو بالولايات المتحدة قام مشروع تعليم المجتمع ويقوم المشروع على أساس قيام رائد محلي مهمته العمل مع القرية مباشرة عن طريق نشاط جمعي فيقيم الاجتماعات وينظم الحفلات الترويحية ويعرض الأفلام السينمائية وبالجملة يعمل على استثارة المجتمع بهذه الطريقة ليشر أفراداه برابطة جديدة



وأخوه وجيرة نافعة وبعد أن يصل المعلم إلى هذا الهدف يبدأ المواطنون في مناقشة احتياجاتهم وتوحيد جهودهم للنهوض بالمجتمع المحلي.

وتقدم الهيئات المحلية مساعدات لبناء قرى جديدة على أن يقوم الأهالي بالتطوع للعمل في أوقات فراغهم والتبرع بما يمكنهم تقديمه للتخفيف من مصاريف البناء .

وتقوم الهيئات المحلية بوضع خطة مدروسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس مسؤوليتها في تحقيق الخير العام لأفراد الوحدة المحلية .

وفي بريطانيا اتجهت الحكومات المحلية بعدم الحرب العالمية الثانية إلى توفير المساكن المناسبة للمواطنين وذلك ببناء مساكن جديدة وصيانة المساكن القائمة وتعديل القديمة لتصبح ملائمة صحيا وإلى جانب هذا فقد اتجهت المجالس المحلية إلى إعادة بناء عدد كبير من القرى الملائمة وتحويلها إلى مدن متوسطة ذات تخطيط عصري وتحتوى على جميع وسائل الراحة والرفية والهدف من ذلك هو تطوير القرى المجاورة للمدن الكبرى المكتظة بالسكان وتحويلها إلى مدن متوسطة لتمتص جميع السكان الزائدين عن طاقة المدن الرئيسية المجاورة ولتوقف أى مزيد من الهجرة إلى هذه المدن مع إمكانية إقامة صناعات جديدة فيها بدلا من تركها تنجس إلى المدن الكبرى وتجميع القرى الصغيرة لخلق قوى كبيرة مما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات ببركيزها على عدد أقل من المدن وأيضا يوفر جزءا كبيرا من النفقات .

ويترتب على تحسين مستوى الخدمات في القرى الكبرى أنها تستطيع تلبية احتياجات بعض الصناعات الصغيرة التي قد تقوم فيها كما يترتب على ذلك رفع مستوى الدخل لجميع المواطنين ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق هدفين :

١ - امصتاص عدد من السكان الذين تكتظ بهم القاهرة والإسكندرية وإيقاف هجرة المواطنين المستمرة إليها من الأقاليم المجاورة وذلك بإعادة تخطيط وبناء بعض المدن المتوسطة والصغيرة المحيطة بها لتصبح مدنا حديثة قادرة بما تحويه من وسائل الراحة والترفيه والمساكن المتوفرة الحديثة ذات الأجور المنخفضة على اجتذاب المواطنين من القاهرة وإيقاف هجرتهم إليها مثل مدن بنها وقلوب والقناطر الخيرية .

ب - إعادة تخطيط وتجميع القرى في الجمهورية العربية المتحدة واختصار عددها من ٤٣٠٠ قرية إلى ٣٠٠٠ قرية مثلا مع تحويلها إلى مدن صغيرة خصوصا وأن المستقبل للمدينة وليس للقرية .

وفي هولنده استطاعت الحكومة أن تتعاون مع المجالس المحلية على تصنيع المحليات المتخلفة اقتصاديا ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الأقاليم الشمالية من هولنده تعاني أزمة بطالة في حين كانت المنطقة القريبة تعاني نقصا ملحوظا في الأيدي العاملة وقد تسببت هذه الحالة في إيجاد تفاوت كبير في متوسط الدخل العام للأفراد في هذه المناطق مما دفع الحكومة إلى إعداد خطة لمعاونة الحكومات المحلية في المناطق الصناعية بتصنيعها بفرض رفع مستوى المعيشة فيها وقد تضمنت هذه الخطة الإجراءات الآتية :

أولا : حددت الدولة المناطق المتخلفة اقتصاديا وأطلقت عليهم اسم المناطق النامية وحددت المجالس المحلية التي ستتولى خطة التصنيع كما حددت البرنامج الزمني والدور الذي ستقوم به الحكومة المركزية والمجالس المحلية في هذا الشأن .

ثانيا : حددت الحكومة الصناعات المناسبة والتي ينتظر نجاحها في البيئة الجديدة كما حددت المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ونفقات المرافق كالطرق والمياه والإنارة والمجاري .



ثالثا : كان دور المجالس المحلية هو إيجاد البيئة الصالحة لاستقبال هذه الصناعات وإقامتها ونموها في المنطقة وذلك باختيار المواقع الصالحة من وجهة النظر الصناعية وإدخال المرافق العامة وإنشاء الطرق بها وإنشاء الموانئ النهرية وإقامة المساكن للعاملين بها .

وقد كان لنجاح المجالس المحلية في هولندا في هذا المضمار أثره الكبير في رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى وزيادة الخدمات ويمكن الاستفادة من ذلك في الجمهورية العربية المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجالس المحلية الصغيرة (١) .

وفي الجمهورية العربية المتحدة نرى تنافسا شديدا بين المحافظات ومجالس المدن والقرى في هذا المجال .

ويقاس نجاح المحافظة أو المدينة بمدى ماحقته من مشروعات اجتماعية واقتصادية ومدى ما تقوم به من زيادة دخل المواطنين .

والوسيلة التي تتبعها في ذلك هي تحقيق العمالة الكاملة لأبنائها ومن أجل هذا أصبحت المصانع تنتشر في المدن الكبرى والصغرى على السواء بعد أن كانت كلها مكدسة في القاهرة والإسكندرية ، وفي سبيل التنمية الاجتماعية انتشرت المؤسسات الاجتماعية في المحافظات المختلفة ومثال ذلك مكاتب تنظيم النسل ودور للحضانة ودور لرعاية الأحداث ومكاتب لحل مشكلات الأسرة .

وفي مجال الثقافة والتعليم نجد المعاهد العليا قد انتشرت في مختلف المحافظات

---

( ١ ) الحكم المحلى في كل من انجلترا وهولندا : محمد على رشيد ص ٨ ،

كما نجد الجامعات قد انشئت في المنصورة وطنطا وأسيوط وفروع الجامعة الأزهر في الزقازيق بل وفي دمنهور .

وقصور الثقافة التي تعتبر وسيلة إعلامية كبرى للتوعية السياسية والاجتماعية والثقافية تغزو مختلف المدن من أسوان إلى الإسكندرية ودور السينما حتى في القرى .

وفي مجال رعايه الشباب نرى النوادي الريفية ومراكز الشباب تعمل بكفاءة تامة في القرى والمدن

وفي مجال التصنيع الريفى نجد نهضة شاملة لزيادة دخل المواطنين فالأنجاء يزداد ونحو نشر الصناعات الريفية كالسجاد وأشغال الإبرة والنجارة البسيطة .

ومشروعات الأسر المنتجة بالريف تبشر بنجاح باهرويقوم هذا المشروع على أساس قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم الخامات إلى الراغبين والراغبين فى الانضمام إلى هذا المشروع على أن يقوم المواطنون بتصنيعها فى منازلهم وفى أوقات فراغهم وتقوم وحدات الشؤون الاجتماعية بتسويقها وصرف الأرباح للقائمين بصنعها .

كل ذلك دليل واضح على مدى فاعلية نظام الإدارة المحلية وفى أثناء زيارتنا لألمانيا الغربية والشرقية سنة ١٩٦٢ شاهدنا كيف استطاع نظام الحكم المحلى أن يحيل الهزيمة إلى نصر على التخلف وكيف استطاع أن يحقق مجتمع الرفاهية والكفاية والعدل وكيف استطاع أن يقضى على البطالة والفقر والمرض والجهل وكيف تمكن من تحقيق المعجزات .



## رابعاً : الحكم المحلي يساعد على مواجهة الآزمات الطارئة

لقد وضعت أهمية نظام الحكم المحلي خلال الحرب العالمية الثانية فلقد كانت النظم المحلية من ضمن العوامل الهامة في تغيير النتائج النهائية للحرب العالمية الثانية ؟ .

ففي فرنسا حيث يوجد نظام محلي ناقص وليس حقيقيا تسيطر عليه مركزية شديدة التركز استطاع الألمان أن ينتصروا وأن يكسبوا الحرب في فرنسا بعد وقوع العاصمة باريس في أيديهم وذلك لعدم وجود نظام حكم محلي رشيد يستطيع بعد سقوط العاصمة أن يواجه العاصفة معتمداً على فاعليته الذاتية وامكانياته المحلية في الدفاع عن كرامة وطنه .

وذلك بعكس الحال في روسيا فقد استطاعت مدينة استالينجراد أن تنقذ بامكانياتها وبعدم اعتمادها اعتماداً كاملاً على السلطة المركزية وأن تغير في نتيجة الحرب وتحول الهزيمة إلى نصر .

ذلك أنه كلما ازداد الحكم المحلي استقراراً في دولة من الدول ازدادت امكانيات المجالس المحلية والوحدات الصغيرة من النواحي المالية ، والصناعية والاجتماعية وازداد ارتبساط المواطنين ببلادهم وولائهم لها وفخرهم بالانتماء اليها ويستطيع المواطنون أن يعتمدوا على إمكانياتهم المحلية إذا واجهت العاصمة أزمة من الأزمات أو هجوماً من الأعداء .

أما في حالة النظام المركزي فإن إمكانيات المحليات تكون قاصرة عن مواجهة الأحداث الطارئة وبهذا تتأثر تأثراً كبيراً بما يجري في العاصمة .

ولذلك نرى في بعض الدول أنها أخذت بمبدأ إضافة خطة الدفاع عن الوطن إلى المجالس المحلية خصوصاً في مناطق الحدود .

### خامسا : توطيد الصلة بين الشعب والحكومة

من الأمور المسلم بها أن المشاركة في التقرير وفي التنفيذ يخلق نوعا من وحدة الفكر ووحدة الهدف بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبين الممثلين للشعب وبين الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم والممثلين للجهاز التنفيذي .

وعن طريق الاجتماعات والمشاورات التي يشترك فيها أعضاء الجهاز الشعبي والجهاز التنفيذي تقوم الثقة وعن طريق القادة المحليين يمكن أن يكتسب المواطنون المعارف البسيطة كما يمكن أن تنتقل أفكار القادة على المستوى القومي إلى جماهير الشعب في المدن والقرى لأن القادة المحليين أقدر على الإقناع وأقدر من غيرهم على فهم عقلية المواطن العادي .

وقد يدقم الحماس بعض القادة سواء من أعضاء الجهاز التنفيذي أو الجهاز الشعبي إلى التضحية بوقت فراغه وراحته في سبيل خدمة الآخرين رغبة منه في إحراز مركز اجتماعي أو سياسي .

كما أن هذه الثقة التي تقوم بين الموظفين والشعب قد تحل كثيرا من مشكلات المواطنين وتؤدي بالتالي إلى رضا المواطنين على الأجهزة الممثلة لحكومتهم في المدينة أو القرية وبالتالي ينصرف هذا الرضاء والتجاوب إلى الأجهزة الحكومية على المستوى القومي .

كما أنه لا ينبغي أن تغفل العنصر النفسي وأثره . ذلك أن شعور الجماهير في المدن والقرى بأنهم يستطيعون أن يتصلوا بالمحافظ أو رئيس القرية الذي يمثل الدولة بجميع مرافقها في منطقته وأن يعرضوا عليه مشاكلهم دون حاجة إلى الذهاب إلى العاصمة لمقابلة الوزير أو وكيل الوزارة وما يتكبدونه في سبيل



ذلك من جهد ومال كل ذلك يؤدي إلى شعورهم بالراحة النفسية كما يشعرهم بقيمتهم الإنسانية وبكيانهم كواطنين .

ومن ثم تذوب الرواسب التي كانت تحول دون وجود تعاون وثيق بين الشعب والحكومة وتقضى على الانفصالية التي كانت تحد من هذا التعاون قبل نظام الإدارة المحلية .

ففي عصر ما قبل الثورة كان الشعب حينما يشور على الحكومة لا يجد وسيلة ينفس بها عن غضبه سوى تدمير أعمال الحكومة كمصاييح الكهرباء والمباني الحكومية لأنه كان يعتقد أن هذه المنشآت من متعلقات الحكومة وبما أنه يكره الحكومة فمن باب أولى فهو يكره كل متعلقاتها ولأنه لم يشارك في إقامة مصاييح الإلانة ولم يأخذ رأيه في إقامة المنشآت بل كل هذا من صنع أفراد قلائل يمثلون الجهاز التنفيذي .

### سادسا : الإدارة المحلية

#### وسيلة هامة من وسائل الاعلام

لا شك أن الإدارة المحلية وسيلة ضخمة من وسائل الإعلام عن طريقها تستطيع الجماهير أن تعرف الكثير من جهود الدولة في ميدان الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

وعن طريق المشروعات الضخمة التي يشترك المواطنون في إقرارها يستطيع الشعب أن يعرف المبالغ التي تنفق في سبيل رفاهيته وإسماعه .

والإدارة المحلية وسيلة من وسائل التوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إذا أحسن إستغلالها ومنحت الإمكانيات الكافية لذلك كإقامة المهرجانات والاحتفالات التي تبرز أنجازها سياسيا واقتصاديا معينا .

كما أنها وسيلة لتدعيم وتأكيـد أفكار جديدة اجتماعية تتجه الدولة لنشرها وإستشارة اهتمام المواطنين بها فمثلا عن طريق الإدارة المحلية يمكن نشر فكرة تنظيم الأسرة ووضعها موضع التنفيذ العملى عن طريق الندوات وعن طريق الاتصالات الشخصية وعن طريق إقناع القيادات الشعبية بهذه الأفكار .

### سابعاً : عدالة توزيع الخدمات

يهدف نظام الحكم المحلى إلى عدالة توزيع الخدمات والضرائب على مختلف المجالس المحلية دون تفرقه بين وحدة صغيرة ووحدة كبيرة فقديمًا كانت الدولة تهتم اهتماما كبيرا بتطوير المدن الكبرى وكانت كل الجهود والأموال تحشد لخدمة المدن الكبرى أما المدن الصغرى وأما القرى فلمقد كان من مسئولياتها تمويل مشروعات المدن الكبرى .

ولما جاءت ثورة ٢٣ يوليو وضعت فى تقديرها هذه الحقائق وعمدت إلى تطوير الريف تطويرا يبلغ حد الثورة وكانت سياساتها فى ذلك نظام الإدارة المحلية وأصبح الريف موضع اهتمام كبير من الدولة .

فقد نصت المواد من ٣٩ إلى ٤٤ من قانون الادارة المحلية ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أحقية مجالس المدن فى ثلاثة أرباع حصيلة الأطنان السكائنة فى نطاقها وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة .

وأباحت المادة ٤٠ أن لمجلس المدينة الحق فى أن يفرض فى دائرته رسوما محلية .

وكذلك نصت المادة ٤٨ من القانون المذكور على أحقية مجالس القرى فى ثلاثة أرباع ضرائب الأطنان التى تقع فى نطاقها .

وهذا المبدأ يؤدى حتماً إلى زيادة الخدمات فى المدن والقرى حتى تستطيع أن تقوم بمسئولياتها .



وتختلف طرق تمويل المجالس المحلية باختلاف الدول وباختلاف نظم الحكم المحلي .

ويعتبر إنشاء الهيئات المحلية بما تحصل عليه من نصيب معين من الإيرادات العامة لإدارة المرافق وأداء الخدمات المحروم منها المواطنون في البلاد الصغرى هو الضمان لوصول الخدمات العامة إلى كل مواطن في أقصى قرى الدولة وأصغرها (١) .

---

(١) قوانين الإدارة المحلية في الدول العربية : دكتور محمد حلمي مراد ص ٩

## الفصل الثالث

### عناصر النجاح فى نظام الادارة المحلية

لا شك أن عناصر النجاح ومقوماتها فى نظام الإدارة المحلية مختلفة ومتعددة ولا يمكن القول بأن عتصرا واحدا أو عاملا واحدا هو الأساس فى إنجاح هذا النظام إنما يمكن القول بأن مجموعة متشابهة من العوامل قد تؤدي فى النهاية إلى نجاح هذا النظام وتدعيمه .

ومن هذه العوامل الرئيسية التى يتوقف عليها وعلى غيرها تعميق مفاهيم هذا النظام .

#### اولا : العنصر البشرى :

والمقصود هنا بالعنصر البشرى جميع العاملين فى هذا النظام إذ أن الإدارة المحلية ككل وحدة رهن قبل كل شىء بأشخاص من يطبقونها - ذلك أن المحافظ أو رئيس المدينة إنما يتعامل مع مواطنين لهم دوافعهم ولهم ميولهم ولهم خبراتهم الشخصية الماضية ومطامعهم وآمالهم المستقبلية فليس لما درسه من نظم الإدارة المحلية أو القوانين أو اللوائح مهما كانت مستمدة من خبرات وظروف المجتمع .

وتقاليد العمل ليست إلا صورة جامدة ووصف تركيبى لهذا المجتمع دون اعتبار لواقع الجماعات وديناميكية الحياة الاجتماعية فان صورة وظروف المجتمع فى الحياة اليومية تختلف كثيرا عن الصورة الأكاديمية المبينة على الدراسة النظرية لأجهزة المجتمع وقوانينه وشرائعه ويعجبني فى ذلك قول العالم فان رايبير Van Riper فى نقده للحكومة فى الولايات المتحدة ( أن حكومتنا فيما يبدو حكومتهم لا قوانين لا رجال - رغم أن المنازعات الحادة



الكثيرة على الوظيفة العامة خلال مجرى تاريخ بلادنا الطويل لا تكشف إلا عن حقيقة عامة وهى : أن الذين يقومون بتطبيق القانون هم فى معظم الأحيان أكبر أهمية بكثير من القانون نفسه (١).

والدليل على ذلك أن مجرد تغيير محافظ أو رئيس محلى من جهة إلى أخرى أو إدخال تعديل على الخطط فى مجلس من المجالس قد تغير من ظروف النجاح أو الفشل فى هذا المجلس أو ذاك بل أن هذا الرئيس لو انتقل من مجلس إلى آخر كثيرا ما يجد من المتعين عليه أن يغير وسائل وطرق إدارته التى خبرها فى جلسة السابق ذلك لأن المواطنين أو المجتمع الجديد الذى يتعامل معه يختلف عن المجتمع الذى كان يعمل معه قبل نقله .

وهذا أيضا يؤكده أهمية العامل البشرى فى الإدارة المحلية لذلك كان العبد الملقى على عاتق الطبيعة من السادة المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالغ الأهمية إذ أن هؤلاء القادة المحليين بروحهم جميعا والتقاليد التى يرسونها إنما يضعون الأسس المتينة لهذا البناء الشامخ .

ويزيد من أهمية الإدارة المحلية أنها هى للواسطة بين رجال الحكم على أعلى المستويات وبين الجماهير الشعبية الذين تقدم إليهم الخدمات ولا بد أن توفق فى نفسها بين تنفيذ السياسة العليا للدولة ومرونة الاجراءات التى تؤدى بها هذه الخدمات بما يرضى الجماهير - ذلك أن الدولة فى مفهومها الحديث لم تعد وظيفتها الدفاع عن البلاد فى الخارج وحراسة الأمن فى الداخل ولكنها أصبحت دولة خدمات اجتماعية ورعاية عامة The welfare state ومفاهيم هذه الرعاية الاجتماعية أصبحت كثيرة ومتعددة بتغير الظروف وتقدم الاحوال الاجتماعية والعمرانية والنهضة الصناعية فان مرور الزمن هو الذى يفتح باستمرار آفاقا

---

(١) سيكلوجيه الادارة العامة تأليف كمال دسوقي ص ٣١٠

جديدة للعمل وإن النهضة الحديثة هي التي تخلق حاجات جديدة يؤكد دائماً أهميتها دور الدولة في حياة الأفراد ويزيد من اهتمام المواطنين بها لأنها تصبح عاملاً أساسياً في حياتهم كما أن للاشتراكية دور كبير في ازدياد مسؤولية الدولة تجاه المواطنين ذلك أنه كلما ازدادت الاشتراكية تعمقا وكلما تأكدت المبادئ الاشتراكية كلما كان اعتماد المواطن على الدولة في مختلف الأنشطة كبيراً وبالتالي ازداد اهتمام الناس بالإدارة المحلية<sup>(١)</sup>.

كما أنه مما يؤكد أهمية العامل البشري أن نظام الإدارة المحلية هو خالق لقيادة محلية وهي (كما نعلم) فن معاملة الطبيعة البشرية أو فن التأثير في السلوك البشري لتوجيه الجماعة المحلية نحو هدف معين بطريقة تضمن بها ثقتهم واحترامهم وتعاونهم.

ونعني بذلك أنه على المحافظ أو الرئيس المحلي بوصف أنهم القادة المحليين أن يعبثوا قدرات المواطنين وجهود العاملين معهم في المجالس المحلية لتحقيق الأهداف العامة التي تستهدفها الدولة في الإدارة المحلية.<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا يمكن القول إن رجل الإدارة المحلية له طابعتان أو عملتان :-

أ - سياسي جماهيري

ب - عمل إداري تنفيذي

أ - العمل السياسي الجماهيري :

لا شك أن مدلول كلمة إدارة : من الناحية الموضوعية هي سياسة الدولة وتديرها بما للسياسة من مدلول سابق متكامل وهي من الناحية الوظيفية هي

---

(١) سيكلوجية الادارة العامة : دكتور كمال دسوقي ص ٥ ، ص ٦

(٢) القيادة : عبد النواب هديبة ودكتور سيد محمود زكي ص ٩٦



الهيئة الشرعية التي تتولى قيادة الأمة وتنظم مجتمعا وترعى مصالحها وتوفر لها السلامة والأمن والرخاء فهي بوتقة تبلور فيها إرادة المجتمع وسلطاته فهيئة الادارة المحلية عنصر مكمل لمقومات الدولة المادية بما تضيف على المجتمع من صفة التنظيم كما أنها أداة حكمة وأحكامه وجمع السلطات العامة وتآمرها في سياسته وتنظيمه على اختلاف مستوياتها .

ويقرر العالم الأمريكي بول إبلباي Paul. H. Appleby ( أن الادارة هي السياسة وأن الإدارة والسياسة توءمان لا يمكن فصلهما ) (١)

لهذا كان من المواصفات الجوهرية في اختيار الرئيس المحلى أن يكون محل ثقة الدولة وموضع تقديرها .

والثقة في الرئيس المحلى قوة ديناميكية دافعة تدفعه وتساعد على العمل فيجب أن يكون اختيار الرئيس المحلى قائما على أساس فهم كامل لشخصيته وكفاءته وقدراته على العمل الجماهيرى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى.

وأن يكون متفهما لسياسة الدولة واعيا بأهداف هذه السياسة مدركا لأهدافها .

ومن مفاهيم هذه الثقة أن يترك له حرية العمل مع عدم التقيد بالروتين الحكومى وعدم محاسبته كموظف إلا إذا كان هناك خطأ متعمد . فان طبيعة الإدارة المحلية أنها عمل ثورى وجماهيرى - لذا يجب أن يمارسها ثوريون يعملون بوحى من ضمائرهم ومن غير خوف أو تردد وفى إطار السياسة العامة للدولة .

---

(١) لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر

ولسنا نقصد القول أن المحافظ أو رئيس المدينة فوق المسؤولية فانا إذا قلنا هذا نكون قد انحرفنا بمفهوم الديمقراطية الصحيح ولكننا نقصد أن يكون رجل الادارة المحلية في مأمن من المعوقات .

فطبيعة الإدارة المحلية أنها تقوم على الاتصال بال جماهير وهي لهذا تتطلب أن تكون وسيلتها في حل مشاكل المواطنين قائمة على سرعة الحركة وسرعة البت في الأمور وهي من هذه الزاوية تتطلب عدم التقيد باللوائح والنظم التي وضعت في عهد الاستعمار .

ومن العناصر الأساسية في رجل الإدارة المحلية أن يكون مقبولا من المجتمع المحلي الذي يعمل فيه أى أن يكون على علاقة طيبة بال جماهير وأن يعيش بينهم مدة طويلة لهذا كان من الضروري استمرار رئيس المدينة أو القرية أكبر مدة ممكنة في مدينته حتى يمكن أن يقيم جسراً متيناً من المودة بين الجماهير وبين المجلس .

كما أن طول الإقامة في المدينة يجعله أكثر فهمًا لمشاكل المجتمع الذي يعيش فيه وأقدر على علاجها .

والاتصال المباشر بالمواطنين يؤدي إلى إنجاح نظام الإدارة المحلية لأنه يعنى الاهتمام بالمواطن وإشعاره بالقيمة الشخصية لذاته . كما أنه يتيح الفرصة للرئيس المحلي أن يتعرف على حاجيات المواطنين ورغباتهم .

ومن المفيد أيضا أن يتعرف على القيادات الشعبية أو كما نسميها خطوط الاتصال التي تنقل الأفكار إلى الجماهير .

حيث أثبتت للبحوث النفسية أن قبول الناس لأي إصلاح أو تطوير اجتماعي يتناسب تناسباً طردياً مع درجة فهم القادة الشعبيين للإصلاح كما أن التقدم يكون أسرع إذا اشترك هؤلاء القادة في وضع أسس الإصلاح والمساعدة



في التنفيذ وعليه أيضا أن يستثير اهتمامهم ويفسح المجال أمام ابتكاراتهم بما يحقق الاستفادة من طاقاتهم وأفكارهم وأن يضعها في خدمة الجماعة وحل مشاكلها .

ولن ينجح في هذا إلا إذا عرف كيف يضع الفرد في ميدان النشاط الملائم له حيث يمكنه أن يؤدي عمله بكفاية وسرور والأمر يتطلب أيضا أن يؤمن إيمانا عميقا بإمكانيات أفراد المجتمع الذي يقوم بخدمته وأن يكتسب مهارات معينة تسهل له الاتصال بالأفراد وفهم نفسياتهم والعمل على خلق جو يتسم بالسماحة والعدل .

وطريقة الوصول إلى ذلك أن يشارك المواطنين أفراحهم وأتراحهم فالمجاملات الصغيرة التي يشارك بها الرئيس المحلي المواطن لها أكبر الأثر في نفوسهم خصوصا في المدن الصغرى والقرى . حيث يكون الاهتمام كبيرا بالإدارة المحلية وحيث تكون العلاقات الاجتماعية على جانب كبير من القوة .

كما أن سياسة الباب المفتوح للمواطنين جميعا بلا تفرقة وميالة كبرى من وسائل حب الجماهير للرئيس المحلي ورضائهم عن المجلس . فان شعور المواطن العادى أن يستطيع أن يقابل الرئيس المحلي وهو الممثل للسلطة التنفيذية وأنه يستطيع أن يعرض عليه مشكلته يكسبه الثقة في هذا الرئيس ويدفعه إلى الثقة في الجهاز التنفيذى على المستوى القومى لأن الرضاء عن الأجهزة المحلية ينصرف في الأجهزة الفيدرالية ولقد أكد هذا المعنى أستاذ علم الإدارة العامة بول ابلباى Paul . H. Appleby بقوله عن أعمال الرئيس الإدارى المنتمى إلى الطبقة العليا فى الإدارى Top Executives ( مقابلة كافة طبقات الجمهور كأفراد الشعب العاديين من ذوى المصالح وممثلى النقابات والجماعات ذات النظام الخاص وأعضاء الكونجرس والاتصال بموظفى الحكومة الاتحادية أو

موظفى الولايات والموظفين المحليين وكبار الموظفين الذين يتعاملون معه. وهو يوقع الخطابات والأوامر والوثائق الخاصة بإدارته ويصدر التقارير ، ويخطب فى الأمور المتعلقة بوزارته ويناقش لجان الكنجرس .

فى تلك الشؤون ويتابع الصحافة ، ويوجه الصحفيين ويزودهم بالمعلومات المتعلقة بوزارته ويقرأ مايتلقاه من ملخصات وتقارير وتوصيات ... الخ .<sup>(١)</sup>

فاذا كانت هذه الصفات مطلوبة فى الإدارى من المستوى الأعلى فى الإدارة فانها مطلوبة أكثر فى رجل الإدارة المحلية أو الرئيس المحلى .

والسلوك الشخصى للرئيس المحلى من المسائل الهامة التى تؤثر فى نجاح رجل الإدارة المحلية فليس له أن يعضى فى حياته الخاصة منساقا لنزواته وعواطفه بلا اعتبار لأثر ذلك فى مشاعر الناس فحياته الخاصة لم تعد ملكا له يوم أن عين محافظا أو رئيسا للمدينة أو القرية بل أصبحت ملكا للجماهير وعليه إذن أن يختار بطاقته وأصدقائه ممن لا يتسرب اليهم الشك أو تتناول سمعتهم الألسنة وأن يبتعد عن مواطن الشبهات .

ولقد كان للسلوك الشخصى أثر كبير فى نجاح أو فشل بعض الرؤساء المحليين إذا انعكست تصرفاتهم على عملهم ويظهر ذلك بصورة واضحة فى المدن الصغرى والقرى .

ذلك أن كل تصرف شخصى للرئيس المحلى هو موضع نقد أو مناقشة بين غالبية أهالى المدينة أو القرية .

---

(١) مبادئ علم الإدارة العامة : دكتور سليمان محمد الطماوى ص ١١٥ ،



لهذا كان من الأمور الطبيعية أن يلتزم في سلوكه الشخصى بكل الاعتبارات والتقاليد المحلية وأن يحاسب نفسه على كل صغيرة وكبيرة .

والصفات والمواهب الشخصية لها أثر كبير في نجاح نظام الإدارة المحلية وأهم هذه الصفات الواجب توافرها في الرئيس المحلى هي قوة الشخصية فالشخصية القوية تستطيع أن تغلب على كثير من المشاكل وقوة الشخصية تبعث على ثقة المواطنين في رائدhem وتؤدي إلى عدم استسلام الرئيس المحلى إلى من يحيطون به من منافقين وانتهازيين وهي خير ضمان له من ضعف الإرادة والتردد في حسم الموضوعات التي تعرض عليه وهي خير أمان ضد الخوف من تحمل المسؤولية .

وسعة الأفق والثقة العامة صفتان أساسيتان ذلك أن سعة الأفق تمنعه من الانزلاق في متاهات طويلة من عدم تقدير المواقف تقديرا صحيحا وتثير اهتمام المواطنين برأيه وتشدهم إلى حكمته وبصيرته . والقدرة على الفهم السريع من الأمور الجوهرية فمن الثابت أن الإدارة المحلية تتعرض لأنشطة مختلفة كالزراعة والصحة والتربية والتعليم والاقتصاد والهندسة لهذا كان من الضروري أن يتصف الرئيس المحلى بهذه الصفة ليستطيع أن يفهم ويهضم ما يعرض عليه من تقارير فنية .

وقوة الحجة والقدرة على مواجهة الجماهير صفة أساسية يجب أن تتوفر في الرئيس المحلى .

ذلك أن عملية التطوير الاجتماعى Social change تم غالبا عن طريق إدخال أفكار ومبادئ جديدة .

ولا يمكن أن تدخل هذه الأفكار والمبادئ الجديدة إلى المجتمعات المحلية

ببساطة إذ قد يقوم في طريق ذلك اعتبارات معينة كالمصالح الشخصية لبعض المواطنين مع القادة أو التقاليد أو العادات .

لذلك كان لا بد من الاتصال المباشر بالتجمعات الجماهيرية وتوعيتها والتعبير عن الأفكار الجديدة يتطلب قدرة على الخطابة في أسلوب واضح سهل .

والاستقرار النفسى والمادى لرجل الإدارة المحلية عامل هام فى نجاحه . ذلك أنه يجب أن يكون الرئيس المحلى فى سلام مع نفسه أولا أى أن يكون راضيا عن عمله محبا له متحمسا لأهدافه ولا تقصد بالحماس ذلك الحماس الأهوج الوقتى إنما تقصد به الولاء والإيمان بعمله وبالجماهير التى يقوم بخدمتها والثقة التامة فى أهداف الإدارة المحلية .

وليس هناك مشاكل شخصية أو مادية تعوق انصرافه إلى عمله ولا صراع داخلى فى نفسه يعقد تصرفاته . بل يجب أن يكون بسيطا فى تصرفاته . وكل ذلك يؤدى إلى تكامل شخصيته ونجاحه فى عمله .

ومن العناصر الأساسية الواجب توافرها فى الرئيس المحلى فى ممارسته للعمل الجماهيرى والسياسى .

أن يكون حياديا وعادلا فى تصرفاته ومضمون ذلك إن يكون محايدا فى إدارته لأمر المجلس أو فى حل مشاكل المواطنين فليس من المقبول أن يتحيز الرئيس المحلى إلى فريق دون فريق من المواطنين أو أن يعطى ميزة من المميزات إلى أسرة صديقة دون أسرة أخرى فان ذلك مما يقلل ثقة المواطنين فيه وفى عدالته .

ومن المشاهد أن زيارة الرئيس المحلى لبيت من البيوت باستمرار دون



باقى الأسرات يؤدى إلى أن خصوم الأسرة التى يزورها الرئيس المحلى يصبحون تلقائياً خصوصاً طبيعيين لرئيس المجلس بل وللمجلس نفسه .

الأمر الذى يؤدى به هذا الفريق من الناس إلى السلبية بل قد يؤدى بهم إلى محاولة تشويه كل إصلاح يقوم به المجلس وقد يسأل أحد السادة القراء إذن معنى هذا أن يعيش الرئيس المحلى فى برج عاجى وأن يعتمد عن الناس .

والرد على ذلك أننا لا نغنى أن يكون هناك اتصال بين الرئيس المحلى وبين المواطنين أو تنعدم روح المودة أو العلاقات الشخصية إنما ما نغنيه أن تكون درجة مخالطته للجماهير واحدة وأن يتصل بجميع الناس وألا يعطى فريقاً من الناس ميزة لاتصال به والاستئثار به دون غيرهم من الناس وهذه هى ضريبة الوظيفة العامة .

والبعد عن المحسوية فى قضاء مصالح القاس يدعم نظام الإدارة المحلية ويبعد الفساد عن هذا الجهاز الحديث .

فلقد كانت المحسوية فى عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ هى العملة الرائجة وكان من مظاهر هذه المحسوية تعيين الأقارب والأصهار والأصدقاء وأقاربهم الذين يتوسطون لهم وقضاء المصالح بالرشوة واستغلال النفوذ كل هذه المفاصد كانت سبباً قوياً فى إفساد الحياة الإدارية والسياسية ولعل من مظاهر هذا الفساد ما نذكره جميعاً من حرص نواب الأحزاب حين كانوا يصبحون نواباً أو شيوخاً على إرضاء رغبات فاخيهم ولو كانت ضد المصلحة العامة لا بتحقيق مشروعات عامة نافعة أو المطالبة بتنفيذ مصالح اقليمية مشتركة - بل بالسعى لأداء خدمات شخصية متعلقة بالوساطة والاستئناء والمحسوية .

ومن النواب من كان يتجر بهذه الوساطة فكان يتقاضى ثمن ما يحققه أو يسعى لتحقيقه

وهكذا استقر في أذهان الشعب الحديث العهد بالإدارة أن الوساطة هي كل شيء وأن الرشوة والمحسوية هما وسيلة فتح الأبواب<sup>(١)</sup>.

وواجب رجال الإدارة المحلية أن يقضوا على هذه الظواهر المريضة وأن يؤكّدوا القيم الاجتماعية والسياسية الجديدة القائمة على محاربة هذه الأمراض وذلك بعدم قبولهم للوساطة أو المحسوية والعمل على القضاء على الرشوة في مختلف الأجهزة.

والسلوك الديمقراطي من العناصر الفعالة في نجاح العنصر البشري في الإدارة المحلية ذلك أن موقف رجل الإدارة المحلية أنه ليس هو الشخص الذي يفرض رغباته الخاصة عن طريق الإكراه والتعصب فالقيادة الجماعية بمفهومها الثوري ليست إلا ضمانا للعمل الثوري الديمقراطي وهي تتبع من الجماعة وتؤمن بأهدافها وتشعر بمشاعرها وتستمد منها سلطانها واستمرارها ضمانا للاستمرار الدائم المتجدد.

فعلى الرئيس المحلى أن يشجع الأعضاء على المناقشة ويعاونهم ويوجههم إلى السلوك السليم لاتخاذ القرارات ويحيط الأعضاء علما بخطوات العمل كاملة مع إيضاح أهدافه.

وإذا احتاج الأعضاء إلى مشورة فنية مثلا يعرض الرئيس اقتراحين أو أكثر ويترك للأعضاء حرية الاختيار.

والديمقراطية لا تعنى السلوك أثناء جلسة المجلس فحسب بل عليه أن يسلك سلوكا ديمقراطيا في جميع نواحي الحياة العامة والخاصة.

---

(١) سيكلوجية الإدارة العامة : تأليف كمال الدسوقي ص ٣٠ ، ص ٣١ .

ومن الأمور الأساسية في الرئيس الديمقراطي أن يتعرف على المحيط المحلي الذي يعيش فيه والحاجات التي يشمر بها الناس أنفسهم ويرتب هذه الاحتياجات حسب أهميتها فيجب أن يفصل برنامجا في العمل حسب مطالب الجماهير واحتياجاتها الفعلية .

فمن العبث تجاهل مطالب المواطنين أو مشاعر الرأي العام .

ويجب على الرئيس المحلي أن يعرف اتجاهات الرأي العام في كل موضوع يثار في جلسات المجلس ذلك لأن الرأي العام هو تعبير صريح عن اتجاهات الأفراد بعد المناقشة والجدل ومن هذه الناحية محصلة تفاعل الآراء الشخصية للأفراد .

واشترائية الفكر والسلوك صفة من الصفات التي يجب توافرها أيضا في الرئيس المحلي فلا يكفي أن يكون دارسا أو عالما بالنظريات الاشتراكية ولا متعمقا في دراسة النظريات الفلسفية .

إذ أن الاشتراكية ليست كلاما يحفظ ولا عبارات تصاغ وإنما سلوك واضح وممارسة عملية وتطبيق للسياسة الاشتراكية التي تسير عليها الدولة وإيمان المواطن العادي بالقيم الاشتراكية ينبع من الأمثلة الحية التي يلمسها ويراها والخبرات التي يمر بها ولا يمكن أن يحس المواطن بالاشتراكية في أعماق نفسه دون أن يراها حقيقة واقعة وسلوكا يسلكه القادة المحليون .

فالإسراف في الإدارة المحلية وعدم تقديس المصلحة العامة كل هذه العوامل تضعف الثقة في جدية الاشتراكية ويقول الأستاذ Paul Appleby في كتابه Big Democracy أنه يجب أن تتوافر في القائد الإداري بوجه عام ما أسماه بالحساسية الحكومية . Governmental Sense والتي تتمثل في تقديس الصالح العام وتقديمه على كافة الاعتبارات الأخرى . (١)



وعلى القادة المحليين يقع عبء مسئولية التطبيق الاشتراكي الحقيقي وذلك بالبعد عن الإسراف في خدمات لا تفيد إلا عدداً قليلاً من الناس والمظاهر الكاذبة والبذخ الشديد في الاتفاق في جميع المرافق التي يشرفون عليها وكذلك عليهم ضرورة التخطيط الاشتراكي الشامل لتحقيق مضاعفة الدخل القومي وتنويع الاقتصاد القومي لكي يحقق النمو المتوازن السليم بين قطاعاته المتعددة .

وعليهم خلق طاقات جديدة في الخدمات والإنتاج وتأكيدهم سيطرة الشعب على جميع أدوات الإنتاج وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين جميعاً .

من هذه الخلاصة القصيرة التي ذكرناها في مجال العمل الجماهيري والمواصفات المطلوبة في الرئيس المحلي حتى يمكنه أن يؤدي بنجاح هذا العمل الجماهيري .

نستطيع أن نقول أن الإدارة المحلية ليست قانوناً يصاغ ولا نظرية تطبق كما أنها ليست جهازاً هندسياً نبنى فيه بالأجزاء التركيبية والأجهزة المترابطة معه إنما هو أيضاً علاقات إنسانية يبنى عليها فاعلية المجلس ورفعته للوصول إلى أهدافه .

وتطور هذه المفاهيم قد يؤدي إلى أعلاء شأن العامل البشري وأعطائه المكان الأول في إنجاح هذا النظام .

ويتأكد هذا القول بأن فاعلية هذه المجالس تعتمد على فاعلية الاتصال بين أفراد هذه المجالس منتخبين وغير منتخبين وعاملين يقومون بالخدمة في هذه المجالس وجماهير تمارس حقها في الانتفاع بالخدمات .

وعلى قدر هذا الاتصال يتوقف انتقال ليس فقط المياسة العامة

للدولة ولا الخبرة أو المشورة أو الرغبات واحتياجات المواطنين إلى الدولة إنما على الإدارة المحلية أن تنقل اتجاهات ومشاعر وأحاسيس الجماهير والرأى العام إلى الدولة .

وأصبح من الحقائق الكبرى فى نظام الإدارة المحلية فى الجمهورية أن العامل البشرى له الأثر الكبير فى نجاح هذا النظام أو فشله .

ولكن لا ينبغى التركيز على الجوانب الجماهيرية فحسب بل ينبغى الاهتمام أيضا بنشاط الرئيس المحلى بوصف أنه رئيس إدارى لمنظمة تضم عددا كبيرا من الموظفين العاملين بالمجلس وأعضاء المجلس .

وعلى هذا فإن نشاط المجلس يجب أن يكون منبثقا من أعضائه جميعا والعاملين فيه وليس من أحد منهم فحسب وأن كان هذا العضو هو الرئيس نفسه ومهمته فى ذلك هى توجيه جهود الآخرين لخدمة الهدف الذى هو مسئول عنه كما يجب أن يثق فى كفاية الذين يعملون معه . فليس من المتصور أن يكون فى المجلس دوافع قوية للعمل لتحقيق أهدافه تعتمد اعتمادا كلياً على الرئيس فإذا ما غاب هذا الرئيس المحلى لسبب أو لآخر توقف المجلس نهائيا عن العمل . وكلما استطاع المجلس أن يعتمد اعتمادا كليا على ذاته وعلى مجموع أعضائه والعاملين فيه كلما تأكدت حركيته الذاتية وكلما اقترب من النضج .

والرئيس المحلى يتحمل عبء كبير فى ذلك افعلية تقع قبعة فاعلية المجلس وكفايته فى العمل بكل الوسائل المبتكرة وعليه أعباء توضيح الأهداف التى قام من أجلها المجلس وتطويرها وخلق أهداف جديدة . وعليه أيضا أن يضمن التجاوب الكامل للمجلس مع الجماهير الذين يقوم بخدمتهم فلا يعقل أن يكون المجلس فى واد والشعب فى واد آخر لا من حيث احتياجات المواطنين فحسب بل من حيث الفلسفة الفكرية والاجتماعية التى يتحدد فى إطارها نمو المجتمع ونمو المجلس نفسه .

وهذا التجاوب يمكن تحقيقه عن طريق خلق جهاز للعلاقات العامة يقوم بهذه المسؤولية .

وسوف نخصص جزءا من هذا الفصل للعلاقات العامة في الإدارة المحلية . (١)

#### ب - العمل الإدارى التنفيذى :

لا شك أن عمل الرئيس المحلى أيضا يتناول أمورا إدارية تركز على إدارة وتنظيم الطاقة البشرية والمالية التى تعمل معه من عاملين وميزانية لتحقيق أهداف الإدارة المحلية وتأكيد سياسة الدولة .

فالرئيس المحلى حينما يجلس إلى مكتبة ويباشر اختصاصاته وإشرافه على العاملين معه إنما يكون قد مارس فن الإدارة على أوسع معانيه والذي يعنى توجيه وتنسيق ومراقبة العاملين معه لتحقيق هدف الإدارة المحلية وهذا الهدف هو استثمار الموارد التى تحت يد المجلس وخلق طاقات جديدة للإنتاج والخدمات على أحسن وجه وأسلم طريق وهو بهذا يهدف إلى وضع حد لتبذير أموال الدولة ويحاول الحصول على أكبر نسبة من الفائدة البشرية أى من جهود العاملين معه بأقل تكاليف ممكنة كما أنه فى هذا المجال يعمل على رفاة وأمين مصالح العاملين معه أى الموظفين .

وعلى هذا فالاهتمام بالعنصر البشرى يتطلب أيضا الاهتمام بالجهاز الإدارى بوصف أن الجهاز الإدارى يعتمد اعتمادا كليا على البشر .

وعلى هذا ينبغى الأخذ ببعض مبادئ علم الإدارة وقواعده ومن هذه القواعد :

---

(١) المنظمة وقيادتها الادارية . وجهة نظر دكتور على كامل بدران ص ٤ ، ص ٥



١ - يجب أن يكون للمجلس المحلي سياسة واضحة معروفة وخطة عمل يعرفها العاملون بالمجلس جميعا .

إنه من الضروري لكل منظمة إدارية أن توضح أهدافها للعاملين فيها لتساعدهم على تفهم العمل على أحسن وجه ثم معرفة الهدف المباشر بعمل الموظف والهدف الرئيسى للمنظمة الإدارية يساعد على إيجاد مقاييس لمعرفة درجة كفاية العامل والمنظمة .

فالسياسة المعلومة للمجلس هي المعيار الذى بالنظر إليه تقاس كفاية الأداء ومدى السرعة أو البطء في الوصول إلى الهدف ولا يستطيع العامل أن يثبت كفايته إلا في مجال تحقيق هدف بعينه .

## ٢ - يجب توزيع الاعمال والمسئوليات :

تقتضى الحياة الإدارية الحديثة وتفقد نظم الإدارة والقوانين واللوائح أن يؤخذ بمبدأ تقسيم العمل وتحديد المسئوليات بحيث يؤدي هذا التقسيم إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من المجالس .

فكثيرا ما يتردد على لسان العامل الجديد السؤال التالى :

ما المفروض على عملي ؟ أو ما المطلوب من عملي ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعتبر بمثابة مفتاح للأعمال اليومية للموظف فان توزيع الأعمال والمسئوليات يجب أن يأخذ مكانه سواء كانت الوظيفة كبيرة أو صغيرة بحيث لا تصبح المسئولية مشاعا بين عدد من الموظفين أو يحدث ازدواج أو تكرار أو تداخل في الاختصاصات أو المسئوليات وأن تكون هذه الأعمال والمسئوليات

---

(١) مبادئ في الإدارة العامة : دكتور خليل الفلايبي ص ٢٤

دار الكتب العربى ١٩٥٨

سيكولوجية الإدارة العامة . دكتور كمال دسوقي ص ٣٣٥

محددة تحديدًا دقيقًا ومفهوماً وأن يفهم الموظف المسئول عن هذه الاختصاصات واجباته حيالها (١).

وأن توضع خريطة تنظيمية لهذه الاختصاصات ومسئولية كل قسم وكل موظف.

٣ - يجب أن يصدر الأمر إلى الموظف أو العامل عن طريق رئيس واحد وعلى الرؤساء الكبار أن يتقيدوا بذلك المبدأ وألا يقوموا بإصدار أوامره إلى صغار الموظفين فان تعدد مصدر الأوامر يؤدي إلى إحراج الموظفين الصغار ويجب أن تكون الأوامر معقولة.

٤ - كما يجب أن يكون توجيه النقد للمرء وسين على انفراد ما أمكن ذلك ولا ينبغي بأية حال نقد المرء وس في حضرة الرؤساء أو الموظفين الآخرين الذين هم في درجته أو أقل منه مرتبة كما يستحسن أثناء ذلك بيان الأسباب الداعية للنقد والطرق التي يستحسن اتباعها لتلافى تكرار وقوع الأخطاء. إن اتباع هذه الطريقة لا يقلل من احترام الموظف أمام زملائه ولا يوجد مجالاً للشتم أو الاستهزاء.

كما أن توجيه الانتقاد على انفراد يكون في جو ملائم بعيد إلى حد ما عن الرسمية والإحراج الذي ينتظر أن يحصل إذا انتقد الموظف أمام الغير (٢).

٥ - يجب أن يختار للمراكز الرئيسية في المجلس قادة أكفاء وذلك باختبار رؤساء الأقسام والأقلام ممن يتمتعون بالكفاية الإدارية والقدرة على الفهم

---

(١) المرحم السابق ص ٣٣٦ ، ٣٣٧

(٢) مبادئ في الإدارة العامة . خليل الغلاييني ص ٢٩

لواجباتهم والاحاطة الشاملة بأعمالهم والشخصية الادارية القوية ويترتب على اختيار قادة ورؤساء أقسام أكفاء إمكان الأخذ بمبدأ التفويض بالسلطات عن ثقة في هؤلاء القادة .

والرئيس المحلى الناجح هو الذى يقوم بأقل نسبة من الرئاسة وذلك بتنظيمه عمله بصورة تكفل لكل شخص القيام بأعماله بحرية تسمح له بتقديم رأيه فى الأمور التى تتعلق بعمل المجلس والذى يستطيع أن يشرك معظم العاملين فى المجلس فى اتخاذ القرارات المهمة .

تفويض السلطة المناسبة للمسئولية التى يتحملها الموظف .

أهم مزايا تفويض السلطة أنها تعفى الرئيس من تضيق وقته فى تفاصيل صغيرة يعلم هو مقدما أن توقيعها عليها شكلى .

كما أن التفويض بالسلطات لرؤساء الأقسام بشرط أن يكونوا على درجة كبيرة من الكفاءة تتناسب مع المسئولية يؤدى إلى المرونة المتزايدة التى تنشأ عن سلطة صغار الموظفين فى المنظمة فى اتخاذ قرارات عاجلة دون انتظار للموافقة على هذا التصرف من جانب واحد أو أكثر من المستويات الإدارية الأعلى .

ويؤدى التفويض بالسلطات أيضا إلى اهتمام العاملين فى المستويات الدنيا بعملهم واعتدادهم بالشخصى بالعمل الذى يقررونه بزيادة السلطات والمسئوليات الملقاة عليهم كما أن ذلك يؤدى إلى نمو طبقة من صغار الرؤساء تكون أهلا للترقية إلى المراكز ذات المسئوليات الكبرى (١) .



٦ - أن يكون لدى المجلس الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمختلف مرافقه .

فلا يمكن لأى رئيس محلى أن ينجح ما لم يوفر عناصر النجاح لمجلسه وذلك بتوفير الخبرة الفنية من عوامل بشرية كرجال الحسابات والادارة الهندسية والمستخدمين ومختلف فروع الأنشطة فى المجلس كما عليه أن يوفر الميزانيات اللازمة لأنجاح مشروعات المجلس وكذلك الآلات اللازمة من حملة ميكانيكية ولا يمكن له أن ينجح ما لم تجتمع هذه العوامل كلها وبشرط أن تكون فى الوقت والمكان المناسبين .

فقلة الموظفين أو قلة الاعتمادات المدرجة فى ميزانية المجلس أو عدم توافر العناصر المادية فى المجلس كوسائل النقل والانتقال أو الأجهزة الهندسية اللازمة المرافق المدينة أو القرية كل هذا من العوامل التى تقلل من فرص النجاح .

ومن العوامل البشرية أيضا أن الرجل الثانى فى المجالس المحلية لا وجود له . فمثلا على مستوى المحافظة ينبغى أن يكون هناك وكيل متفرغ من العاملين بوزارة الإدارة المحلية .

فقد نص قانون الادارة المحلية والقوانين المعدله له :

مادة (١) : يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ويؤلف المجلس من :

١ - المحافظ وتكون له الرئاسة :

ويحل مدير الأمن فى المحافظة محل المحافظ عند غيابه ويكون تعيين مديرى الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

ولكن الرد على ذلك أن مدير الأمن غير متفرغ لعمله في الإدارة المحلية ولا كنائب للمحافظ فضلا عن ذلك فإن مهامه كمدير للأمن لا تمكنه من القيام بعمله كنائب للمحافظ كما يتطلبه المنصب .

وفي حالة مجالس المدن تنص المادة ٣٠ من قانون الإدارة المحلية فقرة ج ، فقرة د .

ج - ويعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيسا للمجلس وينتخب الأعضاء وكيلا للمجلس من بين الأعضاء المنتخبين .

د - ويباشِر الوكيل إختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو إذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الإختصاصات ومن هذا يتضح أن وكيل مجلس المدينة غير متفرغ أيضا ولا يمكن إلزامه أن يترك أعماله ليمارس عمل رئيس المدينة مدة غيابه الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان من الوجهة العملية أن يكون الشخص المتصرف في أمور المجلس هو سكرتير المجلس وذلك حالة غياب رئيس المدينة وقد لا يزيد في خبرته عن خدمة عامين أو ثلاثة وقد في يكون متخرجاً في الجامعة في نفس العام .

وتؤدي هذه الحالة إلى ضياع كبير في حالة غياب رئيس المدينة .

فحقيقة أن القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد أوضح أنه في حالة غياب رئيس المجلس ينوب عنه الوكيل المنتخب ولكن هذا القول تعرضه في التطبيق العملي بعض الصعوبات :-

١ - أن الوكيل المنتخب غير متفرغ تماماً لعمله كوكيل وقد يكون تاجراً أو محامياً لا تمكنه مشاكل لقمة العيش من أن يتفرغ مدة غياب رئيس المجلس للعمل بالمجلس .

٢ - إنه بحكم أنه غير متفرغ لا يستطيع أن يلم إماما تاما بالشئون الإدارية والهندسية والفنية التي يتطلبها منصبه كرئيس للمجلس بالنيابة .

٣ - أنه يشعر دائما بالضعف أمام الماملين بالمجلس ذلك أن مركزه كرئيس مؤقت لا يستطيع أن يحسم الأمور ولا أن يصدر تعليمات صريحة في شئون الإدارة .

٤ - أن رئاسة الوكيل للمجلس يجب أن تكون قاصرة على رئاسة المجلس وهي العمل السياسى والديمقراطى الذى يتلائم مع ظروف عمله الجماهيرى ولا يمكن القول إن فى هذا رجوع إلى البيروقراطية أو اتجاه بيروقراطى إذ أن اتجاه الدولة إلى الأخذ بنظام المجالس الشعبية يؤكد أن دور هذه المجالس الشعبية سوف يكون الرقابة والإشراف . أما دور مجالس المحافظات والمدن والقرى فسوف يكون دورا تنفيذيا وفى تصورنا أن دور المجالس الشعبية سوف يكون قريب الشبه بدور مجلس الأمة على المستوى القومى فسوف تكون مجالس للرقابة والإشراف ورأسها رئيس منتخب وأعضاؤها منتخبون جميعا وقد يممح فيها بنسبة ضئيلة معينة بالاختيار لاستكمال كفاءة هذه المجالس كما حدث فى مجلس الأمة .

أما دور المجالس المحلية كما ذكرت فسوف يكون تنفيذيا كدور مجلس الوزراء بالنسبة لمجلس الأمة .

وفى مجلس القرية ينص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن يرأس المجلس فى حالة غياب رئيسه أكبر الأعضاء سنا وهذا أيضا يؤدى إلى كثير من المشاكل بل إننى شاهدت بنفسى مدى تأثير ذلك على العمل فى المجالس القروية فانها تعطل تماما فى حالة غياب رئيسها .

والوضع الطبيعى أن ينص صراحة على تعيين وكيل متفرع فى كل مجلس



من المجالس المحلية يتولى نيابة عن الرئيس الأعمال الإدارية بالمجلس والأعمال اليومية في حالة غياب رئيس المجلس ويساعده في هذه الأعمال عند وجوده.

ويؤدي ذلك إلى خلق خط ثان من خطوط الإدارة المحلية يكون نواة لاختيار رؤساء جدد وفيه تدريب كبير لطائفة من الوكلاء على أعمال رئاسة المجلس .

على أن تكون رئاسة الجلسة للوكيل المنتخب في حالة غياب رئيس المجلس .

أما بخصوص العاملين بالمجلس فيجب أن يوضع حد أدنى للقوى البشرية العاملة في المجلس وذلك بوضع مستويات للمجالس على أساس تقييم كل مجلس ومعرفة مدى احتياجاته من القوى العاملة وفقا للخدمات والأعمال التي يقوم بها .

كما يستحسن أن يدرج في ميزانية كل مشروع كبير بيان بالقوة البشرية اللازمة لصيانه وإدارته .

حتى يمكن الاستفادة من الطاقة الجديدة التي يستهدفها المشروع .  
وتحضرني في هذه المناسبة عدة أمثلة كأن يقرر لمجلس من المجالس سيارة دون أن يدرج في ميزانية الباب الأول الخاص بالوظائف ميزانية لتعيين سائق لها مما يعطل استثمارها أو أن يصرف آلاف من الجنيهات في رصف الطرق ولا يعين لهذه الطرق عمال لكنسها ورشها وصيانتها.

أو كبناء مساكن اقتصادية دون تعيين القوة البشرية اللازمة لصيانتها وحراستها ( خفراء منازل ) .

ولا يمكن تعادي ذلك إلا بتقرير ميزانية القوة البشرية اللازمة لإدارة وصيانة المشروع ضمن ميزانية المشروع نفسه .

وإقامة العاملين بالمدينة أو القرية عامل أساسي في نجاح الإدارة المحلية فلقد كان القانون ٢١٠ الخاص بالموظفين ينص على ضرورة إقامة الموظف بمقر عمله ولكن للأسف جاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بشؤون العاملين خلوا من النص على ضرورة إقامة الموظف بمقر عمله .

الأمر الذي أدى إلى أن أصبح العامل غير مرتبط بعمله . مما يدعونا إلى تسمية الموظف اليوم ( بالموظف الطائر ) فالساعات التي يقضيها في العمل انتظار لساعات الانصراف .

كما أن الإقامة خارج مقر العمل تفقد الموظف الصلة بالجمهير الذين يقوم بخدمتهم وهو أيضا لا يستطيع أن يفهم نقيضتهم ولا المعرفة الكاملة لاحتياجاتهم .

كما أن إقامة الموظفين خارج مقر عملهم يؤدي إلى ركود الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة الحديثة خصوصا في المدن الصغرى إذ أن إقامة الموظفين في المدن الصغرى يؤدي إلى الرواج التجاري وانهماش الحالة الاقتصادية كما يؤدي إلى التنمية الاجتماعية إذ أن العامل وسيلة من وسائل نقل الحضارة والثقافة إلى القرية والمدينة الصغيرة .

كما أن إقامة العاملين بالمدينة تؤدي إلى النهوض بالمرافق العامة وذلك لإحساس العاملين بضرورتها ولانتفاعهم بها وشعورهم بقصورها أو كمالها . وقد تستدعي بعض الحالات كالإنارة والمياه وانقطاعها وجود الشخص الفني كالمهندسين وغيرهم في المدينة لسرعة إصلاح المرفق وقت تعطله .

لهذا : أرى أن يكون شرط إقامة موظفي الإدارة المحلية في المدينة أساسا لبقائهم في وظائفهم وأن لا يسمح إطلاقا للعاملين بالمجالس المحلية أن يقيموا خارج أماكن عملهم على أن توفر لهم المساكن في البلاد التي يعملون فيها .

وتبادل الخبرات عامل هام فى نظام الإدارة المحلية وذلك عن طريق مؤتمرات يحضرها المسئولون عن الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها وتكون على المستوى المحلى وعلى المستوى الفيدرالى .

فعمد مؤتمر لرؤساء المدن على مستوى المحافظة كل شهر يحل كثيرا من المشكلات اليومية التى تعترضهم ، خصوصا إذا كان هذا المؤتمر برئاسة المحافظ وحضور رؤساء المصالح .

ولهذه المؤتمرات أهمية كبرى إذا أنها تؤدي إلى زيادة خبرات المدن والقرى وتبادل الخبرات بينهم .

وكذلك عقد مؤتمرات شهرية على مستوى المراكز لرؤساء القرى يحضرها رئيس المدينة ورؤساء المصالح على مستوى المركز لحل مشاكل القرى عامل هام فى إنجاح هذه المجالس ويساعد على ارتفاع معدل الأداء .

وتزداد قيمة هذه المؤتمرات إذا عقد مؤتمر نصف سنوى أو سنوى على مستوى الجمهورية يحضره رؤساء الوحدات المحلية والمحافظون ورؤساء السيد وزير الدولة للإدارة المحلية ووزراء الخدمات ويكون هذا المؤتمر ميدانا لدراسة المشاكل المحلية وفيه تبادل الوحدات خبراتها وتعتمد البحوث الفنية والعملية عن التجارب الرائدة .

وهذا لا شك وسيلة ناجحة لزيادة خبرات رجال الإدارة المحلية .

وقد عمدت بعض الدول كالألمانيا وإنجلترا وهولندا إلى تشكيل اتحادات للمجالس المحلية على اختلاف مستوياتها .

من ذلك أن يكون هناك اتحاد للمجالس المحلية على مستوى المدن وعلى مستوى القرى أو على مستوى المحافظة .



وتهدف هذه الاتحادات إلى : -

- ١ - دعم واستقرار نظام الحكم المحلى وحل مشاكله .
- ٢ - زيادة خبرات المسؤولين فى إدارة هذه المجالس وتبادل هذه الخبرات بينهم .
- ٣ - إمداد الوزارات والهيئات الفيدرالية بالآراء والنصح فى مختلف المسائل المتعلقة بالحكم المحلى .
- ٤ - حماية المزايا والاستقلال الذى تتمتع به هذه المحليات ضد أى تشريع يؤدى إلى إنقاص هذه السلطات .
- ٥ - تعتبر هذه الاتحادات حلقة مفيدة للتعاون بين الحكومة المركزية والمحليات .

#### تشكيل الاتحادات :

وتشكل هذه الاتحادات من ممثلين للمجالس المحلية يجتمعون فى مواعيد محددة .

وتتكون ميزانيتها من اشتراكات تدفعها المجالس وتقدر هذه الاشتراكات على أساس نسبة عدد السكان وإمكانات المجالس نفسها .

#### العلاقات العامة

عامل مهم فى لإنجاح نظام الادارة المحلية

لاشك أن الدولة الحديثة تهتم اهتماما كبيرا بالرأى العام بل وتسمى إلى مساندته وإذا كانت مساندة الرأى العام ضرورية فى كل قطاع من أنشطة الدولة فانها ألزم فى الإدارة المحلية ويتميز النظام المحلى الناجح عن غيره بمدى

إدراك الرئيس المحلى لأهمية العلاقات الإنسانية ومدى إدخال شخصيات الآخرين في اعتباره ومدى اهتمامه بالجمهير وكما نقول دائماً إن المجالس المحلية لا تعمل في فراغ بل دائماً تعمل في مجتمع وينشأ عن ذلك قيام علاقات إنسانية بينها وبين الجماهير . ولهذا كان من الضروري أن نهتم اهتماماً كبيراً بتنمية هذه العلاقات حتي يتجاوب الناس معها ، فينبغي أن يعرف الناس ما تقوم به المجالس المحلية من خدمات وما تبذله من جهد من أجلهم وفي سبيلهم .

ولا يمكن القول: بأن هذا نوع من الدعاية التي يقصدها المجد الشخصي للقائمين على الإدارة المحلية: إنما المقصود ، هو استثارة اهتمام الناس بعمل المجالس والمشاركة في مجهوداتها ذلك أن الرأي العام إذا فقد ثقته في المجالس والمشاركة في مجهوداتها فقد لا يكتفي بالموقف السلبي الممثل في عدم المعاونة ، وإنما قد يتخذ موقفاً عدائياً بالتجاء الجمهور إلى الإقلاص ووضع العراقيل أمام المجلس أو محاولة تضليله .

ولقد أثبتت التجارب أن اعتماد الشعب العربي لمعاونة الحكومة خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قد سهل عمل الدولة في تعبئة كافة الجهود لصدها هذا العدوان والانتصار عليه .

ذلك أن الرأي العام كان مدركاً وواعياً لمجهودات الدولة في سبيل النهوض به والحرص على مكاسبه ، ولولا ثقة الشعب في النظام القائم ولولا حب الجماهير لقادتها . ما استطاعت القوى العربية ان تنتصر على قوة ثلاث دول .

وكذلك الحال بالنسبة للحرب العالمية الثانية فلقد كان لحسن فهم الشعب الانجليزى لأهداف الحرب ضد ألمانيا الفضل الأكبر في تحمل مآسى هذه الحرب والانتصار فيها على الألمان .

ولقد اهتمت الثورة بالعلاقات العامة، ذلك أنها أرادت أن يكون الشعب على علم تام بأهداف الثورة وأن تحصنه ضد التيارات المتباعدة، والتي من شأنها أن تمرقل حركة الإصلاح.

لهذا كان من أول ما فكرت فيه حكومة الثورة إنشاء هيئة تهيمن على الارشاد القومي والتوجيه والدعوة .

لذلك أنشئت وزارة «الارشاد القومي» بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ وقد عدل اسمها إلى «وزارة الثقافة والارشاد القومي» بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٨ ثم أعيد تنظيمها إلى وزارتين .

وكانت هذه الوزارة هي الأساس في مكافحة العيوب الاجتماعية وإذاعة الأفكار الصحيحة في الداخل والخارج، وهي أيضا النواة التي نهضت بالعلاقات العامة في مختلف مرافق الدولة .

#### تعريف العلاقات العامة

يقول الاستاذ برنر Bernays في تعريفه للعلاقات العامة (التوصيل بالاعلام والإقناع والتكيف لكسب التأييد العام لنشاط أو هدف أو حركة مؤسسية ما) .

أما معهد العلاقات العامة البريطاني فيعرفها بقوله .

(الجهود الإرادية المرسومة والمستمرة التي تهدف إلى إقامة وتدعيم وتقاسم متبادل بين هيئة وجمهورها) (١)

---

(١) تعريف العلاقات العامة بحث مقدم لمعهد الامارة العامة

بقلم سعد زغلول الأحول.



ويعرفها James, I, Mc, Camy في مؤلفة Government publicity حيث يتكلم هنا عن العلاقات العامة في نطاق الحكومة بأنها .

( مجموع العلاقات الرئيسية والثانوية بين الإدارة العامة والمواطنين وما يتخلل هذه العلاقات من مؤثرات وتفاعلات ) (١)

ومفهوم ذلك أن العلاقات العامة تهدف إلى أهداف كبيرة .

١ - تنمية الثقة والمحبة بين الجماهير والمجلس المحلي ، ولذلك كان على رجل العلاقات العامة أن يتعدى عن الغش والخداع والتضليل والدعاية الكاذبة .

٢ - استثارة اهتمام الناس بالخدمة العامة ودعوتهم إلى ممارستها .

٣ - تكتيل الجهود الجماهيرية لمساندة المجلس في الوصول إلى أهدافه وبذل المساعدات الأدبية والمادية في سبيل هذه المساندة وقد يكون ذلك عن طريق التبرع المادي .

٤ - القضاء على الاتصالية بين الشعب والحكومة وتدريب الجماهير على تحمل المسؤولية مع المجلس في سياسته مما يعود على الجماهير والمجلس بالتماسك الذي لا غنى عنه لبلوغ أهداف الإدارة المحلية .

وعلى ضوء المعالم سالفة الذكر نستطيع أن نذكر التعريف الذي أتى به فولتير للعلاقات العامة قبل أن تصبح موضع اهتمام الناس إذ يقول .

( أن الطريقة الوحيدة لجعل الناس على إطرائنا هي أن يكون أداؤنا حسنا ) (٢) .

---

(١) مبادئ علم الإدارة العامة : دكتور سليمان محمد الطماوى ص ١٩٢

(٢) تعريف العلاقات العامة : بحث مقدم من المقدم سعد زغلول الأحول الى معهد

الإدارة العامة ص ٢ .

والعلاقات العامة لا تقتصر على جهاز العلاقات العامة في المجلس فحسب بل إن كل موظف وكل عامل في المجلس وكل عضوفيه يؤثر في جهود العلاقات العامة .

فقد يسمىء تصرف موظف في المجلس إلى كيان المجلس ، بل ويكسر العلاقات الطيبة التي يسعى إليها جهاز العلاقات العامة ولهذا كان على كل موظف أو عامل بالمجلس أن يعتبر نفسه أداة إعلام وأداة دعاية طيبة للمجلس بتصرفاته في عمله .

ولقد شاهدت أثناء زيارتي للمجالس المحلية في ألمانيا ( ضمن بعثة وزارة الإدارة المحلية عام ١٩٦٢ ) مدى تأثير العلاقات العامة وفي نجاح الحكم المحلي هناك .

فإن انتشار الزهور والنظافة في الشوارع والمنازل لا يمكن أن يقال أنه تم من جهة واحدة ومن طرف واحد وهي المجالس المحلية فمن الجائز أن يقوم المجلس المحلي باستتبات الزهور في الشوارع والميادين ولكن يأتي الأهالي والأطفال ويتلفون هذا المجهود لأنهم لم يصلوا إلى الوعي الكامل بأهمية هذه الزهور في تجميل المدينة .

ومن هنا كان من الضروري أن تقوم العلاقات العامة بخلق وعي جديد لدى المواطنين لاستثارة اهتمامهم لهذا اللون من الزهور وهذا اللون من التنظيم يجب أن يمتد إلى داخل منازلهم نتيجة إيمانهم بالفكرة وشعورهم بما يشعر به المجلس المحلي من خلق ذوق عام يتجه نحو هدف واحد .

كما ينبغي أن يحس المواطن العادي أنه يمارس الحكم والسلطة في المدينة أو القرية وأنه يشارك في التخطيط ، وأن ما يقوم به المجلس من مشروعات هي من وحيه ومن مقترحاته ، وهذا يؤدي إلى نتيجة سريعة هي حرص المواطنين حرصا

تاما على المنشئات الحكومية لأنه يشعر، أنها منه وإليه بل ويعرف بالأرقام ما تكلفته.

والاهتمام بشكاوى الجمهور والرد عليها بسرعة وإشعارهم برعاية المجلس لهم وحل مشاكلهم، كل هذا يزيد من قدرة المجلس على كسب ثقة المواطنين .

ورعاية العاملين بالمجلس اجتماعيا والاهتمام بهم صحيا وتقنيا لون من ألوان العلاقات العامة لأن رضا العامل عن عمله يزيد في إنتاجه ولأن حل مشاكل العاملين في المجلس يؤدي إلى انصرافهم إلى عملهم لأن الإنسان لا يمكن فصله عن مشاكله. ومشوره بالرعاية الاجتماعية يؤدي إلى ارتباطه بعمله وحرصه على البقاء فيه .

ولا ضرر أن يخصص رئيس المجلس وقتا لتناول الشاي مع العاملين معه كل أسبوع حيث يتدارسون مشاكل العمل في تلك الجلسات الودية.

ويتتبع ذلك ضرورة قيام علاقات ودية بين العاملين في المجلس وبين الجماهير .

ولكن هل يمكن القول إن الطرق التي تتبعها العلاقات العامة لتحقيق أهدافها واحدة ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول أن العلاقات العامة تركز على عدة عناصر .

١ - مستوى الثقافة والتعليم للجماهير التي يتعامل معها المجلس .

٢ - المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذا الجمهور .

٣ - العادات والتقاليد التي تسود المجتمع المحلي .

٤ - حجم الوحدة المحلية التي يقوم المجلس بخدمتها .



ولتفسير ذلك يمكن القول إن الطرق التي تتبعها العلاقات العامة في مجتمع مثقف لتحقيق أهدافها تختلف عن الطرق التي تتبعها مع مجتمع لايسود فيه التعليم .

وكذلك يجب استغلال التقاليد والعادات المختلفة في خدمة أغراض العلاقات العامة .

فصلاة الجمعة للرئيس المحلي في الريف أمر ضروري إذ أن فيها تقوية لصلات الناس بالمجلس ومشاركتهم في الموالد والأعياد الدينية لون من ألوان العلاقات العامة .

والوحدة الصغيرة تحتاج إلى جهد أقل في العلاقات العامة من الوحدة الكبرى .

ولكن ما هي وسيلة العلاقات العامة في الإدارة المحلية :- ؟

١ - استشارة اهتمام الناس لحضور جلسات المجلس لمراقبة ما يدور فيها، وفي هذا تدريب للمواطنين على الحياة الديمقراطية وفي ألمانيا يدعى إلى حضور الجلسات تلاميذ المدارس وكثيراً ما يكون لهؤلاء الصغار ملاحظات على جانب كبير من الطرافة فمثلاً قام طالب برسم عضو أثناء نومه في جلسة المجلس وأرسلها إليه وكان هذا نقداً بريئاً لسلوك العضو أثناء جلسات المجلس .

٢ - الندوات والمحاضرات العامة : عنصر هام في إيجاد تفاهم أكبر وتبرز أهمية العلاقات العامة في حسن استغلالها للندوات والمحاضرات بطريقة غير مباشرة أو طريقة مباشرة من ذلك الإيحاء إلى هيئة من الهيئات بآثارة موضوع متصل بالإدارة المحلية ثم تدار المناقشة أو الندوة بطريقة تحقق أهداف الإدارة المحلية .

ويمكن استغلال اجتماعات عامة أقيمت لأغراض أخرى لإثارة موضوعات

تهم الإدارة المحلية الأعلام عنها .

٣ - السينما والمسرح والتلفزيون وسيلة طيبة من وسائل الأعلام والإثارة فالسينما والتلفزيون يجمع كل منها بين الكلمة والصورة وتثير اهتمام الناس وتوحى إليهم بالأفكار التي تريدها العلاقات العامة .

٤ - ضرورة تمثيل المجلس في الاحتفالات العامة والندوات التي يدعى إليها لأن ذلك يزيد من شعور المواطنين أن المجلس يعيش معهم .

٥ - التقارير السنوية والصحافة الإقليمية وسيلة طيبة لتنمية العلاقات العامة وإعلام الجمهور بما يعمل به المجلس .

٦ - المعارض المتنقلة والموسمية وسيلة من وسائل إبراز نشاط المجلس في مختلف المجالات .

٧ - إطلاع الجمهور على الخطط المستقبلية للمجلس ومناقشته فيها بمختلف الطرق فمثلا ينبغي إطلاع الناس على ميزانية المجلس والخطط الخمسية ومواردها وأن نشرحها لهم شرحا وافيا .

مثال ذلك أن إدارات الإسكان في برلين أعدت نماذج مجسمة للمدينة بها صور مجسمة أيضا للمساكن الموجودة والمساكن المنشأة حديثا وكذا تخطيط مجسم للمشروعات المختلفة ويباح للجمهور مشاهدة هذه النماذج المجسمة بالمجان حتي يستطيع المواطن العادي أن يخطط مشروعاته على ضوء التخطيط العام للمدينة .

٨ - يجب الاهتمام بالمباريات العامة والمسابقات لتحقيق الأغراض التي يستهدفها المجلس مثال، ذلك إذا أريد العناية بواجهات المحلات التجارية فمن الممكن إقامة مسابقة لأجل واجهه محل في شوارع معينه وتمنح جوائز لذلك وفي هذا تقوية للذوق العام .

## نموذج لإدارة العلاقات العامة بالمحافظة

يحسن هنا أن نذكر على سبيل المثال نموذج لتنظيم إدارة العلاقات العامة على مستوى المحافظة على اعتبار أن عمل العلاقات العامة يتصل بعدة مجالات .

١ - علاقات خارجية تتناول جمهور الشعب الذي يتعامل معه المجلس وهيئات خارجة عن نطاق المجلس وهذه تتبعها شئون الاعلام والدعاية .

٢ - علاقات داخلية تتناول العاملين بالمجلس وأعضائه .

٣ - الشئون الادارية وتشمل الميزانية والسكرتارية والأرشيف والمحلة الميكانيكية والمخازن ويمكن بالقياس على هذا التنظيم انشاء فروع للعلاقات العامة بالمجالس المحلية على مستوى المدينة على أن تكون هناك صلة قوية بينها وبين العلاقات العامة بالمحافظة وعلى مستوى الوزارة وأن يكون هناك ترابط بين كل هذه الأجهزة للعمل نحو هدف واحد هو الاعلام في ميدان الادارة المحلية .



## 1



علاقات خارجية  
تتبادل جهود الشعب والبلماهير

والهيئات الخيرية  
شؤون إعلام ودعاية

5.

السكرنارية  
وأرضيف

البرانية  
والقنانية  
الالهية

قسم الخدمات  
التقنية والتدريبية  
١ - ترفيه  
ب - رحلات  
ج - مكثبات

قسم الرعايه الاجتماعيه  
١ - علاقات اجتماعيه  
ب - رعايه طبيه  
ج - قرائن وتعاوى

الطاضرات  
والندوات  
والاجتماعات  
والمارض

التصوير  
النفوساني

الصيدالة  
الإزاعة  
الطيفزبول  
السينيا  
والطبوعات

ثانيا : من العوامل الهامة في إنجاح نظام الإدارة المحلية : -

وضوح النصوص القانونية والتحديد الكامل للمسؤوليات والسلطات : -

من المبادئ المقررة في علم السياسة أنه لا سلطة بدون مسؤولية والعكس صحيح أي أنه لا يمكن أن تسند إلى المجالس المحلية مسؤوليات ضخمة دون أن تمنح هذه المجالس السلطات اللازمة لتحقيق أهداف هذه المسؤوليات .

والنصوص القانونية لقانون الإدارة المحلية هي الإطار الرسمي لتحديد مسؤولياتها وهي أيضا الشكل المحدد لسلطات المجالس .

لذا كان من الأهمية بمكان أن تكون هذه النصوص القانونية قاطعة ولا تقبل إلا تفسيرا واحدا .

كما أن روح القوانين التي تضعها الدولة ينبغي أن تتجه كلها إلى تدعيم الإدارة المحلية وأن تقوم جميع الوزارات والمصالح بتعديل تعليماتها وقوانينها بما يتفق وهذا الخط العام الذي تتجه الدولة إليه .

فلا شك أن إنجاح الإدارة المحلية ورهن قبل كل شيء بمدى الروح التي تسيطر على الوزارات المختلفة تجاه هذا النظام المحلي فإذا صدقت نية الوزراء في أن يفوضوا بسلطاتهم إلى المحافظين وصدقت نية المحافظين في أن يفوضوا ببعض اختصاصاتهم إلى رؤساء المدن والقرى وإذا تأكدت روح التعاون المشترك البناء بين أجهزة الإدارة المحلية جميعها وعملت كفريق متناسق يسعى للوصول إلى الهدف كان ذلك عاملا هاما في إنجاح هذا النظام .

وفي يقيني أنه من دواعي نجاح هذا النظام أن يكون المحافظ هو الرمز الكبير للمحافظة وأن تتجه إليه كل الاتصالات التي تدعو الضرورة إليها في شئون هذه المحافظة وأن يكون اتصال جميع الوزراء بمندوبيهم في المحافظة عن طريق المحافظ وكذلك تكون اتصالات جميع الأجهزة بوزارتهم عن طريق المحافظ .

وأن يكون لدى المحافظ مستشارون فنيون لمختلف القطاعات يمدونه بالآراء الفنية في هذه الأمور .

وبالتالى يكون رئيس المدينة هو الشخص المسئول عن جميع الأجهزة الموجودة بمدينته وأن يكون الاتصال بهذه الأجهزة جميعها عن طريقه هو ، وكذلك اتصال هذه الأجهزة برئاستها عن طريقه أيضا . وكذلك على مستوى القرية .

كما أنه ينبغي أن يؤخذ رأى المجلس المحلى فى التخطيط على مستوى المحافظة والقرية والمدينة وأن يبدأ التخطيط من القاعدة إلى القمة على أن تعدل الخطط حسب الأصول الفنية كما يؤخذ رأى المجلس المحلى فى تنقلات العاملين فى دائرته .

### ثالثا : أهمية الامكانيات المادية والبشرية :

لا بد أن تعد المحليات بالإمكانات المادية والبشرية حتى تستطيع القيام بمسئولياتها وذلك بتقييم عمل المجالس وتحديد الإمكانيات المادية من مبان وآلات وأجهزة يستلزمها العمل فى هذه المجالس وكذلك الحد الأدنى من الفنيين والعاملين اللازمين لحسن سير هذه المجالس .

كما ينبغي أن تحدد الخدمات اللازمة على أن توضع فى أولويات ( أى الأهم فالمهم ) بحيث يبدأ بتنفيذ الخدمات العاجلة ويليهما الأقل أهمية وهكذا .

### رابعا : التخفيف من القيود المالية فى نظام الادارة المحلية :

وترك الحرية لرئيس المجلس المحلى فى عدم التقيد بالروتين والخروج على بعض اللوائح والتظم مادامت تحقق منفعة الجماهير مع الاهتمام بميزانية المشروعات التى تحقق تقعا لأ كبر عدد ممكن من المواطنين .



والاهتمام بالمشاريع الإنتاجية وإيراداتها مع تعديل نصوص القوانين المالية بالنص على أن إيرادات المشاريع الإنتاجية لا تدخل ضمن إيرادات الدولة وإنما تخصص أرباحها لزيادة كفاءة هذه المشروعات وتوسيعها مع ضمان الرقابة الحكومية عليها حتى لا يساء استغلالها .

خامسا : تشجيع المواطنين على المساهمة الإيجابية في المشروعات العامة وإشراكهم في التنفيذ وذلك بقبول تبرعاتهم .

مثال ذلك أن بعض القرى قد تحتاج إلى مبنى لمدرسة أو مستشفى أو ناد ريفي . وكثيرا ما يبدي المواطنون رغبة في التبرع بحزء من التكاليف أو بالأرض اللازمة . لذا كان من واجبات رجال الإدارة المحلية تشجيع هذه الروح والاهتمام الكبير بها وتنميتها والعمل على اتساع نطاقها حتى يشتد التنافس بين المواطنين في هذا المجال .

فلقد جاءني أحد المواطنين وطلب إنشاء مدرسة في قريته ولقد استطعت إقناعه بأن يقوم هو ببناؤها تخليدا لاسمه وتمهدت له بأن أطلق اسمه عليها . وأن أمدّه بكل أدولت البناء بالتسميرة الرسمية كما قام مدير عام التربية والتعليم بزيارته مرارا في منزله ولقد كانت كل هذه الأمور دافعا له على إقامة المدرسة التي تكلفت حوالى خمسة آلاف جنيه . وعند ما تم بناء المدرسة أطلق عليها اسمه ثم طالب بأن تكون المدرسة إعدادية فتم تنفيذ ما أراده لاحتياج القرية إلى هذا النوع من التعليم ولقد كان لإقامة هذه المدرسة صدى كبير في أنحاء المركز فقام الأهالى في قرى أخرى بالتبرع ببناء مدرسة أخرى وطالب أهالى قرية ناللة الاتحاد الاشتراكي هناك . بجمع التبرعات لبناء مدرسة ناللة .

ولا يمكن القول: إن عملية إقامة هذه المدارس تنحصر في توفير الأموال

للدولة بل إن أهميتها الأساسية في إثارة اهتمام الناس بالخدمات العامة وإتقانهم من مرحلة السلبية إلى الإيجابية .

### تجارب ناجحة في الإدارة المحلية

لا شك أنه بالرغم من أن الإدارة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة لا زالت في السنين الأولى لها. إلا أنها حققت نجاحا كبيرا بالنسبة للفترة الوجيزة التي مرت بها ومن أهم هذه التجارب الناجحة :-

#### ١ - مشروع بنوك الادخار المحلية :

بدأ تنفيذ تجربة بنوك الادخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة في يوليو ١٩٦٣ واختيرت محافظة الدقهلية ( مدينة ميت غمر ) ميدانا للتجربة ويوجد من بين دول العالم دول تمتلك مثل هذه البنوك فلهذه البنوك في ألمانيا عمر يزيد على ١٥٠ عاما .

وتحتل بنوك الادخار المحلية الألمانية المركز الأول بين جميع الأجهزة الادخارية هناك إذ تتجمع لديها أكثر من ٧٥ ٪ من ودائع الادخار - وترجع أهمية هذه البنوك والتعرض لها لما لهذه البنوك من دور كبير في تمويل مشروعات المجالس المحلية في ألمانيا ولهذا نرى لزاما علينا أن نذكر نبذة تاريخية عن نشأة هذه البنوك في ألمانيا والدور الذي لعبته فيها ثم نستعرض بعد ذلك ما تم في الجمهورية العربية المتحدة .

#### لمحة تاريخية :

أنشئت بألمانيا الغربية سنة ١٧٥٠ صناديق خاصة بالأطفال اليتامي والقصر هدفها الأساسي إدارة أموالهم باخلاص وأمانة حتى يبلغوا سن الرشد وكان الدافع إلى إنشاء هذه الصناديق أن كثيرين من الأوصياء على اليتامي في ذلك الوقت انتشرت بينهم ظاهرة اختلاس ما يؤتمنون عليه من أموال . . ثم امتد

نشاط هذه الصناديق إلى قبول مدخرات الأفراد الذين يسمون إلى إيداع أموالهم في مكان أمين ثم اندمج كثير من هذه الصناديق بعضها مع بعض ونظمت أعمالها لتصبح أوعية تجمع مدخرات الأفراد وتقوم بعمليات الإقراض للطبقات الفقيرة وخاصة أصحاب الحرف اليدوية والزراع والعمال الذين يحتاجون إلى هذه الأموال .

وقد أنشئت هذه البنوك في بادئ الأمر بواسطة مجهودات فردية قام بها بعض المصلحين الاجتماعيين ثم أنشئ أول بنك للادخار بواسطة الإدارة المحلية سنة ١٨٠١ في مدينة جونتجن وتلاها في ذلك عدة مدن ومراكز أخرى بعد إدخال نظام اللامركزية في الإدارة في بداية القرن التاسع عشر .

ويوجد الآن في ألمانيا حوالي تسعمائة بنك ادخار محلي رئيسي وما يقرب من اثني عشر ألف فرع منتشرة في جميع المدن والمراكز والقرى . وفكرة بنوك الادخار وليدة نظام الحكم المحلي وهي دعامة من أقوى دعائمه وركن أساس للنشاط الاقتصادي في الوحدات المحلية وهي أيضا مؤسسات محلية ذات شخصية اعتبارية . وتضمن نتائج أعمالها المجالس المحلية بالقرى والمدن والولايات ويقوم بإدارتها أفراد مدربون على الأعمال الفنية الخاصة بالبنوك وهي تزاوّل نشاطها الأساسي في : -

- ١ - خلق وتنمية الوعي الادخاري .
- ٢ - جميع المدخرات صغيرها وكبيرها وإدارتها واستثمارها .
- ٣ - منح القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل للأهالي .
- ٤ - تمويل المشروعات في المناطق التي تجتمع منها المدخرات سواء أكانت هذه المشروعات فردية أم عامة .



٥ - جميع المدخرات التي تجمع في منطقة مالا بد وأن تستثمر في نفس المنطقة ( إسكان ) .

٦ - القروض الفردية تعطى في أضيق الحدود نسبيا بما فيما ييسر إقراض الأموال على آجال قصيرة لأصحاب المشروعات المحلية والصناعات اليدوية والريفية والورش الصغيرة .

٧ - المبالغ الفائضة تحول إلى الاحتياطي، أو جمعيات لاستغلالها في أغراض ذات نفع عام للمنطقة المحلية نفسها .

٨ - الأرباح التي تحققها تحولها لفائدة المجتمع المحلي ورفاهيته وإن بنوك الادخار ذات طابع محلي وهي تهدف إلى نظام اللامركزية وتؤكد أنما استغلالها في السياسة الاستثمارية لمدخراتها في الإطار المحلي فقط وهي حريصة جدا على محاربة أية محاولات لاستثمار المدخرات في غير المناطق المحلية الخاصة بها .

ولا يقتصر دور بنوك الادخار على المسألة الادخارية فقط بل تعمل أيضا على المشاركة في الناحية الاقتصادية عن طريق تحويل هذه المدخرات المتجمعة لديها لتمويل النشاط الاقتصادي في البلاد . فبعد انتهاء الحرب كانت ألمانيا في أمس الحاجة إلى خلق الكفاية الإنتاجية وإعادة القدرة على الإنتاج في جميع النواحي الاقتصادية كالزراعة والتجارة والصناعة والتعمير والإسكان ومن السهل تصور الدور الذي لعبته بنوك الادخار المحلية في النهوض باقتصاديات البلاد نتيجة استثمارها لأكثر من ٩٠٪ من مجموع الودائع المتجمعة لديها في جميع نواحي النشاط الاقتصادي في البلاد على أسس لامركزية بحيث وكذلك لأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة خاصة . والطبقات المتوسطة عامة.

## طرق تمويل بنوك الادخار :

تختلف بنوك الادخار في ألمانيا في طرق تمويلها .  
فبعض البنوك قام بإنشائها وتمويلها أفراد من أهالي المنطقة المحلية على جانب كبير من الثراء ومن مشجعي الخدمة وروادها وذلك مساهمة منهم لصالح مناطقهم المحلية حتى أصبحت فيما بعد مؤسسات عامة محلية .  
وحتى الآن ما زال في ألمانيا سبعة بنوك لهيئات خاصة ولكنها تخضع للقانون المنظم لبنوك الادخار عامة .

وبعض البنوك قام بإنشائها وتمويلها المجالس المحلية من ميزانيتها أى عن طريق قروض من الأهالي ثم سددت إليهم بعد فترة من الزمن .  
ومما هو جدير بالذكر أن جميع البنوك الآن أصبحت مؤسسات عامة محلية بما يتفق والسياسة العامة للدولة .

كما أصبحت ميزانية بنك الادخار مستقلة عن ميزانيات المجالس المحلية بل أصبحت هذه البنوك مصدرا من مصادر تمويل المجالس المحلية عن طريق القروض المخفضة الفائدة .

## تجربة بنك الادخار بميت غمر :

بدأت هذه التجربة العملية في مدينة ميت غمر والقرى التابعة لها وعددها ثلاث وخمسون قرية .

وتهدف هذه التجربة لتحقيق الأهداف الآتية : -

- أولا : تنمية الوعي الادخاري في مدينة ميت غمر والقرى المحيطة .
- ثانيا : تدعيم الحكم المحلي ، ذلك أن المشروعات والبرامج التي تقوم بها المجالس المحلية تتطلب احتياجات ضخمة ، وإن كانت الحكومة المركزية قد خصصت اعتمادات كبيرة لمقابلة هذه الاحتياجات في السنوات الأولى ، إلا أنه

لا يصح أن تنظر الوحدات المحلية إلى هذا المورد على أنه مورد أساسي ،  
فالمقصود بالإدارة المحلية هو تخفيف العبء عن الجهاز الفيدرالى والاعتماد  
الأكبر على الموارد المحلية صونا للاستقلال المحلى لها ، وليكون مدعاة إلى تغذية  
شعور المواطنين بمسئولياتهم المحلية.

### ثالثا : تنمية الصناعات الريفية والبيئية

وقد استطاع البنك خلال عامين أن يحقق نجاحا فى مجال الصناعات  
الريفية .

تعتبر القروض الممنوحة فى قرية دنديط التى يبلغ تعداد سكانها حوالى  
أحد عشر ألف نسمة لتمويل عمليات تصنيع الخامات المحلية مثل الحصير  
والجريد والغاب مثلا رائعا لما يمكن أن تحققه بنوك الادخار فى هذه القرية  
التى يوجد بها فرع لبنوك الادخار، توجد حوالى تسعين أسرة لتشغيل الحصير  
والجريد والغاب وكانت الحياة تسير بهم تحت ظروف موسمية ويتحكم فيهم  
وفى قدرتهم على الاستمرار فى العمل طوال العام بعض الأفراد ممن يمتلكون  
رأس مال يتراوح بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ جنيه ويستغلون هؤلاء العمال فيقومون  
بتجميع المواد الأولية لديهم فى مواسمها ويتحكمون فى تصرفها للأسر  
العاملة بشروط قاسية ترهقهم ولما جاء هؤلاء إلى البنك مطالبين معاوتهم  
فى التغلب على الأوضاع القاسية التى يتعرضون لها من جرائم تحكم قلة  
محتكرة .

قام البنك باقراض كل أسرة مبالغ تتراوح بين ٥ جنيهات وعشرة  
جنيهات :

وأظهرت التجربة العملية بعد منح القروض إمكان الثقة فى العامل المصرى  
فبعد مضي اسبوعين من منح القروض سارعوا بتسديد المبالغ بأكملها تتراوح  
بين ١٥ قرشا وثلاثين قرشا وقد قام البنك بمساعدتهم فى شراء المواد الخام



وتخزينها لهم حتى يتمكنوا من الحصول عليها دون مشقة وبأقل التكاليف ولم يقتصر البنك على ذلك فقد قامت إدارة المشروع بالاتصال بالسيد نائب رئيس الوزراء لشئون الأزهر والأوقاف لتسويق هذه المنتجات وكان ذلك دافعا لزيادة الإنتاج وتحسينه .

وقد ساهم البنك أيضا في إقراض صاحب مصنع عاب كرتون حيث كان يعاني هذا المصنع صعوبات كبيرة نتيجة قلة رأس المالى وصعوبة الحصول على المادة الخام من شركة الورق الأهلية بالأسكندرية وقد وصل ربح صاحب المصنع في خلال الشهرين الأولين من القرض ٢١٠٪ وقد نتج عن ذلك زيادة عدد العمال وتحسين الإنتاج .

وهكذا يقوم البنك بتنمية الصناعات والحرف الصغيرة ليزيد من قرض العمل أمام أصحاب هذه الحرف .

كما قام البنك بتنمية صناعات البنك ، بالمساهمة في إنشاء مصانع الطوب والبلاط وغيره .

وهذا المسئوليات جميعها التى يضطلع بها بنك الادخار وسيلة من وسائل تنمية المجتمعات المحلية .

## ٢ - تربية دودة الحرير بمحافظة المنوفية

هذا المشروع يعتبر بحق من مشاريع التنمية الاقتصادية والتوسع الرأسى فى الإنتاج كما أنه وسيلة من وسائل شغل وقت الفراغ .

حيث تقوم المحافظة باعطاء بيض دودة الحرير داخل علب وبكميات كبيرة لبعض الأسر التى تقبل المساهمة فى هذا المشروع وتقوم الأسر بتربية الدود على ورق التوت الذى يزرع فى المنطقة وتبيع الأسرة الحرير الناتج للمحافظة التى تباعه بدورها إلى مصنع خاص يقوم بصناعة الحرير وقد أثبتت التجارب أنه ممكن لكل أسرة أن تربح خلال أربعين يوما ودون أن تشغل عن عملها

مبلغا لا يقل عن ستة عشر جنيها وقد لقي هذا المشروع نجاحا كبيرا في محافظة المنوفية وأوصى المؤتمر المشترك للمجلس التنفيذي والمحافظين بجلسته في ٣ أكتوبر ١٩٦٣ بتعميم هذا المشروع في محافظات الوجه البحري ومصر الوسطى على أن يمول تعاونا من قروض بنك التسليف أو قأض أرباح الجمعيات التعاونية .

على أنه يمكن الاسترشاد بالنقط التالية :

- ١ - تحتاج تربية دودة الحرير من وقت فقس البيض إلى وقت الحصول على الحرير إلى حوالى ستة أسابيع .
  - ٢ - تقم هذه المدة في فترة تكون أعمال الفلاح فيها خفيفة في الحقل ويكاد يكون شبه متعطل ( شهر مارس )
  - ٣ - تحتاج تربيتها إلى توفير أشجار التوت في المنطقة لأن أوراق التوت هي الغذاء الوحيد للدودة .
  - ٤ - يمكن الحصول على بذرة دودة الحرير ( البيض ) في علب خاصة وزن الواحد ٢٥ جم ويبلغ ثمنها حوالى ١٠٠ قرشا .
  - ٥ - تعطى العلبة الواحدة حريرا يبلغ ثمنه حوالى ١٥ جنيها .
  - ٦ - تحتاج في تربيتها إلى غرفة تخصص في منزل الفلاح في فترة التربية فقط .
  - ٧ - تحتاج تربيته إلى رفوف للتربية يمكن حملها من البوص المجدول بالدوبارة أو من صوان من السلك له برواز من الخشب . (١)
  - ٣ - تربية نحل العسل بمحافظات المنوفية والبحيرة :
- من المعروف أن الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة لم تزد

---

(١) مجالات النشاط في الريف ص ٣٩ ، ٤ من مطبوعات مركز سرس الليان

مساحتها بالنسبة التي يزيد بها عدد السكان - لهذا أصبح من الضروري استغلال كل مصدر إنتاجي معطل ومن ذلك تربية النحل .

يوجد بين الفلاحين من يهتم بتربية النحل في خلايا بلدية ( طينية ) ولذلك لا بد من إبراز قيمة التربيـه في الخلايا الخشبية الحديثة ومن مميزات ذلك .

تنتج الخلية الخشبية حوالي عشرة أضعاف ما تنتجه الخلية البلدية - الخلية الخشبية تنتج ٦٠ رطلا والخلية البلدية ستة أرطال في الموسم وتنتج الخلية الخشبية عملا نظيفا مقبولا له قيمة تجارية تزيد على العمل الذي ينتج من الخلايا الطينية .

وتحتاج تربية النحل إلى أفراد مدربين على عمليات النجالة الفنية ولذلك يسبق إقامة المناحل وجوب تدريب هؤلاء الأفراد على هذه العمليات الفنية ويمكن ذلك في مناحل الوحدات الزراعية أو الوحدات المجمعة أو في مناحل أهلية .

ويغطي إنتاج الخلية الواحدة من العسل جزءا كبيرا من ثمنها من أول موسم .

من المصطلح عليه بين من يقومون بتربية النحل أن إنتاج الخلية التي يبلغ ثمنها ستة جنيهات يتجاز الثلاثة جنيهات في العام الأول وستة جنيهات في العام الثاني أي أن إيراد العشرة خلايا يبلغ إيراد فدان من الأرض .

٤ - نشر وتربية وتحسين السلالات الأجنبية من الدواجن بمعاونة القليوبية :

لا شك أن أنسب الوسائل لزيادة دخل الأفراد في القرى هو تربية الدواجن إذ أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو استعدادات خاصة .



ويمكن الإحاطة بالآتى :-

١ - السلالات الأجنبية من الدجاج تمتاز عن السلالات البلدية من ناحية زيادة وزنها و كمية البيض الناتج عنها.

٢ - لا تحتاج فى تربيتها أو تغذيتها إلى عناية خاصة سوى اتباع الإرشادات الخاصة بالوقاية من الأمراض الوبائية .

٣ - توجد أنواع منها ثبت بالتجارب الطويلة صلاحية تربيتها فى البيئة المحلية كالرود أيلاند والجهورن الأبيض والبليموث روك والفيومي .

أما الأرائب فالأصناف والسلالات الأجنبية تتفوق على الأصناف البلدية من ناحية إنتاجها من اللحم فقد يصل وزن هذه الأصناف إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف وزن البلدى ومن الأصناف التى ثبت نجاحها فى التربية ( البوسكات والشنشلا والحيات فلاندر .

٥ - الجمعية التعاونية لتربية الماشية بمنية المكرم بمحافظة الشرقية :

ترجع أهمية هذه التجربة الرائدة إلى أن الثروة الحيوانية فى الجمهورية العربية المتحدة تمثل حوالى ١٠٠ مليون سنويا ولهذا يمكن تنمية إنتاج الثروة الحيوانية وزيادتها بتحسين النسل والعناية بتغذية الحيوان تغذية صحيحة مناسبة ورقابة الحيوان وعلاجه من الأمراض وقد قامت محافظة الشرقية بتدعيم جمعية منية المكرم التعاونية لتربية الماشية ورعايتها وقد تمكنت هذه الجمعية من أن تكون مصدرا كبيرا لإمداد محافظات الشرقية والإسكندرية والقاهرة باللحوم كما أنها تقوم ببيع السماد البلدى من زراعتها بمنية المكرم وقد اتسعت أعمال هذه الجمعية اتساعا كبيرا وحقت أرباحا خيالية .

على أنه من المهم العناية بالنقط الآتية فى تربية الماشية :-

١ - أن تربية الماشية تتم باستخدام الطلائق الممتازة من الماشية والتي تنتقل صفاتها المرغوبة إلى النسل الناتج .

٢ - يتم تحسين النسل بتهجينها بالسلالات الأجنبية المتفوقة في إنتاجها كالفريزيان .

٣ - يعتبر التلقيح الصناعي من أقصر الطرق وأسرعها للحصول على أكبر عدد ممكن من النسل المرغوب .

٦ - تجربة انارة البلاد والقرى بالكهرباء بمحافظة الشرقية :

من التجارب الناجحة في الإدارة المحلية الاستفادة من الإمكانيات المحلية وتدعيمها وتوصيل الخدمات إلى المواطنين بأقل التكاليف .

وقد تمكنت محافظة الشرقية من إنارة القرى بواسطة ما كينيات الوحدات المجمعة الموجودة بها وكذلك إنارة بعض المدن التي لم يكن بها كهرباء في فجر الإدارة المحلية أى في سنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢ وذلك من ما كينيات الكهرباء المخصصة لإنارة المستشفيات المركزية .

وقد سارع الأهالى إلى المساهمة فى أنارة قراهم بمبالغ يسيرة فأمكن فى بعض القرى أن يسهم المواطنون بمبلغ خمسمائة جنيه لمواجهة تكاليف الأعمدة والأسلاك وقدمت المحافظة ما كينيات الكهرباء من ميزانيتها وبهذه الوسيلة أمكن إضاءة ما يقرب من مائة قرية فى محافظة الشرقية بأقل التكاليف الممكنة .

٧ - بيوت الطلبة الغرباء :

قامت بعض المحافظات بإنشاء بيوت للطلبة الغرباء فى المدن حيث تقدم المسكن والمأكل إلى التلاميذ المغتربين بأثمان يسيرة بسيطة وخصوصا فى عواصم المحافظات حيث توجد مشكلة إسكان الطلبة الوافدين من القرى .

كما أسهمت بعض المحافظات فى إنشاء مدن جامعية فى القاهرة والإسكندرية لإقامة طلبتها ولعل هذه التجربة من التجارب التى ساهمت فى تهيئة الجو الاجتماعى الهادف للطلبة والطالبات المغتربين .

من أمثلة ذلك محافظات الشرقية والدقهلية وغيرها من المحافظات .

#### ٨ - تجربة مشروع عمال الزراعة والتراخيل بمصر فطنى الدقهلية والبحيرة :

تعتبر هذه التجربة من التجارب الرائدة للقضاء على استغلال مقاولي الأتقار للمواطنين من عمال التراخيل ، والهدف من هذه التجربة إلغاء نظام مقاولى ومتعمدى الأتقار ، والقضاء على سيطرتهم على الآلاف من عمال التراخيل الذين تدفعهم الحاجة إلى الوقوع تحت تأثير هؤلاء المقاولين والخضوع لحيلهم .

ويهدف هذا المشروع إلى أن تقوم المحافظة مباشرة بالوساطة بين عمال التراخيل وأصحاب الأعمال وأن يصل إلى العامل جميع أجره دون استغلال وأن توفر له المحافظة الظروف الصحية والاجتماعية والسكنية المناسبة له . وقد نجحت هذه التجربة الرائدة وأثبتت فاعليتها .

#### ٩ - الاهتمام بالتوجيه المهنى :

قامت كثير من المحافظات بإنشاء مراكز تدريب مهنى على بعض الصناعات كالسجاد وأعمال النظافة والتجارة والسباكة والحدادة ، وتهدف هذه المراكز إلى توفير فرص العمل للمواطنين طبقاً للأنشطة المختلفة السائدة فى المحافظة ، وقد ساعدت هذه المراكز على زيادة دخول الأفراد والإرتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، وتسهم وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة فى هذه الميادين وتقدم المساعدات اللازمة لإنجاح هذا المركز .



إذ ينبغي أن تصل الصناعات الريفية خصوصا إلى درجة كبيرة من الإتقان والدقة كما تتميز بأنها اقتصادية وذلك بأن تستغل مهارة اليد العاملة في تشغيل الخامات البسيطة التكاليف لتحويلها إلى سلعة ذات قيمة فنية .

وذلك عن طريق الاستعانة بالإخصائيين الفنيين والاستفادة منهم في تنظيم الصناعات الريفية .

ومن أمثلة هذه الصناعات .

١ - استغلال الأخشاب المحلية في الأثاث الريفي وذلك مثل خشب الكافور

٢ - تجربة تحسين صناعة الفخار الريفي .

٣ - تجربة استغلال البامبو في صناعة سلع صغيرة مثل قواعد المصابيح للمنضدة وعلب السجائر والظفايات وبعض أنواع الأثاث .

ويمكن بهذه التجارب البسيطة وغيرها تنمية المجتمعات المحلية الصغيرة بإمكانياتها البسيطة .

١٠ - إنشاء جمعيات تعاونية للإنشاء والتعمير بمحافظات البحيرة والشرقية والفيوم والدقهلية والغربية .

من التجارب الناجحة حقا إنشاء جمعيات تعاونية للإنشاء والتعمير تضم صغار مقاولي البناء والمعمار وتهدف هذه الجمعيات إلى القضاء على الإقطاع في ميادين المقاولات ولقد كان الحافز لإنشاء هذه الجمعيات ما لاقته المحافظات ومجالس المدن من صعوبات في إيجاد مقاولين يقبلون على الدخول في المناقصات التي كانت تعلنها المجالس لمشاريعها الكبيرة في السنوات الأولى للإدارة المحلية مما دفع المحافظات إلى التفكير في تجميع صغار رجال المعمار في مجتمعات تعاونية تحصل على الامكانيات اللازمة للنهوض بفن المعمار وقد استطاعت بعض هذه

الجميات أن تقوم بعمليات ضخمة وصات معاملاتها فيها حوالى الثلاث ملايين من الجنيهات وقد حققت أرباحا كبيرة المساهمين فيها .

هذه بعض التجارب الناجحة فى نظام الادارة المحلية ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر .

وهذه التجارب جميعها تؤكد فاعلية الادارة المحلية فى حل مشاكل المواطنين فى المحليات .

## الفصل الرابع

### صور من نظم الحكم المحلي في بعض الدول

نبذة تاريخية لنظام الحكم المحلي في بعض الدول :

ذكرنا أن الحكم المحلي أسلوب جديد من أساليب الإدارة والديمقراطية ولقد وضعت معالمه في أواخر القرن التاسع عشر وفجر القرن العشرين .

وتعتبر بريطانيا كما يقولون هي وطن الحكم المحلي ومنبته لأن لها مجلس تمثيلي اشترك فيه المواطنون بصورة معبرة منذ عام ١٨٣٥ بعد صدور قانون الإصلاح في عام ١٨٣٢ .

على أن المؤرخين يذكرون أن الحكومة المحلية في بريطانيا أسبق وجودا ونشوءا من الحكومة المركزية . ويمكن تتبع بعض أنواع الحكومات المحلية وما تتمتع به من حكم ذاتي في بعض المقاطعات والمدن حتى في الأدوار الأولى من التاريخ البريطاني . فالنظم المحلية في كولشستر ولنكولن ويورك تقوم على انقراض النظم البلدية التي كانت سائدة فيها في عهد الرومان .

أما نظام مدينة لندن فيرجع إلى أيام السكسونيين وكانت ( برستول ) من المدن الملكية قبل الفتح النورماندي . وكذلك كانت نيوكاسل وكان لكثير من المدن والمقاطعات الأخرى تاريخ خاص بها ولكن الأسانيد التي يمكن أن يرجع اليها لمعرفة تاريخ هذه المقاطعات والمدن إن دثرت مع الزمن ويلاحظ مما تقدم أن بعض المقاطعات والمدن القديمة قد تمتعت بعهد من الاستقلال الذاتي والحرية واصلت حاققاته منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا لم تفقد أصلا في أي وقت من الأوقات وإن كانت قد لعبت به أيدي التعديل والتبديل بطرق شتى لتجعله ملائما لحاجات العصر .



ولم يكد ينقضى القرن الثالث عشر حتى كان جهاز الادارة القديم في المقاطعات والمدن قد أعتوره البلى وبذته مقتضيات العصر الحديث ذلك أن كثيرا من المدن كان يعوذها لون من نظم القرون الوسطى في حين أن مدنا كثيرة أخرى كانت تسودها بقية من نظام الإقطاع ولم تكن هذه الحال لتنسجم مع تيار الديمقراطية الجارف . بل لقد كانت هذه الحال عقبة تحول دون قيام إدارة قوية منتجة . تعتمد البرلمان الذى ألف بعد صدور قانون الاصلاح فى ١٨٣٢ إلى إجراء سلسلة من التعديلات الدستورية البعيدة المدى التى شمل مفعولها أغلب المدن ووضع قانون البلديات لسنة ١٨٣٥ نموذجا للمجالس المحلية الديمقراطية ولما عمم الانتخاب البرلمانى بين سنة ١٨٦٧، ١٨٦٨ وسنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وضعت قوانين فايتها تقوية نظام الحكومات المحلية وتغليب الصبغة الديمقراطية عليها .

فاذا نظرنا إلى نظام الإدارة المحلية والحكم المحلى فى بريطانيا جاز لنا القول أن معظم المناطق ولا سيما المقاطعات والمدن وصلت إلى حالتها الحاضرة بواسطة التطور التاريخى الذى استغرق عهودا طويلة .

ومع أن النظام الحاضر يمنح سلطات محلية متماثلة لمختلف المناطق إلا أن مدى السلطات والصلاحيات التى يتمتع بها كل من هذه المجالس يتوقف على ما لذلك المجلس من مرتبة دستورية فالمدن الكبرى المهمة الثلاث والثمانون تسمى ( مقاطعات county Borough Councils ) وهذه المدن يزيد عدد سكانها عن ٧٥ ألف نسمة ومسبق أن حصلت من البرلمان على حق حكم نفسها .

وهذه المجالس تعتبر منفصلة ومستقلة تماما عن مجالس المقاطعات التى تدخل فى حدودها الجغرافية وهى تعتبر أعلى السلطات فى الحكومات المحلية .

أما بقية البلاد فتتقسم إلى إثنتين وستين مقاطعة إدارية تحتوي كل منها على مركزين أو ثلاثة مراكز رئيسية ويقوم مجلس المقاطعة بشئون ومهام واسعة في المقاطعة وتنقسم المقاطعة Administrative County إلى أقسام في كل منها هيئة منتخبة خاصة بها تدعى مجلس مدينة أو مجلس بلدى أو مجلس ناحية قروية وذلك تبعا لنوع السكان والصنعة الغالبة عليه والناحية القروية تنقسم بدورها إلى أقسام أصغر لكل منها مجلسها الخاص والمفروض أن مجلس المقاطعة Administrative County Councils يضم عددا من السكان يتراوح ما بين ٢٠٠ ألف إلى مليون ومساحة من الأرض ما بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ ميل مربع .

وتنقسم المقاطعات كما ذكرنا إلى وحدات إدارية لكل منها مجلسها المحلى حسب البيان التالى :

أ - المجالس المحلية للمدن الصغرى Non - County Councils وعددها ٣١٨ مدينة والمفروض أن تشمل المدن التى يبلغ عدد سكانها ما بين ١٠ - ١٠٠ ألف نسمة .

ب - المجالس المحلية للمناطق الحضرية Urban district Councils وعددها ٥٦٤ ويضم فى الجزء الأكبر من رقعتها مناطق حضرية وقد تضم بعض أجزاء رئيسية ويبلغ عدد السكان فيها من خمسة آلاف إلى خمسين ألف نسمة .

ج - المجالس المحلية للمناطق الرئيسية Rural District Councils ويبلغ عددها ٤٧٤ منطقة والمفروض أن يبلغ عدد السكان بها ما بين ٥ - ٥٠ ألف نسمة وتنقسم بدورها داخليا إلى :

أ - مجالس - محلية للقرى الكبيرة Parish Councils

ويبلغ عددها ٧٥٠٠ مجلس قرية ويضم المجلس الواحد قرية أو اثنين من القرى أو المزارع .

#### ب - قرى صغيرة Parish Meetings

ويبلغ عددها ٣٣٠٠ قرية صغيرة ويبلغ عدد سكان القرية عادة بضع مئات من الأفراد .

والمجلس المحلى هيئة تمثيلية تنتخب على أساس واسع من الاقتراع ولكنه أضيق نطاقا من الاقتراع فى الانتخابات البرلمانية ويحق لأعضاء مجالس مراكز المقاطعات وأعضاء مجالس المدن وأعضاء مجالس المقاطعات أن ينتخبوا لعضوية المجلس مقدار ثلث عددهم من بين أنفسهم أو من خارج المجلس من بين الشخصيات ذات الكفاءة المطلوبة ومدة العضوية هؤلاء ستة سنوات ويسمون الشيوخ Aldenmen وتجرى الانتخابات كل ثلاثة سنوات لانتخاب عدد من الشيوخ الذين أسقطت عنهم العضوية والغرض من وجود هؤلاء الشيوخ هو تطعيم المجلس بالعناصر ذات الكفاية التى لم يك لها حظ الانتخاب.

هذا إلى أن بقاءهم ست سنوات بالمجلس يضمن للمجلس وجود عناصر مدربة ذات خبرة فى مسائل الحكم المحلى بصفة مستمرة .

وينتخب رئيس المجلس لمدة سنة واحدة ويكون رئيسا للمجلس البلدى The Mayor ويجوز أن يجدد انتخابه . ويصح أن يكون رئيس المجلس من خارج المجلس ويرأس اجتماعات المجلس ولا يتقاضى أعضاء المجالس أجرا عن أعمالهم كما لا يتقاضى رئيس المجلس أى أجر باستثناء علاوة تخصص لولائمه ومآدبه .

ونظام اللجان هو عصب الحكومة المحلية فى بريطانيا فالقانون يبيح لكل مجلس من المجالس المحلية بل يحتم فى بعض الأحيان أن يؤلف لجانا يناط



بها الأشراف على مختلف أعماله وضروب نشاطه فيؤلف المجلس مثلاً لجنة للصحة العامة ولجنة للتعليم ولجنة للمالية وهكذا بحيث نجد في مدينة كبرى مثل برمنجهام ومافستر من ثلاثين إلى أربعين لجنة من هذا اللجان تضم بدورها نحواً من مائة لجنة فرعية وكل عضو من أعضاء المجلس المحلي يكون عضواً في لجنة واحدة أو أكثر ويمكن أن يضم إلى عضوية اللجان أعضاء من غير أعضاء المجلس ومع أن العمل في اللجان يكون شاقاً كثير المتاعب إلا أنه عمل مجانى في جميع الأحوال والظروف .

وكل لجنة من هذه اللجان تكون على اتصال دائم بكبير الموظفين المسئولين عن الأعمال الداخل في اختصاص اللجنة ويحضر هذا الموظف إجتماعات اللجنة ويمدها برأيه ومشورته وهو مسئول عن البت في المسائل الرئيسية المتعلقة بأعمال مصلحته ففتش الصحة يظل على اتصال مباشر بلجنة الصحة العامة ومدير المعارف يظل كذلك على اتصال بلجنة المعارف العامة وتقدم كل لجنة من اللجان تقاريرها إلى المجلس الذي يدرس تقارير اللجان وتوصياتها وله أن يرفضها عند الاقتضاء أو بعيد النظر فيها من جديد .

وأهم مزايا نظام الحكم المحلي البريطاني هو إطلاع أعضاء المجالس إطلاعا حقيقيا على شئون الإدارة وحقائقها وهذا الإطلاع يجعل أعضاء المجلس ذوي خبرة طيبة في الشئون التنفيذية .. وفائدة هذا الإطلاع في تثقيف أعضاء المجالس عظيمة جدا .

وسر نجاح نظام الحكم المحلي في بريطانيا هو خضوع الموظف لرغبات المجلس ولجانه .

ولا تحتاج ميزانيات هذه المجالس إلى موافقة السلطات المركزية المختصة ولا هي خاضعة بأي وجه من الوجوه لمراجعة السلطات المركزية .

وتعيين الموظفين وفصلهم من اختصاص المجالس المحلية بل يحتمل في بعض الأحيان أن يؤلف لجائنا يناط بها تعيينهم وفصلهم إلا في حالات استثنائية قليلة والسلطات المحلية هي التي تشرف على أعمال البوليس ( باستثناء بوليس لندن ) وهي التي تعين رجال البوليس وتدفع أجورهم .

أما الخدمات والمنافع التي تقوم بها السلطات المحلية فمتعددة وواسعة يتعذر علينا بحثها في هذه المقدمة السريعة لا سيما أن صلاحيات هذه المجالس تختلف باختلاف مستويات المجالس وميزانياتها . على أن أهم أعمال المجالس تشمل مشئون الصحة العامة والأمومة ورعاية الطفولة والتعليم والبوليس والإعانات العامة والإسكان وتطهير المناطق الفقيرة وتنظيم المدن والأرياف ومكافحة الحرائق والوقاية من الفسارات الجوية وإنشاء الطرق والجسور وإصلاحها وصيانتها وإنشاء المكتبات العامة ودور الآثار والمياه والغاز والكهرباء وتوفير وسائل النقل - وأهم عناصر العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية هي الهيئات والمساعدات وقد تمكنت الحكومة المركزية في المائة سنة الأخيرة من أن تشتري لنفسها إذا جاز التعبير حق تفتيش الأعمال والمنافع التي تتولاها السلطات المحلية وتقديم الاقتراحات إليها ومحاسبتها وتنظيمها عن طريق الهيئات والمساعدات المالية التي تمنحها أياها .

وهناك طرق أخرى من الرقابة تملكها السلطات المركزية نذكر منها حق المصلحة المركزية في الموافقة على القوانين التي تصدرها الهيئات المحلية وتسمى عادة بالقوانين الفرعية ومنها أيضا ضرورة حصول السلطات المحلية على موافقة السلطات المركزية قبل أن تعقد القروض المالية وكذلك ضرورة عرض المشاريع الخاصة بالإسكان وتخطيط المدن والقرى وإعداد المستشفيات وغيرها من الخدمات على المصلحة المركزية لأخذ موافقتها عليها .

ومنها حق الوزير في مباشرة أعمال أى هيئة محلية تتخلف عن الوفاء بتعهداتها القانونية .

والحكومة المركزية لا تخفى عليها خافية فيما يتعلق بأعمال السلطات المحلية وذلك بواسطة مفتشيها المقيمين أو المتجولين التابعين لمختلف الوزارات المركزية كفتشى المدارس .

إلا أن العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات أشبه ما تكون بالزمالة بحيث تكمل كل سلطة الأخرى .

ويقول البروفسور غوتش الأمريكى عن العلاقة بين السلطة المركزية والمحلية في بريطانيا .

يعمل بعض الناس في الوقت الحاضر إلى وصف بسط السلطة المركزية في بريطانيا مراقبتها على السلطة المحلية وإلى وصف النظام الحال في بريطانيا بأنه نظام مركزى شديد ولكن هذا الوصف لا ينطبق على الواقع في شيء . ومع أنه يخشى أن تتطور العلاقة القائمة بين السلطتين في الوقت الحاضر إلى نظام مركزى إلا أن الشعب البريطانى يدرك هذا الخطر والرأى العام المتصور لا يفتأ يطالب بدرء هذا الخطر وبوجوب المحافظة على كل ما تتمتع به الحكومة المحلية من إستقلال . أما توسيع هيمنة السلطة المركزية على طبيعة السلطة المحلية والميل إلى إعتبار بعض المسائل التى كانت ذات طبيعة محلية من المسائل التى تهم المجموع فيقابلها من الناحية الأخرى توسيع مسئوليات المحليات إلى أقصى حد ممكن يمكن أن تبلغه تلك المسئوليات . (١)

(١) النظام الحكومى في بريطانيا العظمى - ويليام روبسن ص ٣٦ ،



على أن هناك عاملين أثرا في نظام الحكم المحلى فى بريطانيا .

أولهما قوة المشرع البريطانى أى البرلمان الذى يقال عنه أنه قادر على صنع أى شيء إلا أن يحول الرجل امرأة أو المرأة رجلا فلقد حدد المشرع إختصاص الهيئات المحلية على سبيل الحصر بحيث لا يجوز لها أن تتجاوز ذلك الاختصاص أو تمارس أى نشاط جديد عليه إلا بتشريع مستقل .

وإلى جانب هذا التحديد للاختصاصات يمارس الأسلوب الإنجليزى عدم تحديد نمط واحد من الاختصاصات لكل الهيئات اللامركزية بل يكون لكل هيئة ما يناسبها من الاختصاصات وهذا ما يسمى بأمر تأسيس المجلس فلكل مجلس أمر تأسيس خاص به فتحدد له اختصاصاته .

**والعامل الثانى** تأثير نظم الحكم المحلى فى بريطانيا بنشأتها التاريخية حيث إحتفظ كثير من المدن ببعض حقوقها السابقة وبعض نظمها التى كانت تمارسها قبل أن تنضم إلى الوحدة القومية ومن هنا كان هناك اختلاف فى الحقوق بالنسبة إلى المقاطعات المختلفة وبروح المحافظة على التقاليد والقدرة على التكيف استطاع الأسلوب البريطانى أن يقيم نطاقا مرنا فى اختصاص المحليات (١) .

وهذا الأسلوب البريطانى نجده فى الهند والسودان ودول كومون ويلث  
Common , Wealth .

---

( ١ ) الحكم المحلى وتنمية المجتمع فى المدول النامية : دكتور محى الدين

## نظام الحكم المحلي في فرنسا

### نبذة تاريخية :

قضت الملكية في فرنسا بالتدريج على امتيازات أمراء الاقطاع وقد ساد في عصر الملكية نوع من الادارة المحلية في فرنسا كان يستهدف أساسا جباية الضرائب والأمن ولم يكن حكما ديمقراطيا - بالمعنى المفهوم .

وبعد قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وسقوط الملكية وإعلان حقوق الانسان قسمت فرنسا في عهد الجمهورية الأولى إلى ثلاثة وعشرين قسما إداريا (محافظة) وقسمت هذه المحافظات بدورها إلى أربعة وأربعين ألفا من الوحدات الادارية الصغرى التي أطلق عليها أسم كومونات والتي سمح لها بقدر من الحكم الذاتي ويتولى إدارة كل منها عمدة ومجلس منتخب .

ولما جاء نابليون بونابرت إبتكر نظاما دقيقا محددًا للادارة المحلية في ١٧ فبراير ١٨٠٠ - ويمكن أن نقول أن جوهر النظام الحالي في فرنسا يرجع إلى أيام نابليون .

وكان ذلك النظام يفتقر إلى الأسلوب الديمقراطي .

وفي سنة ١٨٣١ صارت عضوية المجالس المحلية بالإنتخاب :

وفي سنة ١٨٨١ أصبح العمدة منتخبا من أعضاء المجلس وليس ممينا من قبل الحكومة .

وفي سنة ١٨٨٤ صدر التنظيم البلدى الذى أعطى وحدات الحكم المحلي الفرنسى حق اتخاذ للقرارات فى المائل ذات الطابع المحلي البحت وفى إطار الخضوع للاشراف العام للأجهزة الرئاسية المختصة والعمدة ممثل أمام وكيل

المحافظة ووكيل المحافظة مسئول أمام المحافظ والمحافظ مسئول أمام وزير الداخلية .

وكل وحدة إدارية تتبع الوحدة التي تعلوها وتخضع لها <sup>(١)</sup> ومستويات الحكم المحلي في فرنسا كالآتي :

١ - المقاطعة Department وعددها تسعون مقاطعة .

٢ - المنطقة Arrondissement وعددها ٣١١ منطقة .

٣ - المركز Canton وعددها ٣٠٣٩ مركزا .

٤ - الكوميون Commune وعددها ٣٨٠٠٠ كوميونا .

وتعتبر المقاطعات والكوميونات وحدها بمثابة وحدات أصلية من وحدات الحكم المحلي أما الفرعان الآخرا من المناطق والمراكز فهما في الواقع يمثلان تقسيمات إدارية تخدم الأغراض الانتخابية والضرائبية والشرطية مثلا .

وتعد الكوميونات بمثابة الأساس للحكم المحلي في فرنسا ويطلق على جميع الوحدات من أصغر الوحدات الريفية حتى العاصمة .

#### تشكيل المجالس :

المحافظ ويعين من السلطة المركزية ويسيطر على مجلس المحافظة وفي البلديات يقوم المجلس بانتخاب العمدة ويعمل الرئيس مع مكاتير عام تعيينه الحكومة المركزية وهناك لجنة دائمة صغيرة تتبع المجلس وتسمى « لجنة المحافظة » وتقوم بالرقابة والتعاون مع المحافظ في أمور الميزانية ومراجعة المصروفات ثم

---

(١) مؤتمر التنمية الإدارية : الدورة الثانية مقال الحكم المحلي : دكتور



أن لها سلطات مفوضة اليها من المجلس ولكن ليس لها فرض الضرائب أو الصرف ويقوم عدد من المساعدين بمساعدة العمدة وينتخب هؤلاء من بين أعضاء المجلس بالأقدمية بمقدار الخدمات التي يؤدونها للكومون الذي يشرف على النشاط البلدى للمصالح المختلفة. (١)

#### ومن عيوب النظام الفرنسى :

- ١ - أنه نظام أوتوقراطى لا يتمشى مع الديمقراطية السليمة.
- ٢ - على درجة كبيرة من الجمود .
- ٣ - عدم وجود استقلال ذاتى كبير للمحليات .
- ٤ - حق المحافظ فى فسخ قرارات المجالس أو نقدها أو إيقافها .
- ٥ - وحدة النمط فى الدولة أى نظام الحكم المحلى موحد فى جميع الوحدات المحلية دون نظر إلى ظروف كل منها وهذا يرجع إلى عوامل تاريخية وذلك لاهتمام الفرنسيين بالوحدة القومية وتأثرهم بالتفكير القانونى المطلق .

#### الحكم المحلى فى إيطاليا (٢)

يشبه نظام الحكم المحلى فى إيطاليا نظام الحكم المحلى فى فرنسا إلى حد كبير وقد تأثر بالنظام الفرنسى تأثراً كبيراً .

---

(١) مجلة الأمن العام العدد ٢٨ : بحث عن نظام الحكم المحلى : جدى حافظ من ١٤٥ الى ١٦٠ .

(٢) جمهورية إيطاليا تأليف جون كلارك آدمز ، بادلوباريلى ترجمة احمد نجيب هاشم ص ١٧٥ الى ص ١٩٧ .

### مستويات الحكم المحلى فى ايطاليا :

- ١ - الإقليم Regione
- ٢ - المديرية Provincia
- ٣ - البلدية ( الكوميون ) Commune

### اولا : الاقليم :

تنقسم إيطاليا إلى ١٩ إقليما وقد قسمت هذه الأقاليم على أساس جغرافى وحضارى ولقد كان للأخذ بهذا النظام سنة ١٩٤٨ أى بعد الحرب العالمية الثانية أسباب سياسية مختلفة وهذه الأقاليم تنقسم أيضا إلى أقاليم كبرى منحت حق الاستقلال الذاتى بموجب مراسيم خاصة صدرت لكل منها .

- ١ - إقليم Val D'Aosta فال داوستا
- ٢ - إقليم Trentino Altoadige ترنتينو التراديج .
- ٣ - إقليم Friulivenyia guilia فريدلى فينيسيا جوليا
- ٤ - صقلية
- ٥ - سردينيا

وحرّم من هذا الاستقلال أربعة عشر إقليما أخرى .  
ولكل إقليم مجلس هو هيئة المداولة ويطلق عليه اسم Consiglis .

٢ - هيئة تنفيذية quinta

٣ - رئيس

يبدأ أن رؤساء المجالس الإقليمية يختلفون عن رؤساء الهيئات التنفيذية ويشرف على كل أعضاء هذه الأجهزة مدير الأمن على درجة عالية يعرف باسم القوميسير وتعيّنه الحكومة المركزية وتساعد في عمله لجنة .

على أن سلطة القوميسير في حق إعتراضه على قرارات المحليات تقتصر على الأعمال الإدارية فقط إنما إذا أراد الاعتراض على سلطات تشريعية لمجلس الاقليم فعليه أن يخطر الحكومة المركزية وعندئذ يجوز للحكومة المركزية أن تمارس حقها في الاعتراض المؤقت إلى أن ترفع الأمر إلى المحكمة الدستورية أو إلى البرلمان لاتخاذ قرار فيه .

وتسقط سلطة الحكومة في هذا إذا صدق القوميسير على مشروع القانون .  
وللحكومة حق حل أجهزة الحكومة المحلية بناء على قرار لجنة برلمانية .  
خاصة .

وللأقاليم الخاصة سلطات تشريعية وسلطات ضرائبية .

ثانيا : المديرية : Provincia

وهي قريبة الشبه بالنظام الفرنسي المائل .

وتشمل حكومة المديرية كل مجلس منتخب Consiglis Provinciale

وهيئة تنفيذية Giunta Provinisale

١ - مجلس المديرية يتألف من عدد من الأعضاء يختلف باختلاف عدد السكان .

ب - الهيئة التنفيذية giunta

وتألف من أعضاء ينتخبهم مجلس المديرية من بين أعضائه وتختلف باختلاف المديرية والهيئة التنفيذية رئيس من بين أعضائها .

اختصاصات مجلس المديرية :

١ - صيانة الطرق التابعة للمديرية .

٢ - رعاية الطفولة .

٣ - القيام ببعض خدمات صحية .



- ٤ - صيانة مباني المدارس الثانوية .
- ٥ - تحصيل الضرائب .
- ٦ - ادارة املاك الدولة :
- ٧ - بعض اختصاصات زراعية في حدود ضيقة .

### ثالثا: البلدية (الكوميون)

وهذه هي اصغر وحدة من وحدات الحكومة الاقليمية في ايطاليا وعددها حوالي ٧٩٩٧ بلدية وهي تقابل البلدية الفرنسية وشبيهة بها وقد تكون بلدية مدينة او بلدية قربه او منطقة ريفية وتعرف المجموعات الصغيرة من القرى باسم Frazioni ولكل بلدية مجلس بلدى Consiglis Comunale وهيئة

تنفيذية giunta Comunale

### مجلس البلدية:

وتتراوح عدد اعضائه ما بين ٨٠ ، ١٥٠ عضوا على حسب عدد السكان وهؤلاء الاعضاء منتخبون ومدة العضوية اربع سنوات .

### الهيئة التنفيذية للبلدية

وهي لجنة ينتخبها مجلس البلدية من بين أعضائه ويجرى الانتخاب بأغلبية الاصوات .

ويرأس هذا المجلس العمدة Sindaco

والعمدة الايطالى له صفتان انه مندوب الحكومة المركزية والرئيس التنفيذي المنتخب وهو مسئول عن أداء مهام معينة .

مثل تسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج والهجرة وصيانة النظام العام والامن العام والصحة.

### سكرتير البلدية

وهو أعلى موظف دائم في المجلس والمستشار الفني للعمدة وخاصة في البلديات الصغيرة .

والبلديات الإيطالية تهتم اهتماماً بالغاً بالنواحي الاجتماعية والتاريخية والحكومة المركزية هي التي تتولى الإشراف على التعليم وليس من حق السلطات المحلية فرض ضرائب إلا في حدود ضيقة جداً .  
وعلى العموم فمزاياات المحليات تدعو إلى القلق الشديد وتعتمد على الإعانات الحكومية :

### مدير الأمن Propetta

وله سلطة الرقابة على المجالس وهو يمثل الدولة في المديرية وقد قال البروفسور لويجي اينالدي أول رئيس لجمهورية إيطاليا إن إيطاليا لن تصبح ديمقراطية حقاً ما بقي فيها ذلك النوع من الحكومة المركزية حيث مدير الأمن رمز لها .  
فمن حقه ومن حق سلطته المركزية الاعتراض على أى قرار من المحليات .  
ويستطيع مدير الأمن أن يحرض الحكومة المركزية على حل المجلس وكذلك يمكن للحكومة إعفاء العمدة Sindaco من منصبه .

### رابعا الهيئات الخيرية

أن كل بلدية ملزمة قانوناً بأن تنشئ هيئة معونة ويرمز لها بالأحرف E.C.A

### وطريقة تمويل هذه الهيئة

من البلدية ( من التبرعات الخاصة أو عن طريق التنازل عن الممتلكات من الذين لا وارث لهم .

ويتولى إدارة هيئة المعونة E.C.A لجنة ينتخب مجلس البلدية أعضاءها ويوافق عليهم مدير الأمن وغاليا ما تتألف هذه اللجنة من إحدى عشر عضوا على النحو التالي :-

- أ - ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس المديرية
  - ب - خمسة من موظفي الحكومة من بينهم مدير الأمن .
  - ج - اثنين يمثلان العمال
  - د - واحد يمثل موظفو الحكومة
- وتجوز انشاء مؤسسات خيرية تشرف عليها الدولة وتتناول اللجنة الاعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية .

### هيئة الغرف التجارية

وبشار عادة الى الغرف التجارية الصناعية الزراعية وهي تمثل مصالح العمل في المديرية والمفروض فيها ان تكون هيئة منتخبة .

ولكن أعضاءها حالياً يعينهم وزير الصناعة بالاشتراك مع وزير الزراعة وتمارس هذه الغرف المسائل الاقتصادية في حدود ضيقة

ولها سلطة فرض الضرائب وتصدر تراخيص خاصة بالنواحى الاقتصادية مثال ذلك بيع دودة القز وهذه الهيئات عديدة القيمة .

### جمعيات مهنية

توجد فى ايطاليا جمعيات مهنية تضم كل منها طائفة معينة من اصحاب المهنة الواحدة جمعيات لرجال القانون وللاطباء والعقوية اجبارية على كل مديرية أن يمارس مهنة ومهمتها حل مشاكل المهنة .



## الحكم المحلي في ألمانيا

يعتبر نظام الحكم المحلي في ألمانيا النموذج الحى الرائع والتجربة الرائدة فى هذا الميدان فلقد استطاع هذا النظام بحق أن يحول الخسارة الحربية فى الحرب العالمية الأخيرة إلى انتصار رائع وان يحيل الأنقاض إلى عمائر .

ولقد كان من الصدف الجميلة ان قمت بدراسة هذا النظام فى ألمانيا ضمن بعثة وزارة الادارة المحلية بمعهد الادارة الألمانى فى المدة من ٧/٨/١٩٦٢ إلى ١٤/٩/١٩٦٢ ولقد استطعت أن ألس خلال هذه الزيارة كيف استطاعت القيادات الشعبية أن تخلق المعجزات وان تزيد فى الانتاج والدخل القومي إلى الدرجة التي أصبحت ألمانيا فيها الدولة الثانية فى العالم فى مجال التصدير ولعل أبرز سمات الحكم المحلي فى ألمانيا

١ - حرية مطلقة للأجهزة المحلية وفى التصرف فى الشؤون المحلية مع تقديم المعونة الفنية والمشورة من الأجهزة العيدرالية للمستويات المحلية المختلفة

٢ - وجود قيادات شعبية واعية فى مختلف الميادين على درجة كبيرة من

الكفاية نتيجة قدم هذا النظام فى ألمانيا إذ أنه يطبق منذ مائتي سنة وأستطاع فى هذه المدة الطويلة أن يثير اهتمام المواطنين بالمسائل العامة وأن يكون مدرسة سياسية للمواطنين .

وبلغ من حرص الشعب الألمانى على التربية السياسية أن المجالس المحلية تدعو تلاميذ المدارس لحضور اجتماع مجالسها ليزداد وعيهم وليتدربوا على طريقة المناقشات لأنهم يرون فيهم اعضاء المجالس المحلية المقبلة .

٣ - إيمان الشعب الألمانى بأن أقدر الناس على معرفة احتياجات المنطقة هم الذين يعيشون فى مشاكلها .

٤ - يبدأ التخطيط من القاعدة ويصل الى القمة مع الاستعانة الكاملة بالكفاءات في الحكومة الفيدرالية والأجهزة الفنية منها .

٥ - كان من تأثير الحروب التي خاضتها ألمانيا أن اكتسبت المحليات كفاءة نادرة استطاعت فيها أن تبرهن على أن الحكم المحلي هو الدرع الواقى لحماية الوطن أثناء الحروب إذ أن سقوط العاصمة لم يؤثر في المحليات - اذ كان لكل وحدة محلية جهازها الادارى الذى يستطيع أن يعتمد على نفسه وقت الحروب وأنقطاع صلته بالعاصمة.

٦ - ويؤمن الألمان بأن فى نظام الحكم المحلى عدالة مطلقة فى توزيع الضرائب إذ يمتد الأصلح الى كل اجزاء المانيا ولا يقتصر على المدن الكبرى - والدليل على ذلك ان ألمانيا بها ٢٤٥٠٤ وحدة محلية منها ٣ و ٤٦٠ / عدد سكانها ٥٠٠ مواطن فأقل

ولقد شاهدت أثناء زيارتنا إحدى القرى وتمدادها ١٩٠ مواطنا اى خمسة عشر أسرة كيف أمتدت خدمات الكهرباء والماء والطرق بل لقد وصل اليها خدمات الكى والغسيل بالكهرباء عن طريق مركزها الاجتماعى وكذلك المطعم العام الكهربائى لجميع اهالى القرية ودار للحضانة وثلاجة لحفظ اطعمتهم .

٧ - والمان يرون أن سرقة نظام الحكم المحلى فى أنه يحل مشاكل المواطن العادى فوراً وفى نفس المكان الذى يعيش فيه وان فى ذلك توفيراً للجهد الفرد وماله .

٨ - ولعل أبرز نتيجة للحكم المحلى ظهرت فى المانيا فى مدى عشر سنوات فقط هى السياسة الإسكانية القومية فلقد ساهم الحكم المحلى بكل امكانياته فى حركة الإسكان الشعبى والمتوسط وفوق المتوسط - ووضح هذا فى اختفاء آثار التخريب فى كل مكان .

٩ - وكذلك نجح الحكم المحلى فى التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة عن طريق إنشاء المصانع التعاونية فى كل مكان وفى كل قرية وأصبحت المانيا تعاني نقصا شديدا فى الأيدى العاملة ودفعها الى قبول الاف من العمال الأجانب للعمل بها كما أدى ذلك إلى إرتفاع شديد فى أجور العمال صجبه إرتفاع فى مستوى المعيشة .

### نبذة تاريخية عن الحكم المحلى فى المانيا :

أن نظام الحكم المحلى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية قائم منذ حوالى ١٦٠ عاما وقد اخذ ينمو ويتطور بمرور الزمن مصححا نفسه ومقوما ما به من نقص حتى وصل الى المستوى الذى هو عليه الآن ويسير بقوة وفاعلية .

ويقوم الحكم المحلى فى ألمانيا على أساس من اللامركزية والاستقلال الذاتى وتفويض المستوى الأعلى بعض اختصاصاته وسلطاته للمستويات الأقل .

### وحدات الحكم للمحل

#### ١ - الولاية والمدينة الكبيرة التى على مستوى الولاية

وهى رقعة جغرافية تضم عدة أقسام كبرى تسمى كرايسات قريبة الشبة من المراكز الإدارية ومدن على مستوى الكرايس - وكل ولاية ممثلة فى المستويات العليا.

ولكل ولاية شخصيتها الاعتبارية ولها حكومة قوية مكونة من رئيس الوزراء ووزراء تنفيذ وتشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية على احدى عشر ولاية منها ثلاث مدن كبرى فى حكم الولاية وهى برلين الغربية وهامبورج وبريمن . وليس من حق الولاية التدخل فى شئون الكرايسات أو مجالس المدن إلا فى اصدار التوجيهات الفنية من الوزارات المختلفة فى حدود اختصاصاتها .

وتتكون اجهزة الولاية من مجلس منتخب ( برلمان الولاية Landtag



وينتخب إنتخاباً حراً مباشراً كل أربع سنوات وينتخب البرلمان من بين أعضائه رئيساً .

٢ - الجهاز التنفيذي أو حكومة الولاية ممثلة في مجلس الوزراء التنفيذي .  
ولكل ولاية دستوراً الخاص ولوائحها الخاصة .

### ٣ - الكرايس : Kries

وهي رقعة جغرافية تضم عدداً من المدن الصغرى والقرى تشبه المراكز ولكنها أكبر منها بكثير .

وهناك مدن على مستوى الكرايس وهي مدينة واحدة متوسطة محددة المعالم تعامل معاملة الكريس .

ويرأس الكرايس اللاندرات وهو الشخصية التي تعتبر الدعامة الثانية للحكم المحلى بالمانيا .

والكرايس جزء كبير من الولاية وهي مسئولة امام حكومات ولايتها ولكنها مستقلة في إدارتها وتنفيذ شئونها المحلية في حدود مارسه القانون .

وبشمل الكرايس :

### ١ - مجلس منتخب : Kriestag

ويتكون هذا المجلس التشريعى من ٣١ إلى ٤٧ عضواً وينتخب لمدة ٤ سنوات ويعتبر الهيئة العليا في الكرايس وغالباً ما تنحصر مهامه في إتخاذ القرارات في المسائل الرئيسية .

### ب - جهاز تنفيذى : Kreisrat

يقوم المجلس المنتخب عادة بانتخاب الجهاز التنفيذي من بين أعضائه ويكون غالباً من ٥ إلى ١٢ عضواً .

وواجبات هذا الجهاز التحضير لا اجتماعات المجلس وإعداد كل ما يلزم للعرض عليه كما يقوم بتنفيذ ما يقرره المجلس أو بسنده اليه .

ويعتمد مجلس الكرايس - باعتباره مجلسا محليا كبيرا على حركة ونشاط لجنة المختلفة وأهمها لجان الشؤون الصحية والاجتماعية ورعاية الشباب .

#### ج - الأمت Amt

وهو جهاز وظيفي يقوم لخدمة عدة قرى صغيره محدودة الموارد لا تكفى لتخصيص جهاز وظيفي لخدمتها .

#### د - المدينة الصغيرة او القرية

ان محليات القرى والمدن تعتبر فى الواقع قاعدة الحكم المحلى بالمانيا الاتحادية وعليها يبنى هذا النظام .

وتتكون من مجلس منتخب Gemeindetag

ويتم انتخاب هذا المجلس فى إنتخاب حر مباشر وسرى وبوجود بعض الاختلافات فى هذه النماذج من ولاية لأخرى .

واهم واجبات المجلس المنتخب :

١ - وضع اللائحة الداخلية

٢ - تخطيط المشروعات العامة

٣ - تقرير السياسة الداخلية

٤ - اصدار القرارات الخاصة بالموضوعات الادارية الكبرى والهامة .

٥ - تشكيل الأجهزة المختلفة التى يتطلبها المجتمع المحلى .

٦ - مناقشة الميرانية والتصديق عليها

٧ - الإشراف العام على الأجهزة التنفيذية

## ٢ - الجهاز التنفيذي : Board of administration

وبرأس هذا الجهاز البرجماستر الذي يعتبر في نفس الوقت الرئيس الإداري وأعضاء هذا الجهاز بما فيهم البرجماسترون يتم انتخابهم بواسطة المجلس المنتخب لمدة ٦ و ٨ و ١٢ سنة .

### واجبات الجهاز التنفيذي

- ١ - إعداد القرارات المعروضة على المجلس المنتخب .
- ٢ - تنفيذ قرارات المجلس المنتخب .
- ٣ - القيام بتنفيذ الشؤون الإدارية اليومية .
- ٤ - الاعتراض على بعض قرارات المجلس المنتخب إذا كانت تتعارض مع القانون .
- ٥ - يعتبر رئيس الجهاز الرئيس الأعلى لجميع الموظفين والعمال بالوحدة المحلية :

البرجماستر - وهو رئيس مجلس القرية أو المدينة ويتولى البرجماستر مهام منصبه بأحدى طريقتين .

### الطريقة الأولى :

وهي المتبعة في جنوب ألمانيا كولايات الراين والساار وبادن وفيها يجمع البرجماسترون بين رئاسته للمجلس المنتخب للمدينة والجهاز التنفيذي ويتم ذلك بالانتخاب المباشر

### الطريقة الثانية :

وهي المتبعة في ولايات شمال ألمانيا وفيها يعلن المجلس المحلي عن خلو وظيفة البرجماستر ويحدد الشروط المطلوب توافرها فيمن يرغب لشغل هذه الوظيفة ويحدد الوقت الذي تقدم فيه الطلبات ثم ينتخب المجلس الشخص المناسب للوظيفة



ويصدر في ذلك قراره دون الرجوع إلى أى سلطة عليا - ويعين رئيس الجهاز التنفيذي مقابل مرتب شهرى ثابت وإذا رأى المجلس المحلى عزله بسبب من الاسباب فيكون ذلك بالأغلبية المطلقة ويصدر قرار العزل من وزير الداخلية .

ويعاون رئيس المجلس التنفيذي جهاز وظيفى مكون من ادارات وأقسام ووحدات عمل ويرأس كل ادارة مدير ومدير كل ادارة هو مقرر لجنة من لجان المجلس المحلى حسب تخصصه وله حق حضور جلسات هذه اللجان وعليه أن يعد جميع الدراسات والبيانات المطالبة للجنة وليس له حق التصويت على رأى داخل اللجنة .

### المستوى الاتحادى الفيدرالى

#### اولا : السلطة التشريعية ممثلة فى البرلمان الفيدرالى :

ويتم ذلك عن طريق انتخاب حر مباشر لجميع المواطنين فى جميع الولايات ويبلغ عدد اعضاء البرلمان الفيدرالى ٦٠٠ عضو .

#### ثانيا : مجلس الوزراء الفيدرالى :

يقوم مجلس البرلمان الفيدرالى باختيار أحد أعضاءه بالاتفاق مع الأحزاب يقوم مجلس البرلمان الفيدرالى باختيار احد اعضاءه بالاتفاق مع الاحزاب وترشيح رئيس الجمهورية ليكون رئيسا للوزراء الفيدرالى ويسمى المستشار ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينه ويقوم باختيار أعضاء وزادته ويصدر بهم قرار من رئيس الجمهورية .

#### مجلس الحكومات الفيدرالى :

ويتكون هذا المجلس من اعضاء من حكومات الولايات يحدد عددهم بنسبة عدد السكان ويبلغ عددهم حوالى ٥٤ عضوا وهم ليسوا أعضاء دائمين بل

هم متغيرون بتغير الموضوعات التي تعرض على المجلس إذ تقوم كل حكومة بإرسال ممثليها في المجلس من أعضائها المتخصصين حسب الموضوعات التي تعرض فإذا كان الموضوع يتعلق بالتربية والتعليم مثلا يختار وزير التربية في الولاية وهكذا .

#### اختصاص مجلس الحكومة :

إذا بحث البرلمان الفيدرالي موضوعا يتعلق بالولايات فإنه يجب إرسال مشروع قرارة إلى مجلس الحكومات للنظر في الموضوع وإبداء رأيه في المشروع .

ولمجلس الحكومات الحق في الاعتراض على أى مشروع أو قرار يصدره البرلمان الفيدرالي إذا كان ماسا أو ضارا بحقوق أى ولاية .

وفي هذه الحالة تشكل لجنة من أعضاء البرلمان القيدر الى وعدد مساو لهم من مجلس الحكومات لبحث الموضوع وإصدار قرارها فيه ويعتبر قرار هذه اللجنة نهائيا وملزما .

### الحكم المحلى

#### في الولايات المتحدة

تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تؤكد الفاعلية الحقيقية للحكم المحلى وهي تعبير عن إستقلال الولايات المتحدة في الادارة والتنفيذ .

وقد ساعدت الظروف التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية على بلورة هذا النظام وتعميقه .

فانه حينما اجتمع الخمسة وخمسون رجلا بفيلا دلفيا في ربيع عام ١٧٨٧ لوضع الدستور الاتحادي كانوا في الواقع يخلقون جمهورية واحدة وان خفيت

تلك الحقيقة على معظم المواطنين بفعل الوهم الذي يولده التاريخ .

كما ان أولئك ربما باستثناء هاملتن - لم يعلموا بأن ينكروا صفة السيادة على الولايات الثلاث عشر المجتمعمة لإنشاء اتحاد والحق لقد تطلب الأمر أربع سنوات من الحرب الأهلية الدموية حتى تتأكد الولايات أنها أقاليم في جمهورية كبرى . (١)

لا تستطيع الانفصال عنها قانونا وإنما قلائم عاداتها السياسية على الصفة السياسية لتلك الجمهورية .

لأرب ان لكل ولاية مهما صغر حجمها أو قل عدد سكانها مثل نيفادا سلطة إنشاء القوانين مما لا يتوافر لمقاطعة انجليزية أو فرنسية ولها مظاهرها الخاصة إنها أقاليم متفاوتة الأهمية لا تحتاج الى تلقى التعليمات من واشنطن .

أن الولاية الأمريكية جزء في جمهورية أكبر وأن لم يصعب أن نميز فيها بهض مخلفات السيادة اذ لكل منها حاكمها وهيئتها التشريعية المكونة من مجلسين عدا ( نبراسكا ) - ونظامها القضائي ومحكمتها العليا بل وربما لجننتها الخاصة بالموظفين ونظامها الاداري . ولكل ولاية دستورها المكتوب وتفاوت هذه الدساتير في مضمونها وهي جميعا تصف على الأقل التركيب الرئيسي لحكومة ولايتها (٢):

كما ان معظم الولايات تهتم اهتماما بالغا بالتعليم فلكل ولاية نظمها التعليمية

---

(١) نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية تأليف ارنست جريفت

ترجمة دكتور محمد عبد العزيز نصر ص ١٥٨ الى ص ١٦٠

The America of system of government - by Ernest Griffith

(٢) الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد تأليف هارولد لاسكي

ترجمة دكتور راشد البراوي ص ١٧٨



ويشترط توافر مقاييس معينة تحددها السلطة الفيدالية وكذلك لكل ولاية جامعاتها .

ولا تقف الديمقراطية في الحكم المحلي الأمريكي عند هذا الحد فالناس لا ينتخبون الهيئات التشريعية فحسب إنما يختارون عددا من الموظفين العموميين كالمدعى العام ومراقب التعليم ومدير الخدمات الطبية والقضاة .

## وحدات الحكم المحلي في الولايات المتحدة

### أولا : الولاية :

أن وحدة الولاية هي الوحدة الأساسية في الحكم المحلي الأمريكي وتختلف مساحة الولايات إختلافا بينا فبعضها كبير جدا وبعضها صغير وبعضها صحراوي كما تختلف في مناخها وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل وتختلف في أجناس المواطنين بها . كل ذلك كان من عوامل ازدهار الحكم المحلي في الولايات واتساع رقعة الولايات المتحدة الأمريكية وأختلاف اللهجات وتباين الظروف التي احاطت بالشعوب التي هاجرت إلى امريكا كل ذلك جعل من الحكم المحلي ضرورة قائمة في هذه البلاد .

### تشكيل حكومة الولاية:

لحكومة الولاية ثلاث سلطات كما هو الحال في الحكومة الفيدرالية .

### ١- السلطة التشريعية

وهي تتكون من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب عدا ولاية نبراسكا فلها مجلس تشريعي واحد وفي معظم الولايات يكون مجلس النواب اكبر جدا من مجلس الشيوخ :

ومدة العضوبة أربع سنوات في مجلس الشيوخ وستان لمجلس النواب وذلك في معظم الولايات .

ومن حق الحاكم الايوافق على مشروع أى قانون وهذا ما يسمى بحق الفيتو ما عدا ولاية نورث كارولينا :

ولكن لمجلس الشيوخ والنواب مجتمعين أن يقرعوا على مشروع القانون مرة أخرى دون موافقة الحاكم .

والسلطة التشريعية في الولايات مقيدة بشرط الايسن قانونا يغاير الدستور الإتحادى العام .

## ٢ - السلطة التنفيذية :

### (١) الحاكم :

وهو المنفذ الرئيسى في الولاية وهو أكبر المناصب فيها ومنتخب بالاقتراع العام ومدة حكمه في نصف الولايات تقريبا سنتان وفي النصف الثانى اربع سنوات :

وسلطة الحاكم مجملة في دستور الولاية يمكنه ان يساعد في سن القوانين بأن ينصح المجلس التشريعى في شأن القوانين الجديدة التى يظن انها ضرورية ويمكنه أن يدعو المجلس لإجتماعات خاصة وهو الذى يعين أعضاء كثير من اللجان

وفي بعض الولايات يجب أن يوافق مجلس الشيوخ المحلى على تعيينات الحاكم الرئيسية

والحاكم هو رئيس الحرس الأهلى في ولايته ويمكنه ان يفوق عن الأشخاص الذين حكم عليهم في محكمه الولاية وله ان يخفف العقوبة

وينتخب مع الحاكم نائب حاكم واجبه أن يترأس جلسة مجلس الشيوخ في

الولاية ويرقى الى منصب حاكم إذا مات الحاكم أو عزل .

(٢) سكرتير الولاية أو كانم سرها

وهو الذى يحفظ جميع وثائق الولاية الرسمية .

(٣) مراجع الحسابات :

وهو الذى يقوم بفحص جميع حسابات الولاية وفى أكثر الحالات ينتخب  
انتخابا مباشرا .

(٤) امين خزانة الولاية:

وهو الذى يعنى بأمر الأموال التى ترد الى الخزانة من الضرائب والتراخيص  
والرسوم .

(٥) مدير مكتب العمل

وهو مسئول عن أحوال العمل والعمال فى الولاية .

ومعظم هؤلاء الموظفين ينتخبون إنتخابا مباشرا .

ولبعض الولايات نظام خدمة مدنية مشابه لنظام الحكومة الفيدرالية الخاص  
باختبار مستخدمين لمناصب الولاية.

فالاشخاص الذين يرغبون فى خدمة حكومة الولاية يتقدمون للامتحان  
لكى يبرهنوا على كفاءتهم للعمل فى وظائف الحكومة - والمراد بهذه الطريقة  
اختيار مساعدين للموظفين الذين ينتخبون بواسطة الشعب وكذلك المقصود أن  
يتقلد مناصب الدولة ( الولاية ) عمال أكفاء ليسوا تحت سيطرة السياسة وغير  
قابلين للاستبدال كما يحدث فى الانتخابات .

٣ - السلطة القضائية :

لكل ولاية نظامها القضائي المنفصل الخاص بها وليس هناك أى تناسق فلكل  
ولاية محكمة عليا .



والسلطة القضائية في الولاية صلاحية النظر في القضايا الجنائية والمدنية .  
وأبسط محكمة في الولاية يرأسها قاضي صلح وهذه المحكمة تنظر في  
القضايا التي يكون الخلاف فيها على قدر قليل من المال أو التي يكون الاعتداء  
فيها على القانون بسيطا وفي المدن الكبيرة تقوم بهذا العمل محكمة الشرطة .  
وأعلى محكمة في الولاية كما قلنا هي المحكمة العليا وهي محكمة استئنافية وفي بعض  
الولايات يوجد عدداً كبيراً من المحاكم الخاصة كمحكمة الموارث ومحاكم الأحداث  
لمحاكمات الأحداث الجانبين ومحاكم الأحوال الشخصية الخاصة بقضايا  
الزواج والطلاق .

وجميع المحاكمات يتولاها قضاة قد انتخبهم الشعب وفي بعض الولايات  
يعينهم الحاكم أو المجلس التشريعي

وفي المحاكم العليا تختلف مدة صلاحية القاضي من ست سنوات الى خمس  
عشرة سنة اما في المحاكم الصغيرة فالمدة اقل ويكاد يكون من المتبع في جميع  
الولايات أن يتناول القضاة مراتب ولكن في عدد من المحاكم الصغيرة او المحلية  
يكون عدد القضايا من القلة بحيث يكون من المستطاع ان يعالجها قاض يعين لجزء  
من الوقت (١)

وقد تعرض نظام القضاء الأمريكي لشيء من النقد الشديد فالقضاة الفيدراليون  
هم في الغالب أعضاء معينون سياسياً بواسطة الشيوخ أو المنظمات الحزبية وقد  
يكونون أولاً من ذوي المؤهلات العالية .

والموقف في الولايات خاصة في المستويات الدنيا متوقف غالباً ما يكون

---

(١) نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية : ارنت سي جريفت  
ترجمة دكتور محمد عبد العزيز نصر ص ١٠٤

أشد سوءا ويبدو من الصعب الحصول على إدانة عضو قوى سياسيا من بين الجماعات التي تدأب على مخالفة القوانين .

ويوجه النقد أيضا إلى الإجراءات القضائية كأجراءات غالية التكاليف وبطيئة ومعقدة وغالبا ما تهدم العدالة .

### اختصاصات حكومة الولاية :

١ - من مسئولية حكومة الولاية أن تنهض بالتعليم ولها في سبيل ذلك أن تنهج نهجا مختلفا عن السلطات الفيدرالية فلكل ولاية نظمها في التربية بشرط أن تتوافر مقاييس معينة تحددها السلطة المركزية وتتلقى سلطات الولاية معونات من الحكومة الفيدرالية وهذه المساعدات آخذة في الازدياد ويشرف على نظام التعليم في الولاية مجلس للتعليم وغالبا ما يوجد نظام للمكتبات في الولاية يلحق بالمدارس أو تحت اشراف مجلس منفصل أو موظف .

ولكل ولاية جامعة واحدة على الأقل وتفتح الدراسة بها للطلاب المقيمين المؤهلين بمصروفات اسمية .

وهناك معاهد تعينها الولاية فوق مستوى المدارس الثانوية .

٢ - والشئون الصحية أيضا ميدان من ميادين النشاط في خدمات الولاية وتتمتع السلطات المحلية عادة باستقلال كبير في هذه الوظيفة اكثر مما لها في التعليم .

وتوجد عادة مؤسسات خاصة بضعاف العقول والصم والبكم والمصابين بالصرع ويرتبط بذلك جوانب أخرى من النشاط كراية الشيخوخة والطفولة .

وتقوم الحكومة الفيدرالية ببذل معونات سخية في هذه الميادين .

٣ - وتهتم حكومة الولاية بالرعاية الاجتماعية للمواطنين وإنشاء المؤسسات الإصلاحية ودور الحضانة ورعاية العجزة وذوى العاهات والتأهيل المهني .

٤ - وتنمية الزراعة والغابات هما أيضا إلى حد ما من مسؤوليات الولاية .

٥ - وكذلك تنمية الحياة الصناعية والإقتصادية والتجارية .

٦ - وحكومة الولاية مسئولة عن الأمن العام وتوفير العـدالة وتحتفظ الولاية بقوة من الجنود المتمرنين الذين يعرفون باسم الميليشيا والحرس الوطنى وحاكم الولاية هو القائد لهذا الحرس الوطنى .

وهذا النظام يضمن للشعب حمايته من العدوان على الحياة والاملاك ولبعض الولايات شرطة لحراسة الطرق الرئيسية ولصيانة الامن العام .

٧ - الاهتمام بالنقل والمواصلات والطرق .

هذه بعض الجوانب الهامة التى تهتم بها حكومة الولاية وهى تصور إلى حد كبير تنوع المبادىن التى تعمل فيها الهيئات المحلية .

#### ثانيا : المقاطعة :

المقاطعة مستوى أقل من مستوى الولاية وتشتمل عادة على مدينتين أو أكثر وعلى عدد من القرى .

واكل مقاطعة عاصمة هى مركز ادارة المقاطعة .

وعادة يكون فيها مجلس وكلاء أو مراقبين للإشراف على حكومة المقاطعة وقد يكون المجلس كبيرا أو صغيرا فان كان صغيرا فإنه يتألف من اعضاء ينتخبهم الناخبون من جميع أهل المقاطعة .

وإن كان كبيرا اشتمل أيضا على نواب المدينة فى المقاطعة وبعض الموظفين ينتخبون أحيانا وأحيانا أخرى يعينون لكى يعاونوا المجلس فى أعماله .



### الجهاز التنفيذي في المقاطعة :

#### أمور التحقيق الجنائي :

وهو يشبه النائب العام ويقوم بعملية المرافعة امام المحاكم هو أو وكلاؤه .

#### أمين خزانة الحكومة :

وهو يشبه وزير الخزانة حيث يودع مال المقاطعة في الخزانة ويحرسه ويأمر بالصرف وفي بعض الأحوال يعاونه في عمله جباة وهو يحول إلى موظفي الولاية والمدينة والبلدة أجزاء من هذه الاموال التي يجب أن تحوّل اليهم ويستعمل الباقي من ضرائب المقاطعة لسد نفقات حكومة المقاطعة .

ويوجد غالباً كاتب حسابات للمقاطعة واجبة أن يفحص الحسابات النقدية التي لدى موظفي المقاطعة الآخرين .

وللمقاطعة موظف يقيد المواليد والوفيات وعقود الزواج ويحفظ نسخاً من الوثائق والصكوك والرهنيات ونسخاً عن جميع وصايا الميراث التي تقدم اليه لكي تحفظ والبيانات رسمية في المقاطعة .

وفي أكثر المقاطعات يوجد مفتش أو مراقب تعليم لمراقبة التعليم واختبار المعلمين .

### الجهاز القضائي

لكل مقاطعة محكمة واحدة على الأقل والموظفون القضائيون اللازمون لها ولها دار محكمة خاصة .

وقد يكون هؤلاء القضاة معينين أو منتخبين .

#### مدير المقاطعة

ينتخب الناخبون مجلس الوكلاء الصغير وهذا المجلس يعين مدير المقاطعة كما يعين رئيس الحسابات والنائب العام . ومدير المقاطعة مسئول عن إدارة حكومة المقاطعة ويعين باقي الموظفين .

### ثالثا : المدينة :

لمدن الولايات المتحدة أشكال مختلفة وهناك ثلاثة أنظمة عامة لحكومة المدينة ففي بعض المدن يختار المواطنون كبير الجهاز التنفيذي ويسمى المحافظ ومجلسا يسمى أعضاؤه شيوخ البلـد وينتخبون من أقسام المدينة وتسمى أحياء .

وفي البعض الآخر ينتخب المواطنون جميع شيوخ البلد .  
وفي البعض الثالث ينتخب المواطنون الموظفين الذين تتألف منهم هيئة حكومية تسمى القومسيون .

والغالب في أشكال هذه الحكومات هي :

- ١ - نظام مجلس المحافظ
- ٢ - نظام اللجان الحكومية
- ٣ - نظام رئيس المدينة أو مديرها

#### أولا : نظام مجلس المحافظة :

هذا النظام أقدم شكل لحكومة المدينة في الولايات المتحدة فالمحافظ ينتخبه الشعب وكثير ما يعطى سلطة عظيمة وهو الذى يعين رؤساء دوائر حكومة المدينة وغيرهم من الموظفين الآخرين والمجلس يتكون من أعضاء ينتخبهم المواطنون وهو الهيئة التشريعية فى نظام المدينة وهو يحيز قوانين المدينة ولكن ليس لهذا المجلس أن يحيز قانونا معارضا أو مناقضا لدستور الولاية أو النظام الفيدرالى .

وللمجلس أن يقرر الضرائب التى تجبى من الشعب وهو يقرر بتوصية من المحافظ مبلغ المال الذى يمكن أن تنفقة كل من دوائر المدينة مع تعيين الأغراض التى ينفق من أجلها .

### ثانيا : نظام اللجان الحكومية :

هذا النظام أحدث من نظام مجلس المحافظ وبعقته يتنخب الناخبون ثلاثة مندوبين يمثلونهم وذلك عن طريق الانتخاب المباشر وهم يمنحون حق سن القوانين وتنفيذها في المدينة ويقررون الضرائب وكيف تنفق ويصدرون التراخيص للشركات المختلفة .

ويتنخب أحدهم لرأس القومسيون ويدعى عادة الرئيس والمحافظ وأن كان في كثير من الاحوال لا يمارس سلطة أكبر من سلطة سائر المندوبين . وتوزع اعمال المدينة على عدة دوائر وهي تتعلق عادة بالامن العام والتحسينات والمالية والحدائق والاملاك العامة ويشرف كل مندوب على عمل دائرة أو أكثر ويكون مسئولا عنه .

### نظام رئيس المدينة

عرف هذا النظام أولا في ستونتن في ولاية فرجينيا عام ١٩٠٨ وقد اقتبسته عدة مدن ويقضى هذا النظام بأن الشعب ينتخب مجلسا يسن القوانين للمدينة ويقرر مشروعات عامة والشعب يفرض على المجلس واجبا مهما هو أن يعين رئيسا للمدينة ويكون خيرا ذا مؤهلات عالية .

وفرض الشعب على المجلس أن يختار افضل رئيس يمكنه الحصول عليه سواء كان يقيم بالمدينة أو من خارجها وهذا الرئيس يعين رؤساء الدوائر وبعض الموظفين وهو مسئول عن تنفيذ قوانين المدينة ويبلغ المجلس حاجات المدينة .

وفي كثير من الاحيان يبقى في الوظيفة مادام المجلس راضيا عن عمله ويمكن للمجلس عزله في أى وقت يشاء .

علاوة على ذلك فان اعضاء المجلس عرضه للاسقاط في الانتخاب التالى إذا كان الشعب غير راض عن تصرفاتهم .



## النظام القضائي في المدينة

لكل مدينة نظام محاكمها فأحيانا ينتخب ناخبو المدينة قضاة هذه المحاكم وأحيانا يعينهم مجلس المدينة أو حاكم الولاية وللـمدن الكبرى أنواع من المحاكم لمعالجة القضايا المدنية والجنائية الصغرى وقد سبق أن أوضحنا ذلك بإسهاب .

### رابعا : القرية .

تكون حكومة القرية من مجلس ينتخب إنتخابا مباشرا وأحيانا يسمى « مجلس الامناء »

وبعض القرى تنتخب رئيسا أو محافظا وتمنحه سلطات خاصة .

### الجهاز التنفيذي في القرية :

للقرية كاتب وموظف للصحة ولها ضباط شرطة ولها مدرسوها وكبير معلميها .

### اختصاصات مجلس القرية :

- ١ - تعبيد الطرق وإضاءتها .
- ٢ - العناية بمياه الشرب .
- ٣ - الإهتمام بالأمن والوقاية من الحريق .
- ٤ - الأهتمام بالصحة العامة .
- ٥ - الإهتمام بتصريف المياه في مجارى وعزل فضلات اللحوم والنفايات الأخرى .
- ٦ - تقرير معدل ضريبة خاصة لابقاء نفقات هذه الخدمات .

## موارد المجالس المحلية

تجمع الولايات الأموال اللازمة لتنفيذ خدماتها بوسائل شتى وتختلف نظم الضرائب في الولايات حسب الطابع الاقليمي لكل منها والأحوال المالية لحكومة الولاية وتسمى حكومات الاتحاد والولاية والمدينة إلى اجتناب ازدواج الضريبة على مصدر واحد غير أن الضرورات الملحة لم تهمل للحكومات بأنواعها المختلفة أن تتجنب شيئاً من الإزدواج وتشمل الضرائب العامة والانتاجية للولاية .

ضرائب على الممتلكات

ضرائب الميراث

ضرائب الدخل

ضريبة ارباح على الشركات والمنشآت التي داخل الولاية

ضرائب على استخدام الطرق

ضرائب على المبيعات التي تباع بالتجزئة

ضرائب تحسين على المباني التي استفادت من التحسين

ضرائب على تسجيل العقود والوثائق واستخدام القنوات والمعديات

غرامات على المخالفين للقانون

مساعدات من الحكومة المركزية

## دخل الحكومات المحلية الاخرى

أن الملكيات في حدود اختصاص الوحدات المحلية الأخرى تعد موردا رئيسيا للضرائب وفي حالات معينة يقسم الايراد المتحصل من هذه الممتلكات مع حكومة الولاية وفي مقابل ذلك قد تعرض الولاية مساعدة مالية مباشرة على المدينة لمباشرة أعمال التعليم ومد الطرق وما شابه ذلك من مشروعات .

ومن موارد الضرائب الأخرى للوحدات المحلية الأخرى  
ضريبة الإنتاج المفروضة على الشركات المحلية  
ضرائب المبيعات على الشراء بالتجزئة  
ضرائب الملاهى وهى بمثابة لما تفرضه الحكومة الاتحادية).  
رسوم الرخص (سيارات - صيد - صيد سمك  
الحكم المحلى<sup>(١)</sup>

فى

اتحاد الجمهوريات الشعبية اليوغوسلافية  
تتكون يوغوسلافيا من ست جمهوريات اتحادية هى :  
(١) الصرب (٢) كرواتيا (٣) سلوفينيا (٤) البوسنة والهرسك (٥) مقدونيا  
(٦) الجبل الاسود .

وتنقسم كل منها إلى مقاطعات وهذه بدورها تنقسم إلى كيونات  
والكيون هو عبارة عن خلية إجتماعية إقتصادية ونظام قضائى سياسى تتجمع  
فيها مختلف أوجه نشاط المواطنين ومصالحهم وتتساوى جميع الكيونات فى  
الحقوق بغض النظر عن حجمها أو أنها فى منطقة حضرية أو منطقة ريفية وقد  
بلغ العدد الاجمالى للكيونات فى نهاية عام ١٩٥٥ ( ١٢٠٧ ) كيونا ) وبلغ  
عدد المقاطعات مائة مقاطعة .

ويمتاز النظام الإتحادى فى يوغسلافيا أنه يقوم على فكرة جديدة ليست  
موجودة فى غير يوغوسلافيا ذلك أن الطبقة العاملة هى القوة الدافعة الرئيسية

---

(١) اتحاد الجمهوريات الشعبية اليوغوسلافية بحث تقدم لكتب الرئيس للابحات الاقتصادية



للاشراكية والقانون لا يحقق قيادة الطبقة العاملة عن طريق السيطرة على أجهزة الحكم وإنما يحقق قياده العمال الجماعية المباشرة بإدارتهم لوسائل الإنتاج بأنفسهم ومباشرتهم وهذه الفكرة هي التي إستحدثت نظام مجالس المنتجين على المستويات المحلية :

وكل أجهزة السلطة في يوغوسلافيا ذات طابع مشترك ابتداء من جمعية الشعب الاتحادية ( البرلمان ) ومجالس الشعب في الجمهوريات الست - الى لجان الشعب في الكميون وهي هيئات شعبية تتكون من مجلس تمثل فيه الشعب على أساس اقليمي ومجلس للمنتجين .

### أولا : الجمهوريات

وهي أعلى مستوى في نظام الحكم المحل وهي كما ذكرنا ست جمهوريات وهي تشبة إلى حد كبير مستوى الولاية في النظام الاوربي .  
وتتكون كل جمهورية من أجهزة شعبية تتمثل في مجلس الشعب ومجلس جمهوري ومجلس منتجين .

أما المجلس التنفيذي فهو يختص بالشئون التنفيذية وبرأسه رئيس منتخب عن طريق المجلس الجمهوري ومجلس المنتجين خلال الدورة الأولى لمجلس الشعب بالجمهورية .

وهذه الأجهزة الشعبية هي أعلى المستويات في الجمهوريات ومهمتها التوعية وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وصيانة الأمن العام حيث أن الأمن ضمن مسئولية الحكومة الاتحادية .

### ثانيه : المقاطعة

المقاطعة هي المستوى التالي للجمهوريات وهي مجموعة من عدة كيونات

وهي تقوم بالخدمات التي يشترك فيها أكثر من كميون كما أنها تقوم بالخدمات التي تعجز الكميونات عن أدائها .

والمقاطعة تصون الأمن العام وتهتم به اهتماما خاصا إذ أن الأمن هناك من مسؤولية الحكومة الفيدرالية .

وهي تهتم أيضا بالمعاهد العليا أو الدراسية التي لا تقوى الكمونات على إدارتها .

### **لجنة الشعب في المقاطعة :**

تعتبر لجنة الشعب القاعدة الأساسية في نظام الحكم الذاتي المحلي حيث تبحث في معظم المسائل التي تمس المقاطعة .

وتعتبر لجنة الشعب أعلى مستوى في المقاطعة وصاحبة السلطة العليا في المقاطعة وهي لا تباشر نشاطها المختلف النواحي بتوجيهات السلطة المركزية .

والقاعدة الهامة أن يتبع لجنة الشعب جميع الأجهزة الحكومية في دائرتها عدا ما ينص القانون على استثنائه منها بطبيعة عملها فهذه تبقى على المستوى الفيدرالي وهي حتى الناحية العمالية لا تتمثل إلا في مرفق الأمن والبوليس .

### **تشكيل لجنة الشعب في المقاطعة :**

تشكل لجنة الشعب في المقاطعة من مجلسين هما مجلس الكميون ومجلس المنتجين .

### **مجلس المقاطعة :**

يمثل جميع المواطنين عامة ويتكون من ٤٠ - ١٠٠ عضوا وهي هيئة تنتخب بطريق الأناقة حيث ينتخب كل مجلس كميون عددا من الأعضاء يرأس المقاطعة تبعا لنسبة عدد سكانه وتجرى هذه الانتخابات بعد شهر على الأكثر من انتخاب أعضاء لجنة الشعب في الكميون .

وعلى هذا تعتبر المقاطعة اتحاد الكميونات تقوم بالخدمات ذات الصبغة والمصلحة العامة لها .

أما مجلس المنتجين فيمثل المنتجين في مبادىن الصناعة والنقل والتجارة والزراعة فى منطقة المقاطعة ويـتـتـخـب أعضاؤه بطريق الانتخابة من مجالس المنتجين بالكميونات كما يحدث فى مجلس المقاطعة .

ونظام مجالس المنتجين نظام جديد ذلك أنه لما كانت الطبقة العاملة تشكل نسبة قليلة من عدد السكان وفى نفس الوقت تلعب دورا خطيرا فى الانتاج . ويضم هذا المجلس مجموعتين اثناجيتين اساسيتين .

#### ١- المجموعة الأولى :

وتشمل العمال وموظفى مختلف المكاتب المشتغلين فى الصناعة والتعدين والغابات وأعمال البناء والنقل والبريد والمواصلات السلـكـية والتجارة وصناعة الاحذية وغيرها .

#### ٢ - المجموعة الثانية :

وتضم المنتجين الزراعيين حيث نجد غالبية الأراضى فى حوزة منتجين أفراد

#### موارد المقاطعة :

للمقاطعة والجمهورية والاتحاد موارد الاستثمار الخاصة بها وتخصص الكميونات حصصا لمشروعات الزراعة وبناء الطرق .

ثالثا : الكميون او البلدية

وهى احدى الوحدات الادارية الإقليمية وتشكل أيضا كما فى المقاطعات من لجنة الشعب التى تنقسم بدورها إلى قسمين :



مجلس الكميون - وهذا المجلس يمثل جميع المواطنين عامة وينتخب بالاقتراع السرى المباشر لكل مواطن تجاوز الثامنة عشر من الجنسين على السواء .

أما مجلس المنتجين - يمثل المنتجين في ميادين الصناعة والنقل والتجارة والزراعة في منطقة الكميون بنسبة مساهمة فروعهم الإنتاجية في الإنتاج في دائرة الكميون .

### اختصاصات المجالس :

يشترك المجلسان على قدم المساواة في إصدار جميع القرارات المتعلقة بالاقتصاد وبتوزيع الناتج الاجتماعى وهذا يعنى أن مجلس المنتجين يسهم في وضع الخطة الاقتصادية وفي اعتماد الميزانية والموافقة على التقرير المالى السنوى وفي إنشاء المؤسسات والهيئات وفي اعتماد فئات الأجور في الكميون وتوزيع الاعتمادات المالية والتصرف في الممتلكات العامة وإصدار غير ذلك من مختلف القرارات المتعلقة باقتصاد والمالية والتأمين الاجتماعى والعلاقات العمالية .

كذلك يشترك مجلس المنتخبين في إصدار أهم قرارات لجنة الشعب وهو قانون الكميون الذى يحدد ما له من حقوق وما عليه من التزامات طبقا لأحكام القانون وتنظيم واختصاص ومتابعة العمل في لجنة الشعب وكذا تنظيم أجهزة الحكم الذاتى في الكميون .

ويصبح ما يصدر عن لجنة الشعب من قرارات وتشريعات نافذ المفعول إذا ناقشه كل من المجلسين على حدة وعلى قدم المساواة - أما إذا اختلف المجلسان حول إحدى المسائل فان التوفيق يتم داخل لجنة الشعب بالكمييون أو يحال الأمر إلى لجنة الشعب بالمقاطعة ويشترك المجلسان في اجتماع مشترك لانتخاب رئيس لجنة الشعب ونائبيه ولانتخاب رؤساء وأعضاء المجالس واللجان المشتركة

وتعيين السكرتيرين وغيرهم من الموظفين وانتخاب قضاة الكمبون  
وتعيين وعزل مديري المؤسسات بما يتفق ومقرحات اللجان المشتركة لمجالس  
العمال ولجنة الشعب .

ويرأس اجتماعات المجالس رؤساء من بين الأعضاء ينتخبون لمدة عام أما  
الأجتماعات المشتركة فيرأسها رئيس لجنة الشعب .

وتعتبر دورة لجنة الشعب منفصلة فتجتمع عادة مرة في الشهر بجلسة مشتركة  
من المجلسين واجتماعاتها علنية عامة كما تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات .

#### رئيس لجنة الشعب :

أن لرئيس لجنة الشعب مكانة خاصة حيث ينتخب من أعضائها وهو الشخصية  
البارزة فيها فهو يمثلها ويرأسها ويعد واجتماعاتها وله أن يوقف تنفيذ أى قرار  
للقانون تتخذه إحدى الإدارات المصالح دون اتباع للطرق والاجراءات  
الإدارية على أن يخطر لجنة الشعب في جلستها التالية .

ومدة رئاسته تنتهى بانتهاء مدة إنتخاب اللجنة نفسها .

ويتقاضى الرئيس مرتبا من الدولة ويساعده نائب أو أثنان يتقاضيان مرتبا .

#### اعضاء لجنة الشعب :

عضويتهم شرفية ولا يتقاضون عنها مرتبا ولا يصح أن يكون موظفا في  
الجهاز الادارى بلجنة الشعب .

#### لجان لجنة الشعب :

يتفرع من لجنة الشعب عدد من اللجان الفرعية تشكل لأغراض شتى منها:  
التخطيط ، المالية ، الاقتصاد ، وشئون الكميون والإسكان والتعليم والثقافة  
والصحة العامة والرفاهية الاجتماعية والوصاية لصالح الأمهات والأطفال والقوى

العامة وعلاقات العمل والزراعة والغابات والأدارة العامة .

### السكرتارية واجهزة الادارة :

يدير الجهاز الإدارى فى لجنة الشعب سكرتير تابع لرئيس اللجنة تعيينه  
لجنة الشعب مجتمعة ويتولى تنسيق الخدمات التى تؤدىها اللجنة ويقوم بتنظيم  
وتشغيل الأجهزة الادارية .

كما يزود لجنة الشعب وهيئات المكاتب بالرأى والمشورة القانونية فى  
المسائل الهامة وبعين المستخدمين فى هيئات المكاتب واللجان وله أن يحضر بناء  
على دعوة اجتماعات لجنة الشعب ولجانها الفرعية دون أن يكون له حق التصويت .  
ويتم اختيار صغار موظفى لجنة الشعب عن طريق مسابقة تنظم لهذا الغرض  
أما فيما يختص بكبار المستخدمين والسكرتير فتعرض قائمة بأسمائهم على لجنة  
الشعب لتعيين من تختاره منهم .

### رابعا : لجان الشعب المحلية

وهذه تشبه إلى حد ما مجالس القرى عندنا إذ قد تشكل الكميونات التى  
تضم عدة قرى لجانا محلية لتقريب الحكومة من الشعب ولتجعل المشاركة فى  
الحكم الذاتى أوسع نطاقا وليتسنى القيام بالأعباء التى تهم الشعب المحلى بصفة  
مباشرة .

وتشكل اللجان المحلية أمر غير حتمى .

وتشرف لجنة الشعب فى الكميون على أعمال اللجان المحلية فتبطل  
قراراتها المخاطئة أو التى لا تتفق مع القانون .

وليس لهذه اللجان ميرانية مستقلة بل تأخذ الأموال اللازمة لها من  
ميزانية الكميون .



وتتكون اللجنة المحلية من أعضاء لجنة الشعب بالكميون المنتخبين من دائرة اللجنة المحلية وعدد من الأعضاء ينتخبهم الناخبون في اجتماعاتهم .  
للجنة الشعب بالكميون أن تفتش مكنيا محليا في دائرة اللجنة المحلية يكون بمثابة إدارة محلية للجنة الشعب تفسر للشعب إنجاز مصالحه وأعماله وتصدر مختلف الشهادات والوثائق وتحفظ سجلات المواليد والزواج والوفيات وتعقد التجمعات .

### خامسا : مجالس المدن

أن المدن الصغيرة التي يجاورها عدد من القرى يمكن أن تكون وحدة اجتماعية واحدة ( كميون ) وبالنسبة للمدن الكبرى فإن الضرورة تقتضي تقسيمها إلى عدة كميونات حتى يمكن إشراك الشعب في الحكم الذاتي المحلي .  
لذلك اشتملت بلغراد وعدد من المدن الكبرى على عدد من الكميونات وهذه مع الكميونات الزراعية تكون مقاطعة والكميونات في المدن لها نفس أوضاع سائر الكميونات في بوغوسلافيا .

ومن المعروف أنه توجد مجموعات من المسائل يجب دراستها كوحدة دون تجزئة المدينة ومن تلك المشاكل فعلا مياه الشرب والمجاري والنقل العام .  
لذلك خول القانون للجنة الشعب بالمقاطعة أن تنسق أوجه نشاط اللجان الشعبية للكميونات الواقعة في دائرة المدينة فيها يتعلق بتلك الأمور .  
وتحقيقا لذلك لها أن تصدر مختلف اللوائح الملزمة للكميونات ولائحة عامة لتخطيط المدينة .

وتوجد أنواع من المقاطعات تتكون من مدينة وفي هذه الحالة يتكون مجلس المدينة أما من أعضاء اللجنة الشعبية بالمقاطعة الذين انتخبوا عنها

أو من أعضاء اللجان الشعبية للكميونات الواقعة في دائرة المدينة أو خليطا من هؤلاء جميعا .

وليس مجلس المدينة لجنة شعبية خاصة كما وأنه ليس جهازا حكوميا وليس له هيئات ولا أجهزة إدارية خاصة وإنما يعمل كهيئة نياية وقراراته ذات صبغة عامة دون أن يكون لها الصبغة الإدارية .

وقراراته ملزمة للجان الكميونات والمنظمات والهيئات الدائمة الحكم الواقعة في دائرته .

ولمجلس المدينة أن يطلب تنفيذ قراراته بمعرفة السلطات الإدارية بلجته الشعب بالمقاطعة والتي تعد ملزمة بالتنفيذ حين ذلك .

## الفصل الخامس

### التطور التاريخي لنظام

#### الإدارة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة

لاشك أن الأساس التاريخي للنظم الإدارية ولنظام الإدارة المحلية بوجه خاص من الأهمية بمكان حيث يتيح للباحث المدقق معرفة الجذور التاريخية لهذا النظام .

وليس هناك خلاف في أن نظام الإدارة المحلية بمفهومه الحديث لم يعرف . طريقه إلى مصر إلا في القرن العشرين ولكن كانت هناك محاولات تهدف إلى نظام مركزي أشد اعتدالا ويمنح بعض المحليات شيئا قليلا من الاستقلال ولكن لا يمكن القول بأن هذه النظم كانت نظما للإدارة المحلية ولا يمكن القول أنها كانت تتسم بالديمقراطية كما تفهمها في عصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ويمكن القول أننا نستهدف بهذه الدراسة التاريخية شرح النظم الإدارية في مصر منذ أقدم العصور .

فلقد أكد علماء الأتروبولوجيا أن مصر قد عرفت نظام حكومة المدينة بمعنى أن مصر كانت تنقسم إلى دويلات صغيرة لكل دولة جيشها ومعبدتها كما أن لها علمها ولها استقلالها عن المدن الأخرى أى أن كل مدينة كانت وحدة مستقلة .

ثم حدث نتيجة لدواعي حرية أو لدواعي سياسية أو بحكم المصاهرة أن انضمت مدينة إلى أخرى أو توحدت مجموعة من المدن تحت رئاسة مدينة كبرى وانتهت هذه الحالة في مصر إلى تكوين دولتين كبيرتين أحدهما في



الوجه البحرى والأخرى في الوجه القبلى ذلك ما حدث إعام ٤٠٠٠ قبل الميلاد .

ويؤكد الأستاذ إدوارد ماير بأنه لم يك هناك عمل لقيام النظام القبلى في وادى النيل وأن الواجبات الجديدة التى دعت إلى النزول إلى وادى النيل اقتضت تنظيما إجتماعيا جديدا أولذا لآنجد إهتماما كبيرا في تاريخ الفراعنه بأسماء القبائل وهذا دليل قوى على أن مصر في أبعاد عصورها التاريخية لم تعرف النظم البدائية في الحكم .

وبعد أن توحدت مصر على يد الملك نارمر أخذت الدولة الجديدة بنظام مركزى متنور أى أنه لم يك هناك نظام شديد التركز في العاصمة فلقد كان الملك يعين على كل إقليم حاكما من قبله يحمل لقب (عديج مر )

وكان من حق هذا الحاكم المحلى الاشراف على القضاء إلى جانب الاعمال الكتابية وجباية الضرائب وكان معظم هؤلاء الحكام المحليين موظفين خاضعين لنظام النقل من مكان لآخر .

وكان هناك نوع آخر من حكام الاقاليم وهم قوم من عليه القوم يحملون لقب ( حاتى عا ) لم يكونوا من الموظفين بل يتسامون حكومة المقاطعة هبة من الملك ويصدر مرسوم ملكى بتعيينهم ويطلق أيديهم في ريع المقاطعة ويقسمون مناطق تقوذهم بين أفراد أسرهم .

أما في النصف الثانى من الدولة القديمة فانه وأن احتفظت الملوك نظريا بحق النقل والعزل فانهم لم يستعملوه فقويت الروابط بين الحكام المحليين ومقاطعاتهم وضعفت صلاتهم بالبلاط تدريجيا<sup>(١)</sup> .

---

(١) مصر والشرق الادنى القديم به جزء أول ص ٢٣١ دكتور نجيب ميخائيل .

وفي نهاية الأسرة السادسة اشتدت قوة حكام المقاطعات وأصبحوا أشد استقلالاً وكان لكل مقاطعة علمها الخاص ومعبدها وسوقها ونظامها القضائي وسائر مرافقها المحلية وانهارت السلطة المركزية مما دفع حكام المقاطعات إلى الاعتماد على أنفسهم في العناية بمناطقهم وحمايتهم من الاعتداء عليها والعناية بوسائل الري دون توقع مساعدة من الحكومة المركزية .

كما دفعت الأزمة التي كانت تجتاح البلاد حكام الأقاليم أن يقوموا بتجنيد فرق محلية من أبناء المقاطعات للدود عن مقاطعاتهم .

ولم يك هذا الإقطاع شراً كله فلئن قاد البلاد إلى التفكك والاضمحلال إلا أنه دفع أقاليمها في النهاية إلى التنافس فصاحب المقاطعة يسعى إلى رفع شأن مقاطعته وهو يسعى إلى توسيع رقعته وهذه صورة أخرى من صور العودة إلى الوحدة .

بل لقد كان لكل حاكم إقليم من الإدارات الحكومية ما يشبه إدارات الدولة المركزية<sup>(١)</sup> .

غير أن الملك سنوسرت الثالث قد استطاع في عصر الأسرة الثانية عشرة أن يقضى على استقلال حكام المقاطعات وأن يعيد للبلاد وحدتها ولكن الطابع المحلي ظل غالباً .

وظلت إلى عهد طويل فكرة المعبود المحلي والعلم الخاص بكل مقاطعة وبقيت هذه السمات المحلية تظهر في فترات مختلفة من التاريخ الفرعوني حينما ضعفت السلطة المركزية .

ويرجع الفضل إلى حكام المقاطعات في مصر العليا في عدم استطاعة الهكسوس الاستقرار في استعمارهم لمصر .

---

(١) مصر والشرق الأدنى القديم : نجيب ميخائيل جزء أول ص ٢٧٥

ولقد ظلت طيبة طوال حكم الهكسوس إقليما مصرية حتى استطاع أمراء طيبة في نهاية الأمر طرد المستعمر الفاصب .

وفي خلال العصر اليوناني أخذ البطالمة بنظام حكام الأقاليم ولقد كانوا في بادئ الأمر من العسكريين ثم لما استقرت الأمور جمع الحكام بين السلطة العسكرية والمدنية ولقد كان للاسكندرية مجلس Boule وكان لهذا المجلس سلطة أقرار الأمور التجارية وتنفيذ قرارات الحكومة المركزية .

كما قسمت مصر إلى ثلاثة أقسام وقسم كل إقليم إلى مقاطعات فلقد كان بالدلتا عشر مقاطعات وباقليم طيبة عشر مقاطعات وبمصر الوسطى ست عشرة مقاطعة .

وانقسمت المقاطعات إلى وحدات صغيرة كالمدينة والقرية وفي العصر الروماني ظل هذا النظام سائدا وكان حاكم المقاطعة لا يمكنه بمقاطعته أكثر من خمس سنوات .

وفي أواخر الحكم البيزنطي ضعفت سلطة الحاكم الروماني واستطاع حكام المقاطعات أو الأقاليم أن يستقلوا بالحكم في مقاطعاتهم بل وأن يكون تحت إمرتهم قوة عسكرية من الأقباط سكان البلاد الأصليين .

حيث كانت الدولة البيزنطية قد غيرت من سياستها التي اتبعتها أيام قوتها وهي عدم تجنيد المصريين في الجيش .

فلقد دلت أوراق البردي على أن معظم الجنود في هذه القوات كانوا من الأقباط وكانت مهمة هذه القوات هي مساعدة الموغنين في أعمالهم والقضاء على قطاع الطرق وإخماد الثورات الديفية والاشتراك في جباية الضرائب (١) .

---

(١) مصر في عهد الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ص ١٣ دكتوالة



وهكذا أصبح الحكم في نهاية العصر الروماني أقرب إلى نظام الإقطاع منه إلى الدولة الموحدة القومية .

وفي خلال الحكم العربي لم يحدث تغيير في النظم الإدارية إلا من حيث أنه قد أعيدت للحكومة المركزية قوتها وأصبح حكام الأقاليم خاضعين خضوعا تاما للسلطة المركزية في القسطنطينية أو القاهرة .

وقد أخذ العرب بالتنظيم الرومانية في الإدارة فلقد كانت مصر مقسمة إداريا بعد الفتح مباشرة إلى قسمين رئيسيين مصر العليا ، مصر السفلى .

حيث يذكر بن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر وأخبارها) أن الخليفة عمر بن الخطاب قد توفي وعلى مصر أميران عمرو بن العاص على الوجه البحرى . وعبد الله بن سعد بن أبي سرح على الصعيد .

وكان لعمرو بن العاص الرئاسة العليا أى ولاية مصر كلها (١) .

وهذان القسمان الرئيسيان كانا مقسمين إلى كور ويقال أنه كان بها ثمانون كوره (٢) .

وهذه بدورها مقسمة إلى قرى ولفظ كورة مشتق من الاسم اليوناني Xwqa كوره التى كان على رأسها (صاحب كوره) وهذا اللقب ترجمة مضبوطة للفظ اليوناني بجاركوس أما فى القرى فقد كان يحكمها الموازيت ومعناها رؤساء أو مشايخ القرى وهذه الكلمة مقابلة للكلمة البيزنطية ميزونزوس وكان كل هؤلاء الحكام تحت سلطة الوالى مباشرة وقد أورد أبو صالح الأرمنى فى كتابه كنائس وأديرة مصر بياناً يشمل النواحي والكفور بكل

---

(١) مصر فى فجر الاسلام : دكتورة سيدة الكاشف ص ٢٨ .

(٢) الانتصار بواسطة عقد الامصار لابن دقماق جزء ٤ ص ٢ .

كوره في عهد الخليفة المعتصم بالله الفاطمي (١) .  
الوجه البحرى

المجموع	عدد الكفور	عدد النواحي	الكورة ١
٤٥٢	١٥٨	٢٩٤	الشرقية
٨٩	٤١	٤٨	المرتاحية
٧٠	٣١	٣٩	الدقهلية
٧٤	٦	٦٨	جزيرة قويسنا
٣١٤	١٦٥	١٤٩	الفريسة
١٢٩	٣٢	٩٧	السنودية
١٠١	٣٢	٦٩	المنوفيتين
١٣	٣	١٠	نوة والمزاحتين
٦	—	٦	النسراوية
٣	—	٣	رشيد الجديدة وادكو
٦٤	٢٣	٤١	جزيرة بنى مصر
١٧٦	٨٩	٨٧	البحيرة وحوف رمسيس
١٥٩٨	٦٨١	٩١٧	المجموع

الوجه القبلى

المجموع	عدد الكفور	عدد النواحي	الكورة
٩٧	٢٧	٧٠	الجيزية
١٧	٤	١٣	الأطفيحية
١٤	١	١٣	البوصيرية
٩٦	١١	٥٥	الفيومية
١٠٥	٢١	٨٤	الاشمونين
١١١	٥٧	٥٤	الهنساوية
٥٤	٣٢	٢٢	الاسيوطية
٤٦٤	١٥٣	٣١١	المجموع

جملة النواحي والقرى  
بالوجه القبلى والبحرى

المجموع	الكفور	جملة النواحي	
١٥٩٨	٦٨١	٩١٧	الوجه البحرى
٤٦٤	١٥٣	٣١١	الوجه القبلى
٢٠٦٢	٨٣٤	١٢٢٨	

وفي عصر المماليك كان هناك مدن كبرى تسمى نيايات والنيابة هي وحدة إدارية وسياسية كبرى وكانت سلطة الحاكم عليها أو النائب سلطة كبرى وله حقوق كبيرة وأشد استقلالا من غيره من الحكام ولا يرجع إلى السلطان إلا في الأمور الكبيرة .

أما المدن الصغرى فكانت تسمى ولايات .

وكانت البلاد مقسمة إلى أربع وعشرين وحدة إدارية تسمى كل منها سنجقية ( مديرية ) - ولكنها لم تكن متساوية في الرتبة .

والسناجق هم الذين على السنجقات الآتية

( جرجا والغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة )

أما الكشاف فهم الذين على

( القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم )

وعلى ذلك كانت وظيفة السنجق أعلى رتبة من الكاشف .

وفي عصر محمد علي قسم للقطر المصري إلى عدة مديريات واسعة يتولى كل منها عثمانلى وتقسم هذه المديريات إلى مراكز يديرها موظفون من المواطنين يلقبون بالمأمور، ( الناظر ) وللقرية كالمدينة شيخ يسمى شيخ البلد ويكون من أهل القرية .

وكان حاكم الاقليم يتعدى حدود سلطاته حتى شيخ القرية يسىء استعمال سلطته الشرعية عندها ينفذ أوامر رؤسائه وليست وظيفة شيخ القرية منصبا يقبض صاحبه مرتبه بلا عمل ففي وقت جباية الضرائب كثيرا ما ينال شيخ القرية من الضرب أكثر مما ينال رؤسائه أو أنه عندما يورد مكان القرية



المبلغ المطلوب يضرب الشيخ لتقصير الفلاحين .

ومعنى هذا أن حكام الأقاليم كانوا رهن إشارة الباشا وكان الحكم دكتاتوريا ومركزيا في يد الوالى بل لم يسمح محمد على لحكام الأقاليم بشئ من السلطة أو الاستقلال بل إنه لم يسمح للحكام بالبقاء في أقاليمهم طويلا خشية ازدياد سلطانهم أو محاولة الاستقلال بأقاليمهم (١)

### نشأة الادارة المحلية

وفي ظل الاحتلال أصدر الخديوى توفيق القانون النظامى المصرى فى أول مايو ١٨٨٣ وذلك بناء على اقتراح اللورد دوفرين مبعوث إنجلترا وينص القانون على ما يخص مجالس المديرىات فى أبوابه ( الثانى والثالث والسادس ) ويوضح الباب الثانى من هذا القانون فى مواده المخلفه اختصاصات هذه المجالس :

وأهم هذه المواد :

مادة (٢) : لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لاتكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها .

مادة (٣) : يجب استخراج ( استطلاع ) رأى مجلس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهى :-

١ - إجراء تغييرات فى زمام المديرىات أو زمام البلاد .

٢ - اتجاء طرق المواصلات برا وبحرا أو الاعمال المتعلقة بالرى .

---

(١) المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم تأليف أدوارد لين ترجمة غدى طاهر نور

من ص ٧٠ الى ص ٧٥

٣ - إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والأسواق فى المديرية .  
٤ - الأمور التى تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستخراج رأيه فيها .

٥ - المسائل التى تستشير فيها جهات الإدارة .

مادة (٤) : يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتى  
١ - فى عمليات الطرق والملاحة والرى وفى كل أمر ذى منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه .

٢ - فى مشترى أو بيع أو بدل أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للمديرية أو المحالس أو للسجون أو المصالح الأخرى خاصة بالمديرية وفى تغيير استعمال تلك المباني والأماكن .

مادة (٥) : لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من بادىء نفسه فى المسائل التى تتعلق بتقدم المصارف العمومية والزراعة لتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك .

مادة (٦) : لا يجوز التثام مجلس المديرية إلا عندما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته .

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة فى كل سنة بالأقل وفى اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية أن يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين .

وينوب عنا المدير فى افتتاح المجلس والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود فى مداولاته وعلى باشمهندس المديرية الحضور فى جلسات المجلس ويكون له رأى معدود .

(٧) : لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضرا فيه أكثر من نصف أعضائه .

مادة (٨) : الأعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوه عنها في المادة الثانية والخمسين من هذا الأمر .

مادة (٩) : مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديرية أن يناقضوا فيها أجراء المدير أمام ناظر الداخلية (وزير الداخلية) .

مادة (١٠) : مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

مادة (١١) : لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار (الوزراء) وعند ذلك يشرع في إنتخابات جديدة في ظلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ فض المجلس .

مادة (١٢) : ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتي ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديرية .

## الباب الثالث

في

## تشكيل مجالس المديرية

مادة (١٣) : يكون أعضاء مجالس المديرية بالكيفية الآتية :-

٨ غربية	٦ منوفيه	٦ شرقية
٥ بحيرة	٤ جيزة	٤ قليوبية
٤ بنى سويف	٣ فيوم	٤ منيا
٧ أسيوط	٥ جرجا	٤ قنا
٤ أسنا		

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك وقانون الانتخابات الصادر فى هذا اليوم .

مادة (١٤) : لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يك بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة كاملة للقراءة والكتابة ويدفع مالا مقررا على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنويا وذلك منذ سنتين بالأقل ويكون اسمه مندرجا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالأقل .

مادة (١٥) : لا يجوز انتخاب موظفى الحكومة الملكيين ( المدنيين ) والعسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات .

مادة (١٧) : تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة .

## الباب السادس

### احكام عمومية

مادة (١٤٤) : المطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائنة فى دائرة مجلس المديرية يحكم فيها حكما باقا بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومى عن



## الحضرة الخديوية (١)

ولاشك أن الظاهرة الواضحة في اختصاصات هذه المجالس أنها مجالس استشارية ولهذا بقيت هذه المجالس صورية وغير ذات فاعلية .

وكان أهم شأن لها في الواقع هو ماورد في المادة الثانية عشرة من حيث انتخاب عضو مجلس شورى القوانين من بين أعضاء مجالس المديریات .

لهذا كثيرا ما كان الأعضاء يرشحون أنفسهم للمجالس المديریات لا حبا فيها ولكن لأنها الطريق الوحيد لانتخابهم أعضاء بمجلس شورى القوانين .

ويمكن القول : إن هذه المجالس لم تعط نظاما للحكم المحلى ولو أنها منتخبة إلا أنها لم تتمتع باختصاصات حقيقية ولم يعترف لها بالشخصية المعنوية المستقلة ولهذا اعتبرت من الوجهة القانونية أنها فرع من فروع الحكومة المركزية (٢) .

وظل هذا النظام الإدارى قائما حتى صدر القانون رقم ٢٢ فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٩ - الذى عدل هذا النظام تعديلا محليا لا مركزيا بالمعنى الصحيح .

ويعتبر هذا القانون أساسا لا بأس به للنظم المحلية فى مصر للأسباب الآتية :-

أولا : اعترف هذا القانون للمجالس المحلية بالشخصية المعنوية كما أعطاها بعض الاختصاصات التى كانت استشارية خصوصا مسائل التربية والتعليم .

ثانيا : أصبح من حقها فرض رسوم مؤقتة فى المديرية لصرفها فى منافع عمومية وخصوصا التعليم وقرارها فيما يختص بالرسوم وفى تخصيصها يكون قطعا أى بدون أن تتوقف على موافقة الحكومة ويصدر به أمر عال مادام لا يتجاوز

---

(١) الادارة المحلية فى مصر : محمد محمود زيتون ص ١٧٧ إلى ص ١٨٠

(٢) موجز القانون الإدارى : دكتور عثمان خليل عثمان ص ١١٧

٥. من مجموع الضرائب فى المديرية أى ضرائب الأطنان ويجب الحصول على موافقة الحكومة فيما يزيد عن ذلك .

ثالثا : أصبح من حق المجلس أيضا أن يقرر بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء بكل بندر أو قرية فى المديرية .

ماعدا البنادر والقرى التى بها مجالس محلية أو بلدية ويعين درجاتهم ( ومع ذلك يجوز لناظر الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد الخفراء فى أى جهة إذا رأى أن حالة الأمن تقتضى ذلك .

رابعا : اشترط موافقة مجلس المديرية مقدما على بعض التدابير الإدارية . ومعنى ذلك أن موافقة مجلس المديرية مقدما لها صفة الإلزام وليست استشارية .

مثل : لا يقام مولد أو سوق لم تجر العادة على إقامته فى المديرية .

لا تنشأ عزبة إلا بعد الترخيص بذلك من المديرية وموافقة مجلس المديرية . وللمجلس المديرية أن يقرر هدم أى عزبة ولو كان مرخصا بها إذا صارت ملجأ لدوى السيرة السيئة أو مأوى للأشقياء .

وله كذلك أن يهدم أى قرية أنشئت بدون ترخيص إذا تعذرت حراستها ولكن اشترط فى الحالتين المذكورتين التصديق على قرار الهدم من مجلس الوزراء نظرا لخطورته .

خامسا : يجب الحصول على موافقة مجلس المديرية أيضا على المشروعات الآتية قبل تنفيذها

١ - إصدار المدير لائحة تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية .

٢ - سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبزال ذلك .

٣ - إصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية في المديرية ولا يسرى على ذلك حكم الفقرات الثلاث في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة .

غير أنه يجب على المدير أن يخبر المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاد للمجلس<sup>(١)</sup>

ثم تلى ذلك فترة ركود بالنسبة لمجالس المديريات ولو أن هذا القانون عدل ثانية من أول يوليو ١٩١٣ بالقانون النظامي رقم ٢٩ وتناول هذا التعديل طريقة التشكيل فقط وانتخاب الاعضاء فلم يمد لمجالس المديريات أى شأن بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية التي حلت محل مجلس شورى القوانين كما عدل النصاب المالى فاكتفى بأن يكون المرشح للعضوية قد دفع منذ سنتين مال أطيان بالمركز قدره خمسة وثلاثون جنيها بدلا من خمسين جنيها وأربعة عشر جنيها بالنسبة للحائز على شهادة عليا بدلا من خمسة وعشرين جنيها .

واكتفى بأن يكون اسم المرشح مدرجا بكشف الانتخاب بالمديرية منذ ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات .

وجعلت مدة العضوية أربع سنوات بدلا من سنتين ويتجدد الانتخاب مدة كل سنتين بالنسبة لنصف الأعضاء :

ولكن الحرب العالمية الأولى عطلت هذه المجالس منذ يناير ١٩١٤ .

وفي ١٩٣٤ صدر القانون رقم ٢٤ الخاص بنظام مجالس المديريات وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٣٤ صدرت لائحة تتضمن النظام الداخلى لمجالس المديريات وطريقة سير أعمالها - كما صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات<sup>(٢)</sup>

---

(١) القانون الادارى : وحيد رأفت ص ٨١٩ الى ص ٨٢٤

(٢) البادىء فى القانون الادارى : دكتور فؤاد الطار ص ٢٠١ ، ٢٠٢

وقد أخذت هذه القوانين بمبدأ الأعضاء الممينين والأعضاء المنتخبين واشترط  
أن تكون الأغلبية للمنتخبين

**أولاً : الأعضاء الممينون :**

- ١ - المدير أو وكيل المديرية في حالة غيابه ويتولى الرئاسة
- ٢ - ممثلون لكل من وزارات المالية والزراعة والصحة والمعارف والأشغال والمواصلات ويتم تعيين هؤلاء بقرار من مجلس الوزراء
- على أنه يجوز للوزارات غير الممثلة في المجالس أن تعين مندوباً أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ولكن ليس لهم حق التصويت .

**ثانياً : الأعضاء المنتخبون :**

يتم اختيار هؤلاء الأعضاء على أساس اثنين من كل دائرة من دوائر مجلس النواب .

**الشروط الواجب توافرها في المرشح لعضوية مجالس المديريات وفقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦**

- ١ - أن تكون سنه ثلاثين سنه ميلادية على الأقل
- ٢ - أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في المديرية وأن يكون مقيماً في المركز أو أحد المراكز التي تتكون منها الدائرة التي يرشح نفسه فيها .

٣ - أن يكون محسناً للقراءة والكتابة .

- ٤ - أن يتوافر فيه نصاب مالي معين وذلك بأن يكون المرشح ممن يدفعون عن أرض زراعية يملكها في المديرية ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً سنوياً .
- وبالنسبة للعضو المنتخب عن دائرة مكونة كلها من عاصمة المديرية تعتبر عوائد المباني التي تحصل للحكومة ضمن الضريبة المشترطة .



وقد حدد القانون شرط النصاب المالى فى مديرية أسوان فخفضة إلى الثلث كما تجاوز القانون عن شرط النصاب المالى فى دائرة الدر .

٥ - أن يرشح نفسه ويودع فى خزينة المديرية عند الترشيح خمسين جنيهًا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بدائرتة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل فى الانتخاب .

وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمرشحي دائرة الدر بمديرية أسوان

٦ - عدم الجمع بين عضوية المجلس ومجالس أخرى أو وظائف، عامة كما حرم العضوية على الموظفين فى شركة من الشركات التى تستغل أحد المرافق العامة الكائنة فى دائرة اختصاص المجلس وكذلك حرم العضوية على أعضاء مجالس إدارات هذه الشركات أو مديريها .

### اختصاصات مجالس المديريات

تمحدث للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ عن اختصاصات مجالس المديريات فى الباب الثانى تبدأ باختصاصاتها فى الشؤون الصحية وللأسف لم يحدد هذه الاختصاصات على سبيل الحصر .

#### أما فى شؤون التعليم :

فأفقد كان من حق مجالس المديريات أن تشرف وتدير التعليم الأولي غير أنه فى أواخر ١٩٥٠ توات وزارة التربية والتعليم هذه المسئولية طبقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ .

#### الشؤون الزراعية :

قرر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بعض الاختصاصات الزراعية لمجالس المديريات كإنشاء المتاحف والمعارض المحلية وإنشاء المزارع النموذجية ونشر التعاون الزراعى .

ولكن هذه الاختصاصات لم توضع موضع الممارسة لمدة طويلة .

ولم يكن رأى مجالس المديريات نهائيا فى شئون الرى .

#### شئون المواصلات :

أما فى شئون المواصلات فلقد كان رأى المجلس يؤخذ مقدما فى إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وتكون موافقة المجلس أو المديرية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وتكون موافقة المجلس لازمة مقدما فيما يخص السكك الحديدية الزراعية ( ماده ١٢ من قانون عام ١٩٣٤ ) .

كذلك يجب أخذ رأى المجلس مقدما فيما يعرض للبيع من الأراضى الفضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء فى مدن المديرية وقراها التى ليس لها مجالس بلدية .

وفى إنشاء المباني الداخلية فى أملاك الحكومة العامة وتخصيصها أو تغيير استعمالها أو ازلتها .

ولا يدخل فى ذلك ما هو خاص بأعمال الرى والكبارى ( ماده ١٣ )

#### الشئون الخاصة بالامن العام :

لم يحدث تغيير يذكر فى هذه الاختصاصات عما كان عليه فى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩

#### شئون الضرائب :

لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأتبان فى المديرية ويكون قرارها قاطعا .

ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأتبان فى المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع الضرائب أو أن يقرر رسوماً إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية ولا يكون قراره نافذاً في هذه الأحوال إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك ويجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

وللمجلس (فضلاً عن ذلك) أن يبدى من نفسه للمدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شئون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العلم والصحة والتعليم والصناعة والتجارة .

### الرقابة على مجالس المديرية

كانت مجالس المديرية خاضعة لوصاية أو رقابة الحكومة المركزية ومظاهر هذه الرقابة .

- ١ - حق حل المجالس .
  - ٢ - حق اعتماد بعض القرارات من السلطة المركزية .
  - ٣ - حق اعتماد الميزانية من السلطة المركزية .
  - ٤ - حق اعتماد الحساب الختامي من السلطة المركزية .
  - ٥ - حق السلطة المركزية في التفتيش على أعمال المجالس وحساباتها .
- ويمكن القول أن مجالس المديرية تشبه إلى حد كبير مجالس المحافظات من حيث أنها أعلى المستويات الإدارية المحلية ويشمل اختصاصها المكاني جميع أنحاء المديرية .

## المجالس البلدية والقروية

عرفت مصر نظام المجالس البلدية لأول مرة عام ١٨٩٠ حين صدر الأمر العالى بتاريخ ٥ يناير من تلك السنة بإنشاء مجلس بلدى بمدينة الإسكندرية بعد مفاوضات مع الدول صاحبة الامتياز فان فى ذلك التاريخ لم يك من حق السلطات المصرية أن تفرض ضرائب أو رسوما على الاجانب الممتازين ( أى من رعاية الدول صاحبة الامتيازات ) بدون رضاهم أو موافقة دولهم .

لذلك كان لزاما أن يقوم نظام بلدية الإسكندرية على أساس مفاوضة مع دول الامتياز واتفاق معها حتى يمكن أن يتحمل الأجانب ما تفرضه المجالس البلدية من رسوم أن ضرائب .

وعلى أساس أن يكون من بين أعضاء هذه المجالس من يمثل الاجانب المقيمين فى الإسكندرية .

وقد نص الامر العالى سالف الذكر على أن يكون عدد أعضاء هذا المجلس ثمانية وعشرين عضوا ونصت المادة الثالثة من الأمر العالى المذكور على أن ستة من أعضاء المجلس يعينون بحكم وظائفهم وهم :-

١ - محافظ الإسكندرية أو من ينوب عنه .

٢ - النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف المختلطة .

٣ - مدير الجمارك أو من ينوب عنه .

٤ - رئيس النيابة بمحكمة الإسكندرية الأهلية أو وكيله .

٥ - الحكيم المعين فى الإسكندرية فى أعلى وظيفة تابعة لمصلحة الصحة .

٦ - المهندس المعين فى الإسكندرية فى أعلى وظيفة تابعة للأشغال العمومية .

أعضاء مختارون وعددهم ثمانية

أعضاء منتخبون وعددهم أربعة عشر عضوا .



### مدة العضوية :

مدة العضوية أربع سنوات وتسقط العضوية عن نصف الأعضاء كل سنتين.  
ولا يتقاضى عضو المجلس أى مكافأة .

### اختصاصات مجلس بلدى الاسكندرية

المجلس البلدى المختلط بالأسكندرية هو الذى ينوب عن المدينة فى إدارة مرافقها البلدية .

٢ - مسئولية المجلس البلدى صيانة الشوارع والميادين والمتنزهات والطرق والتنظيم والمياه والنور والأسواق والسلخانات وأعمال المرافق والإسكان ومساعدة الفقراء والتكايأ والمستشفيات وغير ذلك .

### اجتماعات المجلس

كانت اجتماعات المجلس مرة واحدة فى كل شهر ثم عدل ذلك بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ الذى نص فيه على أن يكون الاجتماع أسبوعيا .

والجلسات سرية وغير مصرح للعامة حضورها طبقا للمادة ٢٤ من الأمر العالى الصادر بإنشاء المجلس .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٣ صدر قرار مجلس النظار بإنشاء مجالس بلدية فى تسع مدن منها مدينة دمياط .

وأخذ عدد هذه المجالس يزداد إلى أن رأت الحكومة أن تضم لائحة أساسية فى شكل قرار وزارى صادر من وزير الداخلية فى ٤ يوليو سنة ١٩٠٣

وفى ١٨٩٥ طالب سكان المنصورة باحياء الأمر العالى الصادر فى ٨ يوليو ١٨٨١ والذى ظل معطلا وهو يقضى بإنشاء قوميون بلدى ويرخص لسكان المنصورة أن يقرروا عوائد رسومات دفع بالرغبة والاختيار على البضائع الصادرة

منها والواردة إليها وذلك لأجل الاستعانة على رصف الشوارع وإنشاء البالوعات والتتوير وحفظ وصيانة الطرق والشوارع .

وقد استجابت الحكومة لهذه الرغبة في ٢٣ مايو ١٨٩٦ ورأت الحكومة وهي تستجيب إلى هذه الرغبة أن تجرب نظاما وسطا بين بلدية الإسكندرية وبين المجالس البلدية الأخرى فأشركت الأجانب المقيمين بالمنصورة في انتخابات وعضوية مجلسها البلدى مقابل قبولهم وتعهدهم بدفع العوائد ورسوم البلدية وصدر قرار وزارى أن يكون عدد الأعضاء المنتخبين فى المجلس البلدى لمدينة المنصورة ثمانية - أربعة من الأهالى وأربعة من الأجانب ولقد كان هذا غيا فى هذا القرار إذ كيف يتساوى عدد ممثلى الأغلبية مع عدد ممثلى الأقلية من الأجانب .

ولقد بلغ عدد هذه المجالس المختلطة ثلاثة عشر مجلسا . (١)

ولقد كان لنجاح بلدية المنصورة والإسكندرية وظهور أثر ذلك فى العمران أثر كبير فى أن اهالى المدن والبنادر الأخرى طالبت أن ينشأ لهم مجالس محلية وكذلك القرى وفى ٩ فبراير ١٩١٨ صدر قرار وزير الداخلية بإنشاء المجالس المحلية .

### تشكيل المجالس المحلية

#### أولا : أعضاء معينون :

١ - الرئيس تكون رئاسة المجلس للمدير فى حاضرة المديرية والمحافظ فى قاعدة المحافظة ومفتش الصحة بالجبهة ( وفى المدن غير بنادر المديرىات يكون مأمور المركز عضوا قانونا فى المجلس ويرأس الجلسات فى حال حدوث مانع

---

(١) القانون الإدارى دكتور وحيد رأفت ص ٩١٢

من حضور المدير . وفي غير المدن . بتأدر المديرية أو المركز تعين وزارة الداخلية الموظف الذى تخول إليه اختصاصات مأمور المركز .

**ثانيا : أعضاء منتخبون :**

أربعة أعضاء من الأهالى ينتخبون بالطرق المعينه باللائحة الأساسية ولا يوجد فى المجالس المحلية أعضاء منتخبون من الأجانب كما هو الحال فى المجالس البلدية المختلطة.

**ثالثا : أعضاء مختارون :**

يمكن لوزير الداخلية أن يعين بصفة أعضاء بالمجلس المحلى واحدا أو اثنين من أعيان المدينة .

وقد أضيفت هذه الفقرة إلى اللائحة ١٤ يوليو ١٩٠٩ بقرار ١٥ مارس عام ١٩٢٠ .

**واقدم المجالس المحلية فى مصر هى :**

١ - أبو تيج	٢ - ابوقير	٣ - إخميم
٤ - أسوط	٥ - اسوان	٦ - البلينا
٧ - بيا	٨ - بلقاس	٩ - بلبيس
١٠ - دمياط	١١ - دسوق	١٢ - إدفو
١٣ - إمنيا	١٤ - الفشن	١٥ - فـوه
١٦ - جرجا	١٧ - الجيزة	١٨ - كفر الشيخ
١٩ - الأقصر	٢٠ - ملوى	٢١ - منفوط
٢٢ - المطرية	٢٣ - منوف	٢٤ - منيا القمح
٢٥ - قنا	٢٦ - رشيد	٢٧ - سمندود
٢٨ - منورس	٢٩ - السنبلوين	٣٠ - شبين القناطر

٣١ - شبين الكوم	٣٢ - شرين	٣٣ - سوهاج
٣٤ - السويس	٣٥ - طهطا	٣٦ - قلا
٣٧ - طما	٣٨ - مناغة	٣٩ - سمالوط
٤٠ - المعصرة	٤١ - فاقوس	٤٢ - قوص
٤٣ - اشمون	٤٤ - العطف	٤٥ - قليوب
٤٦ - طوخ	٤٧ - طما	٤٨ - بني مزار
٤٩ - المنزلة	٥٠ - النخيلة بأسوط	٥١ - باجور
٥٢ - فارسكور	٥٣ - كوم النور	٥٤ - نقادة
٥٥ - ديروط	٥٦ - الفكرية	

#### طريقة انتخاب الاعضاء المنتخبين :

عدد الأعضاء المنتخبين أربعة في كل مجلس محلى يختارهم الناخبون والناخبون للمجلس المحلى هم كل الذكور من الأهالى البالغين سن خمسة وعشرين عاما الذين يدفعون سنويا على الأقل ٢ جنيه بصفة عوائد أملاك مبنية أو ٤ جنيهات بصفة مال أطيان في دائرة المدينة .

#### اختصاصات المجالس البلدية والقروية

هذه الاختصاصات ذكرتها المادة ٤ من لائحة ١٤ يوليو ١٩٠٦ وكانت  
تتلخص فى :-

١ - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يأخذون مرتباتهم من ميزانية المجلس وكذا توقيع العقوبات التأديبية عليهم بحسب القواعد التى تقرها وزارة الداخلية .

٢ - تحصيل الرسوم الخاص بها والتى تخصص لها إدارة إيرادات المدينة .



٣ - إدارة المرافق البلدية كأشغال التنظيم والطرق والكنس والرش وكساء الأرضيات وتزوير الطرق من الميادين العمومية .

٤ - الإجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي للمدينة كالتحسين بالمراحيض العمومية والتجارية والحيوانات والأسواق العمومية والمولد والمجازر .

٥ - أشغال المياه والمقصود بذلك توفير المياه الصالحة للشرب .

٦ - أشغال المطافيء وكل الإجراءات الخاصة بمكافحة الحريق .

٧ - وضع الميزانيات (الإيرادات والمصروفات) كل سنة للمدينة ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوي عن خلاصة الأعمال .

٨ - وأخيرا كل الأشغال التي تنوط المجلس بها وزارة الداخلية .

( ويؤدي المجلس اختصاصاته على مسؤوليته وعاقبه بلا أدنى ارتباط أو ضمان من الحكومة غير أن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية عين اختصاصات هذه المجالس على وجه التحديد حين نص في مادته التاسعة .

على أن يختص المجلس البلدي بوجه عام بمرفق الصحة والتنظيم في دائرته .  
ونصت المادة السادسة عشرة من القانون من أن :-

للمجلس البلدي أن يبدى رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة بالبلدية التي يمثلها وعلى الأخص الشؤون الصحية العامة وطرق المواصلات والأمن العام والتعليم والصناعة والتجارة وكل مايؤدي إلى تقدم العمران وترقية وسائل الحضارة في المدينة .

ويتولى رئيس المجلس إبلاغ هذه الرغبات إلى الجهات المختصة .

وترسل صورة منها في الوقت نفسه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويمكن القول إجمالا أن هذه الاختصاصات كما حددها القانون تنحصر في

أربع حالات :

أولاً : أمور بحق للمجلس إقرارها دون أن تخضع قراراته للمستويات الأعلى أو تصديق من السلطة المركزية .

١ — تخطيط المدينة وشق الشوارع وتعديلاً وتعبيدها وصيانتها وإنارتها.

٢ — توفير الماء الصالح للشرب .

٣ — النظافة العامة وإنشاء الحمامات .

٤ — المغاسل العامة والمذابح .

٥ — تصريف المياه والفضلات وما يتبعه من تنفيذ عمليات المياه وحرق

القمامة .

٦ — إنشاء المنزهات العامة والمضاييف والمشاتي وتعبيدها .

٧ — إنشاء المستشفيات العامة والمصحات والمعازل الصحية والمستوصفات

ومعاهد القابلات وغير ذلك من المنشآت والمؤسسات العامة .

٨ — رفع المستوى الثقافي والتعليمي بإنشاء المكتبات والمقاصف ودور

التمثيل والسينما والنوادي الرياضية والمؤسسات الاجتماعية .

٩ — أعمال الإسعاف والإنقاذ .

١٠ — الوسائل المحلية للنقل العام .

ثانياً : أمور تستلزم موافقة الحكومة المركزية على القرارات التي تصدر

من المجالس البلدية بشأنها .

١ — الأعمال الخاصة بالتعديل الجوهري في شبكات الماء والكهرباء

والأعمال الخاصة بتعديل وترميم المحطات الرئيسية للمياه والكهرباء والمجاري .

٢ — وسائل ضواعم وزوائد التنظيم متى زادت قيمتها على ثلثمائة جنيه .

٣ — تعريفات المياه والتيار الكهربائي .

٤ — الأعمال الأخرى الواردة في الميزانية المعتمدة والتي تزيد قيمتها على

الحد الذى يعين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا يقل ذلك الحد عن خمسمائة جنيه وفي هذه الحالة يجوز للمجلس أن يقوم بتلك الأعمال إذا لم يبد الوزير رأيه فى ظرف شهرين من تاريخ تقديم أوراق هذه الأعمال إليه .

٥ - التصرف بمقابل فى أموال المجلس من عقار مهما كانت قيمته أو منقول تزيد قيمته على مائة جنيه وكذلك الإيجارات التى تزيد على ثلاث سنوات .

٦ - الزول بغير مقابل عن حقوقه فى الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التى يملكها أو يقوم بإدارتها .

٧ - المسائل التى تخضع لتصديق مجلس الوزراء ومنها عقد قرض أو الارتباط بتمهيد يترتب عليه إتفاق مبالغ من ميزانية سنة أو سنوات مقبلة .

٨ - المسائل التى تتطلب إصدار قانون كالمشروعات ذات النفع العام الخاصة بتوريد المياه وتوليد الكهرباء والغاز إذا ما عهد باستغلالها إلى أفراد أو شركات .

**ثالثا : قرارات الحكومة التى يتوقف نفاذها على موافقة سابقة من المجلس البلدى :**

ويمكن اجمال هذه المسائل فيما يلى :-

- ١ - تغيير اسم المدينة
- ٢ - اللوائح المحلية التى يصدرها المحافظ أو المدير وكذلك تعديلها أو إلغاؤها غير أن القانون أجاز للمافظ أو المدير فى حالة الوفاء أو الأمور المستعجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس .

على أن يدعو الرئيس المجلس فورا لجلسة غير عادية لاستصدار قرار بشأنها .

- ٣ - إدارة الفنادق والنوادي والبيوت المؤتثة المعدة للتأجير والمقاهى

والمطاعم والملاهي ودور التمثيل والسينما وما شابه ذلك من المحال التي ينبغي الترخيص بها قبل إنشائها وإدارتها ويتعين على المجلس في هذه الحالة أن يصدر قراره في ظرف شهرين من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبر الأمر مرفوضاً.

رابعاً : قرارات تتخذها الحكومة ويكتفى فيها بأخذ رأى المجلس وفي هذه الحالة لا تلزم الحكومة بالأخذ بهذا الرأى فلها أن تعدل عنه مثل :-

١ - تغيير حدود المدينة

٢ - تنظيم النقل في دائرة اختصاص المجلس

٣ - تنظيم حركة المرور في شوارع المدينة

٤ - الترخيص بإدارة المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة .

٥ - إنشاء مدارس أو مستشفيات للحكومة أو لمجلس المديرية ونقلها أو

إلغائها وإنشاء الجبانات ونقلها أو إلغائها .

٦ - إقامة الاسواق أو الموالد .

٧ - إنشاء المباني الداخلية في أملاك الحكومة العامة وأملاك مجلس المديرية

وتخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها فيما عدا أعمال الري والكبارى

٨ - ما يعرض للبيع في البلدة من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة أو

لمجلس المديرية والمعدة للبناء .

٩ - ما يعرض للبيع في البلدة من الأراضي الزراعية أو لمجلس المديرية

إذا كانت على مسافة ألف متر على الأكثر من حدود اختصاص المجلس على أنه

يحوز التجاوز عن رأى المجلس إذا امتنع المجلس عن إبداء رأيه أو تأخر في

إبداء هذا الرأى في ظرف شهرين من تاريخ وصول الأوراق إليه . (١)

---

(١) مبادئ في القانون الإداري : دكتور فؤاد المطار ص ٢٦١



## الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للمجالس المحلية من :-

١ - الإعانة التي تقرها الدولة سنويا للمجالس المحلية وكانت هذه الإعانة في بادئ الأمر هي الأساس في الموارد المالية للمجالس .

٢ - الموارد الخاصة كأثمان المياه والإضاءة ورسوم إشغال الطريق وإيرادات المجازر والتنظيم .

٣ - الضرائب الاختيارية وقد أصبحت هذه الرسوم والضرائب إجبارية .

٤ - الضرائب الإضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتي كانت تحصل لحساب المجلس ثم تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتوزيعها على المجالس بنسبة الاحتياجات المالية لكل منها وعدد السكان ونسبة الإيرادات الواردة من كل منها .

وتطبيقا لذلك صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ متضمنا في مادته الأولى تقرير ضريبة سنوية إضافية بنسبة ١٠٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لحساب المجالس البلدية .

كما فرضت ضريبة إضافية على ضريبة المهن الحرة على أن تحصل هذه الضريبة لشؤون البلدة التي حصلت منها .

٥ - أجاز المشرع للمجالس المحلية أن تقرر رسوم مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي تديرها وأخرى مقابل استعمال الأملاك العامة التي آلت إليه مباشرة شئونها وتقرير رسوم إضافية على المباني .

وللمجلس أن يقرر هذه الرسوم في البلاد التي يقرر عليها ضرائب كما لو كانت هذه الضرائب مفروضة عليها .

٦ - أجاز المشرع فرض رسوم خاصة أوضع القانون على وجه التحديد

الحالات الق تخضع لها مثل الرسوم على المحال العمومية والأندية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأعمال الصناعة والتجارة ومحال بيع المشروبات الروحية والملاهي ومراكب الصيد والنزهة والعقارات التي انتفعت من المشروعات العامة والأسواق سواء كانت تابعة للحكومة أم مرخصا بإدارتها للأفراد والهيئات والشركات واستغلال الشواطئ، والسواحل .

### المجالس القروية

تخضع هذه المجالس لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .  
وتشكل هذه المجالس من أعضاء معينين وأعضاء منتخبين .  
الأعضاء المعينون هم :

- ١ - مأمور المركز أو البندر أو الموظف الذي يندبه وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية ويتولى الرئاسة .
- ٢ - ممثل إدارة البلديات .
- ٣ - أحد أطباء الصحة .
- ٤ - عمدة القرية أو عمدة القرى التي يتألف منها المجلس :

الأعضاء المنتخبون :

- أوجب القانون ألا يقل عدد هؤلاء الأعضاء عن ستة ولا يجاوز تسعة على أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .  
الشروط الواجب توافرها في المرشح :
- هي نفس شروط المرشح في المجالس البلدية مع اختلاف بسيط من حيث النصاب المالي .

### اختصاصات المجالس القروية

يتبين من أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ أن هناك تشابها كبيرا بين اختصاصات المجلس البلدي والقروي .

## الموارد المالية

تشبه إلى حد كبير الموارد المالية للمجالس البلدية .  
نظام الادارة المحلية

### في عصر الثورة

في سنة ١٩٥٥ صدر القانون ٦٦ خاصا بنظام المجالس البلدية وملفيا  
للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ويشتمل هذا القانون ٨٢ مادة في سبعة أبواب .  
وأهم ما استحدثه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ إنه قضى على التفرقة القائمة  
بين المجالس البلدية والقروية .

وبالرغم من اتجاه المشرع منذ عام ١٩٤٥ إلى إخضاع المجالس البلدية إلى  
تشريع واحد فانه جرى أيضا على استثناء بعض المدن التي تحيط بها اعتبارات  
خاصة ونظمها بقوانين خاصة .

مثال :

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة  
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بصدد إنشاء المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية القانون  
رقم ١٤٨ لسنة ٥٠ بخصوص إنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد والقانون  
رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ والذي يقضى بإنشاء مجلس بلدى مصيف رأس البر .

## الباب الاول

### في انشاء المجالس البلدية وتشكيلها

مادة (١) : يكون إنشاء المجلس البلدى بقرار من وزير الشؤون البلدية  
والقروية يحدد فيه دائرة اختصاصه ويجوز أن تشمل أكثر من بلد في دائرة  
المحافظة أو المديرية وفي هذه الحالة يعين الوزير البلد الذى فيه مقر المجلس ويطلق  
على المجلس اسم هذه البلد .

مادة (٢) : يؤلف المجلس من :-

أ - المدين أو المحافظ ويكون له الرئاسة

وفي حالة غيابة ينوب عنه من يقوم مقامه في وظيفته وفيما عدا البلاد التي يصدر بشأنها قرار خاص وزير الشؤون البلدية والقروية - يجوز للمدير أو المحافظ أن ينوب عنه في رئاسة المجالس الواقعة خارج مقر المديرية أو المحافظة وكيل المديرية أو المحافظة أو مأمور المركز أو مأمور البندر أو مأمور القسم في محافظات الحدود بحسب الأصول :

ويجوز له ندب من ينوب عن مأمور المركز أو البندر في حالة غيابه .

ب- أعضاء معينون بحكم وظائفهم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع الوزراء المختصين ويمثلون كلا من وزارات الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والأشغال العمومية والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والمالية والاقتصاد .

ويجوز أن يعين بالطريقة ذاتها في المجالس التي تقع في دائرة اختصاصها ميناء أو بلد على الحدود عصنو يمثل مصلحة الجمارك .

ويجوز للوزارات غير المثلة في المجلس أن تندب من يمثلها عند النظر في أمر يتعلق بها وبشترك هؤلاء المندوبون في المناقشات دون التصويت .

ج - أعضاء ينتخبون لا يقل عددهم عن سبعة ولا يزيد عن اثني عشر .

ويجوز تعيين أربعة أعضاء على الأكثر من أعيان البلد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقرية بناء على اقتراح المدير أو المحافظ .

ويحدد العدد اللازم من الاعضاء المنتخبين والاعيان يقرار يصدره الوزير .

ويراعى دائما أن تكون الأغلبية في تأليف المجلس الأعضاء المنتخبين

مادة (٣) . يجب ان تتوافر في الناخب لأعضاء المجلس البلدية

الشروط الآتية :-



- ١ - ان يكون مصريا .
  - ٢ - ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
  - ٣ - ان يكون مالكا في حدود البلد لعقار مبنى أو شريكا فيه أو يشغل عقارا مبنيا عن طريق الانتفاع أو كان مستأجرا لعقار أو مقيما فيه مدة سنة سابقة على تاريخ الانتخاب .
  - ٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه .
    - أ - في جنابة
    - ب - في جنحة سرقة
    - ج - بالحبس
    - د - في جنحة مخدرات
  - ٥ - ألا يكون ممن اشتهر افلاسهم ما لم يك قد مضت خمس سنوات من تاريخ شهر الإفلاس إلا إذا رد إليهم اعتبارهم قبل هذه المدة .
  - ٦ - ألا يكون من المحجور عليهم مدة الحجر أو من المصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم .
  - ٧ - ألا يكون من العاملين من الضباط وصف الضباط والجنود في القوات المسلحة والبوليس أو أية هيئة ذات نظام عسكري مدة خدمتهم .
- مادة (٤) : يشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدى من المنتخبين والاعيان عند الترشيح الشروط الآتية . -
- أولا . أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب للمجالس البلدية في البلد أو البلاد الداخلة في اختصاص المجلس .
  - ثانيا . ألا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة .
  - ثالثا . أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .
  - رابعا . أن يكون محل إقامته العادية في دائرة اختصاص المجلس .

خامسا . أن تكون القيمة الإيجارية لمسكنة أو لمحل عمله اثنين وسبعين جنيها على الأقل في السنة أو أن يدفع ضرائب لا تقل عن خمسة عشر جنيها في السنة فإذا لم يتوافر هذا الشرط في العدد المقرر للأعضاء المنتخبين فيستوفى العدد ممن يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم وإذا تعدد في هذه الحالة من يدفعون النصاب الأدنى يعتبر الشرط متوافرا لديهم جميعا .

ويعفى من شرط النصاب المالى من كان حاصله على مؤهل دراسى عال .  
وعلى المرشح أن يودع خزانة المجلس البلدى عند الترشيح تأمينا قدره خمسون جنيها مصريا يخصصه المجلس للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن الترشيح أو لم يحز في الانتخابات عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل .

ويخفض هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة إلى من يرشح نفسه في إحدا المحاليس الواقعة في دائرة مديرية أسوان و محافظات الحدود .

مادة (٥) : تجرى وزارة الداخلية الانتخابات طبقا لنظام يصدر به قرار من مجلس الوزراء . ويعتبر البلد الذى يجرى فيه الانتخاب دائرة انتخابية واحدة أو عدة دوائر وفقا للقرار الذى يصدر بذلك من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الداخلية وإذا كانت دائرة اختصاص المجلس تشمل أكثر من بلد واحد يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية قرارا بتقسيمها إلى دوائر انتخابية بقدر عدد البلاد الواقعة في دائرة اختصاص المجلس وبيان عدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل دائرة - مصاعيا في ذلك نسبة عدد سكانها إلى عدد السكان الذين تشملهم دائرة اختصاص المجلس .

مادة (٦) : لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس البلدى ومجلس البرلمان أو مجلس المديرية أو مجلس بلدى آخر فإذا انتخب أحد في أكثر من مجلس

وجب عليه أن يختار واحد منها في خلال ثمانية أيام من تاريخ صيروره انتخابه نهائيا في المجلس الذي انتخب فيه أخيرا وإلا تثبت له عضوية هذا المجلس الأخير وسقطت عنه عضوية المجلس أو المجالس التي سبق انتخابه عنها.

وفيا عدا الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس البلدى وتولى الوظائف العامة بأنواعها وكذلك وظائف العمدية ومشايخ البلاد فاذا انتخب احد هؤلاء في أحد المجالس البلدية ورغب في عضوية المجلس وجب عليه أن يستقيل من منصبه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صيروره انتخابه في المجلس نهائيا - وعليه أن يخطر رئيس المجلس البلدى بذلك الميعاد المذكور وإلا سقطت عضويته .

مادة (٧) : مدة المجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين لسبب من الأسباب يحل محله من كان حائزا من المرشحين الذين لم يتسم انتخابهم على أكثر الأصوات الصحيحة التي اعطت بشرط أن تكون أكثر من العشر وإذا تحقق ذلك لاكثر من واحد أجرى المجلس القرعة لتعيين من يكون عضوا وفي حالة عدم توافر الشرط المذكور وجب إجراء انتخاب تكميلي لاختيار العضو الجديد في خلال شهرين من تاريخ الخلو .

وتجرى قبل انتهاء مدة المجلس بشهرين على الأقل انتخابات جديدة لمدة أخرى فاذا مضى هذا الميعاد ولم تتم الانتخابات استمرت نيابة الأعضاء إلى حين تمام الانتخابات

وتجتمع هيئة المجلس من تلقاء نفسها إذا لم توجه الدعوة للأعضاء الجدد في خلال شهر على الأقل من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب .

## الباب الثانى

### فى اختصاصات المجالس المحلية

مادة (٨) : يختص المجلس البلدى بوجه عام بمرافق الصحة والتنظيم فى دائرته ويقوم بوجه خاص بالأعمال الآتى بيانها :-

١ - تخطيط البلد وشرق الشوارع وتعديلها وتعييدها وصيانتها وإنارتها وكذلك إنشاء المتزهات وتعبيدها .

٢ - النظافة العامة .

٣ - توفير الماء الصالح للشرب .

٤ - تصريف المياه والفضلات .

٥ - إنشاء المذابح وإدارتها .

٦ - إطفاء الحرائق .

مادة (٩) : يقوم المجلس فى دائرة اختصاصه بتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والطرق والمحال التجارية والصناعية والمجارى وغير ذلك من القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة للبلد .

ولكل جهة من الجهات الحكومية ذات الشأن فى تنفيذ هذه القوانين واللوائح أن تراقب حسن تنفيذها من جانب المجلس وعلى المجلس أن يراعى ما يبلغ له من إرشادات عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية فى هذا الشأن .

مادة (١٠) : يجوز للمجلس البلدى فى دائرة اختصاصه أن ينشئ أو يدير بالذات أو بالواسطة الأعمال الآتى بيانها :-



- ١ - عمليات توليد الكهرباء والغاز
  - ٢ - المصايف والمشاتي
  - ٣ - المجارى
  - ٤ - أعمال الإسعاف والإغاثة
  - ٥ - الملاجىء
  - ٦ - المستشفيات العمومية والمصحات والمعازل الصحية والمستوصفات ومعاهد القابلات وغير ذلك من المنشآت والمؤسسات الصحية.
  - ٧ - الحمامات والمناسل العمومية
  - ٨ - أفران حرق القمامة
  - ٩ - الأسواق العمومية وأسواق المأكولات وحلقات الأسماك والأقطان وصواحل الغلال .
  - ١٠ - المعارض
  - ١١ - المتاحف والمكتبات العامة ودور التمثيل والسينما والملاهي وغيرها من المحال العمومية والأندية الرياضية والمؤسسات الاجتماعية .
  - ١٢ - الوسائل المحلية للنقل العام
  - ١٣ - توفير المواد الغذائية والكساء عند الضرورة
  - ١٤ - المساهمة في إنشاء المساكن الشعبية
- ويجوز للمجلس في دائرة اختصاصه أن يقوم بأي عمل آخر من الأعمال ذات المنفعة العامة بموافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .
- مادة (١١) يجب الحصول على موافقة المجلس البلدى في الأمرين الآتين :-
- ١ - تغيير اسم البلد

٢ - اللوائح المحلية التي يصدرها المدير أو المحافظ لتسرى في دائرة اختصاص المجلس وكذلك تعديلها أو إلغاؤها .

وعلى المجلس أن يصدر قراره في خلال شهرين من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبر الأمر مرفوضا والمدير أو المحافظ في حالة ظهور وباء أو حدوث أمر من الأمور المستعجلة — أن يتجاوز عن موافقة المجلس بالنسبة إلى ما هو منصوص عليه في الفقرة السابقة وعلى رئيس المجلس في هذه الحالة دعوة المجلس فورا للانعقاد في جلسة غير عادية لاستصدار قرار .

مادة (١٢) : يجب أخذ رأى المجلس البلدى المختص مقدما في الأمور الآتية : —

- ١ - تغيير حدود البلد .
  - ٢ - تنظيم النقل العام في دائرة اختصاص المجلس .
  - ٣ - تنظيم حركة المرور .
  - ٤ - إنشاء مدارس ومستشفيات للحكومة أو لمجلس المديرية وكذلك نقلها أو إلغاؤها .
  - ٥ - إنشاء الأسواق وإقامة الموالد .
  - ٦ - إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة وأملاك مجلس المديرية وكذلك تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها .
  - ٧ - ما يعرض للبيع من الأراضى للقضاء المملوكة للدولة أو لمجلس المديرية والمعدة للبناء في البلد .
  - ٨ - ما يعرض للبيع من الأراضى الزراعية المملوكة للدولة أو لمجلس المديرية إذا كانت على مساحة ألف متر على الأكثر من حدود اختصاص المجلس .
- ويبدى المجلس رأيه في كل مسألة يرى المدير أو المحافظ أخذ رأيه فيها .

مادة (١٣) : للمجلس البلدى أن يبدى رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للبلد الذى يمثله ويقولى رئيس المجلس أو من يقوم مقامه ابلاغ هذه الرغبات إلى الجهات المختصة وترسل صورة منه فى الوقت ذاته إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة (١٤) : فى المشروعات ذات النفع العام التى تشترك فيها مجالس مجاورة يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس الأمر بتشكيل لجنة مشتركة لإدارة المشروع ويحدد الوزير عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس فى هذه اللجنة التى يشترك فيها وكذلك الأعضاء المعنيون ممن لوظائفهم صلة بالمشروع — وتكون رئاسة اللجنة للمضو المعين الذى يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية .

### الباب الثالث

#### فى نظام سير العمل بالمجالس البلدية ولجانها

مادة (١٥) : يمثل المجلس رئيسه أو من يقوم مقامه ويشرف على حسن سير أعماله وينوب عنه فى صلاته بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والأفراد ويوقع عقود البيع والشراء وما يرخص المجلس فى إبرامه من حدود أخرى .

ويدعو الرئيس المجلس للاجتماع بدعوة توجه كتابة إلى جميع الأعضاء مع جدول الأعمال قبل التاريخ المعين لانعقاد المجلس بثلاثة أيام على الأقل ويجوز عند الاستعجال إرسال الدعوة قبل ميعاد الانعقاد بمدة تقل عن ثلاثة أيام أو فى يوم الانعقاد ذاته .

ويرأس جلسات المجلس ويوقع محاضرها ويشرف على تنفيذ قراراته ويضع مشروع الميزانية السنوية ويعرضه على المجلس لآلأله إلى اللجنة المالية

لتقديم تقرير عنه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك لمناقشته وإقراره والرئيس في حدود أحكام هذا القانون جميع الاختصاصات المخولة لمديرى المصالح فيما يتعلق بالشئون المالية للمجلس .

مادة (١٦) : يجتمع المجلس فى المكان المخصص لذلك اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس فى ميعاد يحدده — ويوالى عقد جلساته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة فى جدول الأعمال .

وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك كتابة نصف عدد الأعضاء المنتخبين على الأقل وللرئيس أن يدعو المجلس لإجتماع غير عادى .  
مادة (١٧) : جلسات المجلس علنية ويجوز عقدها بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو أغلبية الأعضاء الحاضرين وفى هذه الحالة يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المعروض تستلزم جلسة سرية أو علنية .

مادة (١٨) : لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف عدد الأعضاء وفى حالة عدم تكامل هذا العدد بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد للاجتماع أجلت الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة على الأكثر وفيما عدا الأحوال التى يشترط فيها أغلبية خاصة يكون اجتماع المجلس فى الاجتماع الجديد صحيحا مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين فإذا كان عدد الأعضاء فى الجلسة التالية أقل من العدد القانونى وجب أن يكون البحث مقصورا على المسائل الواردة فى جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة (١٩) : فى غير الأحوال التى يشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه صوت الرئيس .

مادة (٢٠) : يجب على المجلس أن يبدى رأيه فى المسائل المعروضة عليه



في مدة لا تتجاوز شهرين فإذا طلب الوزير المختص أو المدير أو المحافظ الرأي بصفة عاجلة تعين على المجلس إبداءه في مدة ١٥ يوما . فإذا امتنع عن إبداء رأيه أو تأخر عن إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز التجاوز عن رأيه .

مادة (٢١) : تكون قرارات المجلس باطلة إذا جاوز بها حدود اختصاصه . وفي هذه الحالة يصدر بالغائها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٢٢) . انعقاد المجلس في غير المكان المخصص للاجتماعات أو في غير الميعاد المحدد له باطل .

مادة (٢٣) : لكل عضو أن يبلغ الرئيس ما يرى أدراجه في جدول أعمال المجلس قبل انعقاده بأسبوع على الأقل ، وعلى الرئيس أن يضمن جدول الأعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات والموضوعات إذا كان النظر فيها من اختصاص المجلس . كما أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال بعبارة واضحة موجزة وأن يقدمه للرئيس لدرجة في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى الجلسة التالية وللعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة .

مادة (٢٤) : يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجانا لبحث المسائل التي تعرض عليه ويحدد عدد أعضائها ونوع المسائل التي تبحثها ويجب تشكيل اللجان الآتية :—

١ - لجنة الشؤون الصحية

٢ - لجنة الشؤون الهندسية وتعتبر السلطة القائمة على أعمال التنظيم

٣ - لجنة الشؤون الاجتماعية

٤ - لجنة المواصلات .

## ٥ - لجنة المالية

ويكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المسكفة بمسائل تدخل في اختصاص الوزارات الممثلين فيها ويكون العضو المعين بحكم وظيفته عن وزارة الشؤون البلدية والقروية عضوا في جميع اللجان .

وتكون جلسات لجان المجلس سرية . ولكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشة وتدوين في محاضر جلسات اللجان جميع ما يدور فيها من مناقشات ولا يجوز للعضو أن يجمع بين عضوية أكثر من لجتين إلا إذا كان من الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم وتعرض تقارير اللجان على المجلس وتبين في الأئحة الداخلية كيفية تنظيم أعمال اللجان .

مادة (٢٥) تشكل في المجلس البلدى لجنة للجبانات برئاسة رئيس المجلس أو من يقو مقامه . وعضوية قاضى الشرعية يعينه رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع المجلس في دائرة اختصاصها . واثنين من أعضاء المجلس ينتخبهما لمدة سنتين . ومهندس من موظفى المجلس يعينه رئيس المجلس .

وتختص اللجنة المذكورة بالمسائل المنصوص عليها في المادتين ٢٥٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ المشار إليه وتعرض اقتراحاتها في هذه المسائل على المجلس ولا يكون قرارة فيها نافذا إلا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية القروية .

مادة (٢٦) : لا يجوز للعضو أن يحضر جلسات المجلس أو جلسات لجانة إذا كان له في موضوع المداولة مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو لأحد أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الثالثة وإلا كان قرار المجلس في موضوع المداولة باطلا .

مادة ( ٢٧ ) : لا يجوز للمعضو أن يبرم مع المجلس بالذات أو بالواسطة عقود مقايضة أو توريد أو بيع أو إيجار أو ما شابه ذلك وإلا كان العقد باطلا ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة أن يبرم عقدا مما نص عليه في العقوة السابقة اذا كانت له في إبرامه مصلحة أكيدة ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ( ٢٨ ) : لا يجوز للمعضو أن يعمل في دعوى ضد المجلس يصفته محاميا أو خيرا أو أن يشتري حقا متنازعا عليه مع المجلس أو أن يمتلكه بأية طريقة .

مادة ( ٢٩ ) : تسقط العضوية بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عضو يخالف أحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ويجوز للمعضو أن يطمئن في هذا القرار بغير رسوم في خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلانه .

وتفصل محكمة القضاء الإداري في هذا الطلب على وجه الاستعجال .

مادة ( ٣٠ ) : لا يجوز فصل العضو إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويصدر بناء على قرار من المجلس البلدى المختص بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم .

ويجوز للمجلس أن يقرر وقف أحد أعضائه بناء على قرار ثلثى الأعضاء الحاضرين إلى ان يتخذ المجلس قرارا في شأنه .

مادة ( ٣١ ) : يجوز اعتبار أى عضو من غير لأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم مستقيلا إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مقبول ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع اقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي دعى

لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي ١٥ يوما من تاريخ دعوة العضو إليها.

مادة ( ٣٢ ) : لا يتناول العضو أى أجر أو مكافأة عن عضويته أو عن أى عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية - ومع ذلك يجوز للأعضاء المنتخبين أو المعينين طبقا للفقرة الثانية من البند ( ج ) من المادة الثانية أن يستردوا اتفاقات الانتقال إلى الجهات التي تقرر هيئة المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعمال المجلس.

## الباب الرابع

### في الموارد المالية للمجالس البلدية ومصرفياتها

مادة ( ٣٣ ) : تتكون إيرادات المجلس من : -

أولا : الرسوم التي يجوز للمجلس فرضها طبقا لأحكام هذا القانون  
ثانيا : الإيرادات والأتاوات والأرباح الناتجة من استغلال المرافق العامة  
ثالثا : التبرعات

رابعا : الضرائب والرسوم والموارد الأخرى التي تمزّل له الحكومة عنها .

خامسا : الضرائب التي يجوز فرضها لحساب المجلس

سادسا : إيراد أموال وأملاك المجلس .

سابعا : جميع الموارد الأخرى المرخص فيها .

مادة ( ٣٤ ) : للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه رسوما مقابل الانتفاع

بأمواله العامة أو بالمرافق العامة التي يملكها أو المعهود لليه بإدارتها .

مادة ( ٣٥ ) : للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه : -

١ - رسوما إضافية بنسبة مئوية على ضريبة العقارات المبنية فاذا لم توجد

هذه الضريبة فتفرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية السنوية

ويجوز بقرار من المجلس إعفاء العقارات المبنية من هذه الرسوم الإضافية إذا



كانت لا تتجاوز ٢٥٠ مليما سنويا .

- ٢ - رسوما على المحال العامة والأندية والمحال الصناعية والتجارية.
- ٣ - رسوما على العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب.
- ٤ - رسوما على الملاهي
- ٥ - رسوما على المراكب التجارية ومراكب الصيد والزهة .
- ٦ - رسوما على الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات والشركات.
- ٧ - رسوما على ما يذبح في المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك.
- ٨ - رسوما على استغلال الشواطئ والسواحل والمجلس أن يفرض رسوما أخرى مما تكون له صفة بلدية محضة .

مادة (٣٦) : لا يكون قرار المجلس فيما يتعلق بالرسوم النصوص عليها في المادتين ٥٣٤ ، ٣٥ نافذا إلا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية :

مادة ( ٣٧ ) . لوزير الشؤون البلدية والقرية أن يطلب إلى المجلس فرض رسم بلدى معين تمكينا له من مباشرة اعماله فيما يعود بالنفع المحلى كما يجوز له أن يطلب إلى المجلس إلغاء أو تعديل الرسوم البلدية بالتخفيض أو تأجيل أجل سريانها إذا رأى فى بقاءها ما لا يتفق وحالة المجلس أو السياسة الاقتصادية أو المالية للدولة . فاذا رفض المجلس فى الحالتين المتقدمتين اجابة الطلب عرض الوزير الامر على مجلس الوزراء فاذا أيد مجلس الوزراء رأى الوزير وجب على المجلس اصدار القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء

مادة ( ٣٨ ) . يبين يقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية القواعد الخاصة بتحديد أساس جميع الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وكذلك أحوال الإعفاء منها أو تخفيضها ويجوز أن يتضمن القرار النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها .

مادة ( ٣٩ ) : يكون للمجلس في تحصيل الرسوم امتياز على جميع اموال الأشخاص المستحقة عليهم تلك الرسوم وتأتى في الترتيب بعد المصاريف القضائية الضرائب الحكومية مباشرة .

مادة ( ٤٠ ) : تنزل الحكومة للمجلس عن حصيلتها في دائرة اختصاصه إيجار أراضي البناء والفضاء الداخلة في املاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذى تحصل من بيع الأراضي المذكورة

مادة ( ٤١ ) : للمجلس أن يقبل القبرعات التى ترد إليه وله أن يتصرف فيها وأن يغير تخصصها ولا يكون قرارة فيما تقدم نافذا الا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ( ٤٢ ) : تنزل الحكومة للمجالس البلدية عن الموارد الآتية . -

أولا : الضرائب على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاصها .  
ثانيا : ضريبة الملامى والمراهنات المفروضة في دائرة اختصاصها .  
ثالثا : صافي إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصها  
رابعا : نصف الضريبة المفروضة على السيارات والموتوسيكلات المرخص بها في دائرة المديرية أو المحافظة عدا البلاد التى بها مجالس بلدية منشأة بقوانين خاصة .

خامسا : المبلغ الذى يقرر تعويضا لها عن إلغاء الدخولية وتسدد حصيلة هذه الموارد إلى وزارة الشؤون البلدية ليتولى الوزير توزيعها على المجالس البلدية كلها أو بعضها تبعا لحاجات تلك المجالس من المشروعات العامة .  
ولو وزير الشؤون البلدية والقروية أن يخصص مبالغ من تلك الحصيلة لمجالس بلدية غير خاضعة لهذا القانون .

مادة ( ٤٣ ) : تسدد حصيلة ما يفرض من ضرائب إضافية على الضرائب

العامة لصالح المجالس البلدية إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية ليتولى الوزير توزيعها بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٤٢

مادة ( ٤٤ ) : تقرر لصالح المجلس البلدى وفي دائرة اختصاصه : -

١ - ضريبة على الصادر والوارد في الموانى لاتجاوز نسبتها ٣ ٪ من قيمة الرسوم الجمركية .

٢ - ضريبة على استهلاك المياه والكهرباء والغاز إذا لم يكن استغلالها بمعرفة المجلس على ألاتجاوز نسبتها ١٠ ٪ من قيمة الاستهلاك .

وتحصل هذه الضرائب طبقا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجلس البلدى .

مادة ( ٤٥ ) : يجوز للمجلس أن يفرض إتاوة على العقارات التى انتفعت من المشروعات العامة بحيث لاتجاوز نسبتها ٥٠ ٪ من الزيادة فى قيمة هذه العقارات .

مادة ( ٤٦ ) : يدبر المجلس أمواله الثابتة والمنقولة .

مادة ( ٤٧ ) : لايجوز للمجلس بغير موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية النزول بغير مقابل عن حقوقه فى الأموال والمنشآت أو المؤسسات التى يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ( ٤٨ ) : لايجوز للمجلس أن يعقد قرضا بغير موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية :

مادة ( ٤٩ ) : يجب الحصول على موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية مقدما على ما يأتى :-

أولا : التصرف فى زوائد التنظيم متى زادت قيمة الزائد على ٣٠٠ جنيه .

ثانيا : تحديد تعريفات المياه والتيار الكهربائي والغاز ومد المنشآت الدينية والخيرية والرياضية والاجتماعية بالمياه والتيار الكهربائي والغاز بسعر منخفض أو بالمجان

ثالثا : التصرف بمقابل في أموال المجلس من عقار مهما بلغت قيمته أو من منقول تزيد قيمته على مائة جنيه .

رابعا : الإيجار للغير الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .

مادة (٥٠) : يجب الحصول على موافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية مقدما على مايقوم به المجلس من الشؤون والأعمال الآتية :-

أولا : الأعمال الخاصة بالتعديل الجوهري في شبكات المياه والكهرباء والغاز .

ثانيا : الأعمال الخاصة بإجراء تعديل أو ترميم في المحطات الرئيسية للمياه والكهرباء والغاز والمجارى .

ثالثا : الشؤون والأعمال الأخرى الواردة في الميزانية المعتمدة والتي تزيد قيمتها على الحد الذي يعنيه وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه على ألا يقل ذلك الحد عن ٥٠٠ جنيه وفي هذه الحالة يجوز للمجلس أن يقوم بتلك الأعمال إذا لم تبذل الوزارة رأيها في خلال شهرين من تاريخ وصول الأوراق إليها .

رابعا : التصرف في ضوائع التنظيم متى زادت قيمة الضوائع على ٣٠٠ جنيه .

خامسا : الإيجار من الغير الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات .

مادة (٥١) : تعفى المجالس البلدية من كافة الضرائب والرسوم الحكومية وتكون أراضي الحكومة التي تخصصها المجالس البلدية للمرافق العامة بها ملكا لها بدون مقابل بشرط موافقة مجلس الوزراء على هذا التخصيص .



## الباب الخامس

### في الميزانية

مادة (٥٢) : يقدم المجلس مشروع الميزانية إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل مرافقا له البيانات والمستندات التي بنى عليها تقدير الإيرادات والمصروفات وتتبع . في تحضير الميزانية القواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٥٣) : تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية ببحث مشروع الميزانية ويجوز لها أن تحذف منه أو تخفض فيه أو تضيف إليه مبالغ أو بنودا . وذلك وفقا لما تقتضيه حالة المجلس المالية . وعليها أن تدرج المبالغ اللازمة للابواب الآتية إذا أهملها المجلس كلها أو بعضها .

١ - الالتزامات التي يكون المجلس مرتبطا بها بحكم قضائي أو بنص قانوني .

٢ - مصروفات إصلاح وإدارة وصيانة المنشآت والمؤسسات والأعمال المنصوص عليها في المادتين ٨ ، ١٠

٣ - مصروفات تنفيذ القوانين واللوائح المنصوص عليها في المادة ٩ . ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٥٤) : لا تكون قرارات المجلس بنقل اعتماد من باب إلى آخر في الميزانية أو بتعديل ربط الماهيات والأجور والأعمال الجديدة أو بإلغاء أو بفتح اعتماد إضافي نافذة إلا بعد مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٥٥) : على المجلس أن يضع حسابه الختامي عن العام المنقضي في خلال ثلاثة شهور على الأكثر من انتهاء ذلك العام ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٥٧) : لا يجوز للمجلس بغير موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية أن يرتبط بتعهد يترتب عليه اتفاق مبالغ من ميزانية سنة أو سنوات مقبلة وذلك فيما عدا مشروعات وأعمال المرافق العامة .

## الباب السادس

فى موظفى المجالس البلدية ومستخدميها وعمالها

مادة (٥٨) : يحدد كل مجلس عدد درجات الموظفين والمستخدمين والعمال اللازمين له . ويعرض قرارة فى هذا الشأن على وزارة الشؤون البلدية والقروية لإقراره أو تعديله .

ويعتبر موظفو المجالس ومستخدموها وحدة إدارية من حيث ترقياتهم وانتقالاتهم وتتولى ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة (٥٩) : يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقا للاعتمادات المدرجة فى الميزانية المعتمدة وطبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه يتضمن علاوة على ذلك القواعد الخاصة بالترقية والنقل والتأديب وترك الخدمة .

مادة (٦٠) : يجوز أن يعين لبعض المجالس البلدية مدير تابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية يشمل اختصاصه دائرة مجلس واحد أو أكثر . ويحدد وزير الشؤون البلدية والقروية المجالس التى يعين فيها وطريقة تعيينه .

ويتولى هذا المدير اختصاصات رئيس المجلس . عدا دعوة المجلس للاجتماع وإعداد جدول الأعمال لدور الانعقاد ورئاسة الجلسات .

وتدرج وظيفة فى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية . وعلى المجلس أو المجالس المختصة أن تودى مرتبة إلى الوزارة وأن تدرج الاعتماد اللازم لذلك فى ميزانيتها .

ويجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعهد بهذه الوظيفة إلى موظف في الوزارة المذكورة بالإضافة إلى عمله وفي هذه الحالة لا يؤدي المجلس أو المجالس المختصة مرتبه إليها .

مادة (٦١) : يجوز لوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تعين للمجلس موظفا ماليا يكون تابعا لها ويختص بمراجعة حسابات المجلس إيرادات ومصروفات ويكون مسئولا عن سلامتها ومطابقتها للوائح والقوانين والتعليمات المالية وتدرج وظيفته في ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية وعلى المجلس المختص أن يؤدي مرتبه للوزارة وأن يدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانيته .

## الباب السابع

### في الاحكام العامة

مادة (٦٢) : يجب على الوزارات والمصالح الحكومية أن تعطى المجلس البلدى عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية ما يطلبه من البيانات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

مادة (٦٣) : للموظفين الذين ينضمهم المجلس الحق في الاطلاع على الأوراق التجارية والدفاتر المتعلقة بالرسوم البلدية وفي طلب البيانات اللازمة لهذا الغرض .

مادة (٦٤) : إذا رفضت وزارة الشؤون البلدية والقروية التصديق على قرار أصدره المجلس أو رفض المجلس الأخذ باقتراح أو طلب للوزارة وأصر على رأيه عرض الأمر على الوزير ويكون قراره فيه نافذا .

مادة (٦٥) : تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية التفتيش على حسابات المجالس وكافة الأعمال الإدارية والفنية والهندسية ومراقبتها ، كما يجوز لها أن تتولى تنفيذ المشروعات الهامة لحساب المجالس وتتولى أيضا التفتيش على

جميع المعاهد والأعمال الصحية والطبية بالمجالس وتبلغ الوزارة ملاحظتها إلى المجلس للعمل بها .

مادة ( ٦٦ ) : يلزم كل مجلس بالمساهمة في النفقات التي تتكبدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في القيام بالأعمال الآتية الخاصة بالمجالس :-

١ - التفتيش المالي والحسابي والفنى .

٢ - دراسة وإعداد وتنفيذ المشروعات والأعمال الجديدة وأعمال الصيانة .

٣ - وضم مواصفات التوريدات العامة للعمليات واشترائها وفحص عطاءاتها وتحديد مقدار هذه المساهمة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بشرط ألا يتجاوز ١ ٪ من إيرادات المجلس .

مادة ( ٦٧ ) : لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يضع لائحة عامة بالنظام الداخلى للمجالس البلدية وطريقة سيرها في أعمالها ولكل مجلس أن يضع لائحته في حدود اللائحة العامة المشار إليها ولا تكون اللائحة التي يضمنها نافذة إلا بعد مصادقة الوزير .

مادة ( ٦٨ ) : يحوز حل المجلس بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين في القرار أسباب الحل ويجب إجراء الانتخابات الجديدة في خلال ثلاثة شهور من تاريخ قرار الحل .

على أنه لا يجوز حل المجلس الجديد مرة أخرى للأسباب ذاتها .

مادة ( ٦٩ ) : إذا حل المجلس أو إذا قضى بإبطال عضوية أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية على الفور قرارا بتأليف هيئة إدارية مؤقتة من رئيس المجلس ومدير البلدية وأعضاء المجلس المنحل . والمعينين بحكم وظائفهم وملي أي موظف آخر من التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية أو المحافظة ومن ثلاثة على الأقل من أعيان البلد وتقوم



هذه الهيئة مقام المجلس بالأعمال الضرورية العاجلة إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد على ألا تتعرض للنظر في المسائل التي من أجلها حل المجلس ويتبم فيما يتعلق برئاسة هذه الهيئة المحكم المبين في المادة الثامنة وتجتمع الهيئة المذكورة في المواعيد التي يحددها الرئيس وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ( ٧٠ ) : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :-

أولا - كل من تعدد إدراج اسمه فى جدول الانتخاب أو خدمة منه بغير حق أو تعدد عدم إدراج اسمه فيه أو عدم حذفه منه .

ثانيا - كل من توصل إلى إدراج اسمه أو إسم غيره فى جدول الانتخاب مع علمه بعدم توافر الشروط المقررة لاستعمال حق الانتخاب فيه أو فى ذلك الغير وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

ثالثا - كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من الإدلاء بصوته أو لإكراهه على التصويت على وجه معين .

رابعا - كل من أعطى آخر أو عرض أو ألزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على التصويت على وجه معين أو عن الامتناع عن التصويت .

خامسا - كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

سادسا - كل من أدلى بصوته فى انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج فى الجدول بغير حق .

سابعا - كل من تعدد التصويت باسم غيره .

ثامنا - كل من استعمل حقه فى انتخاب واحد أكثر من مرة .

مادة ( ٧١ ) : يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

أولا - كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات .

ثانيا - كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة اقتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأية وسيلة وذلك بقصد تغيير الحقيقة في النتيجة أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراعا جديدا .

ثالثا - كل من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو اتلفه .  
مادة ( ٧٦ ) : يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

أولا - كل من نشر أو إذاع بين الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أو إخلق أحد المرشحين بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكذلك كل من أذاع بهذا القصد أخبارا كاذبة .

ثانيا - كل من اشترك حاملا لسلاح في أى عمل من الأعمال الخاصة بالانتخابات أو المتصلة بها أو في الترويج أو الدعاية لها أو رافق القائمين بذلك في طوافهم أو اجتماعاتهم الانتخابية وذلك من تاريخ نشر القرار الخاص بدعوة الناخبين للانتخاب حتى نهاية عملية الانتخاب ويضبط السلاح ويحكم بمصادرته .

ثالثا - كل من دخل حاملا لسلاح في المكان المخصص لاجتماع الناخبين ويضبط السلاح ويحكم بمصادرته .

رابعا - كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بغير حق وامتنع عن مغادرتها بعد أمر رئيس لجنة الانتخاب له بذلك .

خامسا - كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه .

مادة (٧٣) : يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من طبع أو نشر أوراقا لترويج الانتخاب بدون أن تشتمل على اسم الطابع أو الناشر وتضبط الأوراق موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة (٧٤) : يعاقب على الشروع في الجرائم المتقدم ذكرها بالنعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة (٧٥) : كل موظف عمومي حكم عليه جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل .

مادة (٧٦) : تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب بمضى في ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر إجراء متعلق بالتحقيق ولا يسرى هذا الحكم على الجرائم المنصوص عليها في البندين أولا وثانيا من المادة ٧٠ والبندين خامسا من المادة (٧٢) .

مادة (٧٧) : يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للمأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب أو يشرع في ارتكابها في قاعة الانتخاب .

مادة (٧٨) : يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الأوراق والبيانات والمستندات المنصوص عليها في المادة ٦٣ بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

مادة (٧٩) : تعتبر مجالس بلدية في تطبيق هذا القانون وتسرى عليه أحكامه المجالس البلدية والقروية الموجودة الآن عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة .

مادة (٨٠) : تظل الرسوم والموارد المالية المقررة عند صدور هذا القانون معمولا بها .

مادة (٨١) : يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ المشار إليه عد المواد ٦ ،

١١٤٩٤٧ - وتنقل الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين ٩١٤٩ إلى وزير الشؤون البلدية والقروية ويلغى كذلك القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ويستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذا لهذين القانونين.

ويستمر العمل أيضا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه بالقانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية والمعدل بالقانون رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٥٣ .

مادة (٨٢) : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٤

٩ فبراير سنة ١٩٥٥

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وظل العمل بهذا القانون في المجالس المحلية إلى أن تطورت فكرة الإدارة المحلية نحو تدعيم نظام الإدارة له باتجاهها نحو المشاركة الجماهيرية الفعلية عن طريق الاتجاه نحو الحكم المحلى مبتدئين بنظام الإدارة المحلية طبقا للقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ويمتاز هذا القانون بأنه قد ميز بين القرية والمدينة وجعل كلامنها جهازا يختلف عن جهاز الأخرى وذلك لأن القرية في بيئتها الريفية وفي اقتصادها الريفي تختلف عن المدينة في بيئتها الحضرية كما يمتاز هذا القانون بأن يكون تشكيل المجالس على نحو يجعل الأغلبية فيها لممثلى الشعب ولما كانت إدارة شئون الوحدات المحلية من شئون صحية وتعليمية وهندسية وغيرها مما يهم أهل الوحدة تتطلب خبرة فنية قد لا تتوفر فى الغالب عند الأعضاء الذين انتخبهم أهل الوحدة إذ لم يكن انتخبهم على أساس خبره فنية معينة - فقد حرص



القانون على أن ينضم إليهم في عضوية المجلس ممثلو الوزارات المختصة في هذه الوحدات ليمدوا المجلس بخبرتهم الفنية على أن تكون الغالبية في كل مجلس للمنتخبين .

وقد سبق أن ذكرنا في الباب الثاني الأسباب التي دعت إلى الأخذ بنظام الإدارة المحلية ونورد هنا في هذا الباب القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وهو قانون الإدارة المحلية وكذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الخاص باللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية .

كما أوردنا اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية وهو قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٠ الصادر من اللجنة المركزية للإدارة المحلية وكذلك القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

وفي نهاية هذه القوانين واللوائح الكثير من المنشورات والقوانين الملحقه والمعدله .

ونظرا لأن الدولة تتجه بمزم وبصدق نحو مزيد من قدعيم سلطة الشعب عن طريق إنشاء مجالس شعبية على مستوى المراكز والمحافظات والقرى حرصنا على أن يذكر في هذا الكتاب مشروع قانون للمجالس الشعبية لتعطى صورة واضحة عن سياستنا الديمقراطية وخطتنا القريبة .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
باصدار قانون نظام الإدارة المحلية

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس  
المديريات؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة الإسكندرية؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى بورسعيد؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة؛

وعلى القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مجلس بلدى مصيف رأس

البر؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية؛

وعلى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ بأعادة تنظيم مركز التنظيم والتدريب

بقليوب؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الوحدات المجمعة .

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشر الحقوق السياسية .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى

الميزانيات المستقلة أو الملحقة .

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة بورتوفا .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين  
اللجان المحلية للاتحاد القومى فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة .  
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اختصاص وزارة الصحة العمومية  
والمجالس البلدية فى الأعمال الصحية .  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر انقانون الآتى

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام الإدارة المحلية على  
أن يبدأ سريانه فى الإقليم الجنوبي ويمتد تطبيقه على الإقليم الشمالى بقانون  
خاص :

مادة ٢ - تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع برامج لتنفيذ أحكام  
القانون المرافق بالتدرج خلال مدة أقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة  
مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها .  
وتتضمن هذه البرامج ما يأتى .

( أ ) العمل على سريان نظام الإدارة المحلية على أقليمى الجمهورية .  
( ب ) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة نهائية :  
( ج ) نقل الاختصاصات التى قباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية وفقا  
لأحكام القانون .

( د ) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .  
مادة ٣ - يعتبر مجلس مدينة فى حكم القانون المرافق المجالس البلدية  
القائمة وقت العمل به والتى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالاتفاق

مع وزير الشؤون البلدية والقروية ، أما المجالس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية .

مادة ٤ - يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الإعارة ، كما يحتفظ بموظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم ، وذلك كله إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية .

مادة ٥ - تلغى أحكام القوانين أرقام ٢٤ لسنة ١٩٣٤ و ٦٨ لسنة ١٩٣٦ و ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ و ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٦٦ لسنة ١٩٥٥ و ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٤١ لسنة ١٩٥٩ و ١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وتصدر لائحته التنفيذية بقرار من رئيس الجمهورية .  
ولرئيس الجمهورية خلال هذه الفترة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩

٢٨ مارس سنة ١٩٦٠

**جمال عبد الناصر**



## الباب الأول

قانون نظام الإدارة المحلية

أحكام عامة

الفصل الأول

تقسيمات الإدارة المحلية

مادة ١ - تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية .

ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ .

مادة ٢ - يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس القروي .

ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة يمثلها مجلس محافظة ويكون للمجلس في هذه الحالة موارد واختصاصات مجلس المحافظة والمدينة المقررة في هذا القانون وتبين طريقة تشكيله بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يجتمع أعضاء مجلس المحافظة ورؤساء مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرة المحافظة في هيئة مؤتمر بدعوة من المحافظ مرة على الأقل في السنة .

مادة ٤ - يختص المؤتمر بأبداء الرأي في كل ما يطلب المحافظ بحثه مما يتعلق بالشئون العامة للمحافظة ومناقشة ما يقدم إلى المحافظ من اقتراحات ورغبات .  
ويبلغ المحافظ رغبات المؤتمر وآراءه واقتراحاته إلى الجهات المختصة

## الفصل الثانى

### المحافظ

مادة ٥ - يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وعزله قرار من رئيس الجمهورية وتسرى على المحافظين الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرقاتهم ومعاشاتهم وأمبقتهم وتسرى عليهم فيما عدا ذلك الأحكام الخاصة بوكلاء الوزارات .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمرّون فى مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم فى المعاش أو المكافأة .

مادة ٦ - يكون المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى فروع الوزارات فى المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم .

ويجوز لكل وزير أن يعهد إلى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه . وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته إلى الوزراء المختصين فى كل ما يتعلق بشئون المحافظة .

مادة ٧ - يرأس المحافظ مجلس المحافظة وبدعوه للانعقاد العادى وغير العادى طبقاً للأحكام الواردة فى هذا القانون وفى لائحته التنفيذية .

مادة ٨ - يتولى المحافظ التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية فى نطاق المحافظة وله أن يفوض لأجراء هذا التفتيش من ينتدبه لذلك .

مادة ٩ - يكون للمحافظ علاوة على الاختصاصات المقررة له فى هذا القانون ولأئحته التنفيذية حق التصديق على بعض قرارات مجالس المدن والمجالس القروية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

## الباب الثاني

### مجالس المحافظات

#### الفصل الأول

##### تشكيل مجالس المحافظات

مادة ١٠ - يكون لكل محافظة مجلس مقره عاصمتها ويطلق عليه اسمها ويؤلف المجلس من :

(١) المحافظ وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

(ج) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس يختارون من ذوي الكفاية في المرافق الإقليمية من غير أعضاء مجالس المدن أو المجالس القروية ، ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ .

(د) أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

وبراعى دائماً أن تكون الأغلبية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين . فإذا لم تتوافر لهم الأغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى ستة أعضاء .

مادة ١١ - يجوز للمجلس أن يطلب من الوزارات ندب أحد موظفيها لحضور اجتماعاته أو اجتماعات لجانه إذا اقتضت المسائل المعروضة ذلك. ويشترك هؤلاء المندوبون في المناقشات دون التصويت .

مادة ١٢ - مدة عضوية المجلس أربع سنوات ويتجدد اختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين كل سنتين وعند انقضاء السنتين الأوليين يخرج بطريق القرعة نصف الأعضاء المنتخبين والمختارين أما النصف الآخر فتنتهي مدة عضويتهم بانقضاء مدة السنوات الأربع . ويجوز دائماً تجديد عضوية هؤلاء الأعضاء .

مادة ١٣ - يشترط فيمن يكون عضواً بالمجلس من بين الأعضاء المنتخبين: (١) أن تتوافر فيه شروط المرشح لعضوية مجلس الأمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(ب) أن يكون مقيماً في دائرة المجلس .

(ج) ألا تقل سنة يوم الانتخاب عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(د) أن يكون راغباً في الاشتراك في عضوية المجلس .

مادة ١٤ - لا يجوز للأعضاء المنتخبين الجمع بين عضوية مجلس المحافظة وعضوية مجالس المدن أو المجالس القروية .

مادة ١٥ - إذا وجد أحد الأعضاء المنتخبين أو المختارين في حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أو المادة ١٣ من هذا القانون أو فقد شرطاً من هذه الشروط سواء علم ذلك أثناء عضويته أو لم يعلم إلا بعد انتخابه أو تعيينه يصدر المجلس قراراً بإسقاط عضويته ويعلن خلو المحل .

ويكون الطعن في هذا القرار بعريضة تودع سكرتارية محكمة القضاء الإداري وتفصل المحكمة في الطعن بغير رسوم .



مادة ١٦ - يوجه المحافظ الدعوة لاجتماع المجلس خلال شهر على الأكثر من تاريخ الانتهاء من تشكيل المجلس .

مادة ١٧ - تقدم الاستقالة من عضوية المجلس إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها . وعندئذ يقرر المجلس خلو المحل .

مادة ١٨ - في حالة خلو محل أحد الأعضاء المنتخبين أو المختارين يكون شغل محله خلال شهرين من تاريخ إعلان خلو المحل ويكمل العضو الجديد في هذه الحالة مدة سلفه .

## الفصل الثاني

### اختصاصات مجالس المحافظات

مادة ١٩ - يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :

( أ ) الإشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته في حدود اختصاصه وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وللمجلس حق اقتراح إنشاء مجالس مدن أو مجالس قروية في المدن والقرى التي تقتضى حالتها ذلك .

( ب ) القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

( ج ) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية والعمل على النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة ونشر التعاون بين أهالي المحافظة وإقامة معارض في المكان الذي يحدد في دائرة المحافظة .

( د ) تهيئة العمل للمتعطلين وحماية الأمومة والطفولة ورعاية المعجز والشيخوخة .

( هـ ) تقديم المقترحات والمساعدات اللازمة لصيانة الأمن المحلى في دائرته .  
( و ) إدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه والتي تعهد الحكومة اليه بإدارتها وفقا لتعليماتها في هذا الشأن .  
( ز ) شئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

( ح ) العمل على تميم دور الكتب والمتاحف ومراكز الثقافة الشعبية والتربية الأساسية ومكافحة الأمية والتدريب المهني والفني والإداري والخدمات الاجتماعية وتشجيع التربية الرياضية وتيسير التدريب العسكري في المستوى المحلى .  
مادة ٢٠ - لمجلس المحافظة القيام بالمشروعات ذات الطابع المحلى التي لا تمكن مجالس المدن والمجالس القروية من إنشائها أو إدارتها وله مباشرة الخدمات المختلفة في البلاد التي ليست فيها مجالس وذلك في النطاق الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - للمجلس أن يمد أية هيئة اجتماعية أو خيرية في دائرته بعونة المالى والفنى والإدارى وله أن يقرض الجمعيات التعاونية ويمدها بعونة الفنى والإدارى .

مادة ٢٢ - لمجلس المحافظة أن يشترك مع غيره من مجالس المحافظات أو مع مجالس المدن أو المجالس القروية في إنشاء أو إدارة الأعمال أو المرافق التي تعود بالنفع على الجهات التي تمتلئها تلك المجالس وتنظم اللائحة التنفيذية شروط هذا التعاون .

مادة ٢٣ - تحدد اللائحة التنفيذية المسائل التي يجب أخذ رأى المجلس

فيها كما تحدد المسائل التي يجب موافقة المجلس مقـدما عليها مما تختص به  
الوزارات

مادة ٢٤ - يجوز لكل وزير والمحافظة أن يستشير المجلس في كل مسألة  
يرى أخذ رأيه فيها .

وللمجلس كذلك أن يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير رغباته فيما  
يتعلق بالاحتياجات العامة للمحافظة .

مادة ٢٥ - يجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو  
المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل إلى أى شخص طبيعي  
أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة الوزير المختص  
في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . أما فيما يجاوز ذلك فيكون  
التصرف فيه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٦ - يجوز للمجلس عقد قرض في الحدود التالية :

(أ) ١٠٪ من ميزانية المجلس بعد موافقة الوزير المختص .

(ب) مازاد على ١٠٪ لغاية ٢٠٪ يكون بقرار من اللجنة الإقليمية  
للادارة المحلية .

(ج) مازاد على ذلك يكون بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٧ - لا يجوز للمجلس الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ  
في سنة أو سنوات مقبلة إلا في حدود الشروط والأوضاع الواردة في الميزانية .

مادة ٢٨ - لا يجوز للمجلس أن يقبل التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه  
عن سلطة المجلس أو يغير تخصيصها إلا بموافقة الوزير المختص وتشرط موافقة  
رئيس الجمهورية على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص  
أجنبية .

### الفصل الثالث

#### الموارد المالية

مادة ٢٩ - تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات .

(١) إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن ما يأتي :

١ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصادر والوارد .

ويحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حداً الأقصى ٣٪ من قيمة الضريبة الجمركية الأصلية .

ويحتفظ المجلس الذي يحصل هذه الضريبة بنصف الناتج منها ويودع النصف الباقي في رصيد الإيرادات المشتركة .

٢ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

ويحتفظ المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذين الموردين على مجالس المحافظات بواسطة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بناءً على عرض الوزير المختص .

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتي :



١ - ربح حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان في المحافظة وكذلك ربح حصيلة الضريبة الاضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الأطيان في المحافظة . ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية ، وبقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية إذا زادت على ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة .

٣ - نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والداخلية في كردون البنادر التي ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على إختصاصات الوزارات في الاقليم المصري .

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ - إعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

٦ - الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ - القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لأحكام المادة ٢٦ .

ويتولى مجلس المحافظة توزيع جزء من موارده المشار إليها في الفقرتين ( ١ ، ب ) من هذه المادة على مجالس المدن والمجالس القروية الداخلة في دائرة المحافظة بالنسبة التي يقررها ومع مراعاة ظروف كل مجلس واحتياجاته .

## الباب الثالث

### نظام مجالس المدن

#### الفصل الأول

##### إنشاء مجالس المدن وتشكيلها

مادة ٣٠ - يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها .

ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها .

مادة ٣١ - يؤلف المجلس من :

( أ ) ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

( ب ) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يقل عن اثنين ولا يزيد على ثلاثة ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس يختارون من ذوى الكفاية في شئون المدينة من غير أعضاء مجلس المحافظة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ .

( ج ) أعضاء لا يجاوز عددهم ٢٠ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في المدينة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين .

ويعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيسا للمجلس وينتخب الأعضاء وكيلا للمجلس من بين المنتخبين .

مادة ٣٢ - يجوز تقسيم بعض المدن إلى أحياء يكون لكل حي منها مجلس فرعى يصدر بتنظيمه واختصاصاته قرار من الوزير المختص .  
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل تشكيل بعض مجالس المدن التي تنشأ في المدن ذات الأهمية الخاصة والمصايف والمشاتي .

مادة ٣٣ - تسرى أحكام المواد من ١١ إلى ١٨ على مجالس المدن بشرط ألا تتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الباب .

### الفصل الثاني

#### إختصاصات مجالس المدن

مادة ٣٤ - تباشر مجالس المدن بوجه عام في دوائرها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والانارة والمجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس .

وللمجالس أن تنشئ وتدير في دوائر إختصاصها بالذات أو بالواسطة الأعمال والمؤسسات التي تراها كفيلة بتنفيذ إختصاصاتها .

كما تختص باصدار القرارات في المسائل الآتية :

( أ ) مشروع ميزانية السنة المالية .

( ب ) الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .

( ج ) مراقبة تحصيل إيرادات المجلس أيا كان نوعها .

( د ) الاقتراحات التي تقدم من الحكومة أو من رئيس المجلس أو وكيله أو من أحد أعضائه في شأن من شئون المجلس .

( هـ ) مساعدة المنشآت والمؤسسات والمعاهد والهيئات الخيرية والرياضية .

مادة ٣٥ - يقوم المجلس في دائرة إختصاصه بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمرافق العامة والجهات الحكومية المختصة أن قراقب حسن تنفيذها والتفتيش على المنشآت التي يقوم المجلس بإدارتها .

مادة ٣٦ - تحدد اللائحة التنفيذية المسائل التي يجب أخذ رأى المجلس فيها والمسائل التي يجب موافقة المجلس مقدما عليها مما تختص به الوزارات أو مجالس المحافظات .

مادة ٣٧ - في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس مدن متجاورة أو مجالس قروية يجوز للوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس وبعد أخذ رأى مجلس المحافظة أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع ويحدد الوزير عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة للمعضو الذي يختاره الوزير ذو الشأن .

مادة ٣٨ - يجوز لكل وزير والمحافظة أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها . والمجلس كذلك أن يبدي لكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمدينة .



### الفصل الثالث

في الموارد المالية لمجالس المدن ومصرفاتها

مادة ٣٩ - تشمل موارد المجلس الضرائب الآتية :

( أولا ) الضريبة على المقارنات المبنية الواقعه في دائرة إختصاص المجلس والضرائب الاضافية المعلاة عليها ماعدا ضريبة الدفاع .  
( ثانيا ) حصيلة ضريبتى الملاهى والمراهنات المفروضتين في دائرة إختصاص المجلس .

( ثالثا ) ثلاثة أرباع حصيلة ضريبة الأطيان الكائنة في دائرة إختصاص المجلس وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الاضافية المقررة عليها .

( رابعا ) نصيب المجلس مما يقرره مجلس المحافظة لصالح مجلس المدينة من الموارد المشار إليها في الفقرتين ١ ، ب من المادة ٢٩ .

مادة ٤٠ - للمجلس أن يفرض في دائرته رسوما على :

( ا ) مستخرجات قيد المواليد والاجراءات الصحية .

( ب ) رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد .

( ج ) أعمال التنظيم والمجارى وأشغال الطرق والحدائق العامة .

( د ) المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية .

( هـ ) العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب والدواب وما مائل

ذلك .

( و ) المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعاذى النيل والعائمات

على إختلاف أنواعها .

- ( ز ) ما يذبح في المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك ؛  
( ح ) الأسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات .  
( ط ) العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها المجلس بحيث لا تتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات .  
( ي ) استغلال الشواطئ والسواحل .  
( ك ) استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز إذا لم يتول المجلس استغلالها على ألا تتجاوز نسبتها ١٪ من قيمة الاستهلاك .  
مادة ٤١ - للمجلس أن يفرض رسماً إيجارياً يؤديه شاغلو العقارات المبنية لغاية ٤٪ على الأكثر من قيمتها الإيجارية .  
وعلى ملاك هذه العقارات أو المنتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها وأداؤه في مكاتب التحصيل في المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية .

ويعفى من هذا الرسم :

- ( أ ) العقارات التي تشغلها المصالح العامة والمجالس المثلة للوحدات الإدارية .

- ( ب ) المساكن التي لا تتجاوز قيمتها الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيهاً بشرط ألا تزيد القيمة الإيجارية للمساكن التي يشغلها الممول على هذا المبلغ .

- ( ج ) العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .

- مادة ٤٢ - للمجلس أن يفرض رسوماً أو أتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي يملكها أو المهود إليه بإدارتها أو مقابل استغلال المرافق العامة أو مقابل استعمال الإملاك العامة التي آلت إليه مباشرة شئونها أو غير ذلك من الرسوم التي لها صفة بلدية محضة .

مادة ٤٣ - لا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في المواد السابقة نافذا إلا بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الاقليمية للادارة المحلية ويجوز للوزير أن يطلب من المجلس تقرير أو تعديل رسم بلدى معين تمكينا له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى. كما يجوز له بعدموافقة اللجنة الاقليمية المشار اليها أن يطلب إلى المجلس الغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه أن رأى في بقاءه على حاله مالا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة . فاذا رفض المجلس في الحالات المذكورة إجابة للطلب يعرض الأمر على رئيس الجمهورية ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٤ - تشمل إيرادات المجلس بالاضافة إلى ما تقدم الموارد الآتية :

( ا ) إيرادات أموال المجلس .

( ب ) الاعانات الحكومية والتبرعات غير الحكومية مع مراعاة حكم

المادة ٢٨ .

( ج ) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاص من إيجار المباني وأراضى البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من بيع المباني والأراضى المذكورة .

( د ) صافى إيراد الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاص .

( هـ ) القروض التي يعقدها المجلس طبقا لأحكام المادة ٢٦ .

## الباب الرابع

### المجالس القروية

مادة ٤٥ - ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروي بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية ويحدد القرار مقر المجلس .

ويكون لكل منطقة من مناطق التقسيم الريفية التي تنشأ بها وحدة مجمعة مجلس قروي ويكون مقره في مركز الوحدة المجمعة .

مادة ٤٦ - يشكل المجلس القروي على الوجه الآتي :

( ١ ) أعضاء بحكم وظائعهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القروي ويصدر بتحديدهم قرار من المحافظ وفقا للأسس التي توضحها اللائحة التنفيذية .

( ب ) أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ١٢ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة أو اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في القرية أو القرى التي يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ويجوز تعيين عضوين من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة لعضوية المجلس يختاران من ذوي الكفاية في شؤون القرية من غير أعضاء مجلس المدينة ويصدر باختيارهما قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ .

ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

( ج ) يتولى رئاسة المجلس أحد الأعضاء يعينه الوزير المختص لمدة



مستين بالاتفاق مع الاتحاد القومي بعد أخذ رأي المحافظ ويجوز تجديد تعيينه.

مادة ٤٧ - يقوم المجلس القروي في دائرة اختصاصه بإداء الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية وسائر الخدمات التي يعهد اليه بها وفقا لهذا القانون ولائحته التنفيذية .

كما يقوم المجلس القروي بإدارة الوحدة المجمع التي يقع في دائرة اختصاصه أن وجدت وذلك في الحدود التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٨ - تشمل موارد المجلس القروي :

( أ )  $\frac{3}{4}$  حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان الكائنة في دائرة اختصاص المجلس و  $\frac{1}{4}$  حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطيان .

( ب ) نصيب المجلس فيما يقرره مجلس المحافظة لصالح المجلس القروي من الموارد المشار اليها الفقرتين ١ ، ٢ ب من المادة ٢٩ :

( ج ) الإعانات الحكومية ومتبرعات مع مراعاة حكم المادة ٢٨ .

( د ) إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

( هـ ) الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن .

( و ) القروض التي يعقدها المجلس طبقا لأحكام المادة ٢٦ .

مادة ٤٩ - تسرى على المجالس القروية الأحكام الخاصة بمجالس المدن فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الباب .

## الباب الخامس

أحكام عامة لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية

### الفصل الاول

#### نظام سير العمل

مادة ٥٠ - يجتمع المجلس في المكان المخصص لذلك اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس في موعد يحدده . ويوالى عقد جلساته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٥١ - للرئيس دعوة المجلس لاجتماع غير عادى وعليه أن يدعوه إذا طلب ذلك كتابة ثلث أعضاء المجلس . ويجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور غير عادى أكثر من مرة كل شهرين .

ولا يجوز للمجلس أن يتداول في الاجتماع غير العادى إلا في المسائل التي دعى من أجلها .

مادة ٥٢ - يقسم عضو المجلس في جلسة علنية قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية :

« القسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهورى وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وان احترم الدستور والقانون وان اؤدى اعمالى بالامانة والصدق » .

مادة ٥٣ - يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير .

مادة ٥٤ - جلسات المجلس علنية ما لم يطلب الرئيس أو ثلث الأعضاء جعلها سرية وفي هذه الحالة يقرر المجاز في جلسة سرية ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تستمر في جلسة سرية أو علنية .

مادة ٥٥ - في حالة غياب الرئيس يتولى رئاسة الجلسة في مجلس المحافظة مدير الأمن وفي مجلس المدينة الوكيل المنتخب وفي المجلس القروي أكبر الأعضاء الحاضرين منا .

مادة ٥٦ - لا تكون مداوالات المجلس قانونية الا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وفي حالة عدم تكامل هذا العدد تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة على الأكثر ، ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع . فان كان عدد الحاضرين في الاجتماع الجديد أقل من العدد القانوني عرض الأمر على الوزير المختص ، ويجوز في هذه الحالة حل المجلس .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين مالم ينص على اشتراط أغلبية خاصة . وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٧ - يضع كل مجلس لائحة إجراءاته الداخلية خلال الثلاثة أشهر التالية لأول اجتماع يعقده وذلك وفقا للوائح النموذجية التى تضمها اللجنة المركزية للإدارة المحلية لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة والمجلس القروي مع مراعاة مستوياتها المختلفة .

ويجوز لكل مجلس أن يضمن لائحته الداخلية أحكاما خاصة بشرط تصديق الوزير المختص بالنسبة إلى مجلس المحافظة والمحافظة بالنسبة إلى المجالس الأخرى .

مادة ٥٨ - يؤلف المجلس من بين أعضائه لكل اختصاص أو أكثر من الاختصاصات الموكولة إليه لجنة تتولى الإشراف على هذا الاختصاص وتعرض اقتراحاتها على المجلس لاستصدار القرارات اللازمة .

كما يجوز للمجلس أن يؤلف عند الاقتضاء لجانا خاصة لأغراض معينة

ويكون اختيار أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وتختار كل لجنة رئيسها على أن يراعى بقدر الامكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته المثل لاختصاصها ، كما تختار اللجنة سكرتيرها .

ولرئيس المجلس الاشتراك في أعمال اللجان ويرأس الجلسة التي يحضرها ويجوز للمجلس بناء على طلب اللجنة المختصة الاستعانة بمن تراه من الخبراء الفنيين في الموضوع المطروح أمامها وله أيضا أن يتصل بالهيئات المصرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستئناس بأرائها فيما يدرسه المجلس من مشروعات .

وتحدد اللائحة الداخلية لكل مجلس عدد أعضاء اللجان ونظام سير العمل فيها .

مادة ٥٩ - جلسات اللجان سرية ولكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلساتها دون أن يشترك في المناقشات أو التصويت .

مادة ٦٠ - تعرض تقارير اللجان على المجلس لإصدار قرار في شأنها وتشرط موافقة الوزير المختص مقدما ليعهد المجلس بشيء من اختصاصه إلى إحدى لجانه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٦١ - تنشأ هيئة عليا للإدارة المحلية ويصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية وتتألف هذه الهيئة من لجنة مركزية ولجنة اقليمية لكل من الاقليمين .

مادة ٦٢ - تختص اللجنة المركزية للإدارة المحلية برسم السياسة العامة لنشاط المجالس الممثلة للوحدات الادارية في نطاق السياسة العامة للدولة وفي حدود الاختصاصات الموكولة إلى المجالس في هذا القانون .



كما تختص بإبداء الرأى فى مشروعات القرارات وتشريعات الادارة المحلية قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

مادة ٦٣ - تختص اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بما يأتى :

( ا ) ابداء الرأى فى قرارات المجالس التى تنص اللائحة التنفيذية على وجوب عرضها عليها .

( ب ) فحص ميزانيات مجالس المحافظات والميزانيات الملحقه بها وينضم إليها عند الفحص المحافظ المختص .

( ج ) إدراج المبالغ الآتية فى ميزانية المجلس كلها أو بعضها :

١ - الالتزامات التى يكون المجلس مقيدا بها .

٢ - المصروفات التى يفرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

٣ - مصروفات الادارة والصيانة المتعلقة بالمرافق أو المنشآت أو الأعمال التى يقوم بها المجلس .

( د ) اعتماد كل مصروف طارئ غير وارد فى الميزانية يقرره المجلس وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية مع استثناء الباب الأول .

( هـ ) التنسيق بين المشروعات الحكومة وبين المشروعات التى تقوم بها المجالس بما يحقق التعاون فى تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع المحافظات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

( و ) اعتماد فرض الرسوم التى تفرضها مجالس المدن والمجالس القروية أو الغاء بعضها أو تعديله أو تقصير أجل سريانه .

( ز ) توزيع حصيلة الموردين المشار اليهما فى الفقرة ١ من المادة ٢٩ على مجالس المحافظات .

(ح) اعتماد ما ترضيه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية .

## الفصل الثانى

### حقوق الاعضاء وواجباتهم

مادة ٦٤ - يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والمختارين من ذوى الكفاية فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها ٢٠ جنيها . ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور أو مكافآت عن أعمالهم فى المجلس فيما عدا ما قد يقرره المجلس لكل عضو ما قبل حضور الجلسات ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

كما يجوز أن يسترد الأعضاء نفقات انتقالهم من محل إقامتهم إلى الجهات التى يكلفون بأداء عمل فيها .

مادة ٦٤ - لكل عضو أن يبلغ الرئيس ما يرى إدراجه فى جدول أعمال المجلس قبل إنعقاده بأسبوع على الأقل . وعلى الرئيس أن يضمن جدول الأعمال ما يقدمه الأعضاء من الاقتراحات والموضوعات إذا كان النظر فيها من اختصاص المجلس ، ولكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس فى المسائل التى من اختصاص المجلس .

مادة ٦٦ - إذا غاب العضو المختار أو العضو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التى اختير عضوا فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية يخطر المجلس المحافظ وبالنسبة إلى الأعضاء المعينين يبلغ الأمر إلى الوزارة المختصة .

فاذا تكرر بعد ذلك غياب عضو من غير الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم دون عذر مقبول اعتبر مستقيلا ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد اثبات غيابه عن الجلسة التي دعى لحضورها لسماع أقواله فيها . ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو إليها .

مادة ٦٧ - إذا اتضح أن أحد الأعضاء فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما عضويته في المجلس جاز فصله بقرار من الوزير المختص بناء على قرار من المجلس المختص بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا يسرى هذا الحكم على الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم .

ويجوز للمجلس أن يقرر وقف أحد أعضائه بناء على قرار ثلثي الأعضاء الحاضرين إلى أن يتخذ المجلس قرارا في شأنه .

مادة ٦٨ - يحظر على العضو أن يحضر في جلسات المجلس أو لجانه مداولة له فيها مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو لأحد أقربائه أو أصهاره لغاية الدرجة الثالثة أو تكون له فيها مصلحة بصفته وصيا أو قيدا أو وكيله

مادة ٦٩ - لا يجوز للعضو أن يتعاقد مع المجلس بالذات أو بالواسطة . ومع ذلك يجوز للمجلس عند الضرورة أن يبرم عقدا مع العضو إذا كانت للمجلس في إبرامه مصلحة محقة ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا إلا بعد موافقة الوزير المختص ، بالنسبة إلى مجلس المحافظة أو المحافظ بالنسبة إلى المجالس الأخرى .

مادة ٧٠ - تسقط العضوية بقرار من الوزير المختص عن كل عضو يخالف أحكام المادتين السابقتين ويجوز للعضو أن يطعن فيه بغير رسوم خلال

خمسة عشر يوما من التاريخ اعلانه به وتفصل محكمة القضاء الإدارى فى هذا  
الطمن على وجه الاستعجال .

### الفصل الثالث

#### الشئون المالية

مادة ٧١ - يضع المجلس مشروع ميزانية شاملة لآيراداته ومصروفاته وفقا  
للقواعد المعمول بها فى وضع ميزانية الدولة ويقدم كل مجلس مدينة وكل  
مجلس قروى مشروع ميزانيته إلى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة  
أشهر على الأقل ويرفق بها جميع البيانات والمستندات التى بنيت عليها تقديرات  
الآيرادات والمصروفات .

وتتضمن ميزانية مجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس  
قروى وتعتبر ميزانية كل منها ميزانية ملحقة بميزانية مجلس المحافظة :  
ويجب وضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر  
على الأقل .

مادة ٧٢ - تتولى فحص ميزانيات مجالس المحافظات قبل اعتمادها اللجنة  
الاقليمية للادارة المحلية ، ويجب على اللجنة أخذ رأى المحافظ المختص قبل  
اجراء أى تعديل فى ميزانيات المجالس .

وفى فترة الانتقال التى تحددها اللجنة المركزية للادارة المحلية تلحق  
ميزانيات مجالس المحافظات وملحقاتها بميزانية الاقليم ويجرى على تلك  
الميزانيات وحساباتها الختامية الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وذلك  
فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون أو فى لائحته التنفيذية .

مادة ٧٣ - يعمل بالميزانية القديمة لحين اعتماد الميزانية الجديدة وذلك وفقا  
للقواعد التى يقرها الوزير المختص فى هذا الشأن .



مادة ٧٤ - على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

مادة ٧٥ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها وتبين بقرار من الوزير المختص قواعد واجراءات نشر ميزانيات المجالس .

مادة ٧٦ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة للمجالس ، وفي حفظها وصرفها والاعفاء منها القواعد المقررة في شأن أموال الدولة ، ويكون للمجالس في تحصيل هذه الرسوم امتياز على جميع الأشخاص المستحقة عليهم وتأتي في الترتيب بعد المصاريف القضائية وبعد الضرائب الحكومية مباشرة .

وتستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها .

مادة ٧٧ - تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة بتحديد أسس جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وكذلك قواعد الاعفاء منها أو تخفيضها ويجوز أن تتضمن اللائحة النص على قواعد مختلفة لحساب أسس الرسوم وكيفية تحصيلها على أن يترك لكل مجلس تطبيق الطريقة التي تلائمه .

مادة ٧٨ - تسرى على الأموال العامة للمجالس القوانين واللوائح الحكومية المتبعة في إدارة الأموال العامة الحكومية فيما لم يرد فيه نص في اللائحة التنفيذية وتعفى المجالس من جميع الضرائب والرسوم التي تعفى منها الإدارات الحكومية فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية ورسم الدمغة وتعامل في ذلك معاملة وزارات الحكومة ومصالحها سواء في ذلك الأموال أو الممتلكات أو العقود .

مادة ٧٩ - تعين وزارة الخزانة مراقبا ماليا يكون تابعا لها ويختص بمراجعة حسابات المجلس إيرادا ومصرفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والعمليات المالية المعمول بها في المجلس . وبعاونه في ذلك مديرو أو رؤساء الحسابات وكلاء لهم ويكونون تابعين له .

وتدرج وظائفهم في ميزانية وزارة الخزانة وعلى المجلس المختص أن يؤدي مرتباتهم لوزارة الخزانة وأن يدرج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانيته

#### الفصل الرابع

##### موظفو المجالس وعمالها

مادة ٨٠ - تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية .

مادة ٨١ - موظفو مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية في دائرة المحافظة يعتبرون وحدة فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل وذلك على الوجه الذي تفصله اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٢ - يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة بقدر الامكان .

ويبين المحافظ بقرار منه اجراءات الاعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة الاستثناء منها . ويكون التعيين في الوظائف وفق درجة الاسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان . كما يكون التعيين في بعض الوظائف التي تحدد في اللائحة التنفيذية وفق درجة الاسبقية الواردة في ترتيب التخرج ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم في دائرتها اقامة عادية .

ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد بإجراء المسابقة إلى جهة عامة أخرى .  
مادة ٧٣ - يكون التعيين في الوظائف الخالية في المجالس بناء على طلب كل مجلس ويصدر التعيين بقرار من المحافظ .

ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختلفة في مجلس المحافظة في إصدار قرارات التعيين المشار إليها إذا كانت الوظيفة لاتعلو درجتها على الدرجة السابعة . كذلك يفوضهم إذا طلبت إليه الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض

مادة ٨٤ - لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أو أحكاما أخرى علاوة على الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك كما يجوز له أن يقرر الى جانب المرتب الأصلي علاوة وظيفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف .

مادة ٨٥ - يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المجلس واعتماد المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضي التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها في العقد .

مادة ٨٦ - فيما عدا الوظائف التي يسرى على شاغليها نظام موظفي الدولة يجوز لكل مجلس محلي أن يضع نظاما محليا لبعض وظائفه التي تقتضي التفرغ وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ويصدق على هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨٧ - تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض في بعض الحالات إلى موظفي

مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة :

مادة ٨٨ - تنشأ بديوان كل مجلس محافظة لجنة شئون موظفين تشكل من أحد أعضاء المجلس المعينين بحكم وظائفهم رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من ممثلي الوزارات في المجلس أعضاء ويكون تشكيلها بقرار من المحافظ .

مادة ٨٩ - للوزير المختص أن ينقل موظفي المجالس إلى الحكومة أو الهيئات العامة الأخرى وذلك بالاتفاق مع الجهة التي ينقلون إليها وبعد موافقة المجلس التابع له الموظف المنقول .

كما يجوز نقل موظفي السلطات المحلية من محافظة إلى أخرى ويصدر قرار النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين وفي جميع الأحوال ينقل الموظف بحالته وفي درجة مالية لا تقل عن الدرجة التي يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

مادة ٩٠ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس والقروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها .

للمحافظ أن يضع أحكاماً تكميلية تسرى على مستخدمي وعمال مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية ويصدق عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩١ - لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجلس بالنسبة إلى الأعمال الفنية التي تقتضى مهارة أو خبرة خاصة صناعات ممتازين وذلك بطريق التعاقد نظير أجر يحدد في العقد .



### الفصل الخامس

#### في الاشراف على أعمال المجالس

مادة ٩٢ - تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرافق المعنية به إصدار القرارات والتعليقات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ماقرأه من ارشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق .

كما أن لكل وزارة بناء على اتفاق سابق مع المجالس أن تساهم في الأعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس .

مادة ٩٣ - تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون ، وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس واللجنة الاقليمية للادارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس .

ويتولى ديوان المحاسبة التفتيش على حسابات المجالس .

مادة ٩٤ - مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية الحالات التي يجب فيها التصديق على قرارات مجالس من اللجنة الاقليمية للادارة المحلية أو الوزير المختص كما تحدد الحالات التي يجب التصديق فيها على قرارات مجالس المدن والمجالس المدن والمجالس القروية من المحافظ .

مادة ٩٥ - يجوز عند الضرورة حل مجالس المحافظة أو مجلس المدينة أو المجالس القروية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي ويكون غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة كانت .

ولا يجوز حل مجالس المحافظات أو مجالس المدن أو المجالس القروية بأجراء شامل كما لا يجوز أن يحل مجلس مرتين لسبب واحد .

مادة ٩٦ - عقب صدور قرار الحل يصدر الوزير المختص قرارا بتأليف مجلس مؤقت بالاتفاق مع الاتحاد القومي من :

( أ ) أحد الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل يعينه الوزير المختص - رئيسا .

( ب ) باقى الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل .

( ج ) أربعة من الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي من ذوى الكفاية الخاصة والمهتمين بشئون دائرة المجلس



اللائحة التنفيذية  
لقانون نظام الادارة المحلية





## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية،  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم  
الجنوبي .

اللائحة التنفيذية  
لقانون الادارة المحلية

الباب الأول

تقسيمات الادارة المحلية

مادة ١ - يراعى عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسى المميز .

مادة ٢ - يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد نطاق المحافظات بناء على اقتراح يقدم من اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .

ويصدر قرار الوزير المختص بتحديد نطاق المدن وقرار المحافظ بتحديد نطاق القرى وفق القواعد التنظيمية التى تضعها اللجنة المذكورة فى شأن تحديد نطاق المدن والقرى .

مادة ٣ - يحدد القرار المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه اسم المجلس القروى الذى يشمل نطاق إختصاصه أكثر من قرية .

مادة ٤ - يحدد مجلس المحافظة مكان إنعقاد المؤتمر المشار إليه فى المادة ٣ من القانون فى عاصمتها .

وتكون رئاسة المؤتمر للمحافظ ويحل محله عند غيابه من يندبه الوزير المختص .

ويتولى السكرتيرية رئيس مجلس المدينة الذى مقره عاصمة المحافظة .

مادة ٥ - لا يعتبر إنعقاد المؤتمر صحيحا إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وفى حالة عدم تكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع

ويكون الاجتماع الثانى صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر التوصيات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

ويعلن الرئيس فض انعقاد المؤتمر بعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال.

مادة ٦ - تشكل لجنة تحضيرية للمؤتمر من رؤساء اللجان فى مجلس المحافظة .

وتلقى هذه اللجنة الاقتراحات والرغبات التى يرى الأعضاء مناقشتها فى المؤتمر . وكذلك الرغبات التى يرى المحافظ عرضها على المؤتمر . وتقوم بتنسيقها وإعداد جدول أعمال المؤتمر وإبلاغه للأعضاء قبل إنعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل .

## الباب الثانى

### المحافظ

مادة ٧ - يتولى المحافظ فى نطاق المحافظة ما يأتى :

( أ ) الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

( ب ) تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .

( ج ) مباشرة ما يعهد به إليه الوزراء من إختصاصاتهم .

( د ) تنفيذ قرارات مجلس المحافظة .

( هـ ) التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية .

( و ) التصديق على قرارات مجالس المدن والمجالس القروية وفقا للمبين فى

المادة ١٤ . ويظل مدير الأمن بمحفل المحافظ فى مباشرة إختصاصاته عند غيابه .

مادة ٨ - يعلن المحافظ أسماء أعضاء المجالس المحلية فى دائرة المحافظة

بعد الانتهاء من الاجراءات المقررة وفقا للقانون لإختيار أعضاء كل مجلس .



مادة ٩ - يعهد المحافظ إلى ممثلى الوزارات المختلفة فى مجلس المحافظة كل فيما يخصه تنفيذ قرارات المجلس تحت اشرافه ويكون لـمـشـلى الوزارات المختلفة فى هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

مادة ١٠ - للمحافظ فى سبيل التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية أن يستعين بأحدى الهيئات الآتية :

- ( ا ) سلطات للرقابة فى الدولة وذلك بالاتفاق مع جهات الاختصاص .
  - ( ب ) ممثلو الوزارات الأعضاء بحكم وظائفهم فى مجلس المحافظة .
  - ( ج ) لجان تشكل من أحد هؤلاء الممثلين وبهـمـن أعضاء المجلس .
- وللمحافظة فى سبيل القيام بهذا الاختصاص اتخاذ ما يراه مناسبا من وسائل .

مادة ١١ - تخضع قرارات مجالس المدن والمجالس القروية لتصديق المحافظ فى المسائل الآتية :

- ( ا ) اشتراك المجلس فى إدارة الأعمال والمرافق العامة المشتركة مع مجلس آخر فى نطاق المحافظة .
- ( ب ) اللائحة الداخلية فيما تتضمنه من أحكام خاصة غير واردة فى اللائحة الداخلية النموذجية .

## الباب الثالث

### نظام سير العمل فى المجالس

مادة ١٢ - على رئيس المجلس أن يبلغ الوزارة غير الممثلة فى المجلس بجدول الأعمال إذا تضمن مسائل تتعلق بنشاط هذه الوزارات وذلك قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل .

مادة ١٣ - يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجانا دائمة ويكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المختصة بمسائل تتصل بشئون الوزارات التي يمثلونها .

مادة ١٤ - تضع اللجنة المركزية للإدارة المحلية نماذج للأنظمة الداخلية لكل من مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية . وتتضمن الأنظمة الداخلية تفاصيل سير العمل في المجالس في مستوياتها المختلفة .

ويضع كل مجلس لأنتمته على ضوء هذا النموذج على أن يعمل باللوائح النموذجية إلى أن يعد كل مجلس لأنتمته الخاصة ويتم المصادقة عليها .

مادة - يجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص ويحدد قيمة المكافأة في قرار التعيين وفي الحدود التي تقترحها اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية .

مادة ١٦ - يتولى مجلس الدولة الافتاء في الموضوعات القانونية التي تحال إليه من المجالس المحلية .

ويجوز للمجلس أن تمهد إلى إدارة قضايا الحكومة مباشرة الدعاوى التي تكون طرفاً فيها كلها أو بعضها .

مادة ١٧ - تبدأ اجراءات التجديد النصفى قبل انتهاء السنتين بشهرين على الأقل .

مادة ١٨ - يخطر العضو عند بحث صحة عضويته وفقاً لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وذلك قبل الجلسة بأسبوعين على الأقل .

ويصدر المجلس قراره بالأغلبية المطلقة لأعضائه بعد مماع أقوال العضو شفاهة أو كتابة وتحقيق دفاعه .

مادة ١٩ - يقدم طلب استقالة الأعضاء من عضوية المجلس كتابة .

مادة ٢٠ - إذا لم يتوافر في الاجتماع الثاني للمجلس الأغلبية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يؤجل الاجتماع إلى جلسة تالية لمدة عشرة أيام على الأقل ويخطر الوزير المختص فوراً إذا لم يتكامل في الاجتماع النصاب القانوني لعدد الحاضرين ، وإذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بحل المجلس كان الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ٢١ - تظل المجالس المحلية القائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه خاضعة للوائح والقرارات المنظمة لسير العمل فيها حتى يتم وضع الأحكام المنظمة له وفقاً لهذا القانون . وتحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجمعة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

## الباب الرابع

### تشكيل المجالس

الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم

مادة ٢٢ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : الأشغال العمومية ، التربية والتعليم ، التموين ، الخزانة ، الداخلية ، الزراعة ، الشؤون البلدية والقروية ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، الصحة ، المواصلات .

ويعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته ، كما يعين من يليه من المساعدين أو الوكلاء .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيسا للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ .

مادة ٢٣ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المدن هم ممثلو التربية والتعليم ، والخزانه ، والداخلية ، والشئون البلدية والقروية ، والشئون الاجتماعية والعمل ، والصحة .

ويعين المحافظ بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة هؤلاء الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم .

ويعهد رئيس مجلس المدينة إلى هؤلاء الأعضاء كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت اشرافه . ويكون لهم في هذا الشأن سلطات رؤساء الفروع .

مادة ٢٤ - يراعى في الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجالس القروية أن يكون من بينهم ممثلون للتربية والتعليم ، والداخلية والزراعة ، والشئون البلدية والقروية ، والشئون الاجتماعية والعمل ، والصحة . ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثل الوزارة ذات الشأن في مجلس المحافظة .

ويعهد رئيس المجلس القروى إلى الأعضاء بحكم وظائفهم في المجلس . القروى كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت اشرافه .

مادة ٢٥ - يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء الحكم وظائفهم يمثلون وزارت أو مؤسسات عامة بالإضافة المشار اليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية .



ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد منها تمديد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لاشرفها .

مادة ٢٦ - للوزارات الأخرى غير الممثلة في المجالس أن توفد ممثلين عنها يشتركون في جلسات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود في إصدار القرارات .

مادة ٢٧ - يجوز أن يكون ممثل الوزارة بحكم وظيفته عضوا في أكثر من مجلس .

## الباب الخامس

### اختصاصات المجالس المحلية

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

مادة ٢٨ - تباشر المجالس المحلية اختصاصاتها المنبئة في هذا الباب في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن .

مادة ٢٩ - يجوز للجنة المركزية أو اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بالاتفاق بين الوزير المختص والوزير ذى الشأن نقل بعض اختصاصات الوزارات إلى المجالس المحلية .

مادة ٣٠ - يصدر المجلس قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه وله أن يحيل ما يرى حالته من هذه الموضوعات إلى اللجان المختصة لدراستها قبل اصدار قرار فيها .

مادة ٣١ - يتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته بمعاونة موظفي المجلس وعماله ويكون تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتمادا من سلطة أعلى بعد صدور هذا الاعتماد .

مادة ٣٢ - يتولى مجلس المحافظة الاشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الكائنة في نطاق المحافظة وله في سبيل ذلك الاستعانة بلجانه ، وفي هذه الحالة تتولى كل لجنة مختصة التفتيش دوريا على مجالس القروية في شأن المرفق الذي يدخل في اختصاصها .

وتقدم اللجنة التي قامت بالتفتيش تقريرها لمجلس المحافظة الذي يقوم بإبلاغ التقرير مع ملاحظاته إلى مجلس المدينة أو المجلس القروي . وللمجلس المحافظة عند الاقتضاء أن يقدم نتيجة التفتيش إلى اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية لتقرير ما تراه .

ويراعى مجلس المحافظة هذه التقارير عند توزيع الاعانة المشار اليها في المادة ٢٩ من القانون على مجالس المدن والمجالس القروية .

مادة ٣٣ - يختص مجلس المحافظة مباشرة الخدمات المحلية الضرورية في المدن والقرى التي لم يتم انشاء مجالس فيها وذلك بقرارات يصدرها في هذا الشأن وله أن يمهّد بتنفيذها إلى من يرى اختياره لذلك مع منحه الاختصاصات اللازمة في هذا الشأن .

مادة ٣٤ - يختص مجلس المحافظة بالنظر في طلب المجلس القروي تحويل القرية إلى مدينة ثم يرفع الطلب مشفوعا بملاحظاته إلى جهة الاختصاص .

### الفصل الثاني

#### شئون التربية والتعليم

مادة ٣٥ - يباشر مجلس المحافظة شئون التربية والتعليم الآتية :

( أ ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية العامة والفنية ماعدا المدارس التجريبية والنموذجية التي تتبع الوزارة مباشرة .

( ب ) انشاء وتجهيز وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات ماعدا معاهد المعلمين العليا .

(ج) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس المختلفة في المدن والقرى التي ليست بها مجالس محلية أو التي لا تدخل في اختصاصها هذه الأنواع من المدارس .

مادة ٣٦ - يباشر مجلس المدينة شئون التربية والتعليم الآتية :

(١) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الاعدادية العامة والفنية في دائرة المجلس .

(ب) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في دائرة المجلس .

مادة ٣٧ - يباشر المجلس القروي إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في نطاق القرية أو القرى الداخلة في اختصاصه .

مادة ٣٨ - تباشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها الشئون الآتية :

(١) توزيع وفتح الفصول ملازمة للتوسيع في التعليم .

(ب) الاشراف على تطبيق المنهاج المقررة من وزارة التربية والتعليم وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها البيئة المحلية .

(ج) تحديد مواعيد الاجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية مع مراعاة طول مدة السنة الدراسية المقررة .

(د) تحديد مواقيت الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .

(هـ) تنفيذ سياسة تعليم الكبار ومحو الأمية .

(و) الترخيص في إنشاء مدارس ومكاتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياطات المحلية ، وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ، ومنع الإعانة المستحقة لسكنى مرتبة منها .

( ز ) الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها وبالتحديد مواعيدها وزارة التربية والتعليم .

( ح ) تحديد أماكن المدارس الداخلة في اختصاصه .

( ط ) انشاء وتجهيز المكتبات المدرسية والأندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقه .

( ي ) تدير وتنظيم مسائل التغذية للطلاب في المدارس التي يديرها المجلس .

( ك ) تيسير كل ما يتصل بالرعاية الصحية المدرسية :

مادة ٣٩ - قرارات مجالس المدن والمجالس القروية في الشؤون المذكورة في المادة السابقة يجب اعتمادها من رئيس لجنة التعليم بمجلس المحافظة عدا ما جاء في البنود الأربعة الأخيرة منها .

### الفصل الثالث

#### الشؤون الصحية

مادة ٤٠ - تتولى المجالس المحلية الشؤون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية في أعدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لأغراض البحوث أو التدريب أو الإنتاج التي يصدرها قرار من وزير الصحة التنفيذي . وتحدد دائرة اختصاصات كل مجلس على الوجه الآتي :

أولا - مجلس المحافظة :

( أ ) المستشفيات العامة .

( ب ) مستشفيات طب العيون .

( ج ) مستشفيات الأمراض الصدرية .



( د ) مستشفيات الحيات .

( هـ ) وحدات التثقيف الصحى .

( و ) معامل الصحة العامة .

( ز ) اللجان الطبية المحلية .

( ح ) المخازن الاقليمية .

ثانيا - مجلس المدينة :

( ا ) المستشفيات المركزية .

( ب ) مراكز رعاية الطفولة والأُمومة .

( ج ) وحدات الصحة المدرسية .

( د ) مكاتب الصحة .

ثالثا - المجلس القروى :

( ا ) المجموعات الصحية والوحدات القروية .

( ب ) وحدات علاج الأمراض المتوطنة .

مادة ٤١ - يتولى مجلس المحافظة جميع الشؤون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية بالمدن والقرى التي ليس لها مجلس مدينة أو مجلس قروى .

#### الفصل الرابع

##### الشؤون البلدية والقروية

مادة ٤٢ - تباشر مجالس المحافظات كل فى دائرة اختصاصه شئون المرافق العامة الآتية :

( ا ) عمل جميع الأبحاث الخاصة بمشروعات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية واختيار المواقع المختلفة لها .

( ب ) طرح مناقصات وممارسات وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية ومشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكتها أو تعديدها أو تجديدها التي لا ترتبط بأكثر من محافظة .

( ج ) إدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التي لا تقدر بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة وذلك بالتعاون مع مجلس المدينة أو مع المجلس القروي كل في حدود اختصاصه طبقاً لامكانيات كل منهما .

( د ) دراسة وبحث جميع الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين والخاصة بتوصيلات المياه والمجارى والكهرباء والغاز من المشروعات القائمة أو التي تقيمها محلياً وابداء الرغبات في شأنها .

( هـ ) أعمال المرور وإطفاء الحرائق والاسعاف والانتقاذ وتنفيذ خطة الدفاع المدني بالتعاون مع المجالس المحلية في نطاق المحافظة .

( و ) القيام بجميع الشؤون العمرانية وشؤون المرافق العامة في المناطق التي لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية .

مادة ٤٣ - تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية :

( ا ) دراسة وإعداد مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الامداد العمراني لها .

( ب ) فحص وإعداد الاقتراحات الخاصة بمواقع المباني والأسواق العامة وما يماثلهما .

( ج ) إجراء أعمال الترميمات والصيانة اللازمة للمباني العامة .

( د ) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروي نهائية إذا لم

تجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائم ٣٠٠ جنيه ويكون إختصاص مجلس المدينة نهائيا إذا لم تجاوز قيمتها ألف جنيه ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته فيما يجاوز الحدين السابقين .

( هـ ) دراسة وإعداد وتنفيذ ردم البرك وإعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها في حالة عدم استرداد أصحابها لها طبقا للقانون .

( و ) وضع السياسة العامة لأعمال المنزهات وتجميل الشوارع وأعمال المشاتل ومزارع المجارى ومشروعات إنتاج السماد العضوى والكسح وإعداد وتنفيذ المشروعات اللازمة لكل ما من شأنه تنفيذ هذه الأعمال والنهوض بها .

( ز ) دراسة وإعداد وتجهيز وتنفيذ مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها .

( ح ) تنفيذ الأعمال المرتبطة بالاسكان على أساس النماذج القياسية التي تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية وفق الخطة العامة للاسكان في هذا الشأن .

( ط ) الأعمال الخاصة بالترخيص فى الانتفاع المؤقت بالأراضي الفضاء المملوكة للحكومة مددا لا تجاوز ثلاث سنوات .

( ي ) الاشراف على شئون التنظيم وتطبيق الأحكام والقوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي وإدارتها والاشراف عليها .

( ك ) توفير وسائل النقل العام المحلى وإدارتها والاشراف على ما يكون مدارا منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة .

( ل ) القيام بجميع الأعمال اللازمة لإدارة المصايف والمشآت والنهوض بها .

- ( م ) إنشاء وإدارة الأسواق العامة والعلخانات .  
( ن ) إنشاء الجبانات وصيانتها وبالعائوها طبقاً للأوضاع المعمول بها .  
( س ) أعمال النظافة العامة .

( ع ) تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة .

مادة ٤٤ - مباشر المجالس المحلية كل في دائرة إختصاصه تصميم وتنفيذ مشروعات المباني العامة التابعة لها ويجوز لهذه المجالس أن تستعين بوزارة الشؤون البلدية والقروية في تصميمات المباني ذات الأهمية الخاصة .

#### الفصل الخامس

##### الشؤون الاجتماعية والمالية

مادة ٤٥ - يتولى كل مجلس محلي في دائرة إختصاصه تنفيذ القوانين واللوائح الاجتماعية والمالية على الوجه الآتي :

أولاً - مجلس المحافظة :

١ - الشؤون الاجتماعية :

( أ ) للتعاون :

١ - الاشراف على الاتحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية .

٢ - اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية واقتراح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها .

٣ - العمل على إنشاء حركة تعاونية إستهلاكية وحركة للتسويق التعاوني وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة .



( ب ) النشاط الأهلي :

- ١ - اقتراح حل الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية واقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .
- ٢ - الترخيص في جمع التبرعات للهيئات الخاصة .
- ٣ - انشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الاجتماعية طبقا للسياسة العامة .

( ج ) رعاية الشباب والتربية الرياضية :

- انشاء وتجهيز مراكز رعاية الشباب على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء المحافظة .

( د ) الصناعات الريفية والبيئية :

- ١ - اجراء الدراسات التي تتطلبها الصناعات الريفية والبيئية ورفعها لجهات الاختصاص .
- ٢ - بحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى تمويل الصناعات الريفية والبيئية وتقديم الاقتراحات الخاصة بها لهندوق الدعم والاشراف على القروض والإعانات التي يمنحها هذا الصندوق .
- ٣ - إقامة المعارض الإقليمية والدعائية لها .

( هـ ) المساعدات الاجتماعية :

- ١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية المختلفة التي تجاوز ١٠ جنيهات للحالة الواحدة .
- ٢ - تقرير وصرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة .
- ٣ - انشاء وتجهيز وإدارة مراكز ومكاتب التأهيل المهني لندوى العاهات .

٤ - تدقيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعلومات في هذه الناحية بين الهيئات الخاصة والحكومة .

٢ - العمل :

( ١ ) القوى العاملة :

١ - إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقا للسياسة العامة .

٢ - تكوين اللجان الاستشارية المشتركة الآتية :

( ١ ) اللجان الخاصة برسم سياسة الترخيم المحلية وإرسالها إلى الوزارة التنفيذية المختصة .

( ب ) اللجان الثلاثية التي تختص باقتراح المهن الخاصة بالتدريج والبرامج الدراسية النظرية والعملية وإرسالها إلى الوزارة التنفيذية المختصة .

٣ - الاشراف على تنفيذ الخطط التي تضعها الوزارة التنفيذية في تنظيم هجرة فائض الأيدي العاملة عن حاجة سوق العمل المحلي .

( ب ) التفتيش العمالي :

إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب تفتيش العمال .

ثانيا - مجالس المدن والمجالس القروية :

١ - للشئون الاجتماعية :

( ١ ) التعاون :

١ - الاشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية .

٢ - اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية

واقترح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها ورفع الأمر إلى مجلس المحافظة .

٣ - العمل على نشر الوعي التعاوني .

( ب ) النشاط الأهلي :

١ - الاشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الخاصة .

٢ - اقتراح حل الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة أو اقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .

٣ - اقتراح الترخيص في جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة .

٤ - اقتراح شهر الهيئات الخاصة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

٥ - اقتراح إنشاء المشروعات الاجتماعية الجديدة .

( ج ) رعاية الشباب والترفيه الرياضية :

١ - الاشراف على الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشبان والترفيه الرياضية :

٢ - تنفيذ السياسة الموضوعة في مجال رعاية الشباب والترفيه الرياضية وتوجيه الهيئات العاملة في هذا الميدان للعمل بمقتضاها .

( د ) الصناعات الريفية والبيئية :

١ - العمل على نشر الصناعات الريفية والبيئية والنهوض بها .

٢ - إستغلال الخامات المتوافرة في المدينة أو القرية والتي لم تصنع .

٣ - اقتراح عمليات التمويل لكل صناعة واحتياجاتها على مجلس المحافظة .

( هـ ) المساعدات الاجتماعية :

١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقا للقوانين المنظمة لها .

٢ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة التي تصرف دفعة واحدة وذلك بمحد أقصى ١٠ جنيهات واقتراح المساعدات التي تجاوز هذا النصاب إلى مجلس المحافظة .

٣ - تقرير وصرف المساعدات الوقتية العاجلة .

٤ - تقرير وصرف المساعدات العاجلة للإغاثة في حالات الكوارث والنكبات التي تصرف خلال الثمانية والأربعين ساعة الأولى من حدوث الكارثة .

• - بحث حالة ذوى العاهات وتوجيههم مهنيا .

٢ - العمل :

تتولى مجالس المدن الاشراف على مكاتب الترخيم والتوظيف .

### الفصل السادس

#### الشئون الزراعية

مادة ٤٦ - تتولى المجالس المحلية في دائرة المحافظة تنظيم الخدمات الزراعية وإنشاء خدمات زراعية جديدة وذلك على الوجه الآتى :

١ - الأعمال الزراعية :

( أ ) الارشاد الزراعى .

( ب ) جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية .

( ج ) مقاومة الآفات الزراعية .

( د ) تنفيذ الحجر الزراعى الداخلى .

( هـ ) مراقبة المشتات المحلية .

( و ) مراقبة الانجار فى البذور .

٢ - الأعمال البيطرية .

( أ ) مكافحة أمراض الحيوان والدواجن .



- ( ب ) أعمال التفاتيش البيطرية .
- ( ج ) مراقبة سلخ الجلود والكشف على اللحوم .
- ٣ - انشاء وتجهيز وادارة كل من :
  - ( ا ) المتاحف والمعارض والمكتبات الاقليمية .
  - ( ب ) الوحدات الزراعية التابعة للارشاد الزراعى .
  - ( ج ) المعامل البيطرية الاقليمية .
  - ( د ) المستشفيات البيطرية الاقليمية .
  - ( هـ ) وحدات مكافحة أمراض الحيوان والدواجن .

### الفصل السابع

#### شئون التموين

مادة ٤٧ - يتولى مجلس المحافظة الشؤون التموينية فى نطاق المحافظة بما فى ذلك المسائل الآتية :

- ( ا ) العمل على توفير المواد الغذائية والتموينية وكفالة حسن توزيعها .
- ( ب ) اقتراح تشكيل لجنة التسعيرة المحلية .
- ( ج ) البت فى الشكاوى التموينية .
- ( د ) تقديم التوصيات الخاصة بتداول السلع التموينية والسلع غير الخاضعة لنظام التوزيع المراقب فى حدود الكميات المخصصة .
- ( هـ ) البت فى طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلهم والمخابز عن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم بتوزيعها أو اعدادها .

### الفصل الثامن

#### شئون المواصلات

مادة ٤٨ - يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :

(١) الطرق والكبارى والنقل :

١ - انشاء الطرق الاقليمية وطرق الدرجة الثالثة وهى التى تربط القرى بعضها ببعض أو بالطرق الرئيسية والتي لا تمتدى دائرة المحافظة الواحدة وصيانتها .

٢ - اقامة الكبارى المنشأة على الطرق المذكورة والتي تقل فتحتها عن ستة أمتار وصيانتها .

٣ - تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له فى دائرة الطرق الاقليمية الواقعة فى اختصاص كل محافظة .

٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب فى الأقاليم فيما يختص بالخطوط الجديدة التى تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .

٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية فى دائرة المحافظة .

(ب) السكة الحديد :

تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة المواصلات فيما يختص بحركة الجداول واقامة المحطات واقامة المظلات أو تحسين مستوى الخدمة .

(ج) النقل النهري :

١ - إدارة ومنح التزام أو تراخيص المدييات وتشغيلها .

٢ - تقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسى وبرامج الأولويات بها .

(د) البريد :

المساهمة فى انشاء وتجهيز وإدارة المكاتب الخاصة .

## الفصل التاسع

### الشؤون الاقتصادية

مادة ٤٩ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشؤون الاقتصادية الآتية .

( أ ) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

( ب ) تنمية الصناعات المحلية .

( ج ) الاشراف على أسواق الأقطان وسواحل الغلال .

( د ) اقامة المعارض المحلية وتنظيمها .

( هـ ) العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية .

( و ) العمل على تشجيع السياحة الداخلية وزيارة مناطق الآثار وتدير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

## الفصل العاشر

### شئون الأمن

مادة ٥٠ - لمجلس المحافظة أن يقدم اقتراحات إلى وزارة الداخلية في كل ما يتعلق باستتباب الأمن كانشاء مراكز أو فقط شرطة أو زيادة القوات فيها وكذلك بالنسبة إلى مكافحة الكوارث والنكبات الطبيعية .

وللمجالس المحلية في دائرة المحافظة ابداء الرغبات والاقتراحات في هذا الشأن لمجلس المحافظة .

## الفصل الحادى عشر

### الشؤون الثقافية

مادة ٥١ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشؤون الثقافية ولها على وجه الخصوص :

( ا ) مؤازرة الجمعيات والمنتديات الفنية والأدبية والثقافية والتشجيع على تأسيسها .

( ب ) انشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على انشائها .

( ج ) العمل على انشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية في نطاق المحافظة .

( د ) تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية .

( هـ ) تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر

الوعي القومي .

( و ) العمل على تشجيع مشاهدة المناطق الأثرية وارتياحها .

### الفصل الثاني عشر

#### المشروعات المشتركة

مادة ٥٢ - في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس محافظات متجاورة أو يشترك فيها مجلس محافظة مع مجلس مدينة أو مجلس قروي أو أكثر يجوز للوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع . ويحدد في قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة . ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة للعضو الذي يختاره الوزير ذو الشأن .

### الفصل الثالث عشر

#### مسائل يجب موافقة المجالس المحلية عليها

مادة ٥٣ - يجب موافقة مجلس المحافظة مقدما في الحالات الآتية :

( ا ) إصدار المحافظ لائحة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة إلى

المحافظة كلها أو لبعض المدن أو القرى فيها .



( ب ) للمحافظ في حالة حدوث وباء أو أمر من الأمور التي تستدعى اتخاذ إجراءات عاجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس وعليه في هذه الحالة أن يخبر المجلس في أول إنعقاده بالأسباب التي دعت لذلك ، ويجوز للمجلس في هذه الحالة إقرار تصرفات المحافظ أو تعديلها دون أن يكون لقرار المجلس أثر رجعي .

مادة ٥٤ .- يجب موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروي مقدما في حالة تغيير اسم المدينة أو القرية .

#### الفصل الرابع عشر

مسائل يجب أخذ رأى المجالس المحلية عليها

مادة ٥٥ .- يجب أخذ رأى مجلس المحافظة مقدما في المسائل الآتية :

( ا ) المشروعات الزراعية التي تباشرها وزارتا الزراعة والاصلاح الزراعى أو العدول عن هذه المشروعات .

( ب ) تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المحافظة .

( ج ) إنشاء أو أبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمحافظة دون سواها .

( د ) الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص بالترع والمصارف العمومية في المحافظة وبمناوبات الري الخاصة بالمحافظة .

ومع ذلك فللوزارة في الأحوال المستعجلة أن تعدل ترتيب المناوبات . وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول إنعقاده بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه مقدما .

( هـ ) إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية أو الجوية متى كانت تمر بالمحافظة دون سواها وكذلك في أبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

( و ) ما يعرض للبيع من الأراضى الفضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء فى مدن أو قرى المحافظة التى ليست لها مجالس مدن أو مجالس قروية .

( ز ) ما يعرض للبيع من الأراضى الزراعية المملوكة للدولة والواقعة فى دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر من حدود المدن والقرى التى ليس لها مجالس مدن أو قروية .

( ح ) إنشاء المباني الداخلة فى الأملاك الدائمة للدولة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل فى ذلك ذلك ما هو خاص بأعمال الرى والكبارى .

( ط ) إنشاء المعاهد العليا التابعة لوزارة الترمية والتعليم أو نقلها أو إلغاؤها ،

( ى ) منح امتياز بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة بالمحافظة .

( ك ) تغيير حدود المحافظة أو تغيير حدود أو أسماء المدن أو القرى أو حدودها التى لا يوجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية أو إنشاء قرى جديدة أو إلغاؤها .

( ل ) تغيير دوائر الاختصاص الادارية أو القضائية .

( م ) إنشاء أو إلغاء مراكز وأقسام ونقط الشرطة المستديمة .

( ن ) تطبيق قانون على مدينة أو قرية فى المحافظة أو عدم تطبيقه .

( س ) القرارات اللازمة لتنفيذ قانون فى مدينة أو قرية فى المحافظة .

وفى جميع الحالات السابقة إذا لم تأخذ الوزارة ذات الشأن برأى المجلس فعليها أن تبدى الأسباب .

مادة ٥٦ - يجب أخذ رأى مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدما فى

المسائل الآتية :

( ١ ) تغيير حدود المدينة أو القرية .

( ب ) إنشاء معاهد أو مستشفيات تابعة للحكومة أو لمجلس المحافظة وكذلك نقلها أو الغاؤها .

( ج ) إنشاء الأسواق والمعارض التي تقيمها الحكومة المركزية .

( د ) إنشاء المباني الداخلة في الأملاك العامة للدولة وأموالها ومجلس المحافظة وكذلك تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها .

( هـ ) ما يعرض للبيع من الأراضي المملوكة للدولة أو لمجلس المحافظة إذا كانت على مسافة ألف متر على الأكثر من حدود اختصاص المجلس .

### الفصل الخامس عشر

#### الوحدات المجهزة

مادة ٥٧ :

( ١ ) في كل قطاع أنشئت فيه وحدة مجمعة يقوم المجلس القروي الذي يمثل القرى التي تخدمها هذه الوحدة بإدارتها ، على أن يشترك في عضوية هذا المجلس بحكم وظائفهم رؤساء أقسام الخدمات بهذه الوحدة ، وعلى أن تكون الأغلبية في المجلس للأعضاء المنتخبين ويكون لمجلس القرية في هذه الحالة الاختصاصات التي كانت مخولة لمجلس إدارة الوحدة .

( ب ) يتولى مجلس المحافظة الاختصاصات التي كانت مخولة لمجلس الخدمات الاقليمي بواسطة احدى لجانه « لجنة تنسيق الخدمات » .

( ج ) تحمل « اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية » محل « المجلس التنفيذي للوحدات المجهزة » .

( د ) تحمل « اللجنة المركزية للإدارة المحلية » محل « المجلس الأعلى للوحدات المجهزة » .

## الباب السادس

### الموظفون والعمال

#### الفصل الأول

##### الموظفون

مادة ٥٨ - يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة ومن يحدده الوزير المختص من الوكلاء والمساعدين تابعين للمحافظ فيمعدا التعيين والنقل والترقية فيتبعون في شأنها لوزاراتهم .

مادة ٥٩ - تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة ، كما تطبق عليهم الأحكام العامة في شأن التعاقد والمعاش ، وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة .

مادة ٦٠ - موظفو مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية في دائرة المحافظة ، الذين يكونون من فئة نوعية واحدة ، يعتبرون وحدة واحدة فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل .

مادة ٦١ - يكون التعيين في الوظائف الخالية بمجلس للمحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة إذا توافر بينهم العدد والمؤهلات والمستوى المطلوب .

ويبين المحافظ بقرار منه إجراءات الاعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة .

ويكون التعيين في الوظائف على حسب درجة الأسمية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان .



ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد بإجراء المسابقة إلى هيئة أو مصلحة عامة .  
مادة ٦٢ - تحدد اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية الوظائف الفنية التي لا يلزم إجراء مسابقة لشغلها على أن يتم شغلها وفقاً لترتيب التخرج .

مادة ٦٣ - يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التي لا تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها في العقد .

مادة ٦٤ - لمجلس المحافظة أن يضع شروطاً أخرى علاوة على الشروط المنصوص عليها في القوانين أو في هذه اللائحة بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك .

مادة ٦٥ - تكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة .

مادة ٦٦ - فيما عدا الوظائف التي يسرى على شاغلها نظام موظفي الدولة يجوز لكل مجلس محلي أن يضع نظاماً محلياً لبعض وظائفه التي تقتضى التفرغ، وذلك في حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ، وتصدر هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٧ - تنشأ بكل مجلس محافظة لجنة لشئون الموظفين تشكل بقرار من المحافظة من أحد أعضاء المجلس المعيّنين بحكم وظائفهم رئيساً ومن ثلاثة من ممثلي الوزارات في المجلس . واثنين من كبار موظفي المحافظة يختارهم مجلس المحافظة .

مادة ٦٨ - تختص لجنة شئون الموظفين بالمسائل الآتية :

( أولا ) دراسة التقارير التي ترد من الرؤساء المباشرين في شأن الموظفين تمهيدا لوضع التقرير النهائي مع تسبيب قرارها إذا خالفت رأى الرؤساء .

( ثانيا ) تقرير منح العلاوات أو الحرمان منها وفقا لأحكام القانون وفي ضوء التقارير .

( ثالثا ) ابداء الرأى فيما يتعلق بنقل الموظفين وترقيتهم .

ويكون اختصاصها شاملا موظفى مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية في دائرة المحافظة .

مادة ٦٩ - تنشأ بكل مجلس محافظة ادارة لشئون الموظفين تتولى شئون موظفى وعمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة ويكون لهذه الادارة فروع في مجالس المدن والمجالس القروية :

٧٠ - للوزير المختص أن ينقل موظفى المجالس إلى الحكومة أو الهيئات العامة الأخرى وذلك بالاتفاق مع الجهة التى ينقلون اليها وبعد موافقة المجلس التابع له الموظف المنقول .

كما يجوز نقل موظفى المجالس المحلية من محافظة إلى أخرى ويصدر قرار النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين .

وفي جميع الأحوال ينقل الموظف بحالته وفي درجة مالية لا تقل عن الدرجة التى يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

## الفصل الثانى

### العمال

مادة ٧١ - فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على

عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمال الحكومة .

وللمجالس المحافظة أن يضم أحكاما خاصة تسرى على عمال مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة .

مادة ٧٢ - ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقا لكادر العمال إلى فئتين :

( أ ) عمال عاديون .

( ب ) عمال فنيون .

ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة في كادر العمال .

مادة ٧٣ - لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجلس بالنسبة إلى الأعمال الفنية التي تقتضى مهارة أو خبرة خاصة صناعات ممتازين وذلك بطريق التعاقد نظير أجر يحدد في العقد .

مادة ٧٤ - تشكل في كل مجلس لجنة الشؤون العمال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر في :

( أ ) التعيين .

( ب ) تحديد الدرجة والأجر .

( ج ) الترقية .

( د ) الفصل .

وتعتمد قرارات اللجنة من رئيس المجلس .

مادة ٧٥ - تسرى أحكام كادر العمال والقواعد العامة المنظمة لشؤونهم على عمال المجالس المحلية .

مادة ٧٦ - يكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون العمال الاختصاصات الممنوحة في القوانين واللوائح للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات ممثلي الوزارات في دائرة المحافظة .

ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي الاختصاصات الممنوحة لرؤساء المصالح .

## الباب السابع

### النظام المالي

مادة ٧٧ - للمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة في الحدود الواردة بهذه اللائحة وما ورد بالمادة ٦ من القانون .

ولرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة .

ولرئيس المجلس القروي سلطات رئيس الفرع .

ويكون للمحافظ سلطة البت فيما يتجاوز السلطات المخولة لكل من رئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي في الحدود المشار إليها في هذه اللائحة .

مادة ٧٨ - يكون لكل مجلس ميزانية مستقلة تشمل جميع الإيرادات المنظور الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية .

وتبدأ السنة المالية وتنتهى في المواعيد المقررة لميزانية الدولة .

مادة ٧٩ - تقسم الميزانية إلى أبواب وبنود وفقا للنظام المتبع في الميزانية العامة للدولة ويتبع في اعداد الميزانية القواعد الحكومية والأحكام الواردة في المواد التالية .

ويراعى ألا تجاوز اعتمادات الباب الأول ٥٠٪ من الاعتمادات المخصصة لكل مرفق من المرافق التي يتولاها المجلس مع استثناء مرفق التريسة



والتعليم ومع ذلك يجوز للجنة الاقليمية للادارة المحلية أن تأذن بتجاوز الحد الأقصى .

واللجنة المركزية للادارة المحلية أن تضع قواعد خاصة للشئون المالية لتسرى على المجالس المحلية تختلف عن القواعد العامة .

مادة ٨٠ - يحيل كل مجلس ميزانيته على اللجنة المختصة لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس .

مادة ٨١ - يعد المجلس حسابات رأسمالية اضافية لكل وحدة من وحداته الانتاجية العاملة تبين فيها الايرادات والمصروفات ويدخل فيها حساب استهلاك المنشآت والمعدات واحتياطي الصيانة والتجديد وحققات التشغيل والايرادات والمصروفات الحقيقية ومعدلاتها ويقوم فيها رأس المال سنويا . ويراعى في اعداد الحسابات المذكورة مبدأ دوران رأس المال في حدود اختصاصات المجلس .

مادة ٨٢ - تتضمن ميزانية مجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس مدينة أو مجلس قروي .

مادة ٨٣ - يقدم كل مجلس مدينة أو مجلس قروي مشروع ميزانيته إلى المحافظ قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل مرافقا لها جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الايرادات والمصروفات وذلك لعرضها على مجلس المحافظة .

مادة ٨٤ - يجب وضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

مادة ٨٥ - على ممثلى الوزارات فى مجلس المحافظة عند اعداد مشروع الميزانية استطلاع رأى الوزارات ذات الشأن قبل العرض على مجلس المحافظة .

مادة ٨٦ - يرسل مجلس المحافظة مشروع ميزانيته فور اقرارها إل اللجنة الاقليمية للادارة المحلية لتتولى فحصها .

وعلى اللجنة الاقليمية للادارة المحلية إدراج الاعتمادات اللازمة لمواجهة الخدمات التي تؤدي للمجالس المحلية بواسطة الهيئات العامة .

مادة ٨٧ - لا تصبح ميزانية مجلس المحافظة نافذة المفعول إلا بعد اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية ، أما بالنسبة إلى ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

مادة ٨٨ - إلى جانب الميزانية السنوية يضع المجلس برنامجا شاملا للمشروعات وتوزيعها على عدد معين من السنين ويشمل البرنامج المراحل التنفيذية وتكاليفها وطرق تنفيذها وتعتمد هذا البرنامج اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بعد أخذ رأى الوزارات ذات الشأن على أن برامج مجالس المدن والمجالس القروية يجب اعتمادها قبلا من مجلس المحافظة وتدرج في الميزانية السنوية المبالغ اللازمة لتنفيذ الجزء المقرر للسنة على حسب البرنامج المعتمد .

مادة ٨٩ - الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروي يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها ومعرها وطرق التظلم ووجوه الاعفاء منها ثم تعتمدا بعد ذلك اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .  
والرسوم التي يفرضها مجلس المحافظة يجب لنفاذها اعتماد اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .

مادة ٩٠ - لا يجوز الاذن بالصرف أو الارتباط بمصروف الا في حدود اعتمادات الميزانية كما لا يجوز استعمال أى اعتماد في غير الغرض المخصص له في الميزانية .

مادة ٩١ - يجوز لرئيس المجلس المحلي بعد موافقة المجلس التصرف في المبالغ المعتمدة لأقسام كل بند بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتماد المقدّر لذلك البند فيما عدا الأعمال الجديدة ولا يجوز تجاوز الاعتماد السنوي المخصص لبند من بنود الميزانية إلا إذا كان في باقي اعتمادات البنود الأخرى من الباب ذاته وفر كاف لتغطية هذا التجاوز وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) الترخيص في تجاوز البنود بما لا يزيد على ١٠٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس المحافظة و ٥٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس المدينة و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى المجلس القروي .

( ب ) ما زاد على ذلك يصدر به الترخيص من الوزير المختص .

مادة ٩٢ - تفتح للارتباطات الخاصة بكل مشروع أو مصروف حسابات سنوية تبين الاعتماد المخصص للمشروع وتقيدها المبالغ المرتبطة بها على هذا الاعتماد مع إيضاح بيانات وافية عن كل ارتباط وبصفة خاصة تواريخ التنفيذ المتفق عليها ويستخرج تباعا الرصيد الباقي من الاعتماد دون ارتباط بعد كل قيد .

مادة ٩٣ - في الأعمال الجديدة يجوز زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالميزانية لأي عمل من الأعمال مقابل تخفيض مماثل في التقدير الكلي لأعمال أو اعتمادات أخرى في الباب ذاته ويكون ذلك من سلطة المجلس فيما لا يجاوز ١٠٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى مجلس المحافظة و ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى مجالس المدن و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة إلى المجالس القروية ومن سلطة الوزير المختص فيما زاد على ذلك .

مادة ٩٤ - إذا لم تسلم أو تنجز أعمال جديدة واردة في ميزانية أي مجلس من المجالس المحلية السنة قدر أن يقع فيها ذلك التسليم أو الانجاز جاز لمجلس المحافظة أن يرخص في معروقاتها في سنة تالية ولو لم يدرج بها

اعتماد لتلك المصروفات ، على أنه يشترط أن تكون المصروفات التي يرخص فيها على هذا الوجه داخلة في حدود التكاليف السابق اعتمادها في الميزانية لهذه الأعمال وألا يترتب على هذا الترخيص تجاوز جملة الباب .

مادة ٩٥ - يجوز للمجالس المحلية إبرام عقود من شأنها أن ترتب التزامات على السنوات المالية المقبلة في حالة عقود الأعمال غير القابلة للتجزئة والتي يمتد تنفيذها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية يجوز إبرامها بشرط ألا تزيد قيمة تلك العقود على جملة التكاليف النهائية الواردة في البرنامج المعتمد لهذه الأعمال .  
كما يجوز الارتباط مقدما على اعتمادات التوريدات والأعمال التي تتكرر بطبيعتها الواردة في الباب الثاني في حدود ١٠٠٪ من اعتمادات السنة التي يتم فيها الارتباط .

أما بالنسبة إلى اعتمادات الباب الثالث فيجوز الارتباط في شأنها مقدما بشرط أن تكون الأعمال أو التوريدات المتعلقة بها واردة في مشروع التخطيط المعتمد وبعد موافقة الوزير المختص .

مادة ٩٦ - لرئيس كل مجلس أن يبرم عقودا للاستخدام أو الايجار أو الصيانة مدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة في السنوات المالية المقبلة عن المربوط لتلك البنود في ميزانية السنة المالية التي تم فيها التعاقد .

وإذا زادت مدة التعاقد على سبع سنوات ولم تجاوز عشر سنوات وجب الحصول على ترخيص من الوزير المختص وما زاد على هذه المدة يكون الترخيص فيه من رئيس الجمهورية .

مادة ٩٧ - يقتصر التعاقد بالنسبة إلى الأعمال القابلة للتجزئة على الجزء الذي يسمح به الاعتماد في ميزانية السنة التي يحصل فيها التعاقد . أما إذا



اقتضت الضرورة التعاقد على جزء من العمل مدة تجاوز السنة المالية وكان المبلغ المتعاقد عليه يزيد على الاعتماد المذكور فيجب إلا يحصل التعاقد إلا بموافقة الوزير المختص وفي حدود التكاليف الكلية .

مادة ٩٨ - لرئيس المجلس سلطة الترخيص في الخصم على اعتمادات سنة مالية قائمة بمصروفات خاصة بسنة مالية سابقة بعد بحث أسباب التأخير وبشرط عدم تجاوز ربط البند في السنة المالية القائمة ، وفي حالة ما إذا تبين أن سبب التأخير يرجع إلى عدم كفاية البند في ميزانية السنة المختصة تحدد المسؤولية في ذلك وترفق النتيجة بمستندات الصرف .

مادة ٩٩ - يضاف الوفر الناتج عن تنفيذ الأعمال الجديدة بالكامل في كل مجلس من المجالس المحلية إلى حساب الاحتياطي العام لمجلس المحافظة التي تقع في دائرة اختصاصه هذه المجالس ويكون التصرف في هذا الاحتياطي لتنفيذ مشروعات أخرى بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس المحافظة .

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٨ و ٩٤ تبطل الاعتمادات المربوطة في ميزانية أي مجلس والاعتمادات الإضافية التي لم تصرف حتى نهاية السنة المالية .

مادة ١٠١ - تعلى بحساب الأمانات المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدما أي قبل الصرف في الحالات الآتية :

( ١ ) المرتبات والمكافآت والأجور والايجارات المستحق صرفها لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها لسبب ما وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصاريف الانتقال بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الثاني من السنة التالية .

(ب) أثمان المشتريات والتوريدات التي تم قسملها فعلا بمخازن الحكومة لغاية نهاية السنة المالية ولم يتم صرفها لغاية آخر السنة المنتهية سواء كان ذلك بسبب توقيم الحجز عليها أو لأى سبب آخر ، وتشمل التعلية بالأمانات أيضا الجزء المعان صرفه من الثمن على تحقق الصلاحية بعد التجربة أو على اصلاح ما يرجد من عيوب .

(ج) قيم الحسابات الختامية عن الأعمال متى كانت مطابقة للعقود المبرمة فى شأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع المقاولين عن التوقيع عليها أو لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة مثلا .

وتشمل التعلية بالأمانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان التسليم النهائى أو لحين القيام بالتشطيبات الصغيرة أو اصلاح ما يوجد من وب .

(د) أثمان العقارات التى تنزع ملكيتها وذلك بعد التعاقد مع الملاك أو بعد صدور القرار الخاص بنزع الملكية واتمام وضع اليد .

(هـ) المسمدات التى يتقرر صرفها على أقساط شهرية تمتد إلى سنوات تالية .

(و) الاعانات والتبرعات والاشتراقات والمساهمة فى تكاليف منشآت عامة أو خدمات أخرى الواردة مبالغها بالميزانية ( بشرط أن تكون المجالس قد ارتبطت بها لغاية السنة المنتهية ) أو الاعتمادات الاضافيه برسم هيئات أو أفراد معينين بالذات بشرط أن يكون رئيس الجمهوريه قد وافق على فتح هذه الاعتمادات الاضافيه قبل نفايه السنه الماليه وتعذر صرفها الفعلى قبل نفايه السنه وكذلك ما يتبقى دون صرف من الاعتمادات الاجماليه الواردة بالميزانية بصفة

اعانات لأعمال البر والخدمات الاجتماعية من محصلات الإيرادات الخيرية واليانصيب .

( ز ) يعلى بالأمانات فى الشهر الأخير من السنة المالية ثمن المياه والتيار الكهربائي والغاز وغيرها التى تستهلك فى الشهر المذكور والتى ترد المطالبات الخاصة بها خلال الفترة المحددة لتقفل حسابات السنة المالية .

( ح ) إذا تبين أن تنفيذ عمل ارتبط به سيتأخر إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المتفق على اتمام التنفيذ فيها يجوز تعليية المبلغ المرتبط به الى حساب الأمانات « ارتباطات » .

ولايجوز الصرف من حساب الأمانات « ارتباطات » الا فى الأغراض والأوجه التى اقتضت تعليية المبلغ .

وإذا لم يتم تنفيذ العمل خلال السنة المالية التالية للسنة التى تمت فيها التعليية بحساب الأمانات « ارتباطات » يضاف المبلغ فى نهايتها الى الإيرادات .

مادة ١٠٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ينسب كل ايراد الى ميزانية السنة المالية التى يحصل فيها ، كما أن كل مصروف لا يحسب الا على ميزانية السنة المالية التى يصدر اذن الصرف خلالها ويجرى حكم هذه القاعدة على حسابات التسوية ، غير أنه يجوز لرئيس المجلس اطالة مدة تصفيه هذه الحسابات الى نهاية سبتمبر من كل سنة .

مادة ١٠٣ - تنشأ مخازن مستقلة للمجالس ، كما تنشأ عند الاقتضاء مخازن فرعية بالأقسام وبوحدات الخدمة العامة التابعة للمجلس .

وتسرى على تلك المخازن الأحكام الخاصة بالمخازن الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

مادة ١٠٤ - يعين رئيس المجلس من بين موظفي المجلس من يعهد اليه بالاختصاصات المخولة لأمناء المخازن الحكومية.

كما يعين كل مجلس من بين موظفي المجلس الموظفين الذين يتولون الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين واللوائح في شأن العقود والمخازن الحكومية .

مادة ١٠٥ - يتبع المجلس فيما يتعلق بامساك الدفاتر والسجلات المالية والاستثمارات وضبطها النظام الذي يصدر به قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٠٦ - يفتح للمجلس حساب في البنك الذي يعينه وزير الخزانة ويكون الصرف بشيكات موقعة من رئيس المجلس أو من ينوبه توقيعا أولا ومن رئيس الحسابات أو مندوب عنه توقيعا ثانيا .

مادة ١٠٧ - يقوم قسم الحسابات بمسك سجل خاص لميزانية المجلس لاعتماد جميع المبالغ التي تصرف خصما على اعتمادات الميزانية من واقع المستندات والكشوف الشهرية التي يجب أن ترد إلى القسم خلال الشهر التالي .

مادة ١٠٨ - يكون رئيس الحسابات أو من ينوب عنه - مسئولا عن صحة جميع الصرفيات والارتباطات فيما يختص بالاعتمادات التي يتولى المجلس صرفها مباشرة وعليه أن يراجع جميع المستندات الخاصة بها .

وكل استمارة اعتماد صرف تقدم إلى إدارة الحسابات يجب أن ترافقها المستندات المؤيدة لها مع توضيح المبلغ المطلوب صرفه بالأرقام والكتابة .

مادة ١٠٩ - يراجع قسم الحسابات كشوف المرتبات الشهرية التي ترد له بالمطابقة على السجلات الموجودة لديه مع مراعاة التعديلات التي ترد اليه من قسم الموظفين ويتخذ الاجراءات اللازمة نحو صرفها لأربابها .



مادة ١١٠ - يجب ختم مستندات الصرف - الأصل والصور - أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد استمارة الصرف وبما يفيد الصرف بمجرد إصدار الشيك .

مادة ١١١ - يحدد رئيس المجلس المحلي مقدار السلفة المستديمة بصفة مؤقتة - وتحدد قيمتها نهائيا بعد ستة أشهر من تاريخ التحديد المؤقت على أساس متوسط الصرف الشهري - ويعهد بالسلفة إلى موظف تتوافر فيه شروط الضمان من غير موظفي الحسابات .

والسلفة المستديمة معدة للقيام بالمصروفات الطارئة والعاجلة ويكون الصرف منها فيما لا يزيد على عشرة جنيهات بمقتضى اذن ويجب أن يبين به الغرض الذي صرفت من أجله ويعتمد من الرئيس المختص .

وعلى الموظف المجهود اليه بالسلفة المستديمة أن يقيد المبالغ التي يتسلمها وما يصرف منها في الدفتر المعد لذلك . وتجرد السلفة مرة على الأقل كل شهر وتخفض قيمتها إذا اتضح أنها تزيد على الحاجة الفعلية للصرف .

ويجوز لرئيس المجلس الترخيص في صرف مبالغ من السلفة المستديمة تزيد على العشرة جنيهات .

مادة ١١٢ - للمحافظ أن يرخص في السلفة المؤقتة في حدود ٥٠٠ جنيه لكل حالة ولرئيس مجلس المدينة أن يرخص في حدود ١٠٠ جنيه ، ولرئيس المجلس القروي أن يرخص في حدود ٥٠ جنيها ، على أن تؤدي هذه السلفة ويسوى حسابها بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله .

ويسرى على الموظف الذي يعهد اليه بها شروط الضمان .

مادة ١١٣ - على الصيارف ومسائر الموظفين الذين يعهد اليهم بثقود أو

أوراق دمنغة أو أدوات أو مهمات أن يقدموا الضمانات المقررة طبقا للنظم الحكومية .

مادة ١١٤ - يكون من سلطة رئيس المجلس التصريح بصرف مبالغ بمستندات بدل فاقد بعد التأكد من فقدها وعدم تكرار الصرف مع تحديد المسؤولية .

مادة ١١٥ - للمحافظ الترخيص في تقسيط المبالغ المستحقة للمجالس قبل الموظفين والأفراد في الأحوال الاستثنائية التي يتطلب فيها الأمر تقسيط هذه المبالغ وذلك بناء على طلب المجالس ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

مادة ١١٦ - لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والأجور الإضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقا للفئات والأوضاع المقررة في القوانين واللوائح .

مادة ١١٧ - لرئيس المجلس أن يصرح بصرف إعانات مالية لعائلات المتفوقين من الموظفين أو العمال في حالة العسر الشديد وذلك في حدود مرتب شهر .

مادة ١١٨ - يجب أن تتضمن الحسابات الشهرية والحسابات الربع سنوية بيانات شاملة عن تقدير الإيرادات واعتمادات المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلا وترسل هذه الحسابات إلى وزارة الخزانة وديوان المحاسبة للمراجعة .

مادة ١١٩ - تخضع المجالس المحلية في عقودها لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لعقود الحكومة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون وهذه اللائحة ومع مراعاة الأحكام الآتية :

( أ ) يكون المحافظ سلطات وكيل الوزارة . ويكون لرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة . ويكون لرئيس المجلس القروى سلطة رئيس الفرع .

( ب ) ويكون المحافظ كذلك :

١ - اعتماد توصيات لجنة الشراء بالممارسة فيما يزيد على ٥٠٠٠٠ جنية .

٢ - رفع غرامات التأخير فيما يزيد على ٢٠٠٠ جنية .

( ج ) ويكون لمجلس المحافظة إجازة التأمين على مشتريات المجالس المحلية وممتلكاتها .

( د ) يكون للوزير المختص تشكيل لجنة الممارسة خارج الجمهورية بعد أخذ رأى الوزير ذى الشأن .

( هـ ) يكون للوزير المختص سلطة وزير الخزانة واللجنة المالية فى الاستثناء من أحكام لائحة الماقتصات والمزايدات .

## الباب الثامن

### الرسوم المحلية

مادة ١٢٠ - تقسم المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية ، الواردة فى البند ( د ) من المادة ٤٠ من القانون ، إلى درجات على حسب الأهمية النسبية لكل منها . ويراعى فى التقسيم المذكور القيمة الإيجارية للمكان الذى تشغله وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم . أما الشئون ومخازن السماد فىكون تحديد الرسوم بالنسبة إليها على أساس ماقتسع له من بضائع .

وبالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها

الفعلى فاذا تمعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة فى هذه المحال وعدد الدواليب أو الآلات أو الأنواع التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذى تشغله .

وبالنسبة إلى المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تسرى عليها أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إذا كانت من المحال التجارية وتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية إذا كانت من المحال الصناعية .

مادة ١٢١ - يكون تحديد الرسوم على العربات على أساس عدد عجلاتها . ويجوز أن يخفّض هذا الرسم بالنسبة إلى عربات اليد وفق حالتها . أما الدراجات وحيوانات الجر والكلاب فيحدد رسم سنوى ثابت على كل منها .

مادة ١٢٢ - مع مراعاة أحكام قانوني الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية يكون تحديد الرسوم على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعايد النيل والعائمات على حسب كل نوع منها وبفئات يراعى فى تقديرها حمولة المركب أو عدد بحارتها أو قوتها المحركة .

مادة ١٢٣ - يكون تحديد الرسوم على ما يذبح فى المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك بواقع الرأس أو بواقع الوزن الصافى للحوم :

مادة ١٢٤ - يكون تحديد الرسوم على الأسواق المرخص فى إدارتها الافراد والهيئات والشركات بنسبة ايراداتها أو بتقدير رسم سنوى ثابت مع مراعاة مساحتها وموقعها من المدينة أو القرية والحركة التجارية فيها .

مادة ١٢٥ - يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطىء والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الاشغال مع مراعاة صقع المنطقة .

مادة ١٢٦ - يصدر بتحديد الحد الأقصى للرسوم المنصوص عليها فى



المواد ١٢١ إلى ١٢٥ قرار من رئيس الجمهورية . وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بالأحكام القائمة .

مادة ١٢٧ - تؤلف في كل مجلس مدينة أو مجلس قروي لجنة للقيام بمحصر المحال والعقارات والأشياء المبينة في المادة ٤٠ من القانون وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للأساس الذي اختاره المجلس عند تقرير فرض الرسم تطبيقا للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم .

مادة ١٢٨ - تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة من :  
( أ ) أحد موظفي المحافظة يختاره المحافظ في كل سنة وتكون له الرئاسة .  
( ب ) عضوين من أعضاء مجلس المدينة أو المجلس القروي تختارهما هيئة المجلس في كل سنة من بين الأعضاء المنتخبين .  
( ج ) مهندس تنظيم يندبه رئيس مجلس المدينة أو المجلس القروي .  
( د ) سكرتير المجلس أو كاتب الحسابات في المجالس القروية التي لا يكون فيها سكرتير .

مادة ١٢٩ - تبدأ اللجنة عملها في أول مارس من كل سنة على أن تنتهي منه خلال شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير إلى رئيس المجلس موقعا عليها منها .

مادة ١٣٠ - يقوم رئيس المجلس باخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التي قدرتها عليه اللجنة . وتعد ادارة المجلس كشوفا بأسماء المولين وقيمة الرسوم المقدرة على كل منهم وتلصق هذه الكشوف على لوحات خاصة يعدها المجلس لهذا الغرض تعرض في دار المجلس وفي مركز الشرطة أو دار العمدة على حسب الأحوال مدة خمسة عشر يوما على الأقل

تُحسب ابتداء من أمام الاخطارات على أن ينتهى كل ذلك فى آخر الشهر التالى للشهر المنصوص عليه فى المادة السابقة .

مادة ١٣١ - لكل ممول الحق فى أن يقدم تظلماً الى المجلس بخطاب موصى عليه من الرسوم التى قدرتها اللجنة فى مدى الخمسة عشر يوماً التالية لانقضاء مدة العرض ولا يكون التظلم مقبولا اذا قدم بعد هذا الميعاد .

مادة ١٣٢ - يعرض المجلس التظلمات مع كشوف الحصر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

( ا ) أحد كبار موظفى المحافظة سنوياً وتكون له الرئاسة .

( ب ) عضو مجلس المدينة أو المجلس القروى الذى يمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية .

( ج ) مأمور ضرائب المدينة أو القرية أو ممثل مصلحة الضرائب فيها أو فى أقرب بلدة أو قرية اليها .

( د ) عضو يختاره المجلس من بين أعضائه المنتخبين .

وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٣٣ - على لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الاعفاء أو الرفع أو التعديل على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ وصول التظلم .

مادة ١٣٤ - تقوم لجنة الحصر والتقدير المنصوص عليها فى المادة ١٢٧ فى شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من المحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها على أن يتبع فى ذلك الاجراءات السابقة .

مادة ١٣٥ - يكون تحصيل الرسوم دفعة واحدة . ويجوز تحصيلها على أقساط بقرار من المجلس مصدقا عليه من الوزير المختص .  
وللمجالس تحصيل الرسوم مباشرة ويجوز لها أن توكل الأمر إلى أية جهة أخرى بعد الاتفاق معها وتصديق الوزير المختص .

مادة ١٣٦ - تعفى من الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون :

( ١ ) الأموال العامة للحكومة .

( ب ) الأماكن المخصصة للعبادة .

ويجوز للمجلس - بالأغلبية المطلقة لأعضائه - أن يعفى منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية .

مادة ١٣٧ - لا ترفع هذه الرسوم خلال السنة المالية إلا إذا زالت الأسباب الداعية لفرضها . ومع ذلك فلا ترفع الرسوم عن المحال الثابتة - تجارية كانت أو صناعية - التي يقتصر العمل فيها على فترات متقطعة من السنة ، ويجوز تخفيض الرسوم أثناء السنة إذا طرأ من الظروف ما يجعل الرسم الذي كان مربوطا من قبل غير متناسب مع الحالة الجديدة . ويكون الرفع أو التخفيض بناء على طلب يقدمه الممول وتتخذ في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

## الباب التاسع

### كيفية اعتماد بعض القرارات

مادة ١٣٨ - مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من القانون ، يجوز للجنة المركزية استثناء من الأحكام السابقة أن تقرر وجوب اعتماد الوزير المختص أو

اللجنة الاقليمية للادارة المحاية لبعض القرارات التي لا تتطلب هذا الاعتماد على حسب هذه اللائحة . ويكون ذلك بقرار يعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ١٣٩ - فياعدا القرارات الصادرة من المجالس المحلية والتي يختص رئيس الجمهورية أو اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بالتصديق عليها يجب على السلطة التي تملك التصديق أن تصدق على كل القرار أو أن ترفضه جملة ويجب أن يكون القرار الصادر برفض التصديق على قرار المجلس المحلي مسببا وأن يخطر به المحافظ ورئيس المجلس المحلي المختص كتابة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره وإلا اعتبر القرار نافذا .

وقد عدل القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦١ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١

بتعديل أحكام قانون نظام الإدارة المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية.

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وتعديلاته.

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٩ أ ،  
٣٠ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٣ / ٢ ، ٨٨ ،  
٩٣ ، ٩٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤  
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٥ :

يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من

رئيس الجمهورية وتسرى عليه الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباته ومعاشه واسبقيته ، وتسرى عليه فيما عدا ذلك الأحكام الخاصة بوكلاء الوزارات .

ويقسم المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة أعمال وظيفته اليمين الآتية :

( أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى وأن أراعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق ) .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمرون فى مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ، ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم فى المعاش أو المكافأة .

#### مادة ٦ :

يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

ويكون المحافظ مسئولا عن الأمن والاخلاق العامة فى المحافظة ويرتبط فى ذلك ارتباطا مباشرا بوزير الداخلية الذى يصدر القرارات اللازمة فى هذا الشأن . والمحافظ فى حالة وقوع غصب بين على عقار أو على حقوق عينية عقارية أن يصدر قرارا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب ، كما له عند وقوع إعتداء بين من شأنه إيجاد خلاف عام على الفلال يؤثر على الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها وأن يأمر بتوزيعها بين ذوى الاستحقاق وفق العرف الجارى أو أن يضعها أمانة لدى شخص ثالث دون أن يكون لذلك فى الحالين تأثير فى الحكم الذى تصدره السلطات القضائية.

ويعتبر التعمد على حقوق الانتفاع بمياه الري الثابتة بمثابة الغصب البين ويجب مراجعة المحافظ لازالة الغصب أو الاعتداء خلال شهر من حدوثها أو خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للغائب عن أراضى الجمهورية وإلا خرج الخـلاف عن اختصاص المحافظ .

ويبقى مفعول التدبير الادارى قائما إلى أن يلغى أو يعدل بقرار مسبب من المحافظ أو بحكم أو قرار من السلطة القضائية .

ويجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه إلى المحافظ ببعض اختصاصاته وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته إلى الوزراء ذوى الشأن فى كل ما يتعلق بشئون المحافظة .

كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ، ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن فى حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى :

١ - تعيين من لا تملو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهة ذات الشأن وفى حدود الميزانية التى تخصصها كل وزارة للمحافظة .

وفى جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن أن تأخذ رأى المحافظ عند ترقية أو نقل موظفى فروعها فى المحافظة .

كما أن للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف من محافظته إذا توازى له أن وجوده فيها لم يعد يتلائم مع المصلحة العامة .

وإذا لم تأخذ الوزارة برأى المحافظ فى الحالات المشار إليها فيما تقدم جاز له أن يرفع الأمر إلى وزير الادارة المحلية .

ب - توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود إختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ، بالنسبة لممثلي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس .

#### مادة ١٠ :

يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ويؤلف المجلس من :

١ - المحافظ وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه .

ويكون تعيين مديري الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

ب - عدد من الاعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على أربعة عن كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً طريق الاقتراع السري لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي . ويحدد عدد الاعضاء المذكورين عن كل مركز أو قسم إداري بالاتفاق بين الوزير المختص والاتحاد القومي .

ج - عدد من الاعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على عشرة يختارون من ذوي الكفاية ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

د - أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائماً أن تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين، فاذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى ستة أعضاء .



مادة ١٣ :

يشترط فيمن يكون عضوا بالمجلس من المنتخبين أو المختارين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- ١ - ألا يقل منه عن خمسة وعشرين سنة ميلادية كاملة .
- ٢ - أن يكون مقيما في دائرة المجلس .
- ٣ - أن يحسن القراءة والكتابة .
- ٤ - أن يكون راغبا في الاشتراك في عضوية المجلس .
- ٥ - ألا يكون من إحدى الفئات الآتية :
  - أ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو كانت العقوبة موقوفا بتنفيذها .
  - ب - من سبق فصلهم تأديبيا من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل .
  - ج - من سلبت ولايتهم أو عزلوا من الوصاية ، ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الحكم بسلب الولاية أو العزل .
  - د - المحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية .
  - هـ - المحجور عليهم مدة الحجر .
  - و - المصابون بأمراض عقلية ، مدة حجزهم .
  - ز - من شهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم ما لم يرد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ١٤ :

لا يجوز للعضو المنتخب الجمع بين عضوية أكثر من مجلس محلي واحد .

مادة ١٥ :

إذا تبين عدم استكمال العضو المنتخب أو المختار الشروط الواردة في المادة ١٣ أو فقد شرطاً من هذه الشروط أثناء عضويته للمجلس أو ما زالت عنه عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي أو العضوية العامة فيه ، يصدر المجلس قراراً بإسقاط عضويته ويعلن خلو المحل ويجوز الطعن في هذا القرار بغير رسوم أمام محكمة القضاء الإداري .

مادة ١٧ :

تقدم الاستقالة من عضوية المجلس إلى رئيسه الذي يعرضها على المجلس في أول جلسة تالية وتعتبر مقبولة إذا وافق عليها المجلس أو لم يبت في أمرها خلال شهر من تاريخ تقديمها إليه وعندئذ يقرر المجلس خلو المحل .

مادة ٢٩ أ :

إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن ما يأتي :

١ - نصيب المجلس في الضريبة على الصادر والوارد ويحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حداً أقصى ٣٪ من قيمة الضريبة الجمركية الأصلية ويختص المجلس بنصف حصيلتها ، ويوضع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

٢ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من الوزير المختص بعد موافقة رئيس الجمهورية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص

وزير الخزانة . ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

وإذا اختلف، المركز الرئيسى لإحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى، اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط الفعلى بفرض الضريبة واحتفظ بنصف حصيلة هذه الضريبة ويسودع النصف الآخر فى رصيد الإيرادات المشتركة .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذين الموردين على مجالس المحافظات بقرار من نائب الجمهورية للإدارة المحلية بناء على عرض الوزير المختص .  
مادة ٣٠ :

يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك فى المدن التى تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها .  
ويطلق على المجلس اسم المدينة التى ينشأ فيها .

مادة ٣١ :

يؤلف المجلس من :

(أ) أعضاء لا يجاوز عددهم ٢٠ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى فى المدينة وذلك بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى .

(ب) عدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى لا يزيد على خمسة يختارون من ذوى الكفاية فى شئون المدينة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومى وبناء على اقتراح المحافظ .

(ج) ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون الوظائف التى تبين فى اللائحة التنفيذية .

ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

ويعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الاعضاء رئيسا للمجلس وينتخب الاعضاء وكيلا للمجلس من بين الاعضاء المنتخبين .

مادة ٥٦ :

يشكل المجلس القروي على الوجه الآتي :

(١) أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ١٢ من المنتخبين انتخابا مباشرا بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة أو اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في القرية أو القرى التي يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القروي ويصدر بتحديدهم قرار من المحافظ وفقا للاسس التي توضحها اللائحة التنفيذية .

ويجوز تعيين عضوين من الاعضاء العاملين بالاتحاد القومي يختاران من ذوى الكفاية فى شئون القرية ويصدر باختيارهما قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ ويراعى دائما أن تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين ويتولى رئاسة المجلس أحد الاعضاء يعينه الوزير المختص لمدة سنتين باتفاق مع الاتحاد القومي بعد أخذ رأى المحافظ ويجوز تجديد تعيينه .

مادة ٦١ :

يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية وضع برامج تنفيذ أحكام هذا القانون بالتدرج خلال مدة أقصاها أربع سنوات ويجدد مراعي تنفيذ هذه البرامج ويتابع تنفيذها .



وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

(١) نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات إلى الادارة المحلية وفقا لأحكام القانون .

(ب) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها بميزانياتها .

(ج) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الادارة المحلية بصفة نهائية .

مادة ٦٢ :

يتولى نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية رسم السياسة العامة لنشاط المجالس المحلية فى نطاق السياسة العامة للدولة وفى حدود الاختصاصات الموكولة إلى المجالس فى هذا القانون كما يقوم بإبداء الرأى فى مشروعات القرارات وتشريعات الادارة المحلية قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

مادة ٦٤ :

يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للاعضاء بحكم وظائفهم فى هذه المجالس .

ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور إضافية أو مكافآت عن أعمالهم فى المجلس فيما عدا ما قد يقرره المجلس بتصديق من الوزير المختص لكل عضو مقابل حضور الجلسات .

ومم ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

كما يجوز أن يسترد العضو نفقات انتقاله من محل إقامته إلى الجهات التى يكلف بإداء أعمال فيها .

مادة ٦٦ :

إذا غاب العضو المختار أو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التي اختير عضوا فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أكثر من ربع عدد الجلسات في السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو مستقila ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه من الجلسة التي يدعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو اليها .

وإذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين في الفقرة السابقة أخطر المجلس المحافظ لا بلاغ الوزارة ذات الشأن .

مادة ٧١/٢ :

وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ميزانية ملحقة بميزانية مجلس المحافظة .

مادة ٧٢ :

يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات قبل اعتمادها مع مراعاة أخذ رأى المحافظ المختص قبل إجراء أى تعديل فى ميزانيات المجالس .

وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

مادة ٨٣/٢ :

ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلى الوزارات المختلفة فى مجلس المحافظة فى إصدار قرارات التعيين المشار اليها إذا كانت الوظيفة لاتعلو درجتها على

الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلب إليه الوزير المختص إصدار هذا التفويض .

مادة ٨٨ :

تنشأ بديوان كل مجلس محافظة لجنة شئون موظفين تشكل من أحد أعضاء المجلس المعينين بحكم وظائفهم رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من ممثلي الوزارات في المجلس ومن اثنين من كبار موظفي المحافظة أعضاء ويكون تشكيل اللجنة بقرار من المحافظ .

مادة ٩٣ :

تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجلس فيما يتناول شئون المرفق المعينة به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس وللوزير المختص وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس . وإذا اسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو أهمل جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فالوزير ذى الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجالس .

مادة ٩٦ :

عقب صدور قرار الحل يصدر الوزير المختص قرار بتأليف مجلس مؤقت بالاتفاق مع الاتحاد القومي ويراعى في تشكيل هذا المجلس أن يضم الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل وعدداً من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي من ذوى الكفاية الخاصة والمهتمين بشئون دائرة المجلس ، وتكون رئاسة مجلس المحافظة المؤقت للمحافظ .

### المادة الثانية

تضاف لكل من المادتين ٢٢/٣٧ من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه فقرة ثانية نصها الآتى :

( كما أن لكل مجلس أن يعهد لمجلس آخر بإنشاء أو إدارة الأعمال والمرافق المشار اليها لحساب المجلسين ) .

وتحذف من المادة ٤٣ منه عبارة ( المشار اليها ) ومن كل من المادة ٤٥ من القانون والمادة ٣ من قانون الاصدار عبارة ( بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية ) .

### المادة الثالثة

تستبدل بعبارة ( ١٠٠٠ جنيه ) الواردة في المادة ٢٤ من قانون نظام الادارة المحلية اليه عبارة ( ٥٠٠٠ جنيه ) .

### المادة الرابعة

تضاف إلى المادة ٣٤ من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه فقرة أخيرة نصها :

( ويجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار إسمى أو بأقل من أجر المثل إلى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وذلك بعد موافقة الوزير المختص في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة أما فيما يتجاوز ذلك فيكون التصرف فيه بقرار من رئيس الجمهورية ) .

### المادة الخامسة

تضاف إلى نهاية المادة ٤٨ من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه الفقرة الآتية :



» حصيلة ضريبتى الملاهى والمراهنات المفروضين فى دائرة إختصاص المجلس « .

#### المادة السادسة

تستبدل بعبارة ( الدرجة الثالثة ) الواردة فى المادة ٦٨ من قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه ( عبارة الدرجة الرابعة ) .

#### المادة السابعة

نحل عبارة ( نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية ) محل كل من عبارتى ( اللجنة المركزية للادارة المحلية ) و ( اللجنة الاقليمية للادارة المحلية ) حيثما وردت فى قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه .

#### المادة الثامنة

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨١ ( ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦١ ) .

« جمال عبد الناصر »

فنظرا لما للنظام الداخلى لسير الاعمال فى المجالس من أهمية كبرى لذلك  
فقد اوضحت اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية خطوط سير  
الاجراءات داخل المجلس بالقرار رقم السنة ١٩٦٠ الصادر من اللجنة  
المركزية للادارة المحلية ونصه .

رئيس اللجنة المركزية للادارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإدارة المحلية،  
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اللائحة التنفيذية  
لقانون الادارة المحلية .

وبناء على موافقة اللجنة المركزية للادارة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

#### قـرر

مادة ١ - يعمل باحكام اللائحة النموذجية المرافقة بالنسبة إلى الأحكام الخاصة  
باللوائح الداخلية للمجالس المحلية فى الإقليم المصرى وتضع المجالس المحلية  
اللوائح الداخلية لكل منها على أساس ما تضمنته الأحكام الواردة فى اللائحة  
المرفقة بالنسبة لمستويات كل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة ومجلس القرية.  
ولا يجوز للمجلس الخروج على أحكامها إلا بعد الموافقة التعديل الذى يقترحه  
فى هذا الشأن ، وفقا لأحكام المادة (٥٦) من قانون الادارة المحلية المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار واللائحة النموذجية المرافقة فى الجريدة الرسمية

ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠

توقيع

رئيس اللجنة المركزية للادارة المحلية

( حسين الشافعى )

## الفصل الاول

### العضوية في المجالس المحلية

مادة ١ - يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير ويشرف على حسن سير أعماله وهو الذي يتصل بالوزارات والمصالح والهيئات والأفراد في كل شأن من شئون المجلس إلا في الأحوال التي يقر فيها المجلس تكليف لجنة منه برئاسة الرئيس للقيام بذلك .

ويحل مدير الأمن في المحافظة والوكيل المنتخب في مجلس المدينة وأكبر الأعضاء سناً في المجلس القروي محل الرئيس في مباشرة اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٢ - تبدأ جلسات المجلس بأن يقسم كل عضو من أعضائه الجدد وقبل مباشرة عمله اليمين الآتية في علنية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على انتظام الجمهوري وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق » .

ويؤدي اليمين رئيس المجلس - إذا كان لا يؤديه أمام رئيس الجمهورية - ثم الأعضاء المنتخبون ثم المختارون فالمعينون بحكم وظائفهم .

مادة ٣ - بعد أن يؤدي الأعضاء في مجلس المدينة اليمين يقوم المجلس بانتخاب الوكيل من بين الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤ - لا يجوز للأعضاء غير المعينين بحكم وظائفهم الجمع بين عضوية أكثر من مجلس محلي واحد . ويجب على العضو الذي ينتخب أو يختار لعضوية أكثر من مجلس أن يخار خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره المجلس الذي يريد الاحتفاظ

بعضويته وعليه أن يخطر بهذا الاختيار الرئيس المجلس الذي يختار عضويته كتابة كما يخطر الاتحاد القومي ورئيس المجلس الذي يتنازل عن عضويته فيه بالطريقة ذاتها . فاذا لم يبد رغبتة خلال هذه المدة أعتبر عضوا في المجلس الأعلى وتسقط عضويته في المجلس الآخر .

مادة ٥ - تقدم الطعون في صحة عضوية الأعضاء المنتخبين والمختارين كتابة إلى رئيس المجلس على أن تبين فيها الأسباب التي يبنى عليها الطعن المؤيدة لها ، ويعرض الرئيس هذه الطعون على المجلس في أول جلسة .

مادة ٦ - بعد الانتهاء من اليمين واختيار الوكيل ( في مجلس المدينة ) يفصل المجلس على الفور في الطعون المتضمنة أسبابا يترت عليها الحرمان من الحقوق السياسية أو وقفها بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين ثم بالنسبة إلى الأعضاء المختارين ويعرض الرئيس على المجلس ما يصل إليه أثناء العضوية من طعون أو أحكام أو قرارات يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها كما يعرض عليه الطعون المبنية على حالات عدم الأهلية الواردة في المادة ١٣ من القانون في الجلسة التالية لإخطاره بها .

ويقوم المجلس فورا ببحث الأسباب التي يترتب عليها الحرمان من الحقوق السياسية أو وقفها ولا ينتقل إلى الموضوعات الأخرى قبل إصدار قراره فيها .

مادة ٧ - يجب على المجلس أن ينتهي من نظر جميع الطعون - التي قدمت عند تكوين المجلس أو أثناء العضوية - في مدة اقضاها ثلاثة شهور من تاريخ تقديمها .

مادة ٨ - لا يجوز للأعضاء الذين يعرض على المجلس أمر صحة عضويتهم الاشتراك في التصويت ، ولا يجوز لهم أن يحضروا مداولات المجلس .

ومع ذلك فللمجلس أن يقوم باستدعاء العضو المطعون في صحة عضويته لسماع أقواله ، وعليه أن يدعو إذا طلب العضو الحضور ، وعليه أن يمكنه من إبداء دفاعه شفاهة أو كتابة .



مادة ٩ - يصدر المجلس - بالأغلبية - المطلقة لأعضائه - قراراً باسقاط العضوية بعد التحقق من وجود العضو في حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية، أو فقدانه لأي شرط من شروط العضوية وفقاً لأحكام قانون الإدارة المحلية سواء نشأ ذلك قبل انتخابه أو بعده.

ويعلم رئيس المجلس - في هذه الحالة - خلو محل العضو ويبلغ ذلك إلى الوزير المختص والاتحاد القومي . ويتم شغل المحل خلال شهرين على الأكثر من تاريخ إعلان خلوه .

مادة ١٠ - مدة العضوية في المجلس بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين والمختارين أربع سنوات، ويحرر رئيس المجلس أسماء الأعضاء المختارين والمنتخبين في جلسة علنية للمجلس تعقد قبل انقضاء السنتين الأولىين بشهرين على الأقل وتوضع الأوراق المتضمنة لأسماء كل من هاتين السنتين في صندوق خاص وتختار المجلس عضوين من أعضائه المنتخبين أحدهما لسحب أسماء الأعضاء المنتخبين، والآخر لسحب أسماء المختارين ويسحب أولاً نصف عدد أسماء الأعضاء المنتخبين، ثم يسحب نصف عدد الأعضاء المختارين .

وتسجل الأسماء المسحوبة في محضر الجلسة أولاً بأول، ويعلم رئيس المجلس نتيجة القرعة بذكر أسماء الأعضاء المنتخبين والمختارين الذين سيقون في عضوية المجلس في السنتين التاليتين .

مادة ١١ - يخطر رئيس المجلس الاتحاد القومي والوزير المختص بنتيجة القرعة، ويتولى الاتحاد القومي وفقاً للنظام الذي يضعه اختيار الأعضاء المنتخبين الذين يحلون محل من انقضت عضويتهم .

ويعرض رئيس المجلس أسماء المرشحين الذين يختارهم لشغل محال الأعضاء المختارين الحالية في المجلس على الوزير المختص خلال شهر من تاريخ إخطار الاتحاد القومي له بأنه من الأعضاء العاملين .

مادة ١٢- لا يجوز للعضو أن يحضر في جلسة من جلسات المجلس أو جلسات لجانه إذا كانت له مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة أو كانت لأحد أقاربه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة مصلحة شخصية بالذات أو بالواسطة في موضوع المداولة أو تكون له فيها مصلحة بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

ولا يجوز لأى من أعضاء المجلس أن يبرم معه بالذات أو بالواسطة عقد مقالة أو توريد أو بيع أو إيجار أو غير ذلك من العقود على أنه يجوز للمجلس في حالة الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه أرضاً أو بناء لعمل من الأعمال التي يتولاها إذا كان للمجلس مصلحة محقة في ذلك. ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذاً إلا بعد موافقة الوزير المختص بالنسبة للمجلس المحافظ بالنسبة إلى المجالس المحلية الأخرى ، ويخطر الوزير المختص أو المحافظ بقرار المجلس مع محضر الجلسة الصادر فيها خلال اسبوع من تاريخ صدوره .

مادة ١٣ - لا يجوز لأى من أعضاء المجلس أن يعمل في قضية ضد المجلس بوصفه محامياً أو خبيراً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً أو حقا متنازعا مع المجلس يمتلكه بآية طريقة كانت بغير الميراث

مادة ١٤ - يعرض رئيس المجلس أو أى من أعضاء المجلس على المجلس كل مخالفة تقع من أحد أعضائه لأحكام أى من المادتين السابقتين .

أما بالنسبة للأعضاء المعينين بحكم وظائفهم فيقوم رئيس المجلس بإخطار الوزير المختص ، والوزير ذى الشأن أو المحافظ ( بالنسبة إلى الأعضاء في مجالس المدن والمجالس القروية ) بما يقع منهم من مخالفات لاتخاذ ما يراه في شأنهم .

ويجوز للمجلس إبداء الرغبة للوزير ذى الشأن أو المحافظ ( بالنسبة إلى الأعضاء

في مجالس المدن والمجالس القروية ) في تغيير العضو الذي يثبت للمجلس ارتكابه للمخالفة .

مادة ١٤ - لا يجوز لأى من أعضاء المجلس التغيب عن حضور جلسة أو اجتماعات اللجان التى يكون عضوا فيها دون أن يخطر رئيس المجلس ورئيس اللجنة المختصة بذلك حسب الأحوال .

ولا يجوز للعضو أن يتغيب عن أكثر من جلسة للمجلس أو اجتماع لإحدى لجانه إلا إذا حصل على أجازة من المجلس لأسباب مقبولة .

ويجوز لرئيس المجلس أو لرئيس اللجنة المختصة أن يرخص للعضو فى أجازة عن جلسة واحدة أو اجتماع واحد على أن يبلغ المجلس أو اللجنة المختصة ما قرره فى هذا الشأن .

مادة ١٦ - إذا غاب العضو المختار أو العضو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التى اختير عضوا فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية يخطر المجلس المحافظ ، وبالنسبة إلى الأعضاء المعينين يبلغ الأمر إلى الوزارة المختصة ، فاذا تكرر بعد ذلك غياب عضو من غير الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم رغم إخطاره بحضور الجلسات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول دون عذر مقبول اعتبر مستقيلا ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التى دعى لحضورها لسماع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ دعوة العضو إليها وإذا تكرر غياب أى عضو من الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم عن حضور جلسات المجلس أو جلسات لجانه أكثر من ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول يقرر المجلس إخطار الوزارة الممثل لها لاتخاذ ما تراه فى شأنه .

فاذا تكرر غياب العضو رغم ذلك يجوز للمجلس أن يبدى رغبته للوزير ذى الشأن فى تغيير هذا العضو .

مادة ١٧ - يجوز للمجلس توقيع الجزاءات التأديبية التالية على الأعضاء غير المعيّنين بحكم وظائفهم - إذا وقع منهم في مباشرة واجبات عضويتهم ما يخالف القوانين واللوائح .

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الوقف مدة لا تزيد على شهرين .

ويصدر القرار من المجلس بعد التحقق من صحة الوقائع المنسوبة إلى العضو وسماع دفاعه عما نسب إليه أو بعد اثبات عدم حضوره عن الجلسة التي يدعى كتابة لحضورها لسماع دفاعه . ويجب أن يوافق على صدور القرار ثلثا أعضاء المجلس .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه تقرير فصل أى من غير المعيّنين بحكم وظائفهم إذا كان قد وقع منه ما يفقده الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما العضوية في المجلس ، وذلك بعد التحقق من صحة الوقائع المنسوبة إلى العضو وبعد سماع دفاعه ، أو ، اثبات عدم حضوره الجلسة التي يدعى كتابة لحضورها لسماع دفاعه . ويخطر الوزير المختص بقرار الفصل ومحضر الجلسة الصادر فيها القرار خلال أسبوع من تاريخ الجلسة ولا يكون قرار الفصل نافذا الا بعد التصديق عليه من الوزير المختص .

مادة ١٩ - تقدم الاستقالة من عضوية المجلس كتابة إلى الرئيس ولا يجوز أن تكون معلقة على شرط أو مضافة إلى أجل وتعتبر الاستقالة المقدمة بالمخالفة لذلك كأن لم تكن .

وعرض الرئيس الاستقالات المقدمة من الأعضاء على المجلس في الجلسة التالية لتقديمها ولا تعد الاستقالة نهائية الا بعد أن يقرر المجلس قبولها .



ويجوز للمعضو سحب طلب الاستقالة في أى وقت قبل ان يقرر المجلس قبولها .

مادة ٢٠ - اذا توفي احد الأعضاء المنتخبين او المختارين يعلن المجلس خلو المحل ويخطر الأتحاد القومى والوزير المختص خلال اسبوع من تاريخ حدوث ذلك وتتخذ الاجراءات اللازمة لشغل المحل الخالى خلال شهرين من تاريخ إعلان الخلو ويكمل المعضو الجديد باقى مدة سلفة .

### الفصل الثانى

#### جدول الأعمال

مادة ٢١ - ينتخب المجلس فى اول جلسة يعقدها سنويا لجنة للجدول من خمسة من بين أعضائه بناء على ما يقترحه المحافظ، على أن يكون من بينهم اثنان من المعينين بحكم وظائفهم والباقى من بين الأعضاء المنتخبين والمختارين فى المجلس ، وتتولى هذه اللجنة معاونة رئيس المجلس فى إعداد جدول الأعمال وإقترح إدراج المسائل التى يلزم عرضها على المجلس ، وترفع اللجنة توصياتها فى هذا الشأن إلى رئيس المجلس الذى يكون رأيه نهائيا بالنسبة إليها .

مادة ٢٢ - يجب أن تدرج فى جدول أعمال المجلس المسائل الآتية :-

١ - المسائل التى يرى عرضها على المجلس الوزير المختص ، أو الوزراء ذوو الشأن فيما يختص بأعمال المجلس .

٢ - المسائل التى يرى عرضها على المجلس رئيس المجلس ، أو وكيله أو أحد أعضائه فى شأن من الشؤون الداخلة فى اختصاص المجلس .

٣ - الأسئلة التى توجه من أى من أعضاء المجلس إلى رئيسه فى شأن من اختصاص المجلس ، ويجوز للرئيس تأجيل الاجابة على الأسئلة الموجهة من

الأعضاء في شأن من اختصاص المجلس إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلى تقديم السؤال .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بما ورد في هذه اللائحة من أحكام خاصة يراعى في تحرير جدول أعمال المجلس أن تدرج المسائل فيه بالترتيب الآتى :  
( أولا ) المسائل المستعجلة بطبيعتها بترتيب أهميتها .

ثانيا : الإجابات عن الأسئلة المقدمة من الأعضاء في أى شأن من اختصاص المجلس .

ثالثاً : المسائل المؤجلة بترتيب تاريخ تأجيلها .

رابعاً : المسائل الأخرى بالترتيب الذى يراه الرئيس ، بعد أخذ رأى لجنة الجدول .

مادة ٢٤ - يبلغ أعضاء المجلس رئيسة كتابة بما يرون إدخاله في جدول أعمال المجلس من اقتراحات او موضوعات أو أسئلة داخلية في اختصاص المجلس ، قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل ، ولا يجوز إدراج الاقتراحات التي يكون سبق أن رفضت قبل مرور ٤٥ يوماً على صدور قرار الرفض ما لم يطلب ذلك كتابة ثلثا أعضاء المجلس ويجوز للمضو أو أحد الوزراء ذوى الشأن أو الوزير المختص أن يسحب الاقتراح أو الموضوع أو السؤال المقدم منه في أى وقت قبل إدراجه في جدول الأعمال ، وأثناء الجلسة المدرج في جدول أعمالها - وفي هذه الحالة لا يجوز للمجلس النظر فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر فيه .

مادة ٢٥ - يتولى سكرتارية مجلس المحافظة سكرتير عام المحافظة ويتولى سكرتارية مجلس المدينة سكرتير مجلس المدينة ويتولى سكرتارية المجلس القروى

سكرتير المجلس القروى ويوقع هذا السكرتير مع رئيس المجلس على محضر الجلسة والقرارات التى يصدرها المجلس .

مادة ٢٦ - ينشأ سجل بسكرتارية المجلس تقيد فيه بأرقام سلسلة كل المسائل المعروضة على المجلس بترتيب ورود المكاتب أو المذكرة المحررة فى شأنها - أما المسائل المعروضة من الرئيس أو أحد الأعضاء أو أحد الوزراء أثناء انعقاد الجلسة فتدرج فى ملحق لجدول الأعمال الأسمى - ويؤشر فى السجل أمام كل مسألة عما تم فى شأنها وما اتخذ فيها من قرارات . ويوقع على هذا السجل بجوار كل مسألة رئيس المجلس وسكرتيه .

مادة ٢٧ - لكل وزارة أو هيئة عامة أن تخطر المجلس فى أثناء الاجتماع بما ترغب فى عرضه عليه من المسائل المستعجلة ، ويقرر المجلس ما إذا كان ينظرها أو يؤجل النظر فيها الى جلسة مقبلة من جلسات دور الاجتماع ذاتة ، او يؤجلها الى دور اجتماع مقبل وذلك مع مراعاة أحكام المادتين ١٧، ١٨ من هذه اللائحة .

مادة ٢٨ - يجب على من يريد من أعضاء المجلس تقديم اقتراح أثناء الجلسة وأن يدونه كتابة ويقدمه للرئيس الذى يعرضه فوراً على المجلس ، فاذا وافق على الاقتراح ثلاثة من الأعضاء على الأقل ، عرض المجلس ليقرر ما اذا كان ينظره فى الحال أو يؤجل النظر فيه الى جلسة أخرى من دور الاجتماع أو الى دور اجتماع آخر على أنه إذا لم يكن ممثل الوزارة أو مندوب الهيئة العامة ذات الشأن فى الاقتراح موجوداً فى الجلسة ، تعين تأجيل نظر الاقتراح لجلسة أخرى يدعى اليها ذلك الممثل أو المندوب ويجوز دائماً لأى منها طلب تأجيل البحث فى الاقتراح الى جلسة أو دور اجتماع تالين ويجب على المجلس فى هذه الحالة تأجيل بحث المسألة - على أن لا يكون ملزماً بذلك إذا طلب التأجيل مرة ثانية .

مادة ٢٩ - لكل وزارة أو هيئة عامة أن تطلب بواسطة ممثليها أو كتابة إذا لم يكن لها ممثل في المجلس تأجيل النظر فيما يهمها من المسائل ، إلى نهاية الجلسة ، أو إلى جلسة تالية لتقدم مذكرات أو بيانات أو إيضاحات عن وجهة نظرها بالنسبة إلى المسائل التي تطلب تأجيلها ويجب على المجلس في هذه الحالة تأجيل النظر في المسائل التي يطلب تأجيلها - ولا يكون المجلس ملزماً بهذا التأجيل إذا لم تقدم الوزارة أو الهيئة العامة الإيضاحات أو البيانات التي يتم التأجيل من أجلها ما لم تكن هناك مبررات قوية تدعو إلى ذلك .

### الدعوة الى الاجتماع

مادة ٣٠ - يوجه رئيس المجلس الدعوة لاجتماع المجلس لأعضائه كتابة في محال اقامتهم قبل الموعد المحدد للاجتماع بسبعة أيام على الأقل - ويجوز تقصير هذا الميعاد في حالة الاستعجال ويجب أن يرافق الدعوة جدول أعمال المجلس في الاجتماع الذي تتم الدعوة له.

ويبلغ رئيس المجلس جدول أعماله الى الوزير المختص بالنسبة الى المسائل التي تحتاج لاتخاذ القرارات فيها والتصديق عليها من سلطة أعلى من المجلس ، كما يبلغ الوزير ذو الشأن غيرالمثلة وزارته في المجلس بما ورد في جدول أعماله بالنسبة الى المسائل المتعلقة بوزارته في الموعد ذاته :

مادة ٣١ - يجب على الرئيس أن يوجه الدعوة لاجتماع المجلس خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار الخاص باعلان تشكيل المجلس ، كما يدعو المجلس للاجتماع مرة كل شهر على الأقل في اليوم الذي يحدده المجلس سنوياً في اول جلسة يعقدها ، فاذا وافق هذا اليوم يوم عطلة رسمية ينعقد المجلس في اليوم التالي لانتهاء العطلة الرسمية مباشرة ويوالى المجلس عقد اجتماعاته الى أن



ينتهي من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

ويجب دعوة المجلس لاجتماع غير عادى إذا طلب ذلك كتابة من رئيس المجلس ثلث أعضائه على الأقل على أن يحددوا في طلبهم المسائل التى يرون دعوة المجلس من أجلها .

ويجوز لرئيس المجلس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور غير عادى أكثر من مرة كل شهرين ، ولا يجوز للمجلس أن يتداول في الاجتماع غير العادى إلا في المسائل التى دعى من أجلها لذلك الاجتماع .

### الفصل الثالث

#### اجتماعات المجلس

#### الجلسات العلنية

مادة ٣٢ - يجتمع المجلس في المقر المعد له والرئيس أن يدعو المجلس للانعقاد عند الضرورة في أى مكان آخر في دائرة اختصاص المجلس - وتكون القرارات الصادرة من أعضاء المجلس في اجتماع بالمخالفة لأحكام هذه المادة باطلة ولا أثر لها .

مادة ٣٣ - جلسات المجلس علنية ، ويجوز لأى من المواطنين الحضور فيها في المكان المخصص لذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس في هذا الشأن - ويجب أن يلتزم من يحضر جلسات المجلس من المواطنين الهدوء والسكون التام بمجرد افتتاح الجلسة وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها لهم الأعضاء المنوط بهم المحافظة على نظام الجلسة .

ويجوز لكل من يحضر الجلسة أن يبدى ما يراه من اقتراحات أو آراء كتابة لرئيس المجلس وللرئيس أن يعرض هذه الاقتراحات على المجلس وذلك وفقا للنظام الذى يضعه المجلس في هذا الشأن .

وتعلق التعليمات الخاصة بالنظم التى يجب على الجمهور الذى يرخص له فى حضور الجلسات اتباعها .

### الجلسات السرية

مادة ٣٤ - يجوز بناء على طلب رئيس المجلس أو ثلث أعضائه عقد الجلسة بصفة سرية، ويجب على من يطلب من الأعضاء تحويل الجلسة سرية أن يقدم طلباً كتابياً بذلك إلى الرئيس ، ويجتمع المجلس بصفة سرية ليقرر ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المعروض عليه تجرى فى جلسة علنية أو لا - ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها إثنان من مؤيدى السرية وإثنان من المعارضين فيها على الأكثر . ومتى انتهى المجلس من نظر المسألة التى جعلت الجلسة من أجلها سرية يعود المجلس إلى الجلسة العلنية .

مادة ٣٥ - يجوز فى الجلسات السرية أن يكلف الرئيس أحد أعضاء المجلس بكتابة محضر الجلسة السرية وقرارات المجلس فى المسائل التى تبحث فيها - ويوقع هذا المصروف هذه الحالة على المحضر والقرارات التى يصدرها المجلس مع الرئيس .

مادة ٣٦ - فيما عدا الأعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس لا يجوز لأحد من مندوبى الوزارات ولا لأحد من موظفى المجلس حضور الجلسات السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك .

ويأمر رئيس المجلس عند انعقاده فى جلسة سرية باخراج من يكون من غير المرخص لهم فى حضور الجلسة السرية من قاعة الاجتماع .

### الفصل الرابع

#### صحة اجتماعات المجلس ونظام الجلسات

مادة ٣٧ - لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها أكثر

من نصف عدد الأعضاء ، فإذا لم يكتمل العدد القانوني لصحة انعقاد المجلس بعد مضي نصف ساعة من الموعد المحدد للانعقاد - يجوز للرئيس تأجيل الجلسة مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على سبعة ويُدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الجلسة التالية .

فإذا لم يكتمل العدد القانوني في هذه الجلسة التالية يؤجل الاجتماع مرة ثانية مدة عشرة أيام على الأقل ويخطر رئيس المجلس الوزير المختص فوراً .

فإذا لم يصدر رئيس الجمهورية قراراً بحل المجلس ولم يكتمل العدد القانوني في الجلسة الثالثة كان اجتماع المجلس صحيحاً ويقتصر فيه على نظر المسائل الواردة في جدول الأعمال المؤجل التي لا يحتاج إقرارها إلى أغلبية خاصة .

#### المحافظة على نظام الجلسات

مادة ٣٨ - يتولى الرئيس المحافظة على نظام الجلسة والعمل على مراعاة أحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، وأحكام هذه اللائحة وهو الذى يفتح الجلسة ويوقفها - ويرفعها - ويدير المناقشات خلال انعقادها ويأذن بالكلام ، ويضع الأسئلة ويعلن نتائج الاقتراح - وللرئيس حق الكلام في أى وقت أثناء انعقاد الجلسة متى رأى في ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها .

مادة ٣٩ - تستعمل اللغة العربية في مناقشات المجلس ويجب أن تستعمل عبارات تتفق مع الآداب والنظام العام في مناقشات المجلس . ولا يجوز مطلقاً المساس فيها بكرامة المجلس أو رئيسه أو أحد أعضائه أو الخوض بلا مقتض في المسائل الشخصية البعثة .

مادة ٤٠ - يختص المجلس وحده بالمحافظة على النظام داخل قاعة اجتماع المجلس ويتولى ذلك الرئيس - ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في قاعة

الاجتماع أو المراقبة على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيس المجلس أو بناء على موافقته .

مادة ٤١ - يفتتح الرئيس جلسات المجلس بعد توفر العدد القانوني لأعضائه وتلى أسماء المعتذرين من الأعضاء وطالبي الإجازات ويتلو الرئيس على المجلس ما ورد إليه من مكاتبات وزارية ورسائل وبرقيات وعرائض ثم يؤخذ رأى المجلس فى الموافقة على محضر الجلسة السابقة ، ثم ينظر المجلس فى جدول أعماله .

مادة ٤٢ - إذا أدخل أى شخص من الحاضرين من غير أعضاء المجلس بنظام الجلسة أو بحالة السكون المطاوعة ، أمر رئيس الجلسة الأعضاء المنوط بهم المحافظ على النظام فيها بإخراجه فوراً منها ، وتسليمه إلى الجهات المختصة إذا كان ما وقع منه أثناء الجلسة يقتضى ذلك .

فاذا ما وقعت جناية أو جنحة فى قاعة الجلسة يأمر الرئيس بالتحفظ على مرتكبيها ويخطر النيابة العامة بتقرير لما وقع فى الجلسة فى هذا الشأن

### نظام المناقشات بالجلسة

مادة ٤٣ - لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم إلا إذا أذن له الرئيس ، وللرئيس أن يمنع من يخالف ذلك من الأعضاء ويأمر بعدم إثبات أقواله فى محضر الجلسة ، ويأذن الرئيس فى الكلام بحسب ترتيب الطلب - على أن يقدم العضو الذى لم يتكلم ان يقدم العضو الذى لم يتكلم فى الموضوع على العضو الذى سبق الكلام له فيه . إلا إذا كان الغرض من الكلام تأييد الاقتراحات المروضة للبحث ، أو تعديلها ، أو المعارضة فيها ، فحينئذ يعطى الإذن بالتداول لأول طالب من مؤيدى الاقتراح فـلا أول طالب من طالبي تعديله ، ثم لأول المعارضين ، ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات ويطبق هذا النظام



فى الإذن فى الكلام فى الجلسة - مالم يتنازل أحد الأعضاء عن حقه فى الكلام فىحل من يلىه محله فى دوره .

مادة ٤٤ - يؤذن دائماً فى الكلام فى الأحوال الآتية :

- ١ - إبداء الدفع بعدم جواز المناقشة فى الموضوع المعروض .
- ٢ - إبداء الدفع بعدم جواز حضور عضو من أعضاء المجلس للمناقشة فى الموضوع المعروض وفقاً لأحكام القانون واللائحة .
- ٣ - طلب تأجيل المناقشة فى الموضوع أو تعديل ترتيب النظر فيه فى جدول الأعمال

٤ - إرجاء النظر فى الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل فى موضوع آخر يجب البت فيه أولاً .

٥ - توجيه النظر إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة .

٦ - تصحيح الرواية بشأن واقعة مدعى بها أو الإجابة عنها .

٧ - الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

مادة ٤٥ - يكون لكل الطلبات المتقدم ذكرها الأولوية على الموضوع الأصلى المعروض على المجلس ويترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يتم أخذ الرأى عليها ، ولا يجوز مع ذلك أن يؤذن فى الكلام فى هذه الأحوال إلا بعد أن يتم المتكلم إبداء أقواله ، مالم يكن بسبب طلب توجيه النظر إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية له أو اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٤٦ - يتكلم الأعضاء وهم فى أما كنهم ، أما المقرر فينتقل إلى جانب الرئيس ، ولا يجوز التلاوة إلا فى التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق .

ولا يجوز مقاطعة المتكلم إلا أن يكون ذلك للفت نظره إلى مراعاة أحكام القانون أو اللائحة وللرئيس وحده الحق في توجيه نظر المتكلم أثناء كلامه إلى مراعاة هذه الأحكام فإذا وجه الرئيس نظر المتكلم إلى ذلك مرتين في الجلسة الواحدة ثم عاد العضو إلى المخالفة ذاتها، فللرئيس أن يعرض على المجلس اقتراح منع العضو المخالف من الكلام في الموضوع الذي وجه نظره إليه ببقية الجلسة ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة .

مادة ٤٧ - إذا رأى الرئيس أن اقتراحا ليس من اختصاص المجلس كان له أن يمنع صاحبه من الكلام فيه ، فإذا لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص .

مادة ٤٨ - يجب على العضو المتكلم عدم تكرار أقواله ، ولا أقوال غيره من الأعضاء الذين سبقوه ، وعدم الخروج على الموضوع الذي يتكلم فيه ، وللرئيس أن يوجه نظر العضو إلى أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً ولا محل لاسترساله في الكلام .

مادة ٤٩ - إذا أخل المتكلم بنظام الجلسة مخالفاً أحكامها من الأحكام المتقدمة ، أو إذا أبدى أقوالاً غير لائقة ، أو عرض في سوء نية بأحد زملائه ، أو موظفي الحكومة أو الهيئات العامة ، أو وجه إلى أحد هؤلاء إهانة أو عبارة مثيرة ، أو تهديداً أو خرج بأي وجه من الوجوه عن مقتضيات اللياقة ، ناداه الرئيس منبهاً له بضرورة المحافظة على النظام فإذا اعترض ، رجس الرئيس إلى رأى المجلس .

مادة ٥٠ - يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج عضو من المجلس أو وقفه لمدة شهرين على الأكثر ، أو توجيه اللوم له ، أو إنذاره ،

إذا كان ذلك العضو قد وقعت منه مخالفة خطيرة للنظام أو كان قد استمر في الإخلال بالنظام أو في ارتكاب فعل من الأفعال المشار إليها في المادة السابقة بالرغم من تنبيهه إلى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة .

ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة بعد سماع دفاع العضو ويترتب على قرار إخراج العضو من الجلسة حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس حتى نهاية الجلسة التي صدر فيها القرار .

مادة ٥١ - إذا لم يمثل العضو إلى الدعوة التي يوجهها إليه الرئيس بناء على قرار المجلس المخرج من الجلسة ، فللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ قرار المجلس ، وله أن يوقف الجلسة أو يرفعها ، وفي هذه الحالة يمتد حرمان هذا العضو من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه إلى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور ، وللرئيس أن يتخذ من التدابير ما يراه لازماً لتنفيذ قرار المجلس .

ويجوز للعضو أن يطلب وقف أثر هذا القرار ابتداء من اليوم التالي ليوم إصداره بأن يقرر كتابة بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس ، ويعرض الرئيس هذا الإقرار على المجلس ليقرر في شأن العضو ما يراه .

مادة ٥٢ - إذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من إعادته أعلن عزمه على وقف الجلسة فان لم يعد النظام وقفها مدة لا تزيد على ساعة ، فان استمر الإخلال بالنظام بعد إعادة الجلسة أجّلها الرئيس إلى يوم آخر .

مادة ٥٣ - يعلن الرئيس إقبال باب المناقشة في الموضوع المطروح على المجلس بعد انتهاء طالب الكلام في الموضوع المطروح على المجلس من كلامهم ويجوز للرئيس أو لأربعة من الأعضاء على الأقل اقتراح إقبال باب المناقشة

قبل ذلك ، ويعرض أمر الاقتراح على المجلس فاذا اعترض على إقفال باب المناقشة ، أذن الرئيس بالكلام لواحد من المؤيدين ، ثم لواحد من المعارضين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس فى إنهاء المناقشة أو الاستمرار فيها وتكون الأولوية بالإذن فى الكلام بعد طلب إقفال باب المناقشة لمن كانوا قد طلبوا الكلمة فى الموضوع الأصيل .

### أخذ الآراء

مادة ٥٤ - تجرى المناقشة فى المسائل المعروضة على المجلس وفقا للترتيب الوارد فى جدول أعمال المجلس . ويجوز للمجلس أن يقرر أن تكون المناقشة وإبداء الآراء عن الموضوع بأكمله أو عن جزء منه ويجوز للمجلس أن يقدم أو يؤخر فى ترتيب المسائل المدرجة فى جدول الأعمال المعروض إذا طلب ذلك رئيس أو المجلس أحد أعضائه ووافق المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين على هذا الطلب ويرتب على هذا القرار نظر الموضوع قبل غيره من الموضوعات والاقتراحات .

مادة ٥٥ - يجب تدوين الأسئلة المطلوب الاقتراع عليها بطريقة يسهل معها إعطاء الرأى بلفظ ( نعم ) أو ( لا ) - وتجب التجزئة فى المسائل المتشعبة كلما طلب ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين على الأقل أو رئيس المجلس .

مادة ٥٦ - إذا قدم للرئيس طلب كتابي من أحد الأعضاء المنتخبين أو المختارين للعودة إلى المناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه ، عرض الطلب على المجلس فى الجلسة التى تلى تقديمه ليقرر جواز النظر فيه ، فاذا أقر ذلك حدد جلسة أخرى للمناقشة فى الموضوع ويعتبر الطلب مرفوضا إذا لم يزد عدد الحاضرين فى الجلسة عن عدد الحاضرين فى الجلسة التى أخذت فيها الآراء لأول مرة ولم يزد الأغلبية الجديدة على الأغلبية القديمة .



مادة ٥٧ - يجرى التصويت علانية على القرارات في المسائل المعروضة على المجلس بعد إغفال باب المناقشة ، إما برفع الأيدي أو التصويت مشافهة ، وإما بطريق القيام والجلوس أو بالمناداة على الاعضاء بأسمائهم ، ويجب أخذ الرأي بالمناداة بالاسم كلما طلب ذلك ربع الاعضاء الحاضرين . ويجب الاقتراع بصفة سرية في المسائل المتعلقة بالأشخاص أو إذا طلب ذلك ثلاثة من أعضاء المجلس على الأقل ؛ وفي هذه الحالة يجب أن يكتب مشروع القرار المزمع اتخاذه في شأنها في عبارة واضحة بحيث تستطيع إبداء الرأي فيها كتابة بكلمة ( موافق أو معارض ) ويتلو الرئيس مشروع القرار بعد كتابته ، ويكون الرئيس آخر من يبدى رأيه في جميع الأحوال.

مادة ٥٨ - يبدى الأعضاء رأيهم في مشروعات القرارات المعروضة على المجلس بكلمة ( نعم ) أو ( لا ) دون بيان الأسباب ولا يجوز المناقشة أو إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء ويعلن الرئيس نتيجة التصويت عقب الانتهاء من أخذ الاصوات .

مادة ٥٩ - لا يجوز الامتناع عن إبداء الرأى إلا لأسباب خاصة يبينها العضو بعد الفراغ من أخذ جميع الاصوات وقبل إعلان النتيجة وتثبت هذه الأسباب في محضر الجلسة .

ولا يعتبر المتنعون عن إبداء آرائهم من الموافقين على الموضوع المعروض على المجلس أو من المعارضين له .

مادة ٦٠ - لكل عضو أبدى رأيا مخالفا لرأى الأغلبية الحق في أن يطلب اثبات الأسباب التي يستند إليها في محضر الجلسة ويجب اثبات الأسباب التي يبدىها في هذا الشأن .

مادة ٦١ - في الأحوال التي يشترط توافر أغلبية خاصة فيها ولا تتوافر فيها الاغلبية اللازمة ، يؤجل الرئيس أخذ الآراء على الموضوع المعروض إلى نهاية الجلسة فإذا لم تتوافر الاغلبية اللازمة مع ذلك ، يؤجل انعقاد الجلسة مدة ساعة ، ثم يجرى التصويت بأن يبدى كل عضو من الاعضاء رأيه بالموافقة أو الرفض على مشروع القرار كتابة في ورقة يسلمها لرئيس المجلس - ويعلن الرئيس نتيجة التصويت بناء على ذلك فإذا لم تتوافر مع ذلك تلك الاغلبية يؤجل النظر في الموضوع المعروض على المجلس إلى الجلسة التالية ويجرى التصويت فيها على مشروع القرار وفقاً لاحكام هذه المادة .

مادة ٦٢ - عند حصر الاصوات لاتخاذ قرار في أى موضوع معروض على المجلس تقدم مسألة المبدأ وطلب التأجيل ، ثم التعديلات التي يطلب إدخالها على المسائل والاقتراحات الاصلية المعروضة على المجلس والتنقيحات التي يطلب إثباتها في التعديلات .

مادة ٦٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يؤخذ الرأي أولاً على المقترحات الخاصة بنص القرارات المقترح اتخاذها التي لا تؤثر في غيرها - وإذا كان في قبول بعضها تأثير في البعض الآخر ، فيبدأ بأوسعها مدى أو أكثرها اختلافاً عن النص الاصيل - وإذا تضمن مشروع القرار المقترح عدة مسائل وطلب تجزئتها ويؤخذ الرأي على كل منها على حدة .

مادة ٦٤ - يقدم الاعضاء التعديلات والتنقيحات التي يرون إدخالها على مشروعات القرارات والاقتراحات المعروضة على المجلس كتابة لرئيس المجلس ويعرض الرئيس هذه التعديلات والتنقيحات على المجلس قبل أخذ الأصوات فإذا لم تقبل تؤخذ الآراء على النص الاصلى المقترح .

مادة ٦٥ - لا يجوز العودة للمناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء إلا

بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين بناء على طلب كتابي مسبب يقدم للرئيس في الجلسة التي أخذت فيها الآراء ويقرر فيه المجلس ما يراه في الجلسة التي قدم فيها عقب الانتهاء من النظر في جدول الأعمال الخاص بها أو في الجلسة التالية على الأكثر .

مادة ٦٦ - يجوز للمجلس بعد المناقشة في مسألة أن يؤجل البت إلى جلسة أخرى إذا أعوزته بعض البيانات أو الأبحاث أو رأى أن يحيلها إلى لجنة لفحصها أو إعادتها إلى اللجنة لاستيفاء بحثها .

على أنه يجوز للمجلس في المسائل المستعجلة أن يكلف العضو الذي يمثل الوزارة صاحبة الشأن فيها بموافاته بما يلزمه من بيانات وأبحاث تيسر له سبيل البت فيها قبل انتهاء دور الاجتماع .

مادة ٦٧ - بعد أن يفرغ المجلس من البحث في المسائل الواردة في جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء دور الاجتماع .

ولا يجوز للمجلس أن يشتغل بغير المسائل الواردة في جدول الأعمال سواء ما كان مدرجا منها عند افتتاح دور الاجتماع أو ما قدم في أثناءه بصفة قانونية فاذا خالف المجلس ذلك وجب على الرئيس أن يفض الجلسة .

## الفصل الخامس

### محاضر الجلسات

مادة ٦٨ - يجب تحرير المجلس ويجب أن يثبت في المحضر ما يأتي :

١ - إسم من عقدت الجلسة برئاسته .

٢ - أسماء من حضروا الجلسة من الأعضاء المنتخبين والمختارين والمعينين بحكم وظائفهم ومندوبي الوزارات الغير ممثلة في المجلس أولا بأول .

٣ - أسماء من غابوا أو اعتذروا أو رخص لهم في أجازة ومن غابوا دون أن يقدموا أعذاراً ومن حضر من الاعضاء بعد افتتاح الجلسة .

٤ - تكامل العدد القانوني لصحة انعقاد الجلسة .

٥ - ميعاد بدء افتتاح الجلسة .

٦ - أسماء من ينصرف من أعضاء المجلس أو ممن حضروا الجلسة من مندوبي الوزارات أثناء انعقادها فور حدوث ذلك .

٧ - إسم المقرر في كل حالة يقدم فيها تقرير ونص نتيجة الرأي الذي انتهى إليه التقرير .

٨ - ما قد يحدث أثناء الجلسة من أمور خارجة عن نطاق جدول الاعمال وما يتقرر نحو كل حالة .

٩ - طلبات تحويل الجلسة إلى جلسة سرية وما يتخذ في هذا الشأن من قرارات .

١٠ - تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة ليوم آخر أو انتهاء دور الانعقاد .

١١ - خلاصة شاملة وافية للمناقشات التي دارت في الجلسة ونص القرارات الصادرة فيها مع ذكر عدد الاصوات الصادرة بالموافقة أو المعارضة أو الامتناع عن إبداء الرأي .

ويجوز لرئيس المجلس أن يأمر بعدم إثبات أي كلام يصدر من أحد الاعضاء بالمخالفة لأحكام هذه اللائحة . فاذا احتكم العضو إلى المجلس أصدر قراره في أمر إثبات هذا الكلام دون مناقشة ويكون قراره نهائياً .

مادة ٦٩ - تبلغ محاضر الجلسات إلى الاعضاء في محال إقامتهم خلال



اسبوع من تاريخ انتهاء الجلسة وتعرض هذه المحاضر في الجلسة التالية ليصدق المجلس عليها . ويجوز للمجلس عند الضرورة الموافقة على تحرير محضر الجلسة كله أو بعضه والمصادقة عليه من المجلس في الجلسة ذاتها . كما يجوز للمجلس نشر محاضر جلساته العلنية بعضها أو كلها في الصحف ويرسل الأعضاء مايعن لهم من ملاحظات على محضر الجلسة كتابة إلى رئيس المجلس قبل انعقاد الجلسة التالية .

مادة ٧٠ - يتلو السكرتير محضر الجلسة السابقة إذا اقتضى الأمر ذلك عند افتتاح الجلسة ويجوز لأعضاء المجلس إثبات ملاحظاتهم على المحضر وما يرون اجراءه من تصحيح أو إضافة أو حذف أو تعديل في المحضر خلال الجلسة ولرئيس المجلس إيضاح ما يراه في شأن هذه الملاحظات أو التصحيحات أو الإضافة أو الحذف أو التعديل في محضر الجلسة - فإذا استمر اعتراض العضو على المحضر بعد إبداء هذه الايضاحات عرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه .

مادة ٧١ - توزيع مجموعة محاضر جلسات دور الاجتماع عقب انتهاء الدور على الأعضاء وترسل إلى الوزير المختص وإلى كل وزارة أو هيئة عامة لها شأن فيما دار في الجلسة من مناقشات وإلى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في دائرة اختصاص المجلس ويجوز للأعضاء في بدء دور الاجتماع التالي إبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم على محضر الجلسة الأخيرة على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٧٢ - يعرض الرئيس على المجلس قبل البدء في نظر جدول أعمال الجلسة ما ورد من المكاتبات إلى المجلس وغير ذلك من الأوراق أو الاعتذرات عن عدم حضور الجلسات .

## الفصل السادس

### قرارات المجلس

مادة ٧٣ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه من الوزير المختص أو الوزراء ذوى الشأن أو المحافظ لابداء رأيه فيها فى مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ طلب ابداء رأى المجلس فاذا كان طلب الرأى بصفة مستعجلة تعين على المجلس ابداء الرأى خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر فاذا امتنع المجلس عن ابداء رأيه أو تأخر فى ابدائه فى المواعيد المتقدمة جاز التجاوز عن اخذ رأيه .

مادة ٧٤ - يجوز للمجلس عن طريق رئيسه ان يبدى لرئيس الجمهورية ولكل وزير من الوزراء ذوى الشأن رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للوحدة الإدارية المثل لها .

ويجب على رئيس المجلس فى هذه الحالة أن يعد تقريراً مكتوباً عن هذه الرغبات يتضمن موضوعها والوسائل اللازمة لتنفيذها ومبررات الصالح العام التى تدعو إلى اجابتها . ويبلغ للوزير المختص أو للمحافظ لإجراء ذلك حسب الأحوال .

مادة ٧٥ - فيما عدا الأحوال التى يشترط فيها توافر أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٧٦ - يجب أن تصدر قرارات المجلس فى المسائل الداخلة فى اختصاصه وفقاً لاحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتكون القرارات الصادرة فيما يجاوز حدود هذا الاختصاص باطلة ولا أثر لها - ويصدر قرار من الوزير المختص بتقرير ذلك خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بهذه القرارات .

مادة ٧٧- يخطر رئيس المجلس الوزير المختص والوزير ذا الشأن بالقرارات الصادرة من المجلس والتي تستلزم تصديق ماطات أعلى منه مع محاضر الجلسات التي صدرت فيها خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

### الفصل السابع

#### لجان المجلس

مادة ٧٨- يؤلف المجلس كل عام لجانا من بين أعضائه في أول جلسة يعقدها وقبل النظر في صحة العضوية لبحث الاعمال التي يختص بها - وتحضير المسائل التي تعرض عليه بحيث تتولى كل لجنة من هذه اللجان مباشرة ذلك بالنسبة إلى اختصاص أو أكثر من الاختصاصات التي يتولاها المجلس .

ويحدد المجلس عدد هذه اللجان وعدد أعضائها ونوع الاعمال التي تبحنها ونظام العمل في كل منها بمراعاة الأحكام الواردة في هذه اللائحة ويكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاص الوزارات التي يمثلونها .

مادة ٧٩- يجوز للمجلس أن يؤلف لجانا خاصة عند الاقتضاء لأغراض معينة يحددها في قرار تشكيلها على أنه بالنسبة إلى اللجان التي يشكلها المجلس تنفيذاً لأحكام القوانين واللوائح مثل لجان الشواطيء والجبانات فيتبع في شأنها الأحكام الواردة في هذه اللائحة فيما لا يتعارض مع هذه القوانين واللوائح الخاصة

مادة ٨٠- يجب أن يشكل المجلس من بين أعضائه اللجان الدائمة التالية في أول جلسة يعقدها سنويا .

#### ١- لجان مجلس القرية :

( ١ ) لجنة التريية والتعليم والثقافة والشباب :

- ب) لجنة الزراعة والتعاون والرى والصناعات الريفية والتموين؛  
ج) « الخدمات الصحية والمرافق .  
د) « الخدمات الاجتماعية والشكاوى والمقترحات والمصالحات .  
٢ - لجان مجلس المحافظة ومجلس المدينة :

- ا) لجنة للتربية والتعليم والثقافة والتوجيه القومي .  
ب) « الشؤون الصحية .  
ج) « الشؤون البلدية والمرافق العامة والمواصلات .  
د) « الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية .  
هـ) « التعاون والزراعة والرى والصناعات الريفية .  
و) « رعاية الشباب .  
ز) « تنسيق الخدمات .  
ح) « التموين .  
ط) « الشؤون الاجتماعية والعمل والعمال .  
ي) « الشكاوى والمقترحات .

ولأى يجوز أن يقل عدد أعضاء كل لجنة من هذه اللجان عن ثلاثة ويجوز للمجلس ضم أكثر من لجنة من هذه اللجان فى لجنة واحدة وللمجلس أن يشكل لجاناً أخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك مثل لجنة السياحة أو لجنة الصناعة أو غيرها .

مادة ٨١ - يرشح كل عضو من أعضاء المجلس نفسه للجنة أو أكثر من اللجان الدائمة للمجلس التى يشعر برغبة واستعداد للعمل فيها باقرار كتابى يقدم إلى رئيس المجلس وبعد الرئيس قوائم بأسماء من رشحوا أنفسهم لعضوية



كل لجنة من لجان المجلس ويعرضها على المجلس فاذا زاد عدد المتقدمين لإحدى اللجان على العدد اللازم لها انتخب المجلس من بينهم العدد المطلوب وإن نقص العدد انتخب من بين الأعضاء الآخرين من يكملهم ، ولا يجوز للمعضو أن يجمع بين عضوية أكثر من لجنتين دأمتين . إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين .

مادة ٨٢ - تنتخب كل لجنة من اللجان الدائمة للمجلس رئيسها ويراعى بقدر الإمكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته الممثل الاختصاصها أو أقدم الأعضاء بحكم وظيفتهم درجة في اللجنة إذا كانت تباشر اختصاصاً يتعلق بأكثر من وزارة ويكون الرئيس مقررأ للجنة — ويجوز لها أن تختار مقررأ من بين أعضائها غير الرئيس .

وفي حالة اجتماع لجنتين أو أكثر من لجان المجلس ينتخب أعضاؤها رئيسا لهذا الاجتماع - ولرئيس المجلس الاشتراك في أعمال اللجان الخاصة بالمجلس وتكون له رئاسة جلسات اللجان التي يحضر اجتماعها .

مادة ٨٣ - إذا خلا مكان أى عضو من أعضاء اللجان بسبب الوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب ينتخب المجلس من يخلفه في أول جلسة عادية له بعد إعلان الخلو ويكمل العضو الجديد في هذه الحالة مدة سلفه .

مادة ٨٤ - تختص كل لجنة من لجان المجلس بالإشراف على اختصاص المجلس الموكل إليها بالإشراف عليه كما تختص بالنظر في المسائل التي تحال إليها من المجلس لبحثها كما تختص كل لجنة من لجان مجلس المحافظة بالتفتيش دوريا على سير الأعمال بمجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما يتعلق بشئون المرفق الذي تخصص له ويجب على هذه المجالس وجميع الموظفين والمستخدمين فيها أن تيسر اللجان المختصة أداء مهمتها وأن تضع تحت تصرفها جميع الأوراق والمعلومات والبيانات التي تطلبها في هذا الشأن .

مادة ٨٥ - لا يجوز للمجلس أن يعهد بمباشرة أى اختصاص من اختصاصاته إلى أى لجنة من لجانه إلا إذا وافق الوزير المختص مقدما على ذلك .

وفي هذه الحالة يجب أن يعرض رئيس المجلس أمر الرغبة التى يبدىها المجلس فى هذا الشأن ومبرراتها مع محضر الجلسة التى أبدت فيها على الوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

مادة ٨٦ - تنعقد اللجان بناء على طلب رؤسائها ويجوز أن تنعقد اللجنة فى حالة الامتناع أو التأخير فى دعوتها للاجتماع إذا طلب ذلك ثلث عدد الأعضاء على الأقل وينتخب الأعضاء الحاضرون فى هذا الاجتماع الذى تعقده اللجنة من بينهم رئيسا لذلك الاجتماع ويخطر رئيس المجلس بذلك ويعرض ما الرئيس قد تقررده اللجان فى هذا الشأن على المجلس فى الجلسة التالية لاختباره .

مادة ٨٧ - لا تكون مداولات اللجان صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد أعضائها مالم تستلزم الضرورة أن يقرر المجلس غير ذلك .

وتحدد النتائج التى ينتهى إليها تقرير اللجنة وفقا لرأى الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فى مداولتها :

مادة ٨٨ - اجتماعات لجان المجلس سرية - ومع ذلك يجوز للجنة أن تطلب بواسطة رئيس المجلس من الوزارات والهيئات العامة المختصة ما تحتاجه من معلومات أو بيانات بشأن المسائل المحالة عليها كما يجوز لها بالطريقة ذاتها أن تستدعى من ترى استدعاه من بين موظفى المجلس وأن تطلب البيانات التى تلزمها من الموظفين العموميين الآخرين بعد موافقة الجهات التى يتبعونها - كما يجوز لها أن تطلب حضور أى من أعضاء المجلس من غير أعضائها للمناقشة فى الموضوعات التى تبحثها دون أن يكون لأى من هؤلاء صوت معدود فى

مداولتها ويجوز لكل عضو من أعضاء المجلس تكون له ملاحظات على مسألة محالة إلى إحدى لجانه دون أن يكون من أعضاء اللجنة أن يرسل ملاحظاته كتابة لرئيس المجلس - ويجب ، عليه إحالتها إلى اللجنة المختصة - ويجوز للعضو المذكور أن يحضر الجلسة التي تجتمع فيها اللجنة لبيدي ما يراه في شأن المسائل المعروضة عليها إذا طلب ذلك كتابيا من رئيس المجلس دون أن يكون له رأى معدود في مداولتها .

مادة ٨٩ - يخصص رئيس المجلس بناء على اقتراح رئيس اللجنة العدد اللازم من موظفي المجلس لمعاونتها في أداء أعمالها - ويحضر محضر لكل جلسة من جلسات اللجان يدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ومبايع المناقشات ونصوص القرارات التي تتخذها اللجنة ويوقع عليه من رئيس اللجنة والموظف المنوط به القيام بأعمال سكرتيريتها ويحضر رئيس المجلس به ويوزع المحضر على أعضاء اللجنة خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

مادة ٩٠ - يجوز للجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الخبراء الفنيين والاستئناس بآراء الهيئات المصرفية والاقتصادية والاجتماعية في الموضوع المطروح أمامها بشرط موافقة المجلس على ذلك .

مادة ٩١ - يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يطلع على الأوراق من الملفات المقدمة للجان المجلس في مقر وجودها بشرط ألا يترتب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة ويجب أن تودع هذه الأوراق في قاعة اجتماع المجلس في الجلسة التي يناقش تقرير اللجنة فيها لتكون تحت طلب الأعضاء .

مادة ٩٢ - يجب على اللجان الدائمة بمجلس المحافظة أن تقدم التقارير الخاصة بالتفتيش على نشاط مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس إلى رئيس مجلس المحافظة في المواعيد الدورية التي يحددها

المجلس . ويجب عليه عرض هذه التقارير على المجلس في الجلسة التالية لتقديمها إليه .

مادة ٩٣ - تضع اللجنة تقريراً عن كل مسألة أحيلت عليها ويباشِر ذلك رئيس اللجنة أو مقرر ينتخب من بين أعضائها لهذا الغرض ويناط به إيضاح أعمال اللجنة للمجلس .

ويجب أن يتضمن التقرير رأى الأغلبية ومختلف الآراء المعارضة له وملخص الأسباب التي بنيت عليه هذه الآراء .

مادة ٩٤ - يجب على المحار تقديم التقارير عن المسائل المكلفة ببحثها إلى رئيس المجلس - ويعرض الرئيس هذا التقرير على المجلس في أول جلسة تلي وروده من اللجنة إليه .

فاذا لم يتم إعداد التقرير قبل انتهاء اإيعاد المحدد لتقديمه وجب على رئيس اللجنة أن يقدم تقريراً لرئيس المجلس عن الأسباب التي دعت إلى عدم الانتهاء من إعدادهِ ويعرض الرئيس هذا التقرير على المجلس في أول جلسة تلي تقديمه - ويجوز لأى من أعضاء المجلس أن يترح إدراج المسائل المحالة على اللجنة في جدول أعمال المجلس ويجوز للمجلس أن يمنح أجلاً جديداً للجنة . وللجنة الشؤون المالية عند نظرها لمشروع ميزانية المجلس أن تطلب من كل لجنة من اللجان إبداء ملحوظاتها في - وعند مدين . ولكل لجنة أن توفد مندوباً عنها لشرح وجهة نظرها . وعلى لجنة الشؤون المالية أن تشير إلى ذلك كله في تقريرها .

مادة ٩٥ - توزع صور التقارير المدممة من لجان المجلس على أعضاء المجلس مع جدول أعمال المجلس أو قبل الجلسة المحددة للمناقشة فيه بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويجوز للمجلس إحالة أى موضوع أو اقتراح على لجتين مجتمعتين أو أكثر لبحثه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٩٦ - تسرى على سير العمل في لجان المجلس الأحكام الواردة في



الفصلين الرابع والخامس فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل

### الفصل الثامن

#### أحكام ختامية

مادة ٩٧ - يبلغ رئيس المجلس هيئة المجلس جميع الأحكام في القضايا التي ترفع من المجلس أو عليه ثم يبلغها إلى إدارة قضايا الحكومة وللوزير المختص أولاً بأول وتخصص سكرتارية المجلس سجلاً للقضايا تقيد فيه ملخص موضوع كل قضية وأسماء الخصوم وتواريخ الجلسات ورقم القضايا وتواريخ صدور الأحكام وتواريخ سحبها وإعلانها وإجراءات تنفيذها ونتائج التنفيذ .

وعلى السكرتارية تقديم كشف شهري للمجلس لما يكون قد تم من إجراءات تنفيذ الأحكام السابق صدورها نتيجة هذا التنفيذ .

مادة ٩٨ - يحيل رئيس المجلس على مجلس الدولة المسائل القانونية التي يقرر المجلس المحلى أو يرى الرئيس الحاجة إلى الفتوى فيها - كما يرسل إلى مجلس الدولة مشروعات العقود التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه لمراجعتها قبل إبرامها - كما يعرض على مجلس الدولة كل نزاع يقوم بين المجلس وغيره من المجالس المحلية أو الوزارات والهيئات العامة ويجب على المجلس المحلى إذا خرج على ما يبيده مجلس الدولة من آراء في هذه الموضوعات أن يوضح الأسباب التي بنى عليها قراره في هذا الشأن .

مادة ٩٩ - يجب على رئيس المجلس المحلى أن يعرض على المجلس تقريراً كل ثلاثة شهور عن سير العمل بالمجلس من الناحية الإدارية والفنية والمالية .

وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات وزارية ومن المشرّف على الاتحاد القومي في ذلك الوقت تتضمن بعض إيضاحات عن كيفية اختيار أعضاء مجالس

المحافظات من بين أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومي وكذلك أعضاء مجالس المدن كما صدر قرار جمهوري بتقسيم الجمهورية العربية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات كما قامت وزارة الداخلية بدورها في تحديد مجالس المدن.

وفي أول يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية بشأن مسئوليات تنظيم وزارة الادارة المحلية ، وقد عدل عن إنشاء وزارة الادارة المحلية وحولت إلى أمانة .

كما تم لأول مرة نظام مجالس الاحياء في المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وقد حرصنا في هذا الكتاب أن ننشر هذه القرارات والقوانين لتكون مرجعا هاما للماملين في مجال الادارة المحلية.

## قرار المشرف على تنظيم الاتحاد القومي

رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦١

بيان طريقة إختيار أعضاء مجلس المحافظات من بين أعضاء  
اللجان التنفيذية للاتحاد القومي

### المشرف على تنظيم الاتحاد القومي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام  
الادارة المحلية وتعديله .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ تطبق نظام الادارة المحلية في  
الاقليم السورى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين  
اللجان المحلية للاتحاد القومي في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى تنظيم الاتحاد القومي .

قرر :

مادة ( ١ ) : يكون إختيار أعضاء مجلس المحافظات المنصوص عليهم في  
الفقرة ( د ) من المادة ( ١٠ ) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من بين أعضاء  
اللجان - التنفيذية للاتحاد القومي بالمراكز والبنادر والاقسام المتوافرة فيهم  
للشرط المنصوص عليها في المادة ١٣ من لقانون المشار اليه بعد أخذ رأى هيئات  
مكاتب اللجان التي ينتسبون اليها وأمانة سر الاتحاد القومي على أن يراعى عند

---

(١) الموسوعة التشريعية في شئون الحكم المحلى « عمر عمرو النائب بمجلس الدولة لوزارة  
الحكم المحلى ص ٢٣٧ .

الاختيار تمثيل الهيئات المختلفة والمناطق المختلفة جغرافيا وعلى أن تكون  
الاولوية في التعيين : -

أولا : لاعضاء هيئات المكاتب ثم للحاصلين على أكبر عدد من الاصوات  
في انتخابات اللجان التنفيذية للاتحاد القومي عند التكافؤ في الاهلية .

ثانيا : لمن تتوافر لديهم الجهود الواضحة والنشاط الملحوظ في مجال  
الاتحاد القومي وتنظيماته .

مادة ( ٢ ) : يكون تحديد الأعضاء الذين يختارون على الاسس المشار  
اليها في المادة السابقة بقرار من المشرفين على تنظيم الاتحاد القومي .

مادة ( ٣ ) : ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره . ،،،

محمد عبد الحكيم على عامر

صدر في دمشق في ١٤ / ٩ / ١٩٦١ ونشر بالجريدة الرسمية  
العدد ٢٢٣ في ٣٠ / ٩ / ١٩٦٠ .

قرار المشرف على تنظيم الاتحاد القومي

رقم (٢) لسنة ١٩٦١

ببيان طريقة اختيار أعضاء مجالس المدن من بين أعضاء

اللجان التنفيذية للاتحاد القومي

المشرف على تنظيم الاتحاد القومي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة  
المحلية وتعديله .



وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ بتطبيق نظام الادارة المحلية في  
الاقليم السورى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ ببيان طريقة تكوين  
اللجان المحلية للاتحاد القومى فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة .  
وعلى تنظيمات الاتحاد القومى .

#### قرر :

مادة ( ١ ) : يكون اختيار أعضاء مجالس المدن المنصوص عليها الفقرة  
( ح ) من المادة العاشرة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من بين أعضاء اللجان  
التنفيذية للاتحاد القومى المتوافرة فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣  
من القانون المشار اليه بعد أخذ رأى هيئات مكاتب اللجان التى ينتسبون اليها  
على أن يراعى عند الاختيار تمثيل الهيئات المختلفة والمناطق المختلفة جغرافيا  
وعلى أن تكون الاولوية فى التعيين :-

أولا : لاعضاء هيئات المكاتب ثم لممثلى البندوفى اللجنة التنفيذية للمركز  
ثم للحاصلين على أكبر عدد من الاصوات فى انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد  
القومى عند التكافؤ فى الاهلية .

ثانيا : لمن تتوافر لديهم الجهود الواضحة والنشاط الملحوظ فى مجال الاتحاد  
القومى وتنظيماته .

مادة ( ٢ ) : يكون تحديد الاعضاء الذين يختارون على الاسس المشار اليها  
فى المادة السابقة بقرار من المشرف على تنظيم الاتحاد القومى .

مادة ( ٣ ) : ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره . . .  
محمد عبد الحكيم علي عامر

صدر في دمشق في ١٤ / ٩ / ١٩٦١ ونشر بالجريدة

الرسمية العدد ٢٢٣ في ٣٠ / ٩ / ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢

بشأن بعض الاحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

وبناء على مارتاه مجلس الدولة

قرر القانون الآتي :

مادة ( ١ ) : يشترط في الاعضاء المنتخبين بالمجالس المحلية أن يكونوا من  
أعضاء لجان الوحدات الاساسية أو غيرها من لجان المستويات الاخرى بالاتحاد  
الاشتراكي العربي في المحافظة التي يدخل في نطاقها المجلس المحلي .

كما يشترط في الاعضاء المختارين بهذه المجالس أن يكونوا من الاعضاء

العاملين - بالاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ( ٢ ) : إلى أن يتم أمتكامل تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي والمجالس الشعبية تستمر المجالس المحلية بتشكيلاتها الحالية قائمة في مباشرة اختصاصاتها بعد إسقاط العضوية من أعضائها المنتخبين أو المختارين الذين لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة . على أن تستكمل تشكيلات هذه المجالس من الأعضاء المنتخبين أو المختارين وفق الأعداد المقررة قانونا بقرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ( ٣ ) : استثناء من أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه « لا يشترط أن يكون رئيس مجلس المدينة بين أعضاء المجلس ويستثنى رؤساء مجالس المدن من شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون ويجوز لوزير الإدارة المحلية عند الضرورة نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التي يرأسونها إلى مجالس مدن أخرى .

مادة ( ٤ ) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره . «

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠

بتقسيم الأقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة

إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية  
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون  
المشار اليه وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ( ١ ) : يقسم الاقليم الجنوبي إلى المحافظات الآتية :-

- |                        |                      |
|------------------------|----------------------|
| ١ - محافظة القاهرة     | ومقرها مدينة القاهرة |
| ٢ - محافظة الاسكندرية  | » » الاسكندرية       |
| ٣ - محافظة بورسعيد     | » » بورسعيد          |
| ٤ - محافظة الاسماعيلية | » » الاسماعيلية      |
| ٥ - محافظة السويس      | » » السويس           |
| ٦ - محافظة القليوبية   | » » بنها             |
| ٧ - محافظة الشرقية     | » » الزقازيق         |
| ٨ - محافظة الدقهلية    | » » المنصورة         |
| ٩ - محافظة دمياط       | » » دمياط            |
| ١٠ - محافظة كفر الشيخ  | » » كفر الشيخ        |
| ١١ - محافظة الغربية    | » » طنطا             |
| ١٢ - محافظة المنوفية   | » » شبين الكوم       |
| ١٣ - محافظة البحيرة    | » » دمنهور           |
| ١٤ - محافظة الجيزة     | » » الجيزة           |
| ١٥ - محافظة الفيوم     | » » الفيوم           |



- ١٦ - محافظة بنى سويف » » بنى سويف  
١٧ - محافظة المنيا » » المنيا  
١٨ - محافظة أسيوط » » أسيوط  
١٩ - محافظة سوهاج » » سوهاج  
٢٠ - محافظة قنا ومقرها مدينة قنا  
٢١ - محافظة أسوان » » أسوان  
٢٢ - محافظة مطروح » » مرسى مطروح  
٢٣ - محافظة الوادى الجديد » » الخارجة  
٢٤ - محافظة البحر الاحمر » » الفردقة (١)

مادة ( ٢ ) : تقسم المحافظات المشار اليها إلى المدن والقرى المبينة في الجداول المرفقة ( ٢ )

مادة ( ٣ ) : تحدد نطاق المحافظات وفقا للبيانات الموضحة في الكشف والخرائط المرفقة ( ٣ )

مادة ( ٤ ) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ( ٥ ) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠

جمال عبد الناصر

---

(١) بسد تعديلها بالقرا الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ .

(٢) بعد تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ (صح مكرر ٢ ، ٣) أنظر هذه الجداول والكشوف والخرائط المشار اليها في عدد الجريدة الرسمية الصادر في ٧ نوفمبر ١٩٦٠ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم

الاقاليم الجنوبية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة

التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي-

الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ( ١ ) : يضاف إلى المحافظات المبينة بالمادة الأولى من قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه المحافظات الآتية :-

٢٢ - محافظة مطروح ومقرها مدينة مرسى مطروح

٢٣ - محافظة الوادى الجديد ومقرها مدينة الخارجة

٢٤ - محافظة البحر الاحمر ومقرها مدينة الفردقة

مادة ( ٢ ) : تقسم المحافظات المشار اليها إلى المدن والقرى المبينة في

### الجداول المرفقة (١)

مادة (٣) : يحدد نطاق المحافظات وفقا للبيانات الموضحة في الكشف  
والخريطة المرفقة (٢)

مادة (٤) : يدخل في تقسيم محافظة السويس مدن وقرى قسم عتاقة المبينه  
في الجدول المرافق ويعدل نطاق هذه المحافظة وفق بيانات الكشف والخريطة  
المرفقين (٣)

مادة (٥) : تضم الجدوال والكشوف والخرائط المشار اليها في المواد  
السابقة إلى الجدول والكشوف والخرائط المرافقة، لقرار رئيس الجمهورية رقم  
١٦٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

مادة (٦) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول  
سبتمبر ١٩٦١

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو ١٩٦١

جمال عبد الناصر

وزارة الداخلية

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتنفيذ بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم  
الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن  
وقرى وتحديد نطاق المحافظات

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم

---

(١ ، ٢ ، ٣) أنظر الجداول والكشوف والخريطة المشار اليها بالجريدة الرسمية العدد  
١٤١ في ٢٦ يونيو ١٩٦١ .

الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

وعلى اقتراحات مديريات أمن محافظات : القاهرة والاسكندرية والقليوبية والشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة وسوهاج .

قرر :

مادة ( ١ ) : فى مديرية أمن محافظة القاهرة

تلتحق « درب أبو طويلة وملحقاتها » بقسم شرطة المطرية

ب - فى مديرية أمن محافظة الاسكندرية

تلتحق « القرية الثانية » من منطقة أيبس بقسم شرطة المنزة .

ج - فى مديرية أمن محافظة القليوبية

١ - تلتحق قرية « منشية القناطر » عزب : الجبالى ، الاهالى ، دار الكتب نجم المشاركة بمرکز شرطة قليب .

٢ - تلتحق قرى : كفر الجزار ، بطا ، وكفر بطا ، دبلو ، روده ، كفر أبو ذكرى ، بquire ، ميت الحوفين بمرکز شرطة بنها .

د - فى مديرية أمن محافظة الشرقية :

تلتحق قرية منشاة يوسف منصور « بمرکز شرطة كفر صقر . »

هـ - فى مديرية أمن محافظة الدقهلية

١ - تلتحق عزبة محمد رفعت التابعة لقرية أوليله بمرکز شرطة ميت غمر .

٢ - تلتحق جزيرة الحاجي بمرکز شرطة ميت غمر .



٣ - تلحق قرية « بساط كريم الدين » بمركز شرطة شربين .

و - فى مديرية أمن محافظة المنوفية

تلحق قرى : هورين ، كفر نقرة البحرى ، كفر هورين ، الشيخ طعيمة أبجول ،  
الحلامشة ، كلابشو ، كفر هلال ، أبو مشهور ، كفر الحمادية ، بمركز  
شرطة قويسنا .

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة  
المحلية وعلى موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

قرر :

مادة ( ١ ) : تعتبر مجالس مدينة تطبيقاً للمادة الثالثة من القانون رقم  
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - المجالس القائمة بالمدن الآتية : -  
محافظة الاسماعيلية : -

الاسماعيلية ، القنطرة غرب .

محافظة القليوبية : -

بنها . طوخ . شبين القناطر . الخانكة . قليوب . القناطر الخيرية .

محافظة الشرقية :

الزقازيق . فاقوس . منيا القمح . بلبيس . أبو كبير . هيا . كفر صقر .

أبو حماد

محافظة الدقهلية : -

المنصورة . ميت غمر . السنبلالوين . بلقاس . شربين . المنزلة . دكرنس . أجا

محافظة الفيوم : -

الفيوم . سنورس . أبشواى . طامية أطسا .

محافظة المنيا : -

المنيا . ملوى . مغاغة . بنى مزار . سمالوط . الفكرية . دير مواس .

المنشأة مطاوى . العدو .

محافظة أسيوط : -

أسيوط . ديروط . أبو تيج . منفوط . القوصيه . أبنوب . البدارى صدفا .

محافظة سوهاج : -

سوهاج . جرجا . طهطا . البلينا . طما . أخميم . المنشأة . المراجعة . ساقلته

محافظة قنا : -

قنا . الاقصر . اسنا . قوص . دشنا . نجح حمادى . أرمنت . أبو طشت .

محافظة أسوان : -

أسوان . أدفو . كوم أميو .

مادة ( ٣ ) : ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره . ،،،

تحريرا فى ١١ أكتوبر ١٩٦٠

ز - فى مديرية أمن محافظة البحيرة .

تلىق قرى : مؤسسة مديرية التحرير : أم صابر ، عمر شاهين ، عمر مكرم ،

صلاح الدين ، بدر بمرکز شرطة كوم حمادة .

ح - فى مديرية أمن محافظة سوهاج .

تلىق قرية سلامون بمرکز شرطة طما .

مادة ( ٢ ) : على مديري أمن محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية والشرقية اولدقيلية والمنوفية والبحيرة وسوهاج تنفيذ هذا القرار كل ميا يخصه.

تحريرا في ٧ رجب سنة ١٣٨٠ ( ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ )

الوقائع المصرية - العدد ٣٦ في ٤ مايو ١٩٦١ ص ٤

وزارة شئون الادارة المحلية

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٦١

بانشاء مجلس مدينة « بدير نجم » محافظة الشرقية

وزير شئون الادارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي في الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات.

وبعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر :

مادة ( ١ ) : ينشأ مجلس مدينة « بدير نجم » محافظة الشرقية.

مادة ( ٢ ) : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

( تحريرا في ٢٥ شوال سنة ١٣٨٠ ١١ ابريل سنة ١٩٦١ )

كمال الدين حسين

## وزارة شؤون الإدارة المحلية

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١

باعتبار مجلس بلدى بور فؤاد مجلس مدينة

وزير شؤون الإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام  
الإدارة المحلية وعلى موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .  
قرر :

مادة ( ١ ) : يعتبر المجلس البلدى لبور فؤاد مجلس مدينة .

مادة ( ٢ ) : ينشر هذا القرار ويصل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٦ أغسطس ١٩٦١

كمال الدين حسين

نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ فى

٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١

بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام

فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الاحمر ومطروح

والوادى الجديد

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه : -

(١) الموسوعة التشريعية ص ٢٩٧

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ يوليو ١٩٦١ - ١٥٣

(٢) الموسوعة التشريعية ص ٢٩٨



مادة ( ١ ) : يلغى نظام الحكم الادارى المعمول به حاليا فى محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد وتطبق فى هذه المحافظات النظم الادارية المعمول بها فى سائر محافظات الاقليم المصرى .

مادة ( ٢ ) : تنتقل إلى وزارة الداخلية مسئوليات حفظ الأمن فى محافظات الحدود المشار إليها فى المادة السابقة - وكافة الاختصاصات المقررة لها فى سائر محافظات الاقليم المصرى وتلحق بهذه الوزارة الادارة المدنية التابعة لسلاح الحدود بموظفيها المدنيين والعسكريين على أن يحتفظ هؤلاء الموظفون بصفة مؤقتة بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ومعاملاتهم المالية حتى يتم نقلهم إلى وزارة الداخلية أو للسلطات المحلية مع الاعتمادات المالية الخاصة بهم .

مادة ( ٣ ) : إلى أن يتم تعيين محافظين فى المحافظات المبينة فى المادة الأولى وفقا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يعتبر كل من المحافظين الحاليين فى هذه المحافظات أو من يحل محلهم من المحافظين العسكريين ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى إلى جانب اختصاصاته العسكرية كافة الاختصاصات المقررة للمحافظين بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية .

مادة ( ٤ ) : يلغى حكم القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالنسبة إلى المحافظات المبينة فى المادة الاولى ويطبق فيما يتعلق بالمواد الجنائية فى هذه المحافظات النظام القضائى العام وسائر الاجراءات المتبعة أمامه وذلك دون الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

مادة ( ٥ ) : تلحق المناطق والجهات الداخلة في المحافظات المشار إليها بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التي سبق أن ألحقت بها وفقا للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له وتحال اداريا دون مصاريف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظات إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التي عليها وتتخذ النياية العامة الاجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ( ٥ ) مكررا: تحول للسلطات المصدقة أو التي تعيد النظر لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة التصديق بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التصديق عليها واعتمادها أو الغاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

وفي حالة الغاء الأحكام مع تقرير إعادة المحاكمة تحال هذه القضايا إلى المحاكم العادية المختصة لإعادة المحاكمة فيها (١)

مادة ( ٦ ) : يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ( ٧ ) : على الوزراء كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ( ٨ ) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصرى اعتبارا من أول سبتمبر عام ١٩٦١ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يوليو ١٩٦١ )

---

(١) أضيفت بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ .

معاملة رؤساء وسكرتيرى العموم عاليا  
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١  
ببعض الاحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له  
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون  
نظام الادارة المحلية .

قرر :

مادة ( ١ ) : يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة إلى مرتباتهم  
وعلاوتهم مكافأة شهرية مقدارها من خمسة وثلاثون جنيها .

مادة ( ٢ ) : يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه  
الوظيفة ويتمنحون مكافأة شهرية مقدارها مائة جنية .

مادة ( ٣ ) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برياضة الجمهورية فى ٤ يونيو ١٩٦١

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٦١

بمنح مكافآت للمعكرين العامين والسكرتاريين العامين المساعدين  
للمحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين  
المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة  
برؤساء مجالس المدن .

قرر :

مادة ( ١ ) : يمنح السكرتيرون العامون والسكرتيرون العامون المساعدون  
للمحافظات بالاضافة إلى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية تعادل مكافأة  
رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

مادة ( ٢ ) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١

بشأن منح مكافأة للممثلين الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة  
التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .  
وبناء على ما أقره مجلس الدولة .

قرر :

مادة ( ١ ) : يمنح ممثلو الوزارات والمؤسسات العامة الاعضاء بحكم وظائفهم  
في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرون جنيها .

مادة ( ٢ ) : يفتر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من  
أول يناير ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ يونيو ١٩٦١ .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٨ لسنة ٦٢

بمسئوليات وتشكيل وزارة الإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية  
والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة  
التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تشكيل الوزارة.  
قرر :

مادة ( ١ ) : تمارس وزارة الإدارة المحلية مسؤولياتها على النحو الآتي :-

١- بحث واقتراح السياسة العامة للإدارة المحلية وتحديد برامجها التنفيذية  
بما يحقق أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وعرض السياسة على  
رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢ - وضع الخطط والمشروعات لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات البلاد  
واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك وإصدار القرارات  
واللوائح المنفذة لها .

٣ - تنفيذ قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتشكيل المجالس

والإشراف عليها بما يؤدي إلى حسن سير العمل بها في حدود السياسة العامة للدولة

٤ - تحقيق التعاون بين المجالس المحلية والوزارات وأجهزة الإدارة المركزية والتنسيق بين مشروعات خطة التنمية والمشروعات المحمية التي تتولاها المجالس بما يحقق التكامل في تنفيذها .

٥ - وضع مشروع ميزانية الوزارة وفحص ميزانيات المجالس المحلية في إطار الخطة القادمة للدولة .

٦ - بحث واقتراح توزيع المعونة الحكومية والإيرادات المشتركة للمجالس المحافظات .

٧ - اقتراح السياسة العامة لإنشاء الوحدات المجهزة والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها .

٨ - تنظيم المؤتمرات وحلقات الدراسات الخاصة بالإدارة المحلية والاشتراك فيها وفي المؤتمرات الدولية التي تعنى بدراسة نظم وأساليب الإدارة المحلية واتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاقات الدولية .

٩ - متابعة وتقديم ما يتم تنفيذه من الخطط والمشروعات والبرامج التنفيذية الوزارة ويكون لوزير الإدارة المحلية في حدود المسؤوليات الواردة في هذه السلطات والاختصاصات المخولة للوزير المختص بمقتضى قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وكذا كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين والقرارات النافذة .

مادة ( ٢ ) : يكون تنظيم وزارة الإدارة المحلية على الوجه الآتي : -

١ - الوزير

- ٢ - هيئة التخطيط والمتابعة
- ٣ - نائب الوزير
- ٤ - المكتب الفني للوزير
- ٥ - مكتب نائب الوزير
- ٦ - وكيل الوزارة لشئون مجلس الامة
- ٧ - وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدون ويقومون بالاشراف على الادارات الآتية :-

التخطيط والبرامج التنفيذية

المتابعة والتقويم

مكتب التنظيم

الشئون القانونية والتحقيقات

الشئون المالية

الشئون الادارية

التفتيش المالى والادارى

الاجان والمجالس طبقا لقرارات تشكيلها .

مادة (٣) : يصدر وزير الادارة المحلية القرارات اللازمة لتحديد مسئوليات واختصاصات كل ادارة فى حدود الاطار العام لمسئوليات الوزارة .

مادة ( ٤ ) : يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ( ٥ ) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر بمراسمة الجمهورية فى أول يناير ١٩٦٢ .

جمال عبد الناصر



وقد اقتضت إرادة التطوير في نظام الادارة المحلية في سبيل الوصول به إلى حكم محلي كامل ومنح مزيد من الاستقلال إلى المحافظات أن تلقى وزارة الادارة المحلية وتصبح أمانه عامة للادارة المحلية وقد نظم قرار رئيس الوزراء رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ اختصاصات هذه الامانة .

قرار رئيس الوزراء

رقم ( ١٤ ) لسنة ٦٥

بشأن تنظيم واختصاصات الأمانة العامة للادارة المحلية

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الادارة المحلية وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تشكيل ومسئوليات وزارة الادارة المحلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن التقسيمات التنظيمية لأجهزة وزارة الادارة المحلية واختصاصات كل تقسيم

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن التشكيل الوزاري .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن تشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية وانشاء الأمانة العامة للادارة المحلية .

قرر :

مادة أولى : تتولى الأمانة العامة المشار اليها في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥٣ المشار اليه معاونة اللجنة الوزارية للادارة المحلية في دراسة

واعداد الموضوعات التي يتطلب القانون عرضها على اللجنة المذكورة كما تقوم بمعاونة وزير الدولة للادارة المحلية في حدود الاختصاصات التي رسمها القانون وفي سبيل قيامها بذلك تختص بما يأتي : -

أ - إجراء الدراسات والبحوث في شئون الإدارة المحلية واقتراح السياسة العامة لنظام الادارة المحلية بهدف تطويرها .

ب - اقتراح وضع السياسة التخطيطية والمشروعات وتحديد برامجها وتنفيذها لتحقيق تلك السياسة بما يلائم حاجة الدولة .

ج - متابعة وتقويم نشاط المجالس المحلية ومتابعة قرارات مجالس المحافظات .

د - تنفيذ قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية وتشكل المجالس المحلية .

هـ - مراجعة ميزانيات مجالس المحافظات للتأكد من تحقيقها للخطة العامة للدولة وإعداد ميزانية الأمانة العامة .

و - بحث واقتراح توزيع المعونة الحكومية والايادات المشتركة على مجالس المحافظات :

مادة ( ٢ ) : يكون تنظيم الأمانة العامة على الوجه التالي : -

١ - وزير الدولة للادارة المحلية

أ - مكتب الأمن

ب - إدارة العلاقات العامة

٢ - وكيل وزارة لشئون الأمانة العامة ويشرف على : -

أ - الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء .

ب - الادارة العامة للبحوث .

ج - الاداره العامة للشئون المالية والادارية .

د - إدارة الشؤون القانونية .

هـ - وحدة التنظيم .

و - مكتب الشكاوى .

مادة ( ٣ ) يصدر وزير الدولة للإدارة المحلية القرارات اللازمة لتحديد مسئوليات واختصاصات كل وحدة في حدود الإطار العام لمسئوليات الأمانة العامة .

مادة ( ٤ ) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ( ٥ ) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شعبان سنة ١٣٨٥ ( ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ )

( ذكرى محي الدين )

صورة مرسلة إلى السيد / الأمانة العامة للإدارة المحلية .

سكرتير عام الحكومة

( عبد السلام بدوي )

قرار وزير الدولة للإدارة المحلية

رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن تقسيم مدينة القاهرة إلى أحياء

٢٦ / ١٢ / ١٩٦٥

وزير الدولة للإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية

والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن اللائحة التنفيذية

## لقانون الادارة المحلية .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

قرر :

### مادة ( ١ )

تقسم مدينة القاهرة إلى خمسة أحياء على النحو التالى :

( ١ ) حي شرق القاهرة : ويشمل نطاق أقسام شرطة المطرية ومصر الجديدة والذيتون والوايلي والنزهة .

( ٢ ) حي شمال القاهرة ويشمل نطاق أقسام شرطة الساحل وشبرا وروض الفرج .

( ٣ ) حي وسط القاهرة : ويشمل نطاق أقسام شرطة الظاهر وباب الشعرية والموسكى والجمالية والدرب الاحمر والخليفة .

( ٤ ) حي غرب القاهرة : ويشمل نطاق أقسام شرطة بولاق والازبكية وقصر النيل وعابدين والسيدة زينب .

( ٥ ) حي جنوب القاهرة : ويشمل نطاق أقسام شرطة مصر القديمة والمعادى وحلوان .

### مادة ( ٢ ) :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الدولة للادارة المحلية

امضاء

( أحمد حمدي عبيد )



## قرار وزير الدولة للإدارة المحلية

رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٦٥

في شأن تقسيم مدينة الاسكندرية إلى أحياء

وزير الدولة للإدارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

قرر :

مادة ( ١ ) :

- ١ - حي شرق الاسكندرية ويشمل : المنزه ، الرمل ، باب شرقي ، محرم بك .
- ٢ - حي وسط الاسكندرية ويشمل : العطارين ، المنشية ، الجمرک ، ميناء الاسكندرية .

- ٣ - حي غرب الاسكندرية ويشمل : كرموز - اللبان - ميناء البصل - الدخيلة

مادة ( ٢ ) :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٩٦٥ / ١٢ / ٢٦

وزير الدولة للإدارة المحلية

امضاء

( أحمد حمدي عبيد )



## المراجع

### اولا : مراجع عربية :

- ١ - مبادئ علم الاداة العامة      دكتور سليمان محمد الطهاوى
- ٢ - مبادئ فى الاداة العامة      دكتور خليل الغلاينى
- ٣ - لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر
- ٤ - مذكرات فى علم الادارة العامة      دكتور محمد توفيق رمزى
- ٥ - دراسات فى الادارة العامة الجزء الاول  
نشرة معهد التخطيط القومى ١٩٦٢/٢/١٩
- ٦ - القانون الادارى      دكتور وحيد فكرى رأفت
- ٧ - الاصول العلمية للادارة والتنظيم الجزء الاول
- ٨ - العلوم السياسية      رايونند كارفيلد كيتل ( جزء اول وجزء ثان )  
ترجمة الدكتور فاضل زكى محمد - مكتبة النهضة ببغداد
- ٩ - المجلة المصرية للعلوم السياسية
- عدد خاص بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٦٤ عن الادارة المحلية
- ١٠ - أضواء على الديمقراطية العربية      تأليف محمد حامد الجمل
- ١١ - قصة الحرية والمساواة      دكتور محمد طه بدوى
- ١٢ - لماذا الاشتراكية العربية      لمعى المطيعى
- ١٣ - الاشتراكية العربية

العميد/سيد عبد المجيد مرسى

والاستاذ/عبد الرحمن عبد المتعال يوسف

- ١٤ - الديمقراطية الامريكية فى السياسة والاقتصاد : تأليف هارولد لاسكى  
ترجمة الدكتور راشد البراوى
- ١٥ - دراسات فى نظم الحكم ( ١ ) جمهورية ايطاليا  
تأليف جون كلارك آدمز وباولو باريلى  
ترجمة أحمد نجيب هاشم
- ١٦ - نظام الحكم فى الولايات المتحدى الامريكية :  
تأليف أرنست س جرفيث  
ترجمة دكتور محمد عبد المعز نصر
- ١٧ - محاضرات وبحوث فى المدخل لنظم الحكم المحلى  
دكتور مصطفى أحمد فهمى سنة ١٩٦٤  
من منشورات معهد الادارة العامة
- ١٨ - الحكم المحلى وتنمية المجتمع فى الدول النامية  
دكتور محى الدين صابر  
من مطبوعات مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى
- ١٩ - دراسات فى نظام الحكم المحلى قام باعدادها أعضاء البعثة الثانية  
لوزارة الادارة المحلية إلى جمهورية المانيا الاتحادية ١٩٦٣
- ٢٠ - اتحاد الجمهوريات الشعبية اليوغوسلافية التنظيم السياسى والاقتصادى  
من مطبوعات رئاسة الجمهورية
- ٢١ - الحياة العامة اليونانية السياسية والاقتصادية فى أثينا فى القرن الخامس  
تأليف ألفريد زيمرن Alfred Zimmern  
ترجمة الدكتور عبد المحسن الخشاب
- ٢٢ - كتاب تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسى  
ترجمة الدكتور حسن كمال



- ٢٣ - المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم تأليف أدوارد وليم لين  
ترجمة عدلى طاهر نور
- ٢٤ - حكومة بواسطة الشعب من مطبوعات وزارة الخارجية الامريكية
- ٢٥ - الحكومات المحلية في جمهورية المانيا الاتحادية تقرير البعثة الثالثة  
لوزارة الادارة المحلية يوليو ١٩٦٤ .
- ٢٦ - النظام الحكومى في بريطانيا العظمى تأليف وليم روبسن
- ٢٧ - القيادة : عبد التواب هديب ودكتور السيد محمود زكى  
من مطبوعات مجلة المدفعية
- ٢٨ - سيكلوجية الادارة العامة تأليف كمال دسوقي
- ٢٩ - قوانين الادارة المحلية في الدول العربية دكتور محمد حلمى مراد
- ٣٠ - العلاقات العامة والمجتمع دكتور ابراهيم امام
- ٣١ - نظام الادارة المحلية فلسفته وأحكامه دكتور محمد عبد الله العربي
- ٣٢ - شرح نظام الادارة المحلية الجديد دكتور سليمان محمد الطماوى
- ٣٣ - مبادئ في القانون الادارى تأليف دكتور فؤاد العطار
- ٣٤ - النهوض بالمجتمعات الريفية : المنظمات الاجتماعية الريفية بالولايات  
المتحدة الامريكية
- ٣٥ - في تنمية المجتمع المحلى النشاط في الريف
- ٣٦ - القيادة الجماعية في مجال التطبيق العملى أحمد مصطفى عيسى
- ٣٧ - الحكم المحلى في كل من انجلترا وهولانده محمد على رشيد
- ٣٨ - المملكة المتحدة : النظام السياسى والاقتصادى
- من مطبوعات رئاسة الجمهورية
- ٣٩ - ادارة الشرطة في الدولة الحديثة جزء أو وثنان محمود السباعى

- ٤٠ - بريطانيا والشعب البريطاني تأليف أرنست باركر  
٢ - الادارة المحلية في مصر من خمسة آلاف سنة إلى اليوم  
محمد محمود زيتون  
٤٣ - الحكم المحلي دكتور عثمان خليل عثمان (محاضرة عامة)  
٤٤ - البيروقراطية والاشتراكية دكتور عبد الكريم درويش  
٤٥ - القانون الدستوري دكتور عبد الحميد متولى  
٤٦ - نظرية الدولة وأسس السيادة من كتاب قواعد السياسة  
تأليف هارولد لاسكى (مجموعة اخترنا لك).  
٤٧ - مصر في عهد الولاة - الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية  
دكتور سيدة الكاشف  
٤٨ - مصر والشرق الأدنى القديم دكتور نجيب ميخائيل  
٤٩ - الانتصار بواسطة عقد الامصار لابن دقاق  
٥٠ - كنائس واديره مصر أبو صالح الارمنى

ثانيا - مراجع أجنبية :

1. The American system of government Ernest S. griffith
2. Outlines of local government of the united Kingdom  
By J. Clarke
3. Democracy in America Alexis de Tocqveville vol. 1-2
4. Basic law for the Federal Republic of Germany.
5. The german Savings Banks organisation.

من مطبوعات الحكومة الألمانية عام ١٩٦٠

6. Municipal government and Administration in America  
Jewell Cassphillips.
7. Edmond cahn : The predicament of Democratic man.
8. Garnar : Jdees et institutions politiques Americaines.

## محتويات الكتاب

صفحة

اهداء

تقديم السيد وزير الادارة المحلية  
كلمة المؤلف

### الفصل لاول

المناخ الديمقراطي ... .. ٣٦ - ٩

مفاهيم الديمقراطية العربية - الديمقراطية في اللغة - تاريخ  
الديمقراطية - الديمقراطية الاغريقية - الديمقراطية في  
المصور الوسطى - الديمقراطية الاسلامية - الديمقراطية  
الحديثة - الطبقات الاجتماعية في مصر قبل الثورة -  
الديمقراطية العربية الثورية - الدستور المؤقت سنة  
١٩٥٤ - الملاح الأساسية للديمقراطية العربية -  
السلوك الديمقراطي للدولة .

### الفصل الثاني

فلسفة الادارة المحاية ... .. ٦٣ - ٣٧

تعريف الادارة المحلية والحكم المحلى - لماذا الادارة المحلية ؟ -  
أسس الادارة المحلية : الديمقراطية ، اللامركزية ،  
التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مواجهة الأزمات  
الطارئة ، توطيد الصلة بين الشعب والحكومة ،  
وسيلة هامة من وسائل الإعلام ، عدالة توزيع الخدمات .



صفحة

### الفصل الثالث

عناطر النجاح فى نظام الادارة المحلية ... .. ٦٤ - ١١٣

العنصر البشرى - العمل السياسى الجماهيرى - العمل الادارى  
التنفيذى - العلاقات العامة عامل مهم فى انجاح نظام  
الادارة المحلية : تعريف العلاقات العامة ، وسائل  
العلاقات العامة فى الادارة المحلية ، نموذج لادارة  
العلاقات العامة بالمحافظة ، تقسيم العلاقات العامة على  
مستوى المحافظة - وضوح النصوص القانونية  
والتحديد الكامل للمسئوليات والسلطات وأثره فى  
الادارة المحلية - أهمية الامكانيات المادية والبشرية -  
التخفيف من القيود المالية فى الادارة المحلية - تشجيع  
المواطنين على المساهمة الايجابية فى المشروعات -  
تجارت ناجحة فى الادارة المحلية : ١ - مشروع بنوك  
الادخار المحلية ، ٢ - تربية دودة الحرير بمحافظه  
المنوفية ، ٣ - تربية نحل العسل بمحافظه المنوفية  
والبحيرة ، ٤ - نشر وتربية وتحسين السلالات الاجنبية  
من الدواجن بمحافظه القليوبية ، ٥ - الجمعية التعاونية  
لتربية الماشيه بمحافظه الشرقيه ، ٦ - انارة البلاد  
والقرى بالكهرباء بمحافظه الشرقيه ، ٧ - بيوت  
الطلبه الغرباء ، ٨ - تجربه مشروع عمال الزراعه  
والتراخيل بمحافظتى الدقهلية والبحيرة ، ٩ - الاهتمام

صفحة

بالتوجيه المهني ، ١٠ - إنشاء جمعية تعاونيه للانشاء  
والتعمير بمحافظات البحيرة والشرقية والفيوم والدقهلية  
والغربية .

#### الفصل الرابع

صور من نظم الحكم المحلى فى بعض الدول ... ١١٤ - ١٥٨  
نبذه تاريخيه لنظام الحكم المحلى فى بريطانيا - نظام الحكم المحلى  
فى بريطانيا - الحكم المحلى فى فرنسا - الحكم المحلى  
فى ايطاليا - الحكم المحلى فى المانيا - الحكم  
المحلى فى الولايات المتحدة - الحكم المحلى فى اتحاد  
الجمهوريات الشعبية اليوغسلافية .

#### الفصل الخامس

التطور التاريخى لنظام الادارة المحلية

فى الجمهورية العربية المتحدة ... ١٥٩ - ١٣٧

مقدمة تاريخية فى العصر الفرعونى ، العصر الرومانى ، العصر  
الاسلامى - نشأة الاداره المحلية فى سنة ١٨٨٣ -  
تشكيل مجالس المديرىات - اختصاصات مجالس  
المديرىات - الرقابة على مجالس المديرىات - المجالس  
البلدية والقروية - المجالس القروية .

نظام الادارة المحلية فى عصر الثورة - انشاء المجالس البلدية فى

### صفحة

• مصر الثورة واختصاصاتها - نظام سير العمل فيها  
والموارد المالية للمجالس البلدية - القانون ١٢٤  
لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الاداره المحلية -  
تشكيل مجالس المحافظات - الموارد المالية للمجالس  
المحافظات - نظام مجالس المدن : تشكيلها، اختصاصاتها،  
الموارد المالية - المجالس القروية : تشكيلها ،  
واختصاصاتها ، والموارد المالية - نظام سير العمل  
في مجالس المحافظات والمدن والقرى ، حقوق الاعضاء  
وواجباتهم ، والشئون المالية، موظفو المجالس وعماهلها،  
الاشراف على أعمال المجلس.

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية قرار رئيس  
الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
أحكام نظام الاداره المحلية .

اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس المحلية - قرار المشرف  
على تنظيم الاتحاد القومي بشأن اختيار أعضاء مجلس  
المحافظات ، وبشأن اختيار أعضاء مجالس المدن -  
قرارات بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات  
المجالس المحلية - قرارات بشأن تقسيم الجمهورية إلى  
محافظات ومدن وقرى - القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١  
بشأن تطبيق النظام الإداري والقضائي على محافظات

صفحة

البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد - قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ يعض الأحكام  
الخاصة برؤساء مجالس المدن - قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ بشأن سكرتيرى العموم  
والسكرتارين العاملين بالمساعدين - قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافآت لممثلى  
الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات -  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن  
مسئوليات وتشكيل وزارة الادارة المحلية - قرار  
رئيس الوزارة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم  
واختصاصات الأمانة العامة للادارة المحلية - قرار  
وزير الدولة للادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٥  
تقسيم مدينة القاهرة إلى أحياء - قرار وزير الدولة  
للادارة المحلية رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تقسيم  
مدينة الاسكندرية إلى أحياء - بيان بعدد مجالس  
المدن ومجالس القرى المنشأة والمشكلة .



---

مطبعة م.ك. الاسكندرية  
محمد محمود محمد مسعد  
شارع أديب اسحاق (عمارة البصير)  
تليفون } ٣٠٨٤٧  
          } ٣٠٩١٠

















xandrina

